

# نُعْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فِي

## نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ

تَأَلَّفَ

العلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلي

إمام وخطيب جامع السلطان محمد الفاتح

بالقسطنطينية عام ٩٤٥ هـ

دراسة وتحقيقه

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

استعمل رده عايم و رصيه

على

ضمانات وأذيت ابن عربي في فصوص الحکم

دار المسيلير

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

دار المسير

المملكة العربية السعودية

الرياض: ١١٤٧٨ - ص ٣٤٨٥٣

هاتف وفاكس : ٤٥٤٧٥٤٩

نِعْمَتِ الَّذِي عَمِلْنَا  
فِي  
نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ - مدخل -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فأكثر أهل العلم من الأئمة - أئمة الشريعة الإسلامية - من بيّانهم نُكْرَ مَذْهَبِ الوجودِ الواحدِ. وقد أوقفوا التَّقْضَ على مُعْتَقَدِهِ والإزراءِ بِهِ، وأوضحوا - بما لا ريب فيه من الوضوح - كُفْرَ مَنْ تَمَذَّهَبَ بهذا المذهب.

وأبدع مَنْ أَعْرِفُ من أولئك الأعلام: أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى، ذاك الجِهْدُ الوَرَعُ!

فقد كان - بحقٍ - المُشْخَصَ لهذا المرضِ، والمحلَّلَ له، ثم المُعَالِجَ لأدوائِهِ بما كتبَ من نفاثسِ الردودِ عليهم.

وقد أداه ذلك لمعاداة الوجودية في عصره وبعد عصره إلى يومِ الناسِ هذا.

ومن أبرز أعدائه الذين ظهروا في الوقت القريبِ، وأسدلُّوا على وجوههم أقنعة التنزيه، عدوُّ أهلِ الحديثِ: زاهد الكوثري!

فقد كان متستراً بالعقيدة الماتريديّة، مُظهِراً لها، وتلك تَرَى - وإن تَنَاقَضَتْ - التفريقَ بين الخالقِ والمخلوقِ، مُبْطِئاً لعقدِ القولِ

بالوجود الواحد - مذهب شيخه الأكبر الذي يُقَدِّسُ روحَهُ وسِرَّهُ!  
ولذلك عَادَى أبا العباس، وجَعَلَتْ بِغَضَّتِهِ له ولأهل الحديث،  
تَنْضُحُ مِنْ خَلَلِ مَا سَطَرَ! فكان قَمِيناً بأن يكونَ جَهْمِيَّ عصرِهِ الْمُتَفَحِّمَ!  
ولأجل وجوديته الباطنة، وماتريدته المعلنة عَدَا الخِلافَ بينه  
وبين خصم الوجودية العلامة التركيِّ: مصطفى صبري رحمه الله،  
منازعةً وَسَبَاباً كوثرياً، أَخْرَهُ إلى أن نُقِلَ المرضُ على الشيخ صبري،  
وأقعده عن الرد.

ولَمَنْ عَظَّمَ لَدَيْهِ أَنْ يُتَّهَمَ الكوثريُّ بالوجودية أقول:

هناك رَجُلَانِ أدْرَكَاهُ بمصر، وحَضَرَ مجلسَهُ، هما: الأستاذ  
محمد أمين أوغلو وأخوه أحمد يسكنان هذه الأيام قونية، حدثاني غير  
مرة، بأنَّ خالهما الشيخ علي القدسي النقشبندي ناقش الكوثريَّ في أنَّ  
النقشبندية أهلٌ وَخِدةٌ شهود، لا وحدة وجود، والكوثريُّ يأبى إلا أنهم  
وجودية. فلما طَالَ الحديث، وعاند الكوثريُّ، قال علي القدسي في  
معرض التعريضِ بِأساسياتِ المذهب:

إذا إيدَنْ لي فسأذهبُ لقضاء حاجتي!

فكأنما أَلْقَمَهُ الحَجَرَ! واخْتَدَّ غضبهُ مما سمِعَ.

وَمَنْ طالبني مزيداً من الدليل، فعليه بكتابه: ولعلهما أولٌ وآخِرُ  
ما كتب:

(إرغام المرید) و(الاستبصار).

فانظر فيه - أيها المتشكك - ينكشِفُ لك بَعْضُ خبايا حِقْدِهِ على  
السلفية.

وقد سألتُ تلميذَ الكوثريِّ والشيخ صبري: الأديبَ الشاعرَ الشيخَ

علي علوي إبراهيم بالمدينة النبوية، وهو بَلَدِيٌّ علي القدسي، ويعرفه: هل تَتَّهَمُ القدسيَّ وَمَنْ أَخْبَرَ عنه بالكذب على الكوثريِّ في حَبْرِ ذَاكَ النَّقَاشِ؟

فقال: لا أظنهم يستحلون الكذب.

وَقَدْ بَدَأَ لي أَنَّ الرَّدودَ العلمية على أهلِ وحدةِ الوجودِ قد كَمَلَتْ بما سَطَّره أبو العباس ابن تيمية في كتبه. وَمَنْ جاء بعده من علماء المذاهبِ الأربعةِ فلا يزيدُ المرءُ - اليومَ - إن رَدَّ عليهم بغير النقلِ عنهم.

والذي أقترحه على المعاصرين من الكُتَابِ أن يستلمَ الرأيةَ - رأيةَ الردِّ عليهم - كُتَابُ الأدبِ السَّاخِرِ في العالمِ العربي، وغير العربي! هذا؛ لأنني أرى أن في كلامِ ابنِ عربي مُنْظَرِ المذهبِ - مادةَ خِصْبَةً للسَّخَرِ!

على أن ينضبطَ السَّخَرُ بما لا يجوزُ أن يُدَاخِلَهُ مِنْ أُمُورِ العقيدة. كيف لا؟! وهو المذهبُ القائلُ بأنَّ كلَّ الوجودِ - في الحقيقةِ - هو الله، وإنما العقلُ والعادةُ والعُزْفُ هي التي تَهْمُ فلا تَعْرِفُ الأشياءَ على ما هي عليه، وتنخدِعُ بالمظاهرِ والمَجَالِي!

أرى أنه يمكنُ الإفادةُ مِنْ هذا الكلامِ، وما تفرَّعَ عنه في رواياتِ ساخرة، ومسرحياتِ هزليَّةٍ - إن كانتِ جائزة! - مِنْ تلك التي تدخلُ في تصنيفِ (اللامعقول) وهي قَصَصٌ لا يربطها العقلُ - كما يريدُ الصوفيةُ الوجوديةُ - فالقاتلُ في الرواية - يكون عَيْنَ المقتولِ، والفَاعِلُ للفحشاءِ عَيْنَ المفعولِ به، والمسروقُ والسارقُ والسَّرِقةُ عَيْنٌ واحدة!

ثمَّ سَأْتُرُ البناءِ القَصْصِيَّ العَابِثِ يُبْنَى على هذه المتناقضات!

ولك أن تتصوّر: كيف تكونُ السخريّة والطَّنْرُ، إذا تناولَ كُتَّابُ  
أعمدّةِ الصُّحفِ قضاياهمُ السياسيّة الإقليميّة، وغيرها من هذا المنطلقِ!!  
إنها - لعمرُ الله - كافيةٌ في التجديدِ لأدبِ ساحرٍ، وبيّنةٌ تضرُحُ -  
في الوقتِ نفسِه - بهزليّةِ المذهبِ، إذا أخذَ وجهَةً جدّيّةً!

وقد حاولَ كثيرٌ من المدافعين عن ابنِ عربيٍّ مِنَ التُّركِ والعربِ  
وغيرهم - أن يُفرِّقوا بين مذهبِه ومذهبِ مُقلِّديه في العَرَبِ - مِنْ فَلَاسِيفَةِ  
الأوروبيين (كإسبينوزا) - مثلاً - بما لا يُعْتَدُّ به من الفروقِ.

فقد كان قدماءُ الوجوديّة - مِنْ أمثالِ: الجاميِّ والنابلُسيِّ وَمَنْ  
يَقْرُبُ مِنْ زَمَانِهِمَا - يَرَوْنَ هذا تحقيقاً خاصاً توصلَ إليه الصوفيّةُ مِنْ  
المسلمين.

وأما المعاصرون (لإسبينوزا) في الشرق، فقد كانوا يجهلون أن  
هناك يهودياً هولندياً يُشاطرُ شيخهم الأكبر في الحقيقة التي توصلَ  
إليها، وَبَلَغَ مثلهُ إلى لُبِّ اللُّبِّ (وحدة الوجود)!

كانوا يجهلون ذلك؛ إذ لم تُترجمْ كتبه، وكُتِبَ أمثاله إلى العربية  
أو الألسنِ الشرقيّة بَعْدُ. لقد كان تطابقاً مُؤذناً للعقلاء، بأن مذهب  
الوحدة هذا داءٌ مَنْ أُصِيبَ به ظهرت عليه عوارضٌ متشابهةٌ لكلِ مُبتلى  
به! يقولُ الدكتورُ إبراهيمُ مذكور: ... قَلَّ أن نجدَ توافقاً في الرأي إلى  
هذا الحد.

حتى بينَ الأستاذِ وتلميذه!

فابنُ عربيٍّ و(إسبينوزا) يعتنقانِ معاً مذهبَ وَحْدَةِ الوجودِ،  
ويُصوِّرانِه تصويراً يكادُ يتفقُ في التفاصيلِ والجزئيات! فضلاً عن  
الأصولِ والمبادئ - فهما يُقررانِ: أنَّ العالمَ شيءٌ واحدٌ!

وأنه هو الله جلَّ شأنه!



ويقولان: بواجِدِيَّةٍ، لا تَعَدُّدٌ فِيهَا، ولا كَثْرَةٌ، ولا خَلْقٌ، ولا  
صُدُورًا!

ويقولان - في الوقتِ نَفْسِهِ - بِالْوَهِيَّةِ شَامِلَةٍ، تستوعِبُ الكَوْنَ  
كُلَّهُ!

فكلُّ شيءٍ في العالمِ واحدٌ. والله هُوَ الكُلُّ في الكُلِّ!!

وهذا العالمُ خاضِعٌ لقانونِ الوجودِ العامِّ، كما قال ابنُ عربيٍّ أو  
لضرورةِ الطَّبِيعَةِ الإلهِيَّةِ كما قال (إسبينوزا)<sup>(١)</sup>.

فلما رأى وجوديَّةُ الشرقِ - أواخرَ القَرْنِ المِيلاديِّ التاسعِ عشرِ -  
هذه الحَقِيقَةَ، أخذتهم الصاعقةُ، ثم لما رَجَعَتْ إليهم، عقولُهم أو  
بعضُها، رَأَوْا أَنَّ مِنْ أَكْبَرِ السَّقُوطِ والخِذْلانِ لمذهبهم أَنَّ يُشَارِكُ مُلْحِدٌ  
يهوديٌّ - كَفَرَهُ اليَهُودُ أَنفُسَهُمْ - شَيْخَهُم الأكبرَ ابنَ عربيٍّ في قضايا  
المذهبِ عَيْنِهِ (!) هذه المُشَارَكَةُ. فَجَعَلَ كثيرٌ منهم - مِنْ أمثالِ  
إسماعيلِ قَنِّي - وهو أَحَدُ الذين رَدَّ عليهم مصطفى صبري - وفريد بك  
(كام) من الترك، وَمِنَ المعاصرين: الدكتور حسام الدين أردم أستاذِ  
الفلسفةِ بقونية، ومن العرب: الدكتور مصطفى محمود المصري  
المعروف، وغيرهم، جعلوا - جميعاً - بَعْدَ الوقوفِ على هذه الحَقِيقَةِ  
المُرَّةِ، يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مذهبِ الصوفيةِ من أهلِ وحدةِ الوجودِ، وبين  
أضْرَابِهِم في الغربِ، فقالوا عن الشرقيين: إنهم أهلُ وحدةِ وجودٍ،  
وعنِ العَرَبِيِّينَ: إنهم أهلُ وَحْدَةِ المَوْجُودِ (!) أو الوجوديَّةِ الماديَّةِ!

وكلُّ ما جاؤوا به لا طائلَ تَحْتَهُ أو وَرَاءَهُ!

(١) مِنْ مقالٍ له بعنوان: (وحدة الوجود بين ابن عربي وإسبينوزا) ص ٣٧٨، الكتاب

التذكاري بمناسبة ميلاد ابن عربي، ١٩٦٩م - القاهرة.

فَهِيَ لَا تَعْدُوا أَنْ تَكُونَ فُرُوقاً ثِقَافِيَةً بَيْنَهُمْ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ مُسْتَوُونَ، وَمَتَّفِقُونَ فِي الْأَسَاسِ.

كِلَا الْفَرِيقَيْنِ لِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ عَنِ اللَّهِ - تَعَالَى وَتَبَارَكَ عَمَّا يَقُولُهُ الْمَلْحَدُونَ عُلُوقاً كَبِيراً - الْعَلِيُّ عَلَى مَاذَا؟ وَمَا تَمَّ غَيْرُهُ؟  
ويقولون: سبحان مَنْ أظْهَرَ الْخِلَاقَ وَهُوَ عَيْنُهَا!

وكلاهما ينفون عن الله - تعالى - صفة العلو الرحمانِي، وَالْمُبَايَنَةَ للمخلوقات.

وهذا هُوَ أَسُّ الْبَلَاءِ الَّذِي أَضَلَّهُمْ، وَأَضَلَّ غَيْرَهُمْ وَمَنْ بَقِيَ مُتَذَبذباً مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَآثِرِيَّةِ الَّذِينَ هُمْ لَا إِلَى الْوَجُودِيَّةِ يَرْكَبُونَ، وَلَا إِلَى السَّلْفِيَّةِ يُسْرِعُونَ!!

وصاحبنا الحلبي - رحمه الله تعالى - أَحْسَنَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ لِهَذَا الْأَسَاسِ الَّذِي تَنَبَّأَ لَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - أَجْزَلَ اللَّهُ مَثُوبَتَهُ - وَغَيْرِهِ مِمَّنْ حَكَّمَ عَقْلَهُ الصَّحِيحَ، وَشَرَعَ رَبِّهِ الْقَوِيمَ فِي عِلَاجِ الْمَوْضُوعِ. وَسَيَلِحُظُّ الْقَارِئُ أَنَّ كِتَابَهُ الَّذِي نَمْتَدِحُهُ (نِعْمَةُ الذَّرِيعَةِ فِي نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ) لَمْ يَخُلْ مِنْ سُيُولِ الْغَضَبِ الَّتِي تَدَفَّقَتْ مِنَ الْمُؤَلِّفِ - صَاحِبِنَا - عَلَى ابْنِ عَرَبِي، وَهُوَ يُنَاقِشُهُ، فَهِيَ سُيُولُ غَضَبِ اللَّهِ تَعَالَى حِينَما انْتَهَكَ الْأَبْعَدُ - ابْنُ عَرَبِي حُرْمَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وهكذا فَعَلَ التَّفْتَازَانِيُّ حِينَ عَرَضَ فِي رَدِّهِ عَلَى صَاحِبِ «الْفُصُوصِ» - ابْنِ عَرَبِي - بِرَدِّ عَلَى مَثِيلِهِ، وَتَلْمِيذِهِ - كَمَا قِيلَ - جَلَالِ الدِّينِ الرَّومِيِّ، الشَّاعِرِ الْمَعْرُوفِ، وَالْمُعَظَّمِ عِنْدَ الْغَافِلِينَ عَنِ وَجُودِيَّتِهِ، وَمُجُونِيَّاتِهِ، الْمُتَّبِعَةِ فِي شِعْرِهِ.

قال التفتازاني: (وقد اتخذ الجلال الرومي من هؤلاء<sup>(١)</sup>: الشمسس

(١) يعني أهل وحدة الوجود.

التبريزي<sup>(١)</sup> إلهاً حيثُ قَالَ - بالفارسيَّة:

شَمْسٌ مَسْمُونٌ	وَخُدَايَ مَسْمُونٌ
عَمْرٌ مَرْمُونٌ	وَبَقَايَ مَسْمُونٌ
أَزْرَتُو بَحْرَقٌ	رَسِيْدُهُ أَمٌ
أَيُّ حَقٍّ حَقٌّ	كُذَارَ مَسْمُونٌ

ترجمته بالعربية: شمسي وإلهي، عمري وبقائي منك وَصَلْتُ إِلَى الْحَقِّ يَا حَقُّ الْمُوْدِي لِحَقِّي.

فأطلق اسمَ الإلهِ وَالْحَقُّ عَلَى التبريزي!!

وحاصلُ كلامِهِ أَنه يقولُ للتبريزي: أَنْتَ إلهي الذي أُوصلتني إِلَى الْحَقِّ، وَأَنْتَ الْحَقُّ الذي أَدْبَيْتَ حَقِّي، حيثُ علمتني مذهبَ الوجودية، وَعَرَفْتَنِي أَنكُ وَجَمِيعَ الْمَمْكِنَاتِ إِلَهٌ.

ولولا أَنْتَ لَكُنْتُ أَعْتَقُدُ كَمَا يَعْتَقُدُ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْأُئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَالْجَمَاهِيرِ وَالذُّهَمَاءِ: أَنَّ اللهَ - تَعَالَى - هُوَ غَيْرُ وَجُودِ الْكَائِنَاتِ، خَالِقٌ لِلْمَخْلُوقَاتِ، مُوجِدٌ لِلْمَوْجُودَاتِ الْحَادِثَةِ عَلَى مَا ثَبَتَ بِقَوَاعِدِ الْعَقْلِ وَالْأَرَاءِ، وَنَطَقَ بِهِ الْكُتُبُ الْمَنْزَلَةُ مِنَ السَّمَاءِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ جَمِيعَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَكُنْتُ مِنَ الْقَاصِرِينَ الذَّاهِلِينَ، لَا مِنْ الْمُحَقِّقِينَ الْوَاصِلِينَ(!) وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَادٍ مَعَاشِرِ الْمُسْلِمِينَ - فَضْلاً عَنِ أُمَّةِ الدِّينِ، وَرُؤَسَاءِ الْحَقِّ وَالْيَقِينِ - أَنَّ مَنْ تَدَيَّنَ بِهَذَا الضَّلَالِ

(١) شمس الدين التبريزي ضالٌّ ووجوديٌّ حُلُولِيٌّ: عَشِقَهُ الْجَلَالُ الرَّومِي، وَلَهُمَا قِصَّةٌ تَطُولُ.

(٢) نَقِصٌ وَتَنَاقُضٌ عَظِيمِينَ أَنْ لَا يُضَيَّفَ التَّفَازَانِي إِلَى كَلَامِهِ هَذَا: (وَأَنَّ اللهَ مَبَايِنٌ لِمَخْلُوقَاتِهِ، غَيْرٌ مُخْتَلِطٌ بِهِمْ أَوْ سَارٌ بِذَاتِهِ فِيهِمْ، وَأَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ عَالٍ بِذَاتِهِ عَلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ). إِذْ بِهِذِينَ الْعَقْدَيْنِ السَّلْفِيِّينِ يَقْطَعُ طَرِيقَ كُفْرِهِمْ، وَيَتَّبِعُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، كَمَا فَهَمَهُمَا الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ وَاعْتَقَدُوهُمَا.

المبين، وتَجَنَّبَ بهذا المذهبِ الباطلِ اللعينِ، فقد سَجَّلَ على نَفْسِهِ -  
وإنَّ عَبْدَ عِبَادَةِ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، أَوْ ظَهَرَ عَلَيْهِ خَوَارِقُ الْعَادَاتِ  
- بَأَنَّهُ أَكْفَرُ الْكَافِرِينَ، وَأَخْسَرُ الْخَاسِرِينَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُضْعِي إِلَى مَا يَقُولُهُ  
أَتْبَاعُهُ الذَّابُونَ عَنْهُ مِنْ أَنَّ صُدْرَ هَذَا الْكَلَامِ وَأَمْثَالِهِ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ حَالُ  
غَلَبَاتِ الْوَجْدِ وَالسُّكْرِ...).

ثم قال<sup>(١)</sup>: (ثم إنَّ الزنادقةَ يتمسكون بهذا البيتِ وأمثال، التي هي  
هَذَا الْمَحْلُولِينَ، وَهَذَيَانَ الْمُلْحِدِينَ فِي اتِّخَاذِ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ إِلَهًا،  
وَيَذْرُونَ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ  
وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٨٠).

ولا يَلْتَفِتُونَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن  
دُونِ اللَّهِ﴾. فلا يَنْفَعُ مَعَ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةِ السَّفَلَةِ الْكَلَامُ، وَإِنَّمَا النَّافِعُ  
مَعَهُمُ الْعَضْبُ وَالضَرْبُ بِالْحُسَامِ الْمَشْرِفِيِّ الصَّمصَامِ...).

قلت: هذه الْعَضْبَةُ الشَّرِيعَةُ مِنَ التَّفْتَازَانِي لَهَا مِثْلٌ عِنْدَ صَاحِبِنَا  
الْحَلْبِيِّ، حَيْثُ قَالَ - وَهُوَ يَخَاطِبُ ابْنَ عَرَبِي فِي هَذَا الْكِتَابِ (نِعْمَةُ  
الدَّرِيعة فِي نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ) -: (فلا يَفِيدُ مَعَكَ إِلَّا الضَرْبُ الْوَجِيعُ)<sup>(٢)</sup>.

وهذا يَذْكُرُنِي بِفَتْوَى الْأَبِيِّ السَّعُودِ صَاحِبِ التَّفْسِيرِ، الَّذِي وَرَدَ  
سُؤَالَ بِالرُّكْبَةِ هَذَا مَعْنَاهُ: مَا يَلْزَمُ شَرعًا زَيْدًا مِنَ الْأَئِمَّةِ الَّذِي يَقُولُ:  
إِنْ كَانَ الْمَنْصُورُ (الْحَلَّاجُ) كَافِرًا بِحَسَبِ الشَّرِيعِ، فَإِنَّهُ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ  
مُؤْمِنٌ كَامِلٌ، وَدَعْوَاهُ صَادِقَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ؟

(١) من رسالة في الرد على أهل وحدة الوجود. طبعت في اصطمبول سنة ١٢٩٤هـ.  
ويزعم إسماعيل فني الوجودي التركي ومن لف لف أنها للعلاء البخاري.

(٢) وقال في موضع آخر: (فلا يَفِيدُ فَيْكَ كَمَا فِي حَزْبِكَ السُّفْسَطَائِيَّةِ إِلَّا الْحَرْقُ بِالنَّارِ  
وَنَحْوَهُ).

ما يلزمه إن كان اعتقاده على هذا؟

فقال - لله دَرَّةٌ - باختصارٍ فيه مَعْنَى لا يخفى على القاريء:

الجواب: يَلْزِمُهُ مَا لَزِمَ الْمَنْصُورُ<sup>(١)</sup>!!

ويعني - رحمه الله - أن يُقَدَّمَ فَتُضْرَبُ عُنُقُهُ - بَعْدَ اسْتِثْبَاتِهِ -  
فحكَمَ عليه بالردة عن الإسلام.

ولست أدري ما كَانَ سَيَقُولُ الإمامُ الشافعيُّ - رحمه الله تعالى -  
الذي حكم على أهل الكلام أن يُضْرَبُوا بالجريد والنعالِ، وَيُطَافُ بهم  
وَيُشَهَّرُ، ما هي الكلمات التي كانت تصدرُ عنه، لو وَقَفَ على كُفْرِ  
الوجودية الصريح؟!

هذ وَإِنْ مِنْ وَاجِبِ كُلِّ مُسْلِمٍ وَاعٍ لِلْأَخْطَارِ التي تُهَدِّدُ دينَهُ وإخوانه  
المسلمين، أن يُحَذَّرَ الذين يُحْسِنُونَ الظَّنَّ بالوجودية المُرَاقِ، وَيَبْذُلُ ما في  
وُسْعِهِ لبيانِ ضلالهم في الصحفِ والمجلاتِ والكتبِ، فإنَّ المستشرقين  
والعلمانيين والوجوديين حريصون على إحياءِ كُتُبِ ومفاهيم هذه الطائفةِ.  
يَبْذُلُونَ الأموالَ، وَيَعْقِدُونَ المؤتمراتِ لأجلِها. والمُسْتَعْفَلُونَ من الطُرُقِيةِ  
الصوفيةِ يُشَارِكُونَهُمْ، لَانْغِمَاسِهِمْ في الجَهْلِ والبدعِ.

فنسألُ الله تعالى أن يَعْصِمَنَا وأُمَّةَ محمدٍ صلى الله عليه وآله  
وسلم من شرورهم، وأن يَزِدَّ كيدَ الأعداءِ في نحورهم، إنه وليُّ ذلك  
والقادرُ عليه، والحمد لله رب العالمين.

وكتب أبو الفضل محمد بن عبدالله القونوني

في ٢٨/٨/١٤١٨ هـ

(١) منتخبات من فتاوى أبي السعود. بالتركية العثمانية. جمعها محمد أرطغرل

ص ١٩٢ اصطمبول ١٩٩٣م - دار أندرون.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
مقدمة المحقق:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فهذا هو الكتاب الثالث الذي يَخْرُجُ بإذن الله تعالى، لِيَنْضَمَّ إِلَى أَخَوَيْهِ اللَّذِينَ خَرَجَا قَبْلَهُ فِي نَفْسِ مَوْضُوعِهِمَا: أَلَا وَهُوَ الرَّدُّ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ الضَّالِّينِ الْمَارِقِينَ عَنِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وقد كان الكتاب الأول بعنوان: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» لمؤلفه العلامة علي بن سلطان القاري رحمه الله تعالى، والذي توفي عام ١٠١٤ للهجرة.

وقد أبلى فيه القاري بلاءً حسناً في رد هذه التَّحَلَّةِ الْكَافِرَةِ.

وأما الكتاب الثاني فهو لمؤلفنا هذا ألا وهو العلامة الحلبي الذي توفي سنة ٩٥٦ للهجرة، وعنوانه: «تسفيه الغبي بتبرئة ابن عربي». وهي رسالة في الرد على الحافظ السيوطي - رحمه الله - الذي دافع عن ابن عربي - وللأسف - دفاعاً باطلاً فلم يوفق في شيء من دفاعه!

لكنّ عزاءنا فيه - أعني السيوطي - هو رجوعه عن ذلك كما بينت في الكتاب الآنف .

وثالث هذه المجموعة هُوَ هذا العَمَلُ النَّفِيسُ الذي سَمَّاهُ مؤلِّفه : «نِعْمَةُ الذَّرِيعَةِ فِي نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ» .

ولعل المؤلف - رحمه الله - أراد أن يَسُدَّ البابَ أمامَ هذه النُّحْلَةَ الكافرة، فيُوصِدَ كُلَّ الذرائع - وهي الوسائل - التي يريد أن يقتحم منها أهل تلك النحلة أو المدافعون عنهم لِيُلبَّسُوا على المسلمين دينهم .

أو لعل المؤلف امتدح الطريقة أو الوسيلة التي رد بها على كتاب «فصوص الحكم» لابن عربي، والذي أَصْبَحَ مَصْدَرُ تشريع وتقديس لأصحاب تلك النحلة الفاجرة! .

ولا شك أن المؤلف قد وُفِّقَ في ذلك أَيَّما تَوْفِيقٍ: ذلك لأنني لا أعلم رداً علمياً استكمل «الفصوص» كله من أوله إلى آخره، سوى هذا الرد المبارك إن شاء الله تعالى .

وإذا تذكرنا «الفصوص» والرد عليه، فيلزم أن لا ننسى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأسكنه الفردوس الأعلى - ذلك لأنه - والحق يُقال - قد تكلم كثيراً عن هذه الطائفة في «فتاويه» فردَّ على ابن عربي في «فصوصه» و«فتوحاته»، وعلى كثير غيرهم ممن هو على نفس معتقدهم! فقد ذكر في (ج ٢ / ص ٣٦٢ - ٤٥١) رداً متكاملأ على أهم ضلالات وكفريات وإلحاد هذا الملحد سماه: «الردُّ الأقوم على ما في فصوص الحكم» .

كما أن بقية المجلد في نفس المسألة لكن مع إشباع الكلام على غير ابن عربي من أصحاب الوخدة والاتحاد كابن الفارض، والصدر القونوي، والتلمساني، وابن سبعين، والبلياني، والحلاج، والشيرازي،



وابن إسرائيل، والنصير الطوسي، وزعيم هؤلاء كلهم فرعون عليه لعائن الله .

وإذا ما عدنا لمؤلف كتابنا هذا فإننا نجده قد انتقد ابن عربي في كتابه «الفصوص» من أوله إلى آخره. لكنّ هناك ملحوظات عليه من جهة العقيدة، وهو أنه كان يميل إلى مذهب التأويل للصفات أو التفويض كما سوف تراه، وترى معه الرد المناسب عليه إن شاء الله تعالى .

والمؤلف جيد في علم الحديث، فنراه يعقب على ابن عربي في استدلاله بالمكذوبات والأباطيل كما سيراه القارئ الكريم في حينه .

على أنّ المؤلف قد وقع له بعض الوهم في ذكر أحاديث صحيحة أعلاها، أو آثار باطلة صححها!

ولم يَسَلِّمْ المؤلف من بعض تُرّهات المتصوفة كتقسيم الإسلام إلى شريعةٍ وحقيقة، كما سيأتي مع الرد عليه!

وبتتبعي لرد المؤلف مع المقارنة بما في «الفصوص» فقد وقفتُ على بعض الأحاديث الباطلة والضعيفة التي لم يُشِرْ إليها المؤلف، فأحييتُ أن أكمل بها هذا النقد القوي لكتاب «الفصوص» .

فقد ذكر في «الفصوص» (ص ٧٣) حديث: «زِدْنِي فِيكَ تَحِيْرًا!»!

وهذا كذب كما جزم بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (ج ١١ / ص ٣٨٤). وقال: «هذا الكلام من الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث. وإنما يرويه جاهل أو ملحد، فإن هذا الكلام يقتضي أنه كان حائرًا، وأنه سأل الزيادة في الحيرة، وكلاهما باطل؛ فإن الله هداه بما أوحاه إليه وعلمه ما لم يكن يعلم. وأمره بسؤال الزيادة من العلم

بقوله: (رب زدني علماً). وهذا يقتضي أنه كان عالماً، وأنه أمر بطلب المزيد من العلم... إلى أن قال رحمه الله تعالى:

«ولم يمدح الحَيْرَةَ أحد من العلم والإيمان، ولكن مدحها طائفة من الملاحدة: كصاحب «الفصوص» ابن عربي وأمثاله من الملاحدة، الذين هم حيارى، فمدحوا الحيرة وجعلوها أفضل من الاستقامة...».

وفي نفس الصفحة زعم الملحد أنه في المحمدي - يعني أنه حديث محمدي! - «لَوْ دَلَّيْتُمْ بِحَبْلِ لَهَبٍ عَلَى اللَّهِ!» وهذا حديث ضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ! فقد رواه الترمذي في «السنن» (٣٢٩٨) وَضَعَفَهُ بقوله: «غريب من هذا الوجه». وهو كما قال رحمه الله تعالى، وقد أشار إلى علته بعدم سماع الحسن البصري من أبي هريرة رضي الله عنه.

وأقول: حتى لو صح سماعه فإنه مشهور بالتدليس، وقد عنعنه!

وقد رواه أحمد في «المسند» (٣٧٠/٢) من هذا الوجه، وفيه نفس العلة.

وكذا رواه الطبري في «تفسيره» (ج ٢٧ / ص ٢١٦) و (ج ٢٨ / ص ١٥٤) فجعله من رواية قتادة معضلاً!

ورواه البزار وابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (ج ٨ / ص ٣٣) - وفيه تدليس، قتادة، والحسن معاً!

وكذا رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٥٠٥ - ٥٠٦) وضعفه أيضاً.

ورواه البيهقي أيضاً (ص ٥٠٦)، والبزار - كما في ابن كثير - من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وفيه انقطاع كما قال البيهقي.

وقال ابن كثير: في إسناده نظر، وفي متنه نكارة وغبابة.

ولهذا رواه ابن الجوزي في «الواحيات» (ج ١ / ص ١١ - ١٢)، وفيه رجل مجهول كأنه سقط من مطبوعة «الأسماء والصفات»! وانظر «الميزان» (٥٧٩/٤). وقال في «العلو» (ص ١٢٢): أبو نصر مجهول، والخبر منكر.

وقد رواه ابن الجوزي أيضاً - من حديث أبي هريرة (ج ٢ / ص ١٢ - ١٣) وضعفه. وذكر أنه روي من حديث العباس لكنه منقطع، والحديث منكر كما قال الذهبي. «الميزان» (٥١٠/٤).

والخلاصة أن الحديث منكر، ولهذا ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٦٠٩٤).

ولعلي بهذا الجمع أكون قد حققت علة هذا الحديث بما لم أسبق إليه، والله أعلم.

وفي (ص ١٢١) من «الفصوص» يزعم الملحد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كنت لسانه الذي يتكلم به». يعني في حديث «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا...»!

وهذا كذب وإفك من الملحد، فلم يرد في الحديث، بل ولا في أي حديث على الإطلاق، هذا اللفظ المنكر المكدوب!!

وكرَّرَهُ الخبيث في (ص ١٤٦)! وكذا في (ص ١٨٩)!

وفي «الفصوص» (ص ٢٠٣) يقول الخبيث المُلْحِدُ: «وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بقوله: «كنتُ كَنزاً لم أُعْرَفْ فأحببت أن أُعْرَفَ»! وهذا حديث مُخْتَلَقٌ موضوع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يقله عليه الصلاة والسلام قط!!

وقد ذكره العلماء في الأحاديث الموضوعية، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية فقال في «الفتاوى» (ج ١٨ / ص ١٢٢ - ٣٧٦): «هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا أعرف له إسناداً صحيحاً ولا ضعيفاً».

وكذا وافقه على هذا الحكم الحافظ ابن حجر، والحافظ الزركشي، والحافظ السخاوي، ولهذا أورده الأخير في «المقاصد الحسنة» رقم (٨٣٨) ولكن لفظه مغاير لما أورده الزنديق ابن عربي في «فصوصه»!!

إذ جعله الملحد من قوله عليه الصلاة والسلام! وإنما هو فيما يُرَوَى عن رب العزة والجلال! أي أنه حديث قدسي، لكنه موضوع!! ولفظه: «كنتُ كنزاً لا أعرفُ فأحببتُ أن أعرفُ فخلقتُ خلقاً فعرفتهم بي فعرفوني»!

والحديث أورده علي بن سلطان القاري في «الأسرار المرفوعة» (٢٧٣)، وفي «تذكرة الموضوعات» (١١). وكذا أورده العجلوني في «كشف الخفاء» (١٩١/٢)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٤٨/١)، والسيوطي في «الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة» (ص ٢٢١)، وكذا في «ذيل اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعية» (ص ٢٠٣).

ومن العجب ألا ينبه المؤلف - إبراهيم الحلبي - على هذا الحديث المكذوب في كتابه هذا!!

### توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه:

ذكره المؤلف - رحمه الله تعالى - في «تسفيه الغبي في تنزيه ابن عربي» - مجلة الحكمة عدد (١١) (ص ٣٠٢) - فقال: «قد ذيلتُ ما علَّقته على كتاب «الفصوص» بما ذكرته أجوبةً لفتوى السيوطي المسماة

«تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي...». وهذا أقوى توثيق.

وذكره - كذلك - حاجي خليفة في «كشف الظنون» (ج ٢ / ص ١٢٦٤) فقال: «وانتقد آخرون - يعني ابن عربي - بالإنكار والتكفير، فصنّف الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي الخطيب بجامع السلطان محمد خان (المتوفى سنة ٩٩٦ ست وتسعين وتسعمائة) كتاباً في رده - أي ردّ «فصوص الحكم» - سمّاهُ: «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة». أمضاهُ المولى سَعْدِي المفتي المتوفى سنة - ٩٤٥ هـ - والشيخ محمد إلياس المعروف بجوي زاده».

### وَصْفُ النِّسْخَةِ الْخَطِيَّةِ لِلْكِتَابِ:

مخطوطة هذا الكتاب محفوظة في مكتبة بايزيد العمومية في مدينة استانبول بتركيا.

وتقع في ٧٢ ورقة من القطع الكبير.

وعليها إمضاء المفتي سعدي أفندي، وستأتي ترجمته.

أما الرجل الثاني الذي أمضاه أيضاً فهو محمد إلياس المعروف بجوي زاده. وقد ترجمه ابن العماد في «شذرات الذهب» (٣٠٣/٨)، والزركلي في «الأعلام» - الطبعة الثالثة - (ج ٦ / ص ٢٦٥) فقال: محمد بن إلياس الحنفي الرومي، محيي الدين، المعروف بجوي زاده: قاضٍ تركي الأصل والمنشأ، عربي الآثار. ولي القضاء بمصر، فقضاء العساكر الأناضولية. ثم عُين مفتياً بالقسطنطينية.

وأنكر على الشيخ محي الدين ابن العربي بعض أقواله، فعزله السلطان من الإفتاء، فاشتغل بالتدريس.

وأعيد إلى القضاء في عساكر الروم إيلي، فمات فيها.

قال ابن العماد: كان غزير العلم بالفقه والتفسير والأصول،  
مشاركاً في سائر العلوم، سيفاً من سيوف الحق قاطعاً.

له «تعليقات» لم تشتهر، و«فتاوى بجوي زاده - خ» و«ميزان  
المدعيين في إقامة البينتين - خ» رسالة في تحرير دعوى الملك، فقه.  
انتهى كلام الزركلي.

وقد توفي - رحمه الله - في عام ٩٥٤ للهجرة.



الكتاب الثاني

سكرها وفي الظلمة السخنة فلهذا قال المن كان له قلب  
 فواليتك لفق فالصق يتقلب في الاستحسان في نفسه عرف  
 نكف وأست لغير لهوية الحق ولا شيء من  
 فها هو كالموت ويكون بغير لهوية الحق بل هو عين الحق  
 وفي الظلمة نية وكان موسى اعلم بالامر من هرون لانه  
 علم ما عبده اصحاب العجا العله بان الله تعالى قد قضى ان لا  
 تصد الا آياته وما حكم الله تعالى في الاوقع فكما عتبت  
 موسى اخاه هرون لما وقع الامر في الكفار وعلم  
 فان العارف من عرف الحق في كل شيء بل امره عاين كل شيء  
 التي غير ذلك من الكفرات والفتريات التي او دعوا  
 والكتا المذكور فكيف يجوز اسنادها الى النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بل ذلك من ابطال الحال اما على ما هو  
 المفهوم من التراكيب الراضعة فظاهر وكذا ان فرض  
 فرضان الملائكة غير ما يعرفه ظاهر تركه اذ من المحال ان يامر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد مضي شأه سنة من بعد  
 شريعة التي مهد لها واصحاب سجدهم طاهر ابطالها  
 ومخالفتها او باطنها والفتنها وحققها كما عند فتاوى  
 الزمان وظهور اعتقادات الفاسدة والبدع وعليه الشكوك  
 والمخاصم على ما لا يخفى والله سبحانه وتعالى المستعان عليه  
 التسلل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 في الحجة الشيشية ولي هذا العالم الامام الميرزا محمد باقر



والشي لا يقال فيه يسبح نفسه ولا لا يسبحها فانهم والله تعالى  
يقول الحق وهو يهدي للتبديل الذي لقد كذبوا الله  
فات الأذى الذي هو معتقد أهل الميلاد وهو الله الموصوف  
بصفات اللائحة المنع عن صفات النفس بأخذه  
وإن ورد أن الله تعالى قال للي سعي في  
والاستعانة في وسعي قلب عبد المؤمن  
مع النبي محمد بن ثابت عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فمعناه  
أن وسعي الإيمان له وصفات  
وصفات محمد بن عبد الله  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الله الملك الوهاب  
بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم



## ترجمة المؤلف:

هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي ثم القسطنطيني، خطيب جامع السلطان محمد الفاتح، وإمامه: ذكره الشيخ بدر الدين الغزي في «رحلته» وقال في حقه: «الشيخ الصالح، العالم، الأوحد، الكامل الخير، الجيد، المقريء، المجود».

وذكر أنه اجتمع به مراتٍ عديدة، وأنه كان يستعير منه بعض الكتب وأثنى عليه، ودعا له.

وذكره أيضاً صاحب «الشقائق النعمانية» وبالغ في الثناء عليه، وحكى أنه صار مدرساً بدار القراء التي عمَّرها المفتي سعدي أفندي، وأنه كان ماهراً في العلوم العربية، والتفسير، والحديث، وعلوم القراءات، والفقه، والأصول، وكانت له فيهما يدٌ طولى، وكان أكثرُ فروع المذهب نصبَ عينيه، وكان ورعاً، تقياً، زاهداً ناسكاً، منجمعاً عن الناس، لا يكاد يُرى إلا في المسجد، أو في بيته، ولا يلتذ بشيء سوى العبادة والعلم، ومذاكرته، والتصنيف.

وله عدة مصنفات منها:

١ - كتاب سماه «ملتقى الأبحر» في الفقه الحنفي، وهو مشهور

جداً.

٢ - كتاب: «شرح منية المصلي» أطنب فيه وأجاد.

- ٣ - كتاب اختصر فيه «الجواهر المضيئة». واقتصر فيه على مَنْ له تصنيف، أو له ذكرٌ معروف في كتب المذهب الحنفي.
- ٤ - كتاب آخر اختصر فيه «شرح العلامة ابن الهمام». وانتقد عليه في بعض المواضع انتقاداتٍ لا بأس بها.
- وبالجملة: فقد كان من الفضلاء المشهورين، والعلماء العاملين، رحمه الله تعالى، توفي سنة ٩٥٦ للهجرة.
- انظر «الشقائق النعمانية» (٢/١١٠ - ١١١)، و«الكواكب السائرة» (٢/٧٧)، و«كشف الظنون» (١/٢٦٨، ٢/١٨١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٥٦٩)، و«إيضاح المكنون» (١/٤٦١)، و«شذرات الذهب» (٨/٣٠٨ - ٣٠٩)، و«معجم المصنفين» (٤/٣١٣ - ٣١٦).



(هَذَا كِتَابُ الرِّسَالَةِ الْمَسْمَاةِ:  
نِعْمَةُ الدَّرِيْعَةِ فِي نُصْرَةِ الشَّرِيْعَةِ)  
تَأْلِيف  
الفقيه إبراهيم الحلبي عفا الله عنه

مِنْ نَظْمِ مُؤَلِّفِهِ:

نَصَرْنَا شَرَعَ خَيْرِ الْخَلْقِ حَقًّا      فَمُبْغِضُنَا لِذَاكَ الْأَمْرِ كَافِرُ  
وَرَامُوا نَصَرَ بَاطِلِهِمْ فَخَابُوا      وَضَلَّ سَعْيِي مَنْ لِلْكَفْرِ نَاصِرُ  
نُقِلَ مِنْ خَطِّ مُؤَلِّفِهِ إِبْرَاهِيمَ الْحَلْبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً  
وَاسِعَةً. الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ: اللَّهُ دُرُّ مَوْلَانَا الْمُؤَلِّفِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ، لَمْ يَأُلْ  
جَهْدًا فِي تَوْثِيْقِ عُرَى الدِّينِ، وَتَوْهِيْنِ كَيْدِ الْمُبْطِلِيْنَ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ  
الطَّرِيْقِ، وَإِزَالَةِ الْقَدَى عَنِ عَيْنِ التَّحْقِيْقِ، فَقَرَّرَ وَحَرَّرَ وَحَقَّقَ وَدَقَّقَ  
بِكَلَامٍ لَوْ أَنَّ لِلدَّهْرِ سَمْعًا مَالَ مِنْ لُطْفِهِ إِلَى الْإِضْغَاءِ، جَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْ حُقُوقِ الْإِسْلَامِ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَرَزَقَهُ الْفَوْزَ بِسَعَادَةِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.  
كَتَبَهُ الْفَقِيْرُ سَعْدُ بْنُ عِيْسَى<sup>(١)</sup> عَصَمَهُ تَعَالَى عَنِ الزَّلَلِ فِي الْإِفْتَاءِ. نُقِلَ

(١) هو سعد الله بن عيسى الشهير بسعدي حلبي. فقيه، مفسر. ولد في ولاية قسطنطيني، وتولى إفتاء الديار الرومية. من تصانيفه: حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على العناية شرح الهداية في فروع الفقه الحنفي، توفي سنة ٩٤٥ هجرية. =

مِنْ خَطِّ سَعْدِي أَفْنَدِي رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ .



## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ وَبِهِ نَسْتَعِیْنُ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلاته وسلامه على خير خلقه أجمعين، محمد سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، وعلى آله وأصحابه أعلام الهدى وأئمة الدين، وعلى سائر عباد الله الصالحين، صلاةً وسلاماً دائماً متصليين، إلى يوم جمع الأولين والآخرين، وبَعْدُ: فهذه أبحاث ظهرت للخاطر الفاتر على مواضع من كتاب «الفصوص» قصّدت بها نُضْرَةَ الشَّرِيْعَةِ وأهلها وبيّنت ضلالاً فرقة الوجودية وجهلها وسميتها: (نِعْمَةُ الدَّرِيْعَةِ فِي نُضْرَةِ الشَّرِيْعَةِ) والله المُطَّلِعُ على النيات وما تشتمل عليه الطويّات، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال في الدِّيْبَاجَةِ<sup>(١)</sup>: أما بَعْدُ: فإني رأيتُ رسول الله ﷺ في مَبَشْرَةِ أريثها في العَشرِ الآخِرِ مِنْ مُحَرَّمِ سَنَةِ سَبْعِ وَعَشْرِينَ وَسُتْمَانَةَ بِمَخْرُوسَةِ دِمَشْقَ، وَيَدِيهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابٌ، فَقَالَ لِي: خُذْهُ، هَذَا كِتَابُ «فُصُوصِ الْحِكْمِ»، خُذْهُ وَاخْرُجْ بِهِ إِلَى النَّاسِ يَنْتَفِعُونَ بِهِ، فَقُلْتُ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَوْلِي الْأَمْرِ مِنَّا، كَمَا أَمَرْنَا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

(١) «فصوص الحكم» - بتحقيق عفيفي - (ص ٤٧).

أقول: هذه الرؤيا لا يَكَادُ يُمَكِّنُ صِحَّتِهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَشْيَاءٍ مُنَاقِضَةٍ لِلشَّرَائِعِ. مِنْهَا: قَاعِدَةٌ، أَنَّ الْعَالَمَ هُوَ صُورُ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَأَنَّ مَنْ عَبَدَ شَيْئاً، فَإِنَّمَا عَبَدَ اللَّهَ تَعَالَى! وَمِنْهَا: ذَمُّ أَهْلِ الشَّرْعِ، وَمَذْحُ الْكُفَّارِ، وَتَمْهِيدُ أَعْدَائِهِمْ! وَمِنْهَا: الْقَدْحُ فِي بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ، كَقَوْلِهِ فِي الْكَلِمَةِ التَّوْحِيَّةِ<sup>(١)</sup>: الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَكْرٌ بِالْمَدْعُوِّ، أَدْعُو إِلَى اللَّهِ، فَهَذَا عَيْنُ الْمَكْرِ، فَمَا عَبَدَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَعْبُودٍ! وَفِي الْكَلِمَةِ الْإِدْرِيْسِيَّةِ<sup>(٢)</sup>: فَهُوَ عَيْنُ مَا ظَهَرَ، وَعَيْنُ مَا بَطَّنَ فِي حَالِ ظُهُورِهِ، وَمَا نَمَّ مَنْ يَرَاهُ غَيْرُهُ وَمَا نَمَّ مَنْ يَبْطُنُ عَنْهُ، فَهُوَ ظَاهِرٌ لِنَفْسِهِ، بَاطِنٌ عَنْهُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى أَبُو سَعِيدِ الْخَرَّازِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُخَدَّنَاتِ! وَفِي الْكَلِمَةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ<sup>(٣)</sup>: وَمَا لِي وَعِنْدَ الْحَقِّ عَيْنٌ تُعَايِنُ<sup>(٤)</sup>! وَفِي الْكَلِمَةِ الْإِسْحَاقِيَّةِ<sup>(٥)</sup>: اعْلَمْ - أَيَّدَنَا اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ أَنْ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ قَالَ لِابْنِهِ: إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبُحُكَ - وَالْمَنَامُ حَضْرَةُ الْخَيَالِ - فَلَمْ يُعْبَرْهَا. وَكَانَ كَبَشٌ ظَهَرَ فِي صُورَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْمَنَامِ، فَصَدَّقَ إِبْرَاهِيمُ الرُّؤْيَا، فَفَدَاهُ رَبُّهُ مِنْ وَهْمِ إِبْرَاهِيمَ بِالذَّبْحِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُوَ تَعْبِيرُ رُؤْيَاهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ لَا يَشْعُرُ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَوْطِنَ الْخَيَالِ يَطْلُبُ التَّعْبِيرَ. فَعَقَلَ فَمَا وَفَى الْمَوْطِنَ حَقَّهُ!

وَفِي الْكَلِمَةِ الْهُدُودِيَّةِ<sup>(٦)</sup>: أَنَّهُ تَعَالَى عَيْنُ الْأَشْيَاءِ وَالْأَشْيَاءُ مَخْدُودَةٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ حُدُودُهَا، فَهُوَ مَخْدُودٌ بِحَدِّ كُلِّ مَخْدُودٍ، فَمَا يُحَدُّ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ حَدُّ الْحَقِّ. فَهُوَ السَّارِي فِي مُسَمَّى الْمَخْلُوقَاتِ وَالْمُبْدَعَاتِ،

(١) «فصوص الحكم» (ص ٧١ - ٧٢).

(٢) «الفصوص» (ص ٧٧).

(٣) «الفصوص» (ص ٩٤).

(٤) شطر بيت أوله: «فلم يبق إلا صادق الوعد وحده».

(٥) «الفصوص» (ص ٨٥).

(٦) «الفصوص» (ص ١١١).



فَالْعَالَمُ صُورَتُهُ، وَهُوَ رُوحُ الْعَالَمِ الْمُدَبَّرُ لَهُ، فَهُوَ الْإِنْسَانُ الْكَبِيرُ. فَإِيَّاكَ أَنْ تَتَّقِيْدَ بَعْقِدَ وَتَكْفُرَ بِمَا سِوَاهُ، فَيُفَوِّتَكَ<sup>(١)</sup> خَيْرَ كَثِيرٍ، بَلْ يَفُوِّتَكَ الْعِلْمُ بِالْأَمْرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَكُنْ فِي نَفْسِكَ هَيُولَى لِصُورِ الْمُعْتَقَدَاتِ كُلِّهَا.

وَفِي الْكَلِمَةِ الشَّعْبِيَّةِ<sup>(٢)</sup>: فَلِهَذَا قَالَ: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴿ فَعَلِمَ تَقَلَّبَ الْحَقُّ فِي الصُّورِ بِتَقَلُّبِهِ فِي الْأَشْكَالِ! فَمِنْ نَفْسِهِ عَرَفَ نَفْسَهُ. وَلَيْسَتْ نَفْسُهُ بِغَيْرِ لِهَوِيَّةِ الْحَقِّ. وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْكَوْنِ مِمَّا هُوَ كَائِنٌ وَيَكُونُ بِغَيْرِ لِهَوِيَّةِ الْحَقِّ، بَلْ هُوَ عَيْنُ الْهَوِيَّةِ! وَفِي الْهَارُوِيَّةِ<sup>(٣)</sup>: وَكَانَ مُوسَى أَعْلَمَ بِالْأَمْرِ مِنْ هَارُونَ، لِأَنَّهُ عَلِمَ مَا عَبَدَهُ أَصْحَابُ الْعِجْلِ. لِعَلِمِهِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَضَى أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا إِيَّاهُ. وَمَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَعَ! فَكَانَ عَثْبُ مُوسَى أَحَاهُ هَارُونَ لَمَّا وَقَعَ الْأَمْرُ فِي إِنْكَارِهِ وَعَدَمِ اتِّسَاعِهِ؛ فَإِنَّ الْعَارِفَ مَنْ يَرَى الْحَقَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ يَرَاهُ عَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِيَّاتِ وَالْهَدْيَانَاتِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي أَوْدَعَهَا فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ.

فَكَيْفَ يَجُوزُ إِسْنَادُهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟! بَلْ ذَلِكَ مِنْ أَبْطَلِ الْمَحَالِ، أَمَا عَلَى مَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّرَاكِيِبِ الْوَضْعِيَّةِ فَظَاهِرٌ. وَكَذَا إِنْ فُرِضَ فَرَضًا أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرُ مَا يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ تَرْكِيْبِهِ؛ إِذْ مِنَ الْمَحَالِ أَنْ يَأْمُرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مُضِيِّ سِتْمِائَةِ سَنَةٍ مِنْ زَمَنِ تَقْرِيرِ شَرِيْعَتِهِ الَّتِي مَهَّدَهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِكَلَامِ ظَاهِرِهِ إِنْطَالُهَا وَمُخَالَفَتُهَا وَبَاطِنُهُ مُوَافَقَتُهَا وَتَحْقِيقُهَا!! سَيِّمًا<sup>(٥)</sup> عِنْدَ فُسَادِ الزَّمَانِ وَظُهُورِ الْاِعْتِقَادَاتِ<sup>(٦)</sup> الْفَاسِدَةِ،

(١) فِي «الْأَصْل»: «فِيوْفَتَكَ!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوص».

(٢) «الْفُصُوص» (ص ١٢٢).

(٣) «الْفُصُوص» (ص ١٩٢).

(٤) فِي «الْأَصْل»: «وَالْهَدْيَان».

(٥) كَذَا فِي «الْأَصْل». وَهُوَ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ أَيْضًا

(٦) فِي «الْأَصْل»: «اِعْتِقَادَات».

وَالْبِدْعَ، وَعَلَبَةَ الشَّهَوَاتِ وَالْمَعَاصِي عَلَى مَا لَا يَخْفَى وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى هُوَ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ  
الْعَظِيمِ.

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الشَّيْئَةِ<sup>(١)</sup>: وَلَيْسَ هَذَا الْعِلْمُ<sup>(٢)</sup> إِلَّا لِخَاتَمِ الرُّسُلِ،  
وَخَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ، وَمَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ إِلَّا مِنْ مِشْكَاتِهِ<sup>(٣)</sup>  
الرُّسُولِ الْخَاتَمِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ إِلَّا مِنْ مِشْكَاتِهِ<sup>(٥)</sup> الْوَلِيِّ  
الْخَاتَمِ، حَتَّى أَنْ الرُّسُلَ لَا يَرَوْنَهُ مَتَى رَأَوْهُ إِلَّا مِنْ مِشْكَاتِهِ خَاتَمِ  
الْأَوْلِيَاءِ، فَإِنَّ الرِّسَالََةَ وَالثُّبُوءَةَ - أَغْنِي نُبُوءَةَ التَّشْرِيعِ وَرِسَالَاتِهِ - يَنْقَطِعَانِ  
وَالْوِلَايَةَ لَا تَنْقَطِعُ<sup>(٦)</sup> أَبَدًا. فَالْمُرْسَلُونَ مِنْ كَوْنِهِمْ أَوْلِيَاءٌ - لَا يَرَوْنَ مَا  
ذَكَرْنَاهُ<sup>(٧)</sup> إِلَّا مِنْ مِشْكَاتِهِ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ. فَكَيْفَ مَنْ دُونَهُمْ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ؟!  
أَقُولُ: انظُرْ إِلَى هَذَا التَّصْلُفِ<sup>(٨)</sup> وَالتَّمَدُّحِ؛ فَإِنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ هُوَ  
خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ، كَمَا قَالَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِينَ مِنَ  
«الْفُتُوحَاتِ»<sup>(٩)</sup>: أَنَا خَتَمُ الْوِلَايَةِ دُونَ شَكِّ: لَوْ رُئِيَ الْهَاشِمِيُّ مَعَ  
الْمَسِيحِ! وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ «الْفُتُوحَاتِ» عَلَى مَا نَقَلَهُ شَارِحُهُ  
الْقَيْصَرِيُّ<sup>(١٠)</sup>: أَنَّهُ رَأَى حَائِطًا مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَكَمُلَ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَتَيْنِ

(١) «الفصوص» (ص ٦٢).

(٢) فِي «الأصل»: «العالم». والتصويب من «الفصوص».

(٣) فِي «الأصل»: «مشكات».

(٤) فِي «الأصل»: «الرسول الخاتم». والتصويب من «الفصوص».

(٥) فِي «الأصل»: «مشكات».

(٦) فِي «الأصل»: «ينقطع». والتصويب من «الفصوص».

(٧) فِي «الأصل»: «ما ذكرنا». وما أثبتته موافق لما فِي «الفصوص».

(٨) صَلِفٌ فَلَان: تكبر وتفاخر، فهو صَلِفٌ، وهي صَلِيفَةٌ. «المعجم الوجيز» (ص

٣٦٩).

(٩) كتاب مقطوعٌ بنسبته للملحد ابن عربي، وهو مطبوع في عدة مجلدات من الحجم

الكبير!!

(١٠) هو داود بن محمود بن محمد القيصري، القراماني، صوفي على مذهب مشايخه =

إِحْدَاهُمَا مِنْ ذَهَبٍ وَالْأُخْرَى مِنْ فِضَّةٍ، فَانطَبَعَ<sup>(١)</sup> مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّيْتَيْنِ،  
وَأَنَّهُ قَالَ: وَأَنَا لَا أَشْكُ أَنِّي أَنَا الرَّائِي وَأَنِّي أَنَا الْمُنطَبِعُ مَوْضِعَهُمَا وَبِي  
كَمَلِ الْحَائِطُ. ثُمَّ عَبَّرْتُ الرُّؤْيَا بِخَتَامِ الْوِلَايَةِ.

وَذَكَرَ الْمَنَامُ لِلْمَشَائِخِ الَّذِينَ كُنْتُ فِي عَضْرِهِمْ، وَمَا قُلْتُ مِنْ  
الرَّائِي، فَعَبَّرُوا بِمَا عَبَّرْتُ بِهِ!

ثُمَّ إِنَّهُ<sup>(٢)</sup> مَعَ هَذَا نَفَى هَذَا الْعِلْمَ الَّذِي مَدَحَهُ عَنْ غَيْرِهِ وَعَنْ غَيْرِ خَاتَمِ  
الْأَنْبِيَاءِ؛ فَفَضَّلَ نَفْسَهُ عَلَى مَنْ سِوَى الْخَاتَمِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ جَمِيعاً بِطَرِيقِ  
الاسْتِثْلَالِ. وَادَّعَى أَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْهُ، فَإِنَّمَا يَرَوْنَهُ مِنْ مِشْكَاتِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ  
حَيْثُ النُّبُوَّةُ. وَمِنْ مِشْكَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ حَيْثُ الْوِلَايَةِ، ثُمَّ فَضَّلَ نَفْسَهُ عَلَى  
خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ أَيْضاً بِأَنْ عَمَّمَ جَمِيعَ الرُّسُلِ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَهُ مِنْ حَيْثُ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ إِلَّا  
مِنْ مِشْكَاتِهِ، وَخَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، دَاخِلٌ فِي هَذَا الْعُمُومِ، ثُمَّ صَرَخَ بِذَلِكَ حَيْثُ  
قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَإِنْ كَانَ خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ فِي الْحُكْمِ تَابِعاً لِمَا جَاءَ بِهِ خَاتَمُ الرُّسُلِ مِنْ  
التَّشْرِيعِ؛ فَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي مَقَامِهِ وَلَا يُنَاقِضُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ وَجْهِ  
يَكُونُ أَنْزَلَ، كَمَا أَنَّهُ مِنْ وَجْهِ يَكُونُ أَعْلَى.

وَقَدْ ظَهَرَ فِي ظَاهِرِ شَرْعِنَا مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي فَضْلِ عَمَرَ  
فِي أَسَارَى بَدْرِ بِالْحُكْمِ فِيهِمْ<sup>(٤)</sup>، وَفِي تَأْبِيرِ النَّخْلِ<sup>(٥)</sup>. فَمَا يَلْزَمُ الْكَامِلَ

= من أهل وحدة الوجود، من أهم مؤلفاته في هذا الضلال: «مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم». و«شرح التائية» للزنديق ابن الفارض!! هلك سنة ٧٥١ هـ. انظر «معجم المؤلفين» (ج ١ / ص ٧٠٢) رقم (٥٢٥٤).

(١) يعني ابن عربي!!

(٢) الكلام من هنا للمؤلف بحق الملحد ابن عربي.

(٣) «الفصوص» (ص ٦٢).

(٤) قصة عمر في أسارى بدر صحيحة، وردت في «مسند أحمد»، و«صحيح مسلم»، وغيرهما وانظر «تفسير ابن كثير» (ج ٣/ ٥٥٨ - ٥٥٩، ج ٤ / ص ٣٢ - ٣٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَغْدَقْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٥) قصة تأبير النخل صحيحة أيضاً، فانظر تخريجها، والكلام على طرقها، =

أَنْ يَكُونَ [لَهُ] <sup>(١)</sup> التَّقَدُّمُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَفِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ، وَإِنَّمَا نَظَرُ الرَّجَالِ إِلَى التَّقَدُّمِ فِي رَتَبِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ هُنَا مَطْلَبُهُمْ. وَأَمَّا حَوَادِثُ الْأَكْوَانِ، فَلَا تَعْلُقُ لِخَوَاطِرِهِمْ بِهَا. فَتَحَقَّقْ مَا ذَكَرْنَاهُ.

أقول: انظُرْ إِلَى دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَعْلَى مِنْ خَاتَمِ الرُّسُلِ مِنْ وَجْهِهٖ وَانظُرْ إِلَى اسْتِدْلَالِهِ وَتَنَاقُضِهِ فِيهِ، حَيْثُ اسْتَدَلَّ بِقِصَّةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي أَسَارَى بَدْرِ، وَبِقِصَّةِ تَأْيِيرِ النَّخْلِ عَلَى ادْعَائِهِ <sup>(٢)</sup> أَنْ الْأَدْنَى يَكُونُ أَعْلَى مِنْ وَجْهِهٖ، ثُمَّ نَاقَضَ نَفْسَهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا نَظَرُ الرَّجَالِ الْخ. وَهَلْ أُمُورُ الْحَرْبِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا قِصَّةُ عُمَرَ وَتَأْيِيرُ النَّخْلِ إِلَّا مِنْ حَوَادِثِ الْأَكْوَانِ الَّتِي لَا تَعْلُقُ لِنَظَرِ الرَّجَالِ بِهَا؟ وَأَيُّ تَعْلُقٍ لِهَاتَيْنِ الْقِصَّتَيْنِ بِالْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى؟ ثُمَّ لَا يَتِيمٌ أَنْ <sup>(٣)</sup> الْعِلْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَمَدَحَهُ هُوَ الْعِلْمُ بِاللَّهِ الْمُفْتَضِي لِلْأَفْضَلِيَّةِ، بَلْ هُوَ عِلْمُ حَوَادِثِ <sup>(٤)</sup> الْأَكْوَانِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْمِنَحَ وَالْهَبَاتِ وَالْعَطَايَا الدَّائِيَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ مَحَلِّ ذَاتِي، وَأَنَّ ذَلِكَ التَّجَلِّي لَا يَكُونُ إِلَّا بِصُورَةِ اسْتِعْدَادِ الْمُتَجَلِّي لَهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الْمَكُونَاتِ وَوُقُوعِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَدَتْ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي شَيْءٍ! إِنَّمَا الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى مَا يَفْتَضِي حَسْبِيَّتَهُ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ <sup>(٥)</sup>. وَذَلِكَ هُوَ الْعِلْمُ بِعَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ الْمُفْضِي إِلَى امْتِثَالِ أَوْامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ وَاقْتِفَاءِ مَا يُقَرَّبُ إِلَيْهِ.

= وشواهدها في تحقيقي للجزء المفقود من «تهذيب الآثار» للإمام الطبري رقم (٦٢١، ٦٢٢).

(١) الزيادة من «الفصوص». وهي غير موجودة في «الأصل».

(٢) في «الأصل»: «ادعاه».

(٣) في «الأصل»: «ثم لا نم أن!» ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) في «الأصل»: «الحوادث!» ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

فَهَذَا هُوَ الْعِلْمُ الْمُقْتَضِي لِلأَفْضَلِيَّةِ، فَإِنَّ الأَفْضَلِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ بِكَثْرَةِ الثَّوَابِ وَزِيَادَةِ الدَّرَجَاتِ فِي القُرْبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا مَعْرِفَةَ حَقَائِقِ الأَشْيَاءِ، كَمَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الفَلَاسِيفَةُ وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ نَعَى العِلْمَ عَنِ مِثْلِ هَؤُلَاءِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٦) يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٧﴾ (١). وَأَيُّ فَضِيلَةٍ فِي مَعْرِفَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الظَّاهِرُ فِي صُورِ الأَشْيَاءِ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ فِيهِ، فَهِيَ مِرَاةٌ لَهُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الشَّخْصُ فِي مِثْلِ هَذَا المَوْضِعِ؟! وَكَيْفَ يَنْسَبُ وَيُسْنَدُ مِثْلَ هَذِهِ الخُرَافَاتِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! وَمَا هِيَ إِلَّا تَضْيِيعُ أَوْقَاتٍ فِي غَيْرِ طَائِلٍ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الهَادِي المُضِلُّ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ. ثُمَّ قَالَ عَقِيْبَ هَذَا (٢): «وَلَمَّا مَثَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثُّبُوَّةَ بِالحَائِطِ مِنَ اللَّيْنِ وَقَدْ كَمُلَ سِوَى مَوْضِعِ لَبِنَةٍ؛ فَكَانَ ﷺ تِلْكَ اللَّبِنَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ ﷺ لَا يَرَاهَا إِلَّا كَمَا قَالَ (٣): لَبِنَةٌ وَاحِدَةٌ. وَأَمَّا خَاتَمُ الأَوْلِيَاءِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ هَذِهِ الرُّؤْيَا، فَيَرَى مَا مَثَلُهُ بِهِ رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ وَيَرَى فِي الحَائِطِ مَوْضِعَ لَبِنَتَيْنِ. وَاللَّبِنَتَيْنِ (٤) مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ. فَيَرَى اللَّبِنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَنْقُصُ الحَائِطُ عَنْهُمَا وَتَكْمُلُ بِهِمَا: لَبِنَةٌ فِضَّةٌ، وَلَبِنَةٌ ذَهَبٌ (٥). فَلَا بُدَّ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ تَنْطَبِعُ فِي مَوْضِعِ تَيْنِكَ اللَّبِنَتَيْنِ. فَيَكُونُ خَاتَمُ الأَوْلِيَاءِ تَيْنِكَ اللَّبِنَتَيْنِ، فَيَكْمُلُ الحَائِطُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ.

أقول: هَذَا الكَلَامُ فِيهِ اخْتِلَافٌ مِنْ وَجُوهِ، مِنْهَا: أَنَّ المُمَثَّلَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُوَ الثُّبُوَّةُ، فَأَيُّ دَخَلٍ لِعَیْرِ النَّبِيِّ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ مَوْضِعَ لَبِنَتَيْنِ أَوْ لَبِنَةٍ؟!

(١) الآية ٥، ٦ من سورة الروم.

(٢) «الفصوص» (ص ٦٣).

(٣) في «الفصوص»: «لا يراها كما قال!»

(٤) في «الفصوص»: «واللَّيْنُ».

(٥) في «الفصوص»: «لبنة ذهب ولبنة فضة».

ومنها: أُنَّا<sup>(١)</sup> لو سَلَمْنَا دَخَلَ الْوِلَايَةَ فِي ذَلِكَ لِأَقْتَضَى أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ كُلِّ نَبِيٍّ لِبَيْتَانِ: فِضِيَّةً وَذَهَبِيَّةً! وَيَرَى خَاتَمَ الْأَوْلِيَاءِ الْتُقْصَانَ مَوْضِعَ لَبَنَةٍ لَا الْعَكْسَ!

ومنها قَوْلُهُ: يَرَى نَفْسَهُ تَنْطَبِعُ مَوْضِعَ تَيْنِكَ اللَّبَنَتَيْنِ، يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِلْوِلَايَةِ وَحْدَهَا مَوْضِعُ لَبَنَتَيْنِ، فَيَكُونُ لِلنَّبِيِّ مَوْضِعُ أَرْبَعِ لَبَنَاتٍ! فَانظُرْ إِلَى هَذَا الْاِخْتِلَالِ وَالتَّنَاقُضِ الَّذِي يَدْعِي فِيهِ الْكَشْفُ! وَالْكَشْفُ الصَّحِيحُ<sup>(٢)</sup> لَا يَحْتَمِلُ التَّنَاقُضَ بِوَجْهِ مَّا وَمِنْهَا: أَنَّهُ فَضَّلَ مَقَامَ الْوِلَايَةِ الْمُجَدَّدَةِ عَنِ النُّبُوَّةِ [على]<sup>(٣)</sup> مَقَامِ النُّبُوَّةِ وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِالْأَخْذِ مِنَ الْمَعْدِنِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَلِكُ الْمُوَحِّي إِلَى الرَّسُولِ! فَيَقَالُ لَهُ: لَا نَسَلِمُ أَنَّ الْأَخْذَ مِنَ الْمَعْدِنِ مُخْتَصَّ بِالْوِلَايَةِ الْمُجَرَّدَةِ، بَلْ هُوَ فِي الْوِلَايَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالنُّبُوَّةِ أَتَمُّ. فَالرَّسُولُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ حَيْثُ وَلايَتُهُ، وَمِنَ الْمَلِكِ مِنْ حَيْثُ رِسَالَتُهُ. فَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَلِيِّ غَيْرِ النَّبِيِّ بِلا شَكِّ. فَكَيْفَ جَعَلَ الْوَلِيَّ الْمُجَرَّدَ مَوْضِعَ لَبَنَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا ذَهَبٌ، وَلَمْ يَجْعَلِ النَّبِيَّ كَذَلِكَ؟! وَالْأَمْرُ يَفْتَضِي الْعَكْسَ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ! إِلَّا أَنَّا نَرَاكَ جَاهِدًا كُلَّ الْجَهْدِ<sup>(٤)</sup> فِي مَدْحِ نَفْسِكَ وَتَفْضِيلِهَا، فَلَمَّا لَمْ يُمَكِّنْكَ ادِّعَاءُ النُّبُوَّةِ عَدَلْتَ إِلَى ادِّعَاءِ رُتْبَةٍ<sup>(٥)</sup> تُفْضَلُ فِيهَا نَفْسَكَ مِنْ وَجْهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ حَتَّى عَلَى سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ! وَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ وَلَنْ تَتَجَاوَزَ طُورَكَ عِنْدَ مَنْ فَهَمَ تَلْبِيسَكَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ! وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>: وَهَذَا الْعِلْمُ كَانَ عِلْمَ شَيْث

(١) فِي «الأصل»: «أُنَّا». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) لَيْسَ الْكَشْفُ مَعْصُومًا أَصْلًا! فَكَيْفَ لَا يَتَنَاقَضُ! فَضْلًا عَنِ أَنَّ الْكَشْفَ مِنْ تَعَابِيرِ الصَّوْفِيَّةِ الَّتِي لَا تَمُتُ إِلَى الْإِسْلَامِ بِصَلَةِ، فَتَنْبَهُ أَيُّهَا الْمُسْلِمُ!!

(٣) مَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ «الأصل»، وَالسِّيَاقُ يَفْتَضِيهِ.

(٤) فِي «الأصل»: تَكَرَّرَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ!

(٥) فِي «الأصل»: رَسَمْتَ هَكَذَا: «رُبْتَهُ» بِتَقْدِيمِ الْبَاءِ!

(٦) «الفصوص» (ص ٦٥ - ٦٦).

عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرُوحُهُ هُوَ الْمُمِيدُ لِكُلِّ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ  
الْأَرْوَاحِ! بَلْ مِنْ رُوحِهِ تَكُونُ الْمَادَّةُ لِجَمِيعِ الْأَرْوَاحِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْقِلُ  
ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ فِي زَمَانٍ تَرْكِيْبِ جَسَدِهِ الْعُنْصُرِيِّ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.  
أَقُولُ: هَذَا مَعَ كَوْنِهِ كَذِبًا وَخَيَالًا لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِيهِ تَوْرِيَّةٌ<sup>(١)</sup> وَإِنِّهَامُ أَنَّهُ<sup>(٢)</sup>  
يُرِيدُ بِالْحَتْمِ حَتْمَ الثُّبُوتِ. وَلَكِنَّ ظَاهِرَ دِينِهِ مِنْ مَدْحِ نَفْسِهِ وَتَفْضِيلِهَا أَنَّ  
مُرَادَهُ حَتْمَ الْوِلَايَةِ يَعْنِي نَفْسَهُ.

فَتَأَمَّلْ وَأَنْصِفْ! وَاغْلَمْ أَنَّ دَعْوَاهُ حَتْمِيَّةٌ<sup>(٣)</sup> الْوِلَايَةِ لَمَّا أَخَذَتْ  
بِخِنَاقِ الْحَقِيقَةِ مِنْ أَتْبَاعِهِ الَّذِينَ أَلْقَوْا إِلَيْهِ قِيَادَ التَّضْيِيقِ وَالْإِدْعَانَ  
لِدَعَاوِيهِ، لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مَجَالٌ وَلَا طَرِيقٌ لِادِّعَاءِ الْوِلَايَةِ إِلَّا أَنْ خَصَّصُوا  
دَعْوَاهُ بِالْوِلَايَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، فَقَالُوا: هُوَ حَتْمُ الْوِلَايَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ دُونَ غَيْرِهَا  
مِنَ الْمَوْسُوئِيَّةِ، وَالْعَيْسَوِيَّةِ، وَنَحْوِهِمَا!! وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ كَلَامَهُ وَقَعَ عَلَى  
الْحَائِطِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ  
وَسَلَّمَ وَهُوَ حَائِطُ الثُّبُوتِ. وَمَفْهُومُهُ أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ بِمَنْزِلَةِ لَبِنَةٍ حَتَّى كَانَ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْضِعَ اللَّبِنَةِ الْأَخِيرَةِ الَّتِي كَانَ الْحَائِطُ  
نَاقِصًا<sup>(٤)</sup> مِنْهَا. وَأَنَّ هَذَا الشَّخْصَ ادَّعَى مَا ذَكَرَهُ وَأَنَّهُ انْطَبَعَ مَوْضِعَ  
اللَّبِنَتَيْنِ وَلَمْ يَبْقَ فِي الْحَائِطِ مَوْضِعٌ. وَلَمْ يَذْكَرْ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ أَنَّ نَمَّ  
حَيْطَانًا أُخْرَى! فَذَمُّهُمْ<sup>(٥)</sup> بَاطِلَةٌ بَعْدَ مَا أَقْرَأُوا لَهُ بِصِحَّةِ دَعْوَاهُ كَمَا قَالَ  
الشَّيْخُ شَرْفُ الدِّينِ ابْنُ الْمُقْرِي<sup>(٦)</sup> فِي قَصِيدَتِهِ:

(١) الذي في «الأصل»: «تورية». والصواب ما أثبتته.

(٢) في «الأصل»: «أن». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) في «الأصل»: «ختيمة»!

(٤) في «الأصل»: «ناقصها». والصواب ما أثبتته.

(٥) في «الأصل»: «فديهم»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) هو إسماعيل بن أبي بكر الحسيني اليمني: باحث من أهل اليمن. تولى التدريس  
في تعز وزبيد، وولي إمرة بعض البلاد، في دولة الأشراف، وتوفي بزبيد سنة  
٨٣٧ للهجرة. من أهم مؤلفاته «الإرشاد» في الفقه الشافعي. و«عنوان الشرف» =

فَلَا يَدْعُوا<sup>(١)</sup> مَنْ صَدَّقُوهُ وَوَلَايَةَ وَقَدْ خُتِمَتْ فَلْيُؤْخَذُوا بِالْأَقَادِرِ  
وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ، وَعَلِمَ أَنَّ دَعْوَاهُ كَذِبٌ وَخَيَالٌ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ  
هَذِهِ الْعَهْدَةُ. وَقَدْ وَجَدَ بَعْدَهُ أَوْلِيَاءٌ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً. وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ  
الدِّينِ الْخَوَافِي<sup>(٢)</sup> فِي وَصِيَّتِهِ: «وَالَّذِي يَدَّعِي أَنِّي خَاتَمُ الْوَلَايَةِ، فَهُوَ  
دَائِرُ حَوَالِي عَالَمِ الشُّطْحِ. فَخَاتَمُ النَّبَوَّةِ هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَخَاتَمُ الْوَلَايَةِ هُوَ مُحَمَّدٌ الْمَهْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُ». ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>؛ «بُعِيدَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>»؛ فَمَا فِي أَحَدٍ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ وَمَا فِي  
أَحَدٍ مِنْ سِوَى نَفْسِهِ شَيْءٌ الْخ... .

أقول: هَذَا الْمَعْنَى يُكْرَرُهُ كَثِيرًا. وَهُوَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِهِ وَقَوَاعِدِ  
طَائِفَتِهِ. وَهُوَ يُوَلُّ إِلَى الشُّرْكِ مَعَ ادِّعَائِهِمُ التَّوْحِيدَ! وَيُنَاقِضُ قَوْلَهُ  
تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وَنَحْوَهَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ. وَمِنْهُ  
مَا قَالَ بَعْدَ هَذَا<sup>(٦)</sup>: «فَمَنْ عَرَفَ اسْتِعْدَادَهُ عَرَفَ قَبُولَهُ. وَمَا كُلُّ مَنْ

= الوافي في الفقه والنحو والتاريخ والعروض والقوافي». وكلاهما مطبوع، أثنى  
عليه الشوكاني كثيراً، ومن قبله ابن حجر واجتمع به، ووصفه بقوله: ما رأيتُ  
باليمن أذكى منه. وله رسالتان قيمتان في الرد على نحلة الوجودية مع قصائد  
كثيرة من ضمنها هذا البيت الذي أورده المؤلف.

انظر «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/٢٩٢ - ٢٩٥)، و«البدر الطالع» للشوكاني  
(١/١٤٢ - ١٤٥)، و«الأعلام» الزركلي (١/٣٠٦).

(١) في «الأصل»: «فلا يدعي»! والتصويب من «جزء في عقيدة ابن عربي وحياته»  
للفاسي - انتقاء أخينا الحلبي - (ص ٧٠).

(٢) هو محمد بن شهاب بن محمود الخوافي الحنفي: فاضل، غزير العلم بالتفسير،  
والمعقولات! له كتب متعددة، توفي سنة ٨٥٢ هـ. بسمرقند. «الأعلام» (ج ٧/  
ص ٣٠).

(٣) ابن عربي.

(٤) «الفصوص» (ص ٦٦).

(٥) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٦) «الفصوص» (ص ٦٧).



عَرَفَ قَبُولَهُ عَرَفَ اسْتِعْدَادَهُ إِلَّا بَعْدَ الْقَبُولِ . وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُهُ مُجْمَلًا ؛ إِلَّا  
أَنْ بَعْضَ أَهْلِ النَّظَرِ مِنْ أَصْحَابِ الْعُقُولِ الضَّعِيفَةِ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى -  
لَمَّا ثَبَّتَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ فَعَالٌ لِمَا يَشَاءُ - جَوَّزُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا يُنَاقِضُ  
الْحِكْمَةَ ، وَمَا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ !

أقول: هَذَا طَعْنٌ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَافْتِرَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا  
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ فِعْلٌ مَا يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ ، لِقَوْلِهِمْ : بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
فَعَالٌ لِمَا يَشَاءُ ، وَأَنَّهُ مُخْتَرَعٌ<sup>(١)</sup> الْأَشْيَاءِ ، كَمَا أَرَادَ لِمَا أَرَادَ ، وَلَيْسَ  
لِلْأَشْيَاءِ دَخْلٌ وَلَا اقْتِضَاءٌ لِمَا وُجِدَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ  
وَالْمُتَّفِقَةِ . بَلْ ذَلِكَ بِمَحْضِ إِرَادَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُمْ لَا  
يَلْزَمُهُمْ مِنْ ذَلِكَ تَجْوِيزٌ فِعْلٌ مَا يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بَلْ هُمْ  
الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَكِيمٌ . وَأَنَّ أَفْعَالَهُ جَمِيعًا عَلَى مُقْتَضَى  
الْحِكْمَةِ وَإِنْ لَمْ تُدْرِكْهَا عَقُولُنَا فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ - وَهُمْ الْمُوَحِّدُونَ  
الْقَائِلُونَ : لَا تَأْثِيرَ فِي الْحَقِيقَةِ لِغَيْرِ فِعْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي شَيْءٍ  
مِنَ الْمَوْجُودَاتِ . عَلَى أَنَّ الاسْتِعْدَادَ وَمَعْرِفَتَهُ لَا يُنَافِي الْاسْتِنَادَ إِلَيْهِ  
سُبْحَانَهُ ، فَإِنَّ الاسْتِعْدَادَ أَيْضًا بِخَلْقِهِ تَعَالَى . وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ هُوَ نَفْسُهُ فِي  
الْكَلِمَةِ الْعَزِيزِيَّةِ<sup>(٢)</sup> حَيْثُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ، وَلَمْ  
يُعْطِكَ هَذَا الاسْتِعْدَادَ الْخَاصَّ ، فَمَا هُوَ خَلْقُكَ !! وَلَوْ كَانَ خَلْقُكَ  
لَأَعْطَاكَ الْحَقُّ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ !! قَالَ فِي الْكَلِمَةِ  
النُّوحِيَّةِ<sup>(٣)</sup> : اعْلَمْ أَنَّ التَّنْزِيهَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقَائِقِ فِي الْجَنَابِ الْإِلَهِيِّ عَيْنُ

(١) فِي «الْأَصْل» : «مُخْتَرَعٌ» ! وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

وَالأُولَى بَلِ الْوَاجِبُ اسْتِعْمَالُ مَا ثَبِتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَلَفْظُ :  
«مُخْتَرَعٌ» لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَاسْتِبْدَالُهَا بِلَفْظِ : «أَبْدَعَ» أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ  
مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

(٢) «الْفُصُوصُ» (ص ١٣٤) .

(٣) «الْفُصُوصُ» (ص ٦٨) .

التَّحْدِيدِ وَالتَّقْيِيدِ. فَالْمُنْزَهُ إِمَّا جَاهِلٌ وَإِمَّا صَاحِبُ سُوءِ أَدَبٍ. وَلَكِنْ إِذَا أَطْلَفَاهُ وَقَالَ بِهِ، فَالْقَائِلُ بِالشَّرَائِعِ الْمُؤْمِنُ إِذَا نَزَّهَ وَوَقَّفَ عِنْدَ التَّنْزِيهِ، وَلَمْ يَرِ غَيْرَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَسَاءَ الْأَدَبَ وَأَكْذَبَ الْحَقَّ وَالرُّسُلَ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ! وَيَتَخَيَّلُ أَنَّهُ فِي الْحَاصِلِ وَهُوَ فِي الْغَايَةِ<sup>(١)</sup>. وَهُوَ كَمَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

أقول: اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالَّذِي أَسَاءَ الْأَدَبَ فِي حَقِّهِ وَكَذَّبَهُ وَكَذَّبَ رَسُوْلَهُ وَشَرَائِعَهُ. وَمَنْ يَتَشَبَّهُ بِالمُتَشَابِهِ الَّذِي قَالَ تَعَالَى فِيهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهُ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا: «إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهُ [مِنْهُ]<sup>(٣)</sup>، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ»<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ لِهَذَا الْمُلْبَسِ الضَّالِّ: إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ لَهُ حَقِيْقَةٌ وَمَجَازٌ وَصَرِيْحٌ وَكِنَايَةٌ، وَأَنَّ حَمَلَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَجَازِ أَوْ الْكِنَايَةِ عِنْدَ نَضْبِ الْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ أَوْ الْقَالِيَّةِ أَوْ الْعَقْلِيَّةِ لَيْسَ بِإِكْذَابٍ وَلَا إِسَاءَةَ أَدَبٍ. فَمِنْ أَيْنَ حَكَمْتَ عَلَى الْمُؤْمِنِ بِذَلِكَ عِنْدَ ذَلِكَ بِإِدْعَائِكَ أَنَّ الْعَالَمَ بِصُورَةِ الْحَقِّ وَهُوَئِيْهِ؟! فَاللهُ تَعَالَى يُقَابِلُكَ بِمَا ابْتَدَعْتَ أَنْتَ وَطَائِفَتُكَ، إِنَّهُ عَزِيْزٌ ذُو انْتِقَامٍ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٥)</sup>: وَلِلَّذَلِكَ<sup>(٦)</sup> رَبَطَ النَّبِيُّ ﷺ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ بِمَعْرِفَةِ النَّفْسِ،

(١) كذا في بعض نسخ «الفصوص»، وفي بعضها: «وهو من الفاتت».

(٢) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل». واستدركته من مصادر التخريج.

(٤) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٥٤٧)، ورواه - كذلك - مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٥).

(٥) «الفصوص» (ص ٦٩).

(٦) في «الأصل»: «وذلك»، والتصويب من «الفصوص».

فَقَالَ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»<sup>(١)</sup>.

أقول: هَذَا كَذِبٌ وَإِلْحَادٌ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ فِي تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ. وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّ مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ بِالْحُدُوثِ عَرَفَ رَبَّهُ بِالْقَدَمِ. وَمَنْ عَرَفَهَا بِالْفَنَاءِ عَرَفَهُ بِالْبَقَاءِ. وَمَنْ عَرَفَهَا بِالْعَجْزِ عَرَفَهُ بِالْقُدْرَةِ. إِلَى آخِرِ مَا تَتَّصِفُ النَّفْسُ مِمَّا هُوَ مُحَالٌ فِي جَانِبِ الْحَقِّ. وَقِيلَ: إِنَّهُ تَغْلِيْقٌ مُحَالٌ بِمُحَالٍ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ هَوِيَّةِ النَّفْسِ وَحَقِيقَتِهَا مُحَالٌ. وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ هَوِيَّتِهِ تَعَالَى. عَلَى أَنَّ أُمَّةَ الْحَدِيثِ لَمْ يُثْبِتُوهُ حَدِيثاً<sup>(٢)</sup>. وَإِنَّمَا يُحْكِي عَنِ<sup>(٣)</sup> ابْنِ مَعَاذِ الرَّازِيِّ<sup>(٤)</sup>. ثُمَّ قَالَ<sup>(٥)</sup>: «سُرِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ»<sup>(٦)</sup> وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنْكَ، وَفِي أَنْفُسِهِمْ: وَهُوَ عَيْنُكَ. «حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ» أَيِّ لِلنَّاطِرِينَ «أَنَّهُ الْحَقُّ» مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ صُورْتُهُ وَهُوَ رُوحُكَ. فَأَنْتَ لَهُ كَالصُّورَةِ الْجِسْمِيَّةِ<sup>(٧)</sup> لَكَ. وَهُوَ لَكَ كَالرُّوحِ الْمُدَبَّرِ لِصُورَةِ جِسْمِكَ! أَقُولُ: هَذَا إِلْحَادٌ مِنْ جُمْلَةِ الْإِلْحَادَاتِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. وَسَيَأْتِي كَثِيرٌ مِثْلُ هَذَا الْإِلْحَادِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ»<sup>(٨)</sup>؟ وَمَعَ هَذَا يُسْنَدُ مِثْلُ

(١) حديث مكذوب لا أصل له عن رسول الله صلى عليه وآله وسلم، وقد كنت بينت ذلك بالتفصيل في تحقيقي لكتاب: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» (ص) للعلامة علي بن سلطان القاري.

(٢) هذا هو الحق بدلاً من التأويل الذي هو فرع التصحيح كما لا يخفى!

(٣) ساقطة من «الأصل»، والسياق يقتضيها.

(٤) هو يحيى بن معاذ الرازي أبو زكريا: واعظ، زاهد. قال الذهبي: «له كلام جيد، ومواعظ مشهورة» مات سنة ٢٥٨ هـ. انظر «الأعلام» (٢١٨/٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/١٣).

(٥) ابن عربي، ذاكراً تلك الآية. انظر «الفصوص» (ص ٦٩).

(٦) الآية ٥٣ من سورة فصلت.

(٧) في «الأصل»: «الجسيمة»!

(٨) الآية ٤٠ من سورة فصلت.

هَذَا إِلَى أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِذْنِهِ فِي ذَلِكَ!  
 ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup>. فَتَرَّهَ  
 ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فَشَبَّهَ! قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾  
 فَشَبَّهَ وَثَى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فَتَرَّهَ وَأَفْرَدًا!

أَقُولُ: هَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ اللَّامَ فِي (السَّمِيعِ الْبَصِيرِ) لِلْجِنْسِ<sup>(٣)</sup>  
 بِمُقْتَضَى قَاعِدَتِهِ الْخَبِيْثَةِ. وَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ لِكَمَالِ الْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّهُ  
 سُبْحَانَهُ هُوَ الْكَامِلُ فِي أَوْصَافِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ مِمَّا يُوصَفُ بِهَا غَيْرُهُ.  
 فَهِيَ فِي غَيْرِهِ كَلَامٌ شَيْءٌ يَنْسَبُ إِلَيْهِ. كَمَا أَنَّ وُجُودَهُمْ كَلَامٌ شَيْءٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى  
 وُجُودِهِ، حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(٤)</sup>. وَمُرَادُهُ  
 بِالْتَّزْيِيهِ وَالتَّشْبِيهِ فِي كَلَامِهِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى. وَفِي كَلَامِهِ الثَّانِي مِنْ  
 حَيْثُ اللَّفْظُ حَيْثُ أُثْبِتَ الْمِثْلُ فِي كَمِثْلِهِ، وَأَفْرَدَ بِإِدْخَالِ الْحَضَرِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ  
 اللَّامِ فِي (السَّمِيعِ الْبَصِيرِ) وَهُوَ مِنَ الْإِلْحَادِ. وَسَيَأْتِي لِرَدِّهِ تَحْقِيقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
 تَعَالَى.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٥)</sup>: لَوْ أَنَّ نُوحًا جَمَعَ لِقَوْمِهِ بَيْنَ الدَّعْوَتَيْنِ لِأَجَابُوهُ إِلَى  
 آخِرِ مَا قَالَ!

أَقُولُ: كَانَ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ جَاهِلًا بِطَرِيقِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ  
 تَعَالَى، وَعَلِمَتْهَا أَنْتَ أَيُّهَا الضَّالُّ الْمُضِلُّ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ  
 رِسَالَتَهُ. فَاللَّهُ تَعَالَى يُجَازِيكَ عَلَى مَا قَدَحْتَ فِي أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ الرَّاجِعِ  
 إِلَى الْقَدْحِ فِيهِ<sup>(٦)</sup> بِمُقْتَضَى الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ.

(١) «الفصوص» (ص ٧٠).

(٢) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) في «الأصل»: «للجنس»!

(٤) الآية ٨٨ من سورة القصص.

(٥) «الفصوص» (ص ٧٠).

(٦) أي: في الله عز وجل!

ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: فَعَلِمَ الْعُلَمَاءُ بِاللَّهِ مَا أَسَارَ إِلَيْهِ نُوحٌ فِي حَقِّ قَوْمِهِ مِنْ الشَّنَاءِ عَلَيْهِمْ بِلِسَانِ الذَّمِّ! وَعَلِمَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُجِيبُوا دَعْوَتَهُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْفُرْقَانِ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَمْرُ قَرَأَنَ لَا فُرْقَانَ إِلَّا الْخ.

أَقُولُ: أُنْظِرْ كَيْفَ يَمَهِّدُ أَعْدَارَ الْكُفَّارِ؛ وَيَمْدَحُهُمْ! وَاللَّهِ سُبْحَانَهُ قَدْ مَلَأَ كُتُبَهُ بِذَمِّهِمْ، وَيُسَيِّدُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَلِهَذَا مَا اخْتَصَّ بِالْقُرْآنِ إِلَّا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ الَّتِي [هي]<sup>(٤)</sup> خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. فَجَمَعَ الْأَمْرَ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ. فَلَوْ أَنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْتِي بِمِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ لَفُظًا لِأَجَابُوهُ<sup>(٥)</sup> إِلَّا الْخ. فَلَا يَشِيءُ<sup>(٦)</sup> مَا أَجَابُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ آتَى بِهَا لَفْظًا؟ فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطِيَّتَهُ هَذِهِ كَذِبٌ، وَالْحَقُّ شَرْطِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْوَقْنَ وَحَرَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

قَالَ<sup>(٨)</sup>: ثُمَّ قَالَ: عَنِ نَفْسِهِ أَنَّهُ دَعَاهُمْ لِيُغْفَرَ لَهُمْ، لَا لِيُكْشِفَ لَهُمْ، وَفَهَمُوا ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ. لِذَلِكَ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ، وَهَذِهِ كُلُّهَا صُورَةُ السُّنْرِ الَّتِي<sup>(٩)</sup>

(١) «الفصوص» (ص ٧٠).

(٢) في «الأصل»: «لما فيه من الفرقان».

(٣) «الفصوص» (ص ٧٠).

(٤) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل» واستدرسته من «الفصوص».

(٥) في «الفصوص»: «أجابوه».

(٦) في «الأصل»: «فلا شيء!» ولعل الصواب ما أثبتته.

(٧) الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٨) «الفصوص» (ص ٧١).

(٩) في «الأصل»: «الذي». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

دَعَاهُمْ إِلَيْهَا، فَأَجَابُوا دَعْوَتَهُ بِالْفِعْلِ لَا بَلَيِّكَ!

أَقُولُ: أَنْظُرْ إِلَى هَذَا الْإِلْحَادِ الَّذِي هُوَ مِنْ هَدْيَانَاتِ الْمَجَانِينِ، فَإِنَّ الْمَغْفِرَةَ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هِيَ لِلذُّنُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> لَا لِأَجْسَادِهِمُ الَّتِي سَتَرُوهَا بِشِيَابِهِمْ، وَلَا لِلْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَهُ هَذَا الضَّالُّ بِنَاءِ عَلَى قَاعِدَتِهِ الْخَبِيثَةِ أَنَّهُ دَعَاهُمْ لِيَسْتَرَّ عَنْهُمْ كَوْنُهُمْ صُورَةَ الْحَقِّ لَا لِيُنْكَشِفَ لَهُمْ ذَلِكَ!!! عَلَى أَنَّهُ يُنَاقِضُ مَا قَالَ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ: فَقَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حِكْمَتِهِ لِقَوْمِهِ: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾<sup>(٣)</sup> وَهِيَ الْمَعَارِفُ الْعَقْلِيَّةُ فِي الْمَعَانِي وَالنَّظَرِ الْاِغْتِبَارِيِّ. ﴿وَيُمِدِّدُكُمْ بِأَمْوَالٍ﴾<sup>(٤)</sup> أَي: بِمَا يُمِيلُ بِكُمْ إِلَيْهِ، فَإِذَا مَالَ بِكُمْ إِلَيْهِ رَأَيْتُمْ صُورَتَكُمْ فِيهِ إِلَى آخِرِ مَا هَدَى!

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِلْحَادِ الَّذِي هُوَ كَهَدْيَانِ الْمَجَانِينِ، وَإِلَّا فَأَيْنَ الْأَمْوَالُ مِنَ الْمِيلِ؟ فَإِنَّ الْأَوَّلَ وَآوِيَّ وَالثَّانِي يَأْتِي! وَغَيْرَ ذَلِكَ أَظْهَرَ فِي الْهَدْيَانِ<sup>(٥)</sup>. وَكَأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى اضْطِلَاحَاتِهِمُ الْخَبِيثَةِ، وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي يَفْهَمُهَا الْقَوْمُ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِمْ! وَقَالَ<sup>(٥)</sup>: وَالْأَمْرُ مَوْقُوفٌ إِخْ! يُقَالُ لَهُ: فَلَايَ شَيْءٍ تَتَكَلَّفُ هَذِهِ التَّكَلِّفَاتِ<sup>(٦)</sup> الْبَارِدَةَ، وَتُضَيِّعُ زَمَانَكَ بِهَا فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ!؟

وَقَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>: وَفِي نُوحٍ: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾<sup>(٨)</sup> خَطَأً؛

- 
- (١) الآية ٤ من سورة نوح.
  - (٢) «الفصوص» (ص ٧١).
  - (٣) الآية ١٢ من سورة نوح.
  - (٤) في «الأصل»: «الذيان»!
  - (٥) «الفصوص» (ص ٧١).
  - (٦) في «الأصل»: «يتكلف هذه التكليفات»!
  - (٧) «الفصوص» (ص ٧١).
  - (٨) آية ٣ من سورة الإسراء.

إِنَّمَا الْخِطَابُ فِيهِ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ لَا لِقَوْمٍ [نُوحٍ] <sup>(١)</sup>!

ثُمَّ قَالَ <sup>(٢)</sup>: ﴿وَمَكْرُؤًا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ <sup>(٣)</sup>. لِأَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَكْرٌ بِالْمَدْعُوِّ، لِأَنَّهُ مَا عُدِمَ مِنَ الْبِدَايَةِ، فَيُدْعَى إِلَى الْغَايَةِ ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ <sup>(٤)</sup> تَعَالَى <sup>(٥)</sup>، فَهَذَا عَيْنُ الْمَكْرِ ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾: فَنَبِهَ أَنَّ الْأَمْرَ لَهُ كُلَّهُ، فَأَجَابُوهُ مَكْرًا كَمَا دَعَاهُمْ!

أَقُولُ: انظُرْ إِلَى هَذَا الْكُفْرِ مَا أَقْبَحَهُ! وَانظُرْ إِلَى هَذَا الْاجْتِرَاءِ مَا أَخْبَثَهُ! وَهَلْ هَذَا إِلَّا قَصْدٌ يُبْطَلِ الشَّرَائِعَ؟! وَانظُرْ إِلَى هَذَا الْهَدْيَانِ فِي قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ مَا عُدِمَ مِنَ الْبِدَايَةِ، فَيُدْعَى إِلَى الْغَايَةِ! وَالدَّعْوَةُ إِنَّمَا هِيَ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْحِيدِهِ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْكُفْرِ، وَالْمَعَاصِي، لَا إِلَى ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، حَتَّى يَتَأْتَى عَلَى مَذْهَبِ الْخَبِيثِ: أَنَّ الْحَقَّ عَيْنُ الْأَشْيَاءِ، الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَا عُدِمَ مِنَ الْبِدَايَةِ إلخ. وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ فِي الضَّلَالِ مَا ذَكَرَ النَّفْرِيُّ <sup>(٦)</sup> فِي «مَوْقِفٍ: مَا يَبْدُو» <sup>(٧)</sup>. حَيْثُ قَالَ: قَرَأْتُ مَا يَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ مَكْرًا، وَمَا يَضَعُ مِنْهَا شِرْكًَا! قَالَ شَارِحُهُ الْعَفِيفُ التُّلْمَسَانِي <sup>(٨)</sup> فِي «شَرْحِهِ»: مِنْ مَا

(١) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل»، والصواب إثباته.

(٢) «الفصوص» (ص ٧١ - ٧٢).

(٣) الآية ٢٢ من سورة نوح.

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ الآية ١٠٨ من سورة يوسف.

(٥) غير موجودة في «الفصوص»، وهو الصواب.

(٦) هو محمد بن عبد الجبار بن الحسن النَّفْرِيُّ: وجودي، من كتبه «المواقف»، و«المخاطبات»، وكلاهما مطبوع في الدعوة إلى التصوف على مذهب القائلين بالوحدة!! توفي سنة ٣٥٤ هـ. وانظر «الأعلام» (ج ٧ / ص ٥٥ - ٥٦).

(٧) «المواقف» (ص ٤٢) الموقف رقم (٢١) موقف ما يبدو!

(٨) زنديق إباضي فاجر اسمه: سليمان بن علي الكومي، من أكبر دعاة وحدة الوجود، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية في حقه: «والتلماسني أعظمهم تحقيقاً لهذه الزندقة والاتحاد التي انفردوا بها، وأكفرهم بالله، وكتبه، ورسله، وشرائعه، واليوم الآخر». «الفتاوى» (١٧٥/٢). وقال في (٢/٢٠١): «وحدثني الثقة عن =

يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنَ الْأَصْوَارِ يَفْتَضِي الْغَيْرِيَّةَ، وَهِيَ مَكْرٌ، وَمَا يَصْعَدُ هُوَ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ الْمَعِينِ، وَهُوَ شِرْكٌ لِرُؤْيَةِ الْعَامِلِ أَنَّهُ صَاحِبُ الْقُدْرَةِ فِي الْعَمَلِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْعَامِلُ حَقِيقَةً، وَهَذَا شِرْكٌ. وَهَذَا الشِّرْكُ، إِنَّمَا هُوَ مِمَّا يَنْزِلُ لِأَفْتِضَائِهِ الشُّنُوبِيَّةَ بِقَوْلِ (قَالَ لَكُمْ) انْتَهَى.

فَأَجَبْتُهُ بِقَوْلِي: إِنَّ قَوْلَكُمْ مَكْرٌ وَشِرْكٌ: شِرْكٌ مِنْكُمْ عَلَى مُقْتَضَى زَعْمِكُمْ، حَيْثُ يَلْزَمُ مِنْهُ إِبْطَاطُ مَا كَرِهَ وَمَمْكُورٌ بِهِ وَمَكْرٌ! وَمُشْرِكٌ وَمُشْرِكٌ بِهِ وَشِرْكٌ! بَلْ جَمِيعُ قَوْلِكُمْ (قَالَ لِي) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. فَأَنْتُمْ فِي الشُّنُوبِيَّةِ وَتَذْمُونَهَا<sup>(١)</sup>!! وَفِي الْحِجَابِ وَتَذْمُونَهُ<sup>(٢)</sup>!!

وَقَوْلِكُمْ/لِرُؤْيَةِ الْعَامِلِ إِنْخ. بَاطِلٌ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ عَامِلٍ يَرَى أَنَّهُ هُوَ صَاحِبُ الْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ كَالْمُعْتَرِلَةِ، فَالْتَّعْمِيمُ خَطَأٌ وَافْتِرَاءٌ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>: فَقَالُوا فِي مَكْرِهِمْ: ﴿لَا نَذَرَنَّ الْهَتَكُمْ وَلَا نَذَرَنَّ وِدًا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَغُوتَ وَيَعُوقَ وَشَرًّا﴾<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُمْ إِذَا تَرَكَوهُمْ جَهَلُوا مِنَ الْحَقِّ عَلَى قَدْرِ مَا تَرَكَوْا مِنْ هَوْلَاءِ، فَإِنَّ لِلْحَقِّ فِي كُلِّ مَعْبُودٍ وَجْهًا يَعْرِفُهُ مَنْ عَرَفَهُ<sup>(٥)</sup> وَيَجْهَلُهُ مِنْ جَهْلِهِ<sup>(٦)</sup>!!! فِي الْمُحَمَّدِيِّينَ<sup>(٧)</sup> ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>(٨)</sup>: أَيَّ حَكَمٍ!

= الفاجر التلمساني أنه كان يقول: القرآن كله شرك، ليس فيه توحيد، وإنما التوحيد في كلامنا! هلك التلمساني سنة ٦٩٠ هـ. وانظر «الأعلام» (ج ٣/ ص ١٩٣). وقد وقفت على هذا الكتاب مطبوعاً في مكتبة المتنبى بالقاهرة مع ترجمة له لأحد المستشرقين، فاللهم يا ولي الإسلام وأهله مسكنا الإسلام حتى نلتاق عليه!!

(١) في «الأصل»: «وتذمونها»!

(٢) في «الأصل»: «وتذمونونه»!

(٣) «الفصوص»: (ص ٧٢).

(٤) الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٥) في «الفصوص»: «يعرفه».

(٦) في «الفصوص»: «يجهله».

(٧) في «الأصل»: «الملحدين»! والتصويب من «الفصوص».

(٨) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.



أَقُولُ: هَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَبِيبَةِ: أَنَّ الْعَالَمَ صُورُ الْحَقِّ وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ أَيْضاً خَطَأً فَاحِشٌ؛ بَيَانُهُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ: أَنَّ الْحَقَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمَرَ أَنْ يُعْبَدَ مِنْ حَيْثُ اِطْلَاقُهُ لِتَشْتِمِلِ الْعِبَادَةُ جَمِيعَ الصُّوَرِ. وَنَهَى أَنْ يُعْبَدَ مُقَيِّداً بِبَعْضِ الصُّوَرِ، لِأَنَّ فِيهَا تَرْكُ مَا سِوَى ذَلِكَ الْبَعْضِ مِمَّا لَا يَتَنَاهَى كَثْرَةً. فَظَهَرَ أَنَّ قُوَّةَ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّقْيِيدِ لَا فِي الْإِطْلَاقِ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ فِيمَا أَمَرَ وَنَهَى عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ.

وَنُوحٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، إِنَّمَا نَهَوْا عَنِ عِبَادَةِ الصُّوَرِ وَالْأَشْخَاصِ وَأَمَرُوا بِعِبَادَةِ الْحَقِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْحَقُّ، ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: أَيُّ حَكَمٍ، إِنْ أَرَادَ الْحُكْمَ - بِمَعْنَى الْأَمْرِ - فَمُسَلَّمٌ لَكِنْ لَا يَنَاسِبُ مُرَادَهُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ! وَإِنْ أَرَادَ الْقَطْعَ وَالْجَزْمَ، وَأَنْ لَا يَقَعَ غَيْرُهُ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، فَهُوَ كَذِبٌ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا صَحَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَرَ آلَا تَعْبُدُونَا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>(٢)</sup> بَلْ قَضَى بِمَعْنَى أَمَرَ لِقَلْباً يَتَنَاقَضُ الْإِثْبَاتُ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>: فَمَا عُبِدَ غَيْرُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَعْبُودٍ! أَقُولُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا نَهَى عَنِ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمَا صَدَقَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾<sup>(٤)</sup>. فَتَأَمَّلْ وَاللَّهُ تَعَالَى الْهَادِي. وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَبِيبَةِ.

(١) الآية ٣٣ من سورة الرعد.

(٢) الآية ٤٠ من سورة يوسف.

(٣) «الفصوص»: (ص ٧٢).

(٤) الآية ٣، ٥ من سورة الكافرون.

وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>: ﴿وَيَشِيرُ الْمُخْبِتِينَ﴾<sup>(٢)</sup>: الَّذِينَ حَبَّتْ نَارُ طَبِيعَتِهِمْ إِخْ حَطَأً، لِأَنَّ الْمُخْبِتِينَ مِنَ الْإِخْبَاتِ، لِأَمَّةٍ تَاءً، لَا مِنْ الْخَبْوِ الَّذِي لِأَمَّةٍ وَأَوْ؛ كَمَا حَرَفَهُ وَبَدَّلَهُ!!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَا نَزِدُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> لِأَنْفُسِهِمِ الْمُضْطَفِينَ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ أَوَّلِ الثَّلَاثَةِ، فَقَدَّمَهُ عَلَى الْمُفْتَصِدِ، وَالسَّابِقِ إِلَى آخِرِ مَا أَلْحَدَ.

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالظَّالِمِينَ فِي سُورَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرُ الْمُرَادِ بِالظَّالِمِ فِي سُورَةِ فَاطِرٍ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ الْكَافِرُ، وَالثَّانِي الْعَاصِي! وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُفْتَصِدِ وَالسَّابِقِ لَيْسَ لِتَقْدِيمِهِ فِي الرَّثْبَةِ، بَلْ لِمَعْنَيْنِ آخَرَيْنِ لَمْ يُذَكِّرْهُمَا هَذَا الْمُلْحِدُ، أَوْ أَدْرَكَ وَلَكِنْ لَبَسَ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ! أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَبْتَأَسَ الْعَاصِي مِنَ الرَّحْمَةِ وَالكَرَمِ. وَالثَّانِي: إِبْعَادُهُ عَنِ الْوَعْدِ لِيَخَافَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِيهِ مُخْتَصِصًا بِالَّذِي يَلِيهِ وَهُوَ السَّابِقُ ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَقَوْلُهُ: صَاحِبُ الطَّرِيقِ الْمُسْتَطِيلِ مَائِلٌ خَارِجٌ إِخْ. كَذَبَ بَلْ صَاحِبُ الطَّرِيقِ الْمُسْتَطِيلِ هُوَ الْمُتَوَجِّهُ إِلَى مَا أَمَرَ بِهِ. وَصَاحِبُ الْحَرَكَةِ الدَّوْرِيَّةِ سَعْيُهُ غَيْرُ مُوَصَّلٍ إِلَى مَقْصُودٍ، حَائِزٌ كَالْحِمَارِ يَدُودٌ بِالرَّحَى!! وَمَا بَعْدَ هَذَا أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يُنْبَهَ عَلَيْهِ. بَلْ يُقَالُ لَهُ: جَعَلَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي تِلْكَ النَّارِ الَّتِي مَدَّحَتْهَا وَمَدَّحَتْ دَاخِلِيهَا - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ

(١) «الفصوص»: (ص ٧٢).

(٢) الآية ٣٤ من سورة الحج.

(٣) «الفصوص»: (ص ٧٢ - ٧٣).

(٤) الآية ٢٨ من سورة نوح.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.

عَنْ هَذِهِ الضَّلَالَاتِ وَالثَّرَهَاتِ - هَذَا، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى مَا أَلْحَدَ بَعْدَ ذَلِكَ وَحَرَّفَ وَبَدَّلَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قال: فِي الْكَلِمَةِ الْإِدْرِسِيَّةِ<sup>(١)</sup> بَعْدَ مَا قَرَّرَ قَاعِدَتَهُ الْحَبِيْثَةَ: قَالَ الْخَرَّازُ<sup>(٢)</sup>: - وَهُوَ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ الْحَقِّ وَلِسَانٌ مِنَ أَلْسِنَتِهِ يَنْطِقُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِجَمْعِهِ بَيْنَ الْأَضْدَادِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِهَا، فَهُوَ الْأَوَّلُ، وَالْآخِرُ، وَالظَّاهِرُ، وَالْبَاطِنُ، فَهُوَ عَيْنُ مَا ظَهَرَ، وَهُوَ عَيْنُ مَا بَطَّنَ فِي حَالِ ظَهْوَرِهِ، وَمَا تَمَّ مِنْ يَرَاهُ غَيْرُهُ، وَمَا تَمَّ مِنْ يَبْطُنُ عَنْهُ، فَهُوَ ظَاهِرٌ لِنَفْسِهِ، بَاطِنٌ عَنْهُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى أَبَا سَعِيدِ الْخَرَّازِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُحَدَّثَاتِ إِلَى آخِرِ مَا هَدَى!!!

أقول: لَقَدْ كَذَبَ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْخَرَّازِ فِي ادِّعَاءِ أَنْ مُرَادَهُ مَا أَرَادَهُ مِنْ قَاعِدَتِهِ الْحَبِيْثَةِ، وَهَذَا دَأْبُهُ فِي كَذِبِهِ عَلَى مِثْلِ هَؤُلَاءِ لِتَرْوِيحِ بَاطِلِهِ! وَإِذَا كَانَ قَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِسْنَادِ هَذِهِ الْأَبَاطِيلِ الْقَبِيْحَةِ إِلَيْهِ، فَالْكَذِبُ عَلَى مَنْ دُونَهُ أَسْهَلُ، بَلِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى كَذَبَهُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى بَصِيْرَةٍ مِنْ نَسْبَتِهِ إِلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ، وَتَحْرِيفِ كَلَامِهِ عَمَّا أَرَادَهُ وَكَفَى بِهِ حَسِيْبًا. ثُمَّ إِنَّهُ أَصَلَ وَفَرَعَ عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَبِيْثَةِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٣)</sup>: فَالْعَلِيُّ لِنَفْسِهِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ لَهُ الْكَمَالُ الَّذِي يَسْتَعْرِقُ بِهِ جَمِيعَ الْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ وَالنَّسَبِ الْعَدَمِيَّةِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفُوتَهُ نَعْتٌ مِنْهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مَحْمُودَةً عَرْفًا وَعَقْلًا وَشَرْعًا أَوْ مَذْمُومَةً عَرْفًا وَعَقْلًا وَشَرْعًا،

(١) «الفصوص»: (ص ٧٣).

(٢) «الفصوص»: (ص ٧٧).

(٣) أحمد بن عيسى الخراز صوفي، يقال إنه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء، فأى سكتة فاتته، قصد خيراً - كذا قال الذهبي - فولد أمراً كبيراً، تشبث به كل اتحادى ضال». «سير النبلاء» (ج ١٣ / ص ٤٢٠). توفي الخراز سنة ٢٨٦ هـ أو ٢٧٧ هـ.

وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِمُسَمَّى اللَّهِ خَاصَّةً! وَأَمَّا غَيْرُ مُسَمَّى اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً  
مِمَّا هُوَ مَجْلَى لَهُ أَوْ صُورَةٌ فِيهِ الْخ.

أقول: هَذَا ادِّعَاءٌ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الذَّمِّ تَعَالَى اللَّهُ  
عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوقًا كَبِيرًا!! وَنَظِيرُ هَذَا مَا ذَكَرَ فِي الْكَلِمَةِ  
الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ حَيْثُ قَالَ<sup>(١)</sup> - بَعْدَ مَا أَلْحَدَ فِي مَعْنَى الْخَلِيلِ - إِلَى أَنْ قَالَ:  
أَلَا تَرَى الْحَقُّ يَظْهَرُ بِصِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ! وَأَخْبَرَ بِذَلِكَ عَنِ نَفْسِهِ،  
وَبِصِفَاتِ النَّفِيسِ وَبِصِفَاتِ الذَّمِّ؟ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٢)</sup>: فَإِنْ كَانَ [الْحَقُّ]<sup>(٣)</sup>  
هُوَ الظَّاهِرُ، فَالْخَلْقُ مَسْتَوْرٌ فِيهِ، فَيَكُونُ الْخَلْقُ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْحَقِّ:  
سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَجَمِيعُ نَسَبِهِ وَإِذْرَاكَاتِهِ!! وَإِنْ كَانَ الْخَلْقُ هُوَ الظَّاهِرُ،  
فَالْحَقُّ مَسْتَوْرٌ بَاطِنٌ فِيهِ، فَالْحَقُّ سَمِعُ الْخَلْقِ، وَبَصَرُهُ، وَيَدُهُ، وَرِجْلُهُ،  
وَجَمِيعُ قُوَاهُ، كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبْرِ الصَّحِيحِ!!!

أقول: هَذَا إِلْحَادٌ فِي تَأْوِيلِ مَعْنَى الْخَبْرِ الصَّحِيحِ. وَتَمَسُّكٌ  
بِظَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ. وَكَأَنَّهُ عَمِيَّتُ بَصِيرَتُهُ عَنِ الشَّرْطِيَّةِ فِي الْخَبْرِ الْمَذْكُورِ  
حَيْثُ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ الْخ»<sup>(٤)</sup>. وَلَوْ كَانَ  
كَمَا قَالَ هَذَا الضَّالُّ الْمُضِلُّ مَا كَانَ لِاشْتِرَاطِ الْمَحَبَّةِ مَعْنَى!! ثُمَّ حَرَفَ  
عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَبِيئَةِ إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَوْ  
شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٥)</sup>؟ قُلْنَا: لَوْ شَاءَ، لَوْ: حَرْفُ امْتِنَاعٍ<sup>(٦)</sup>  
لِامْتِنَاعٍ: فَمَا شَاءَ إِلَّا مَا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ. وَلَكِنَّ عَيْنَ الْمُمَكِّنِ قَابِلٌ

(١) «الفصوص»: (ص ٨٠).

(٢) «الفصوص»: (ص ٨١).

(٣) الزيادة من «الفصوص».

(٤) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٠٢).

(٥) الآية ١٤٩ من سورة الأنعام.

(٦) في «الأصل»: «لامتناع»!

لِلشَّيْءِ وَتَقْيِضِهِ فِي حُكْمِ دَلِيلِ الْعَقْلِ، وَأَيُّ الْحُكْمَيْنِ الْمَعْقُولَيْنِ وَقَعَ، ذَلِكَ هُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الْمُمَكِّنُ فِي حَالِ ثُبُوتِهِ!! وَمَعْنَى (لِهَذَاكُمْ): لَبَيِّنَ لَكُمْ: وَمَا كُلُّ مُمَكِّنٍ مِنَ الْعَالَمِ فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَيْنَ بَصِيرَتِهِ لِإِذْرَاكِ الْأَمْرِ فِي نَفْسِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُمْ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ. فَمَا شَاءَ اللَّهُ، فَمَا هَدَاهُمْ أَجْمَعِينَ، وَلَا يَشَاءُ، وَكَذَلِكَ (إِنْ يَشَاءُ) فَهَلْ يَشَاءُ؟ هَذَا مَا لَا يَكُونُ. فَمَشِيئَتُهُ أَحَدِيَّةُ التَّعْلُقِ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ؛ وَالْعِلْمُ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ لِلْمَعْلُومِ وَالْمَعْلُومُ أَنْتَ وَأَحْوَالُكَ. فَلَيْسَ لِلْعِلْمِ أَثَرٌ لِمَعْلُومٍ<sup>(٢)</sup>، بَلْ لِلْمَعْلُومِ أَثَرٌ فِي الْعَالِمِ، فَيُعْطِيهِ مِنْ نَفْسِهِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي عَيْنِهِ. وَإِنَّمَا وَرَدَ الْخِطَابُ الْإِلَهِيُّ بِحَسَبِ مَا تَوَاطَأَ عَلَيْهِ الْمُخَاطَبُونَ وَمَا أَعْطَاهُ النَّظْرُ الْعَقْلِيُّ، مَا وَرَدَ الْخِطَابُ عَلَى مَا يُعْطِيهِ الْكَشْفُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

أَقُولُ: مُحْصَلُهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يَشَاءُ مَا يُمَكِّنُ وَقُوْعُهُ وَوُجُودُهُ فِي الْخَارِجِ، وَذَلِكَ دَائِرٌ عَلَى اسْتِعْدَادِ الْمُمَكِّنِ وَقَابِلِيَّتِهِ فِي حَالِ ثُبُوتِهِ فِي الْعِلْمِ لَا عَلَى إِمْكَانِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُمَكِّنٌ. فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي يُرِيدُ إِيجَادَهُ عَدَمَ اسْتِعْدَادِهِ وَقَابِلِيَّتِهِ لِلْهُدَى لَا يَشَاءُ هِدَايَتَهُ، وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاهُ. أَوْ فَمَشِيئَتُهُ الْهُدَايَةُ مُعَلَّقَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِقَابِلِيَّةِ اسْتِعْدَادِهِ لَهَا. فَإِذَا انْتَفَى الْعِلْمُ بِالْقَابِلِيَّةِ انْتَفَتِ الْمَشِيئَةُ لِلْهُدَايَةِ، فَانْتَفَتِ الْهُدَايَةُ. مَعَ أَنَّ الْمُمَكِّنَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُمَكِّنٌ قَابِلٌ لِلْهُدَايَةِ وَتَقْيِضِهَا، فَوَرَدَ الْخِطَابُ الْإِلَهِيُّ عَلَى هَذَا الْإِمْكَانِ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَاطَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ الْمُخَاطَبُونَ بِالْقُرْآنِ. وَلَمْ يَرِدْ الْخِطَابُ بِحَسَبِ مَا يُعْطِيهِ الْكَشْفُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَشَاءُ إِلَّا مَا عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنَ الْقَابِلِيَّةِ. هَذَا وَلَكِنْ الْمُخَاطَبُونَ كَمَا تَوَاطَأُوا عَلَى مَا ذَكَرْتَ، فَهُمْ مُتَوَاطِئُونَ عَلَى أَنَّ التَّمَدُّحَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِالْأَمْرِ الَّذِي

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «التَّعْلُقِ».

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: «لَا لِلْمَعْلُومِ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

لِلْمُتَمَدِّحِ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ حَتَّى لَوْ قَالَ الْقَائِلُ: لَوْ شِئْتُ لَطَرْتُ، لَكِنِّي لَا أَسَاءُ، مَعَ عِلْمِهِ بَعْدَ قُدْرَتِهِ عَلَى الطَّيْرَانِ، لَكَانَ كَاذِبًا عِنْدَ نَفْسِهِ، وَعِنْدَ كُلِّ مَنْ عَدِمَ قُدْرَتَهُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ مُطْلَقًا، لِأَنَّ حَبْرَهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا. ثُمَّ إِنَّهُ بَنَى عَلَى مَا سَبَقَ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(١)</sup>: وَإِنْ ثَبَّتَ أَنَّكَ الْمَوْجُودُ، فَالْحُكْمُ لَكَ بِلَا شَكِّ. وَإِنْ كَانَ الْحَاكِمُ الْحَقُّ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا إِفَاضَةُ الْوُجُودِ [عَلَيْكَ، وَالْحُكْمُ لَكَ]<sup>(٢)</sup> عَلَيْكَ. فَلَا تَحْمَدُ إِلَّا نَفْسَكَ وَلَا تَذُمَّ إِلَّا نَفْسَكَ، وَمَا يَبْقَى لِلْحَقِّ إِلَّا حَمْدُ إِفَاضَةِ الْوُجُودِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُ لَا لَكَ!!

أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى سُوءِ أَذْيِهِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى الْمُخَالِفِ لِقَوْلِهِ ﷻ، «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ تَعَالَى»<sup>(٣)</sup> ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>. وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ!! ثُمَّ زَادَ فِي إِسَاءَةِ الْأَدَبِ وَأَظْهَرَ الشَّرْكَ حَيْثُ قَالَ<sup>(٥)</sup>: فَأَنْتَ غِذَاؤُهُ بِالْأَحْكَامِ، وَهُوَ غِذَاؤُكَ بِالْوُجُودِ! فَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ مَا تَعَيَّنَ عَلَيْكَ. فَالْأَمْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ، وَمِنْكَ إِلَيْهِ. غَيْرَ أَنَّكَ تُسَمَّى مُكَلَّفًا، وَمَا كَلَّفَكَ إِلَّا بِمَا قُلْتَ لَهُ: كَلَّفَنِي بِحَالِكَ [وَبِمَا أَنْتَ عَلَيْهِ]<sup>(٦)</sup> وَلَا يُسَمَّى مُكَلَّفًا: اسْمُ مَفْعُولٍ.

أَقُولُ: يَعْني إِنَّمَا سُمِّيتَ مُكَلَّفًا؛ لِأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ: اقْتِضَاءَ حَالِكَ كَلَّفَنِي. فَأَنْتَ الَّذِي طَلَبْتَ التَّكْلِيفَ مِنْهُ اقْتِضَاءَ حَالِكَ؛ فَلَمْ تَكُنْ مُكَلَّفًا!

(١) «الفصوص»: (ص ٨٣).

(٢) ساقطة من «الأصل»، واستدرسته من «الفصوص».

(٣) صحيح: وهو قطعة من حديث طويل أوله: «قال الله تعالى: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧)، والإمام أحمد في «المسند» (١٦٠/٥، ١٥٤، ١٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٤) الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٥) «الفصوص»: (ص ٨٣).

(٦) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل»: واستدرسته من «الفصوص».

بِمَعْنَى أَنَّهُ كَلَّفَكَ حُكْمًا مِنْهُ عَلَيْكَ حَتَّى تَكُونَ اسْمَ مَفْعُولٍ، بَلْ أَنْتَ الَّذِي حَكَمْتَ عَلَى نَفْسِكَ، بَلْ عَلَيْهِ. بِمَا افْتَضَاهُ حَالُكَ! فَاَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ الَّتِي أَرَدْتَ<sup>(١)</sup> بِهَا الْإِشْرَاكَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالرَّبِّ!! ثُمَّ تَمَّ ذَلِكَ بِالْأَيَّاتِ حَيْثُ قَالَ<sup>(٢)</sup>:

فِيحَمَدُنِي وَأَحْمَدُهُ      وَيَعْبُدُنِي فَأَعْبُدُهُ<sup>(٣)</sup>  
فَفِي حَالِ أَقْرَبِيهِ      وَفِي الْأَعْيَانِ أَجْحَدُهُ  
فَيَعْرِفُنِي وَأُنْكِرُهُ      وَأَعْرِفُهُ فَأَشْهَدُهُ  
فَأَتِي بِالْغِنِيِّ وَأَنَا      أَسَاعِدُهُ<sup>(٤)</sup> وَأُسْعِدُهُ<sup>(٥)</sup>  
لِذَلِكَ الْحَقُّ أَوْجَدَنِي      فَأَعْلَمُهُ فَأَوْجِدُهُ  
بِذَا<sup>(٦)</sup> جَاءَ الْحَدِيثُ لَنَا      وَحَقُّقَ فِي مَقْصِدُهُ

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ: أَيُّ يَحْمَدُنِي بِإِيْجَادِي عَلَى صُورَتِهِ، وَتَكْمِيلِي بِنَفْسِي! وَيَعْبُدُنِي بِخَلْقِي وَإِيْجَادِي، فَإِنَّ ذَلِكَ نَوْعُ خِدْمَةٍ وَعِبَادَةٍ (وَأَعْبُدُهُ): - بِالْفَاءِ - لِلنَّتِيْجَةِ، أَيُّ تَتَرْتَّبُ عِبَادَتِي عَلَى عِبَادَتِهِ لِي بِالْإِيْجَادِ وَالْإِظْهَارِ! ثُمَّ اعْتَدَرَ عَنْهُ بَأَنَّ إِطْلَاقَ الْعِبَادَةِ عَلَى الْحَقِّ، وَإِنْ كَانَ تَشْنِيْعًا وَنَوْعًا مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ فِي الظَّاهِرِ، لَكِنَّ أَحْكَامَ التَّجَلِّيَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ إِذَا غَلَبَتْ عَلَى الْقَلْبِ بِحَيْثُ يُخْرِجُهُ عَنْ دَائِرَةِ التَّكْلِيفِ وَطَوْرِ الْعَقْلِ، لَا يَقْدِرُ الْقَلْبُ عَلَى مُرَاعَاةِ<sup>(٧)</sup> الْأَدَبِ أَصْلًا، وَتَرْكِ الْأَدَبِ<sup>(٨)</sup> أَدَبٌ!! انْتَهَى.

(١) الذي في «الأصل»: «أتيت». ولعل الأصوب ما أثبتته.

(٢) «الفصوص» (ص ٨٣).

(٣) في «الفصوص»: «وأعبده».

(٤) في «الأصل»: «اتباعه»!

(٥) في «الفصوص»: «فأسعده».

(٦) في «الأصل»: «هذا»!

(٧) رُسِمَتْ هَكَذَا: «مراعات»!

(٨) كذا في «الأصل»!

وَهَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ أَنَّهُ فِي حَالِ الْعَلْبَاتِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُودَعُ فِي كِتَابٍ، وَلَا يُفْتَرَنُ بِسُؤَالٍ وَجَوَابٍ! ثُمَّ انْظُرْ إِلَى اجْتِرَائِهِ فِي قَوْلِهِ: فَأَنِّي بِالْغِنَى: الْمُخَالِفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَسْتَرُ الْفُقَرَاءِ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (١٥) ﴿١﴾. وَنَحْوَهَا مِنَ الْآيَاتِ حَيْثُ حَصَرَ الْفَقْرَ فِيهِمْ، وَالْغِنَى فِيهِ سُبْحَانَهُ. وَلَيْتَن سَلَّمَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَظْهَرٍ، فَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ كُلِّ فَرْدٍ الْمَظَاهِرُ بغيرِهِ! فَكَيْفَ يَكُونُ مُخْتَاجاً إِلَى مُعِينٍ مِنْهَا؟!!

وَقَوْلُهُ (٢): أَسَاعِدُهُ، أُنِي (٣): فِي ظُهُورِ أَسْمَائِهِ وَتَجَلِّيَاتِهِ، وَجَمِيعِ كَمَالَاتِهِ فِينَا، لِأَنَّ الْقَابِلَ مُسَاعِدٌ لِلْفَاعِلِ فِي فِعْلِهِ بِقَبُولِهِ ذَلِكَ الْفِعْلَ، وَأُسْعِدُهُ: بِظُهُورِ جَمَالِهِ وَجَلَالِهِ فِي مَرَاتِي ذَوَاتِنَا وَمَظَاهِرِ أَعْيَانِنَا، فَإِنَّ الْإِسْعَادَ عِبَارَةٌ عَنِ إِخْرَاجِ الْكَمَالَاتِ الَّتِي فِي الْبَاطِنِ إِلَى الظَّاهِرِ. وَكَمَالَاتُ الْأَسْمَاءِ، وَظُهُورَاتُهَا، كَانَتْ بِأَعْيَانِنَا كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ» (٤). كَذَا فِي «سُرْحِ الْقَيْصَرِيِّ» وَهُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، فَإِنَّ الْمَادَّةَ لَا تُظْهِرُ كَمَالَ الْفَاعِلِ، بَلْ هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ كَمَالَ نَفْسِهِ فِيهَا (٥). قَالَ:

(١) الآية ١٥ من سورة فاطر.

(٢) «الفصوص»: (ص ٨٣).

(٣) هذا من كلام القيصري شارح «الفصوص».

(٤) حديث صحيح: رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٧٤٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «والذي نفسي بيده! لو لم تذنبا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون، فيستغفرون الله، فيغفر لهم».

(٥) إن كان مقصود المؤلف بهذا الكلام أن آثار أسماء الله الحسنى وصفاته تعالى تظهر على العالمين، وكذلك تظهر عليهم آثار علمه تعالى وحكمته ورحمته، وأن جميع الكائنات آيات له تعالى، شاهدة، دالة، مُظْهِرَةٌ لما هو مستحق له من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، فعن مقتضى أسمائه وصفاته خلق سبحانه وتعالى الكائنات، فعلى هذا يكون الظهور والتجلي والفيض صحيحاً، والله أعلم. لكن مما =



وَمَعْنَى فَأَعْلَمُهُ: فَأَوْجَدُهُ، أَيَّ أَعْلَمُهُ فِي جَمِيعِ الْمَظَاهِرِ، وَأُظْهِرُهُ فِيهَا لِلْمَحْجُوبِينَ!! ثُمَّ كَمَّلَ بِالْأَيَّاتِ الْأَخِيرَةِ حَيْثُ قَالَ<sup>(١)</sup>:

فَنَحْنُ لَهُ كَمَا تَبَتَّثَ      أَدْلُثْنَا وَنَحْنُ لَنَا  
وَلَيْسَ لَهُ سِوَى كَوْنِي      فَنَحْنُ لَهُ كَنَحْنُ بِنَا  
فَلِي وَجْهَانِ هُوَ وَأَنَا      وَلَيْسَ لَهُ أَنْابَانَا  
وَلَكِنْ فِي مَظْهَرِهِ      فَنَحْنُ لَهُ كَمِثْلِ إِنَا

أقول: قَالَ شَارِحُهُ: أَيَّ فَنَحْنُ لَهُ غِذَاءٌ، كَمَا نَحْنُ مَرَايَا، إِذْ بِنَا ظُهُورُ كَمَا لَاتِهِ، وَصِفَاتِهِ، كَمَا مَرَّ وَنَحْنُ لَنَا غِذَاءٌ بِاِغْتِبَارِ اخْتِفَاءِ أَعْيَانِنَا الثَّابِتَةِ وَطَابَعِنَا الْكُلِّيَّةِ فِي صُورِنَا الْخَارِجِيَّةِ! أَوْ نَحْنُ لَهُ مُلْكٌ وَنَحْنُ لَنَا مُلْكٌ أَيْضًا، إِذْ أَعْيَانُنَا حَاكِمَةٌ عَلَيْنَا كَمَا مَرَّ! وَمِثْلُهُ الْبَيْتُ بَعْدَهُ. وَقَوْلُهُ: فَلِي وَجْهَانِ أَيَّ: وَجْهُ الْهُوِيَّةِ، وَوَجْهُ الْأَنْبِيَّةِ. فَمِنْ الْوَجْهِ<sup>(٢)</sup> الْأَوَّلِ:

= ينبغي التنبيه عليه أن عبارة «رأى أن الأشياء كلها فيض وجوده تعالى». فهذه العبارة التي يستعملها بعض المتصوفة، وغيرهم من أهل العلم - ومنهم المؤلف الذي أقرها في كتابه الآخر «تسفيه الغبي في تنزيه ابن عربي» (ص ٣٢٦ - ٣٢٧) مجلة الحكمة عدد (١١) - هذه العبارة هي أيضاً من تعبيرات أهل وحدة الوجود!! فإنهم يقولون: إن وجود الحق - تعالى - فاض على ذوات المخلوقات، فأصبح وجودها وجوده، مع العلم أنهم يقولون بأن ذواتها ليست ذوات الحق - وهذا مذهب ابن عربي القائل: بأن الذوات كلها كانت ثابتة في العدم ثم أفاض الله عليها من وجوده - فهذا مما ينبغي الانتباه له، فإن هؤلاء الملحدين الضالين المضلين كثيراً ما يستخدمون التمويه، والعبارات التي فيها تليس شديد، والله سبحانه وتعالى يظهر ما أرسل به رسوله من الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً.

انظر «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢/٣٩٨ - ٤٠٣، ٤٦٦ - ٤٦٨، ٣٧٨ - ٣٨٠). وانظر أيضاً «ابن عربي في ميزان البحث والتحقيق» (٢/٢٠٠).

(١) «الفصوص»: (ص ٨٤).

(٢) في «الأصل»: «وجه». وما أثبتته هو الأصوب.

لَيْسَ بَيْنَنَا امْتِيَازٌ، فَلَا رُبُوبِيَّةَ، وَلَا عُبودِيَّةَ!! وَمِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي: يَكُونُ التَّمْيِزُ، وَتَطَهُّرُ الْعُبودِيَّةِ، وَالرُّبُوبِيَّةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنَا بِأَنَا، أَي: لَيْسَ لِلْحَقِّ أَنَانِيَّةٌ بِسَبَبِ أَنَانِيَّتِي، بَلْ أَنَانِيَّتُهُ بِذَاتِهِ وَهِيَ عَنِّيَّةٌ عَمَّا سِوَاهَا، وَأَنَانِيَّتِي مُفْتَقِرَةٌ إِلَيْهَا انْتَهَى.

أَقُولُ: فِيهِ مِنْ مُنَاقَصَةِ قَوْلِهِ: فَأَنِّي بِالْغِنَى<sup>(١)</sup> إلخ. فاعلم أنه قد قَدَّرَ الْعَزِيزُ الْقَدِيرُ بِحِكْمَتِهِ الْبَاهِرَةِ، أَنَّ مَنْ ادَّعَى تَعَمُّقًا فِي شَيْءٍ زَلَّ فِي ادِّعَاءِ تَعَمُّقِهِ، فَوَقَعَ فِي ضِدِّ مَا ادَّعَاهُ. فَهَاتَانِ طَائِفَتَانِ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا الْمُبَالَغَةَ فِي التَّوْحِيدِ، فَوَقَعَتْ فِي الشَّرْكِ!! إِحْدَاهُمَا: الْمُعْتَزِلَةُ سَمُوا أَنفُسَهُمْ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَقَدْ أَشْرَكُوا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ مَا لَا يَنْتَاهِي كَثْرَةً! وَالْأُخْرَى: هِيَ<sup>(٢)</sup> هَذِهِ الطَّائِفَةُ سَمُوا أَنفُسَهُمْ أَهْلَ الْوَحْدَةِ الْمُطْلَقَةِ، وَقَدْ نَزَعُوا إِلَى مِثْلِ هَذَا الشَّرْكِ! فَتَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى هِدَايَةَ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالثَّبَاتَ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الْإِسْحَاقِيَّةِ<sup>(٣)</sup>:

فِدَاءُ نَبِيٍّ ذَبَحَ ذَبْحَ لِقْرَبَانٍ وَأَيْنَ تُوَجُّعُ<sup>(٤)</sup> الْكَبِشِ مِنْ نَوْسٍ<sup>(٥)</sup> إِنْسَانٍ وَعَظْمَهُ<sup>(٦)</sup> اللَّهُ الْعَظِيمُ عِنَايَةً بِنَا أَوْ بِهِ لَا أَذِرُ [مِنْ]<sup>(٧)</sup> أَيِّ مِيزَانٍ؟ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْبُدْنَ أَعْظَمُ قِيمَةً وَقَدْ نَزَلَتْ عَنْ ذَبْحِ كَبِشٍ لِقْرَبَانٍ

(١) انظر الآيات التي قبل هذه.

(٢) في «الأصل»: «في». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) «الفصوص»: (ص ٨٤ - ٨٥).

(٤) ثاجت البقرة تتاج وتثوج وتوجأ وتوجأ: صوّتت. «لسان العرب» (ج ٢ / ص ٢٢٣).

(٥) النّوس: التذبذب. «لسان العرب» (ج ٦ / ص ٢٤٥).

(٦) في «الأصل»: «وعظم». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٧) الزيادة من «الفصوص».

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ نَابَ بِذَاتِهِ<sup>(١)</sup> أَلَمْ تَدْرِ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ مُرْتَبٌ  
 فَلَا خَلْقَ أَعْلَى مِنْ جَمَادٍ وَبَعْدَهُ وَذُو الْحُسْنِ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ النَّبْتِ وَالْكُلُّ عَارِفٌ  
 وَأَمَّا الْمُسَمَّى آدَمًا فَمُقَيَّدٌ بِذَا قَالَ سَهْلٌ<sup>(٥)</sup> وَالْمُحِقُّ مِثْلُنَا  
 فَمَنْ شَهِدَ الْأَمْرَ الَّذِي قَدْ شَهِدْتُهُ فَلَا تَلْتَفِتْ قَوْلًا يُخَالِفُ قَوْلَنَا  
 هُمْ الصُّمُّ وَالْبُكْمُ الَّذِينَ آتَى بِهِمْ شُخَيْصٍ كُبَيْشٍ عَنِ خَلِيفَةِ رَحْمَانَ؟  
 وَقَاءَ لِأَزْبَاحٍ وَنَقْصٍ لِخُسْرَانٍ؟ نَبَاتٌ عَلَى قَدْرِ يَكُونُ وَأَوْزَانٌ<sup>(٢)</sup>  
 بِخِلَافِهِ كَشْفًا وَإِيضَاحَ بُرْهَانٍ بِعَقْلِ وَفِكْرٍ مَعَ<sup>(٤)</sup> قِلَادَةِ إِيْمَانٍ  
 لِأَنَا<sup>(٦)</sup> وَإِيَّاهُمْ بِمَنْزِلِ إِحْسَانٍ يَقُولُ بِقَوْلِي فِي خَفَاءٍ وَإِعْلَانٍ!  
 وَلَا تَبْذُرِ السَّمْرَاءَ فِي أَرْضِ عُمَيَّانٍ<sup>(٧)</sup>! لِأَسْمَاعِنَا الْمَعْصُومُ فِي نَصِّ قُرْآنٍ!

أقول: قَالَ شَارِحُهُ الْقَيْصَرِيُّ: وَاعْلَمْ أَنَّ غَرَضَ الشَّيْخِ فِي هَذِهِ  
 الْآيَاتِ بَيَانُ سِرِّ التَّوْحِيدِ الظَّاهِرِ فِي كُلِّ مِنَ الصُّورِ الوُجُودِيَّةِ فِي صُورَةِ  
 التَّعْجُوبِ نَفِيًّا لِرِزْمِ المَخْجُوبِينَ، وَإِثْبَاتًا لِقَوْلِ المُوَحِّدِينَ المُحَقِّقِينَ.  
 وَذَلِكَ أَنَّ الوُجُودَ الحَقَّ هُوَ الظَّاهِرُ فِي صُورَةِ الكُبَيْشِ، كَمَا أَنَّهُ هُوَ  
 الظَّاهِرُ فِي صُورَةِ إِسْحَاقَ<sup>(٨)</sup>. فَمَا نَابَ عَنِ نَفْسِهِ وَمَا فَدَى مِنْهَا إِلَّا  
 بِنَفْسِهِ الظَّاهِرِ فِي الصُّورَةِ الكُبَيْشِيَّةِ، فَحَصَلَتْ المَسَاوَاةُ فِي المَفَادَاتِ

(١) فِي «الأصل»: «ندابة»!

(٢) فِي «الأصل»: «أو تزان»!

(٣) كَذَا فِي «الأصل»، وَفِي «الفصوص»: «ذو الحس».

(٤) كَذَا فِي «الأصل»، وَفِي «الفصوص»: «أو».

(٥) هُوَ سَهْلُ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّسْتَرِيِّ، حَسَبَ زَعْمِ ابْنِ عَرَبِيٍّ، وَلَا دَلِيلَ صَحِيحٍ عَلَى ذَلِكَ!

(٦) فِي «الأصل»: «أنا»!

(٧) لَا تَبْذُلُ المَعْرِفَةَ لِغَيْرِ المَسْتَعِدِينَ لَهَا: كَذَا شَرَحَهُ عَفِيفِي المَعْلُوقِ عَلَى «الفصوص»!

(٨) الصَّوَابُ: أَنَّ الذَّبِيحَ إِسْمَاعِيلَ. وَرَاجِعَ لِمَزِيدٍ مِنَ الفَائِدَةِ «زَادِ المَعَادِ» (٧١ / ١ - ٧٤)، وَ«السَّلْسَلَةُ الضَّعِيفَةُ» بِرَقْمِ (٣٣٢).

انتهى!! وَهَذَا أَشَدُّ سَفَهًا وَحُمْقًا مِنْ شَيْخِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى! ثُمَّ أَقُولُ:  
 قَوْلُهُ: وَعَظَّمَهُ اللهُ [تَعَالَى] إلخ. لَا شَكَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:  
 ﴿بِذِيحٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> فِي كَلَامِ الْعُقَلَاءِ هُوَ الْعَظِيمُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى نَوْعِهِ لَا  
 بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مَا عَدَاهُ، وَلَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْفِدَى، وَلَوْ كَانَ أَعْظَمَ  
 بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمَفْدِيِّ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فِدَاءً وَإِنَّمَا يَذْفَعُ الْفَادِي فِي الْفِدَاءِ مَا  
 هُوَ دُونَ الْمَفْدِيِّ عِنْدَهُ. فَبَطَلَ مَا أُسَسَ عَلَيْهِ قَاعِدَةٌ كَوْنِ الْجَمَادِ أَفْضَلَ  
 مِنَ النَّبَاتِ، ثُمَّ الْحَيَوَانِ، ثُمَّ الْإِنْسَانِ! عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ فِيهَا نَفْسَهُ فِي  
 التَّمْدِيحِ، وَمَدَحِ الْإِنْسَانِ فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ وَسَاوِسِهِ الَّتِي  
 قَصَدَ بِهَا تَحْسِينَ مَا يَقْبُحُ، وَتَقْيِيحَ مَا هُوَ حَسَنٌ. قَصَدَ قَاعِدَةً<sup>(٢)</sup>: قَوْلُ  
 مَنْ قَالَ: «خَالِفْ تُعْرِفْ» فَلَمْ تَزَلْ بِهِ تِلْكَ الْقَاعِدَةُ حَتَّى فَضَّلَ عَذِرَتَهُ  
 عَلَى نَفْسِهِ الَّتِي يَمْدَحُهَا وَيَتَرَفَّعُ حَتَّى عَلَى الْأَنْبِيَاءِ!! عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَخْضُلْ  
 مِنْ كَلَامِهِ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: وَلَا شَكَّ أَنَّ الْبُذْنَ أَعْظَمُ قِيَمَةً! ثُمَّ انْظُرْ  
 إِلَى جَعْلِ تَقْيِيدِ الْإِنْسَانِ بِالْعَقْلِ، وَالْفِكْرِ، وَتَقْلُدِ الْإِيمَانَ سَبَبًا لِتَأْخُرِهِ عَنِ  
 الْجَمِيعِ مَعَ أَنَّهَا هِيَ مَنَاطُ الْعُلُوفِ! وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ فَرْطِ الْحُمَقِ وَالْعِنَادِ  
 وَالْمُكَابَرَةِ؟! وَإِلَى كَذِبِهِ عَلَى سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِي فِي أَنَّهُ قَائِلٌ  
 بِقَوْلِهِ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ؟<sup>(٣)</sup> وَكَذِبُهُ عَلَى اللهِ تَعَالَى فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى: ﴿صُمُّ بِكُمْ عَتَى﴾<sup>(٤)</sup>: هُمْ الْمُخَالَفُونَ لِهَذِهِ الْخُرَافَاتِ الْبَاطِلَةِ  
 الصَّادِرَةَ عَنِ الْوَسَاوِسِ الشَّيْطَانِيَّةِ! فَيَدْخُلُ فِيهِ أَهْلُ الْحَقِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ  
 وَالصَّحَابَةِ فَمَنْ دُونَهُمْ وَسَائِرُ الْعُقَلَاءِ! وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ<sup>(٥)</sup> مِنْ عَاقِلٍ

(١) الآية ١٠٧ من سورة الصافات.

(٢) في «الأصل»: «القاعدة».

(٣) قال الذهبي له كلمات نافعة، ومواعظ حسنة، وقدم راسخة في الطريق. وقد  
 افتري عليه كغيره من المتقدمين، ولم يتنبه لهذا صاحب «الكشف عن حقيقة  
 التصوف» فجعله كالجنيد من القائلين بوحدة الوجود!! وهذه زلة عظيمة!

(٤) الآية ١٨ من سورة البقرة. والآية ١٧١ أيضاً من نفس السورة.

(٥) في «الأصل» زيادة «من» إذ رسمت هكذا: «والعجب من كل العجب»!

يَدْعِي الْإِسْلَامَ يَطَّلِعُ عَلَى أَقْوَالِهِ الَّتِي أودَعَهَا هَذَا الْكِتَابَ، ثُمَّ يُجِئُهُ! مَعَ أَنَّ الْحُبَّ وَالْبُغْضَ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ<sup>(١)</sup>. ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَكَلَا هَادِيَ لَمْ يَكُنْ﴾<sup>(٢)</sup> وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ<sup>(٣)</sup>: اعْلَمْ، أَيَّدَنَا اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِابْنِهِ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَارِ آيَةَ أُذْبِحُكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَالْمَنَامُ حَضْرَةُ الْخَيَالِ، فَلَمْ يُعَبَّرْهَا. وَكَانَ كَبُشُّ ظَهْرٍ فِي صُورَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْمَنَامِ، فَصَدَّقَ إِبْرَاهِيمُ الرُّؤْيَا، فَقَدَاهُ رَبُّهُ مِنْ وَهْمِ إِبْرَاهِيمَ بِالذَّبْحِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُوَ تَأْوِيلُ رُؤْيَاهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ! فَالتَّجَلَّى الصُّورِيُّ فِي حَضْرَةِ الْخَيَالِ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ يُدْرِكُ بِهِ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِتِلْكَ الصُّورَةِ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٥)</sup>: وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا﴾<sup>(٦)</sup>. وَمَا قَالَ لَهُ: صَدَقْتَ فِي الرُّؤْيَا أَنَّهُ ابْنُكَ، لِأَنَّهُ مَا عَبَّرَهَا، بَلْ أَخَذَ بِظَاهِرِ مَا رَأَى، فَلَوْ صَدَّقَ فِي الرُّؤْيَا لَذَبَحَ ابْنَهُ، وَإِنَّمَا صَدَّقَ الرُّؤْيَا فِي أَنَّ ذَلِكَ عَيْنٌ وَلَدِيهِ، وَمَا كَانَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الذَّبْحُ الْعَظِيمُ فِي وَلَدِيهِ، فَقَدَاهُ لَمَّا وَقَعَ فِي ذَهْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا هُوَ فِدَاءٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَصَوَّرَ الْجِسْمَ الذَّبْحَ، وَصَوَّرَ الْخَيَالَ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ! فَلَوْ رَأَى الْكَبُشَّ فِي الْخَيَالِ لَعَبَّرَهُ بِابْنِهِ أَوْ بِأَمْرٍ آخَرَ!

(١) بل هو أوثق عرى الإيمان كما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الذي رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه أحمد وغيره من حديث البراء رضي الله عنه كما في «السلسلة الصحيحة» (١٧٢٨).

(٢) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف.

(٣) «الفصوص»: (ص ٨٥).

(٤) الآية ١٠٢ من سورة الصافات.

(٥) «الفصوص»: (ص ٨٦).

(٦) الآية ١٠٥ من سورة الصافات.

ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلْتُؤُا الْمَيِينُ﴾<sup>(٢)</sup>، أَيْ الْاِخْتِبَارُ الظَّاهِرُ - يَعْنِي الْاِخْتِبَارَ فِي الْعِلْمِ - هَلْ يَعْلَمُ مَا تَقْتَضِيهِ الرُّؤْيَا أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَوْطِنَ الْخِيَالِ يَطْلُبُ التَّغْيِيرَ، فَفَعَلَ فَمَا وَفَى الْمَوْطِنَ حَقَّهُ، وَصَدَّقَ الرُّؤْيَا لِهَذَا السَّبَبِ!

أقول: انظر إلى هذا الاجتزاء العظيم وإساءة الأدب المُشعِر بتفضيل نفسه على خليل الله تعالى الذي هو أفضل الأنبياء بعد نبينا على الجميع وعليه<sup>(٣)</sup> الصلاة والسلام - فنسبه إلى الغفلة وعدم الشعور والوهم! فنقول له: كأنك أيها المسيء الأدب أعلم بتأويل رؤيا إبراهيم عليه السلام منه؟ وهذه هي الوقاحة التي ليس بعدها وقاحة! ومن المعلوم أن رؤيا الأنبياء وحي، فإذا قال الله له<sup>(٤)</sup> في المنام: اذبح ابنك، كان كقولك ذلك وحيًا في اليقظة على أنه يجوز أن يكون رأى ما تغيبه ذلك. ولا شك أنه [أعلم]<sup>(٥)</sup> برؤياه منك، ومن أمثالك! ومن أين لك أنه رأى في المنام أنه ذبح ابنه حتى تزعم أنه كبش ظهر في صورة ابنه؟ والقرآن يكذبك بقوله: ﴿يَتَابَتِ أَعْمَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٦)</sup>. ولم يقل: أعمل ما رأيت أنك تفعله!<sup>(٧)</sup> والله تعالى يجازيك على إساءة أدبك مع أنبيائه وخلاصته وخاصة خاصة عباده، وإسنادك ذلك إلى إذن رسول الله ﷺ، وترفعك بقولك: يحتاج إلى علم آخر يدرك به ما أراد الله تعالى بتلك الصورة، فكأنك تزعم أنك أدركت ذلك العلم،

(١) «الفصوص»: (ص ٨٦).

(٢) الآية ١٠٦ من سورة الصافات.

(٣) في «الأصل»: «عليه». ولعل الصواب.

(٤) في «الأصل» كتبت هكذا: «فاذا له الله!».

(٥) ما بين حاصرتين غير موجودة في «الأصل»، والصواب إثباتها.

(٦) الآية ١٠٢ من سورة الصافات.

(٧) في «الأصل»: «أفعل ما رأيتك تفعله!» ولعل الصواب ما أثبتته.

وَنَبِيُّ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يُذْرِكْهُ! ثُمَّ إِنَّ دَعْوَاكَ أَنَّ الرُّؤْيَا تَحْتَاجُ إِلَى التَّعْبِيرِ لَيْسَتْ صَادِقَةً فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَقَدْ وَرَدَ عَن نَّبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَعَدَمَ تَغْيِيرِهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

رُوي<sup>(١)</sup> أَنَّ خُزَيْمَةَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى جَنْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ، فَاضْطَجَعَ لَهُ وَقَالَ: «صَدَّقَ رُؤْيَاكَ، فَسَجَدَ عَلَى جَنْبَتِهِ»<sup>(٢)</sup>. وَرُوي<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «سُئِلَ عَن وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ؟ فَقَالَ: أُرِيْتُهُ فِي الْمَنَامِ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بِيضٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَكَانَ عَلَيْهِ لِبَاسٌ غَيْرُ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَوْلُكَ: إِنَّ الْاِخْتِبَارَ فِي الْعِلْمِ هَلْ يَعْلَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ جُمْلَةِ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ وَالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ اخْتِبَارَاتِ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا وَرَدَتْ لِلصَّبْرِ، وَالشُّكْرِ، لَا لِلْعِلْمِ وَعَدَمِهِ، فَالْاِخْتِبَارُ الظَّاهِرُ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي كَوْنِ الْمَأْمُورِ بِهِ ذُبُحَ الْوَلَدِ الَّذِي هُوَ ثَمَرَةُ الْفُؤَادِ، وَالثَّبَاتِ، وَالصَّبْرِ فِي ذَلِكَ، وَالتَّسْلِيمِ، وَالانْقِيَادُ التَّامُّ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ الَّذِي لَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا مِثْلُ هَذَا السَّيِّدِ الْجَلِيلِ وَالصَّادِقِ الْخَلِيلِ. فَمَا أَغْفَلَكَ عَن

(١) تصدير المؤلف للحديث بصيغة «روي» الدالة على التضعيف غير جيد، ولو أنه قال: «ثبت» أو «جاء» لكان هو الصواب، فالحديث صحيح.

(٢) حديث صحيح: رواه الإمام أحمد في «المستند» (٥/٢١٤، ٢١٥) بإسناد صحيح، وله طريق أخرى بإسناد حسن عنده أيضاً (٥/٢١٥)، ورواه البغوي في «شرح السنة» برقم (٣٢٨٥).

(٣) انظر التعليق الماضي قبل هذا الحديث، وقد أصاب المؤلف ها هنا!

(٤) حديث ضعيف جداً: رواه الترمذي في «السنن» برقم (٢٢٨٩)، وضعفه بقوله: غريب، وعثمان بن عبد الرحمن - يعني الذي في إسناد الحديث - ليس عند أهل الحديث بالقوي. وكذا رواه الحاكم في «المستدرک» (٤/٣٩٣)، وصححه! لكن أصاب الذهبي فرده قائلاً: عثمان هو الواقصي: متروك!

ولكن صح في ورقة حديث: «لا تسبوا ورقة، فإني رأيت له جنةً أو جنتين» صححه الحاكم على شرطهما (٢/٦٠٩)، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

إِغْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَقَدْرِ كُلِّ ذِي قَدْرٍ قَدْرَهُ لِتَصْلُفِكَ وَتَمْدُحِكَ  
وَإِعْجَابِكَ بِذَكَائِكَ وَعِلْمِكَ الَّذِي أَوْزَدَكَ مَا أَوْزَدَكَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ  
بِحَالِكَ وَغَايَةَ مِحَالِكَ.

وَقَوْلُكَ<sup>(١)</sup>: لَوْ صَدَقَ فِي الرُّؤْيَا لَذَبَحَ ابْنَهُ!

قُلْنَا: إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَتَى بِالْفِعْلِ الَّذِي يَحْضُلُ  
بِهِ الذَّبْحُ، مِنْ إِمْرَارِ الشُّفْرَةِ عَلَى الْحَلْقِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْقِصَّةِ،  
وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنَّعَ وُجُودَ الْمُسَبِّبِ مَعَ وُجُودِ السَّبَبِ! كَمَا مَنَّعَ إِخْرَاقَ  
النَّارِ، عِنْدَ مُمَاسَّتِهَا وَجَعَلَهَا بَرْدًا وَسَلَامًا! وَمَا ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِعَزِيزٍ  
كَرَامَةً لِأَنْبِيَائِهِ وَأَحْبَائِهِ.

وَقَوْلُكَ: مَا كَانَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الذَّبْحُ الْعَظِيمُ الْإِخ.

قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتَ الْمَذْبُوحَ حِسًّا فَمُسَلِّمٌ، لَكِنَّ كَلَامَنَا فِي الْمَأْمُورِ بِهِ  
بِذَّبْحِهِ فِي الْمَنَامِ ابْتِلَاءً! وَإِنْ أَرَدْتَ الْمَأْمُورَ بِذَّبْحِهِ، فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ فَإِنَّهُ لَوْ  
كَانَ هُوَ الْكَبِشُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ابْتِلَاءٌ مُبِينٌ!

وَقَوْلُكَ: فَلَوْ رَأَى الْكَبِشَ فِي الْخَيَالِ لَعَبَّرَهُ بِابْنِهِ؛ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ  
فِي التَّعْبِيرِ، وَأَيُّ مُنَاسَبَةٍ بَيْنَ الْكَبِشِ وَالْإِبْنِ؟! فَمَا أَحَقُّكَ بِالْوَهْمِ  
وَالْغَفْلَةِ، وَأَنْتَ لَا تَشْعُرُ لِاسْتِيْلَاءِ سُلْطَانِ مَحَبَّةِ التَّعَلِّي. وَالرُّؤْسُ  
وَالْمُخَالَفَةُ عَلَيْكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ: فِي الْكَلِمَةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ<sup>(٢)</sup>: وَالسَّعِيدُ مَنْ كَانَ عِنْدَ رَبِّهِ  
مَرْضِيًّا، وَمَا تَمَّ إِلَّا مَنْ هُوَ مَرْضِيٌّ عِنْدَ رَبِّهِ، لِأَنَّهُ الَّذِي يُبْقِي عَلَيْهِ  
رُبُوبِيَّتَهُ، فَهُوَ عِنْدَهُ مَرْضِيٌّ، فَهُوَ سَعِيدٌ!

(١) «الفصوص»: (ص ٨٦).

(٢) «الفصوص»: (ص ٩٠).



أقول: هَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ، لِمَا قَدَّمْنَا فِي الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى مُعَيِّنٍ مِنَ الْأَفْرَادِ! وَقَدْ كَانَ رَبًّا قَبْلَ وُجُودِ نَوْعِ الْإِنْسَانِ. وَتَبَقَى رُبُوبِيَّتُهُ بَعْدَ انْعِدَامِهِ! عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى قَاعِدَتِهِ <sup>(٢)</sup> الْخَبِيثَةُ الَّتِي يُكْرَهُهَا أَنْ لَا يَكُونَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ فِي الْأَزَلِ رَبًّا!! وَلَا رَحْمَانًا قَبْلَ خَلْقِ الْمَرْبُوبِ وَالْمَرْحُومِ! وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ، لَكِنَّهُمْ يَلْتَزِمُونَ ذَلِكَ وَلَا يُبَالُونَ! ثُمَّ إِنَّهُ كَذَبَ عَلَى سَهْلٍ حَيْثُ قَالَ <sup>(٣)</sup>: وَلِهَذَا قَالَ سَهْلٌ: إِنَّ لِلرُّبُوبِيَّةِ سِرًّا وَهُوَ أَنْتَ - يُخَاطَبُ كُلُّ عَيْنٍ <sup>(٤)</sup> - لَوْ ظَهَرَ <sup>(٥)</sup> لَبَطَلَتِ الرُّبُوبِيَّةُ، فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ حَرْفَ لَوْ، وَهُوَ حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ، وَهُوَ لَا يَظْهَرُ، فَلَا تَبْطُلُ الرُّبُوبِيَّةُ، لِأَنَّهُ لَا وُجُودَ لِعَيْنٍ إِلَّا بِرَبِّهِ. وَالْعَيْنُ مَوْجُودَةٌ دَائِمًا، فَالرُّبُوبِيَّةُ لَا تَبْطُلُ دَائِمًا، وَكُلُّ مَرْضِيٍّ مَحْبُوبٌ، وَكُلُّ مَا يَفْعَلُ الْمَحْبُوبُ مَحْبُوبٌ، فَكُلُّهُ مَرْضِيٌّ، لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لِلْعَيْنِ، بَلِ الْفِعْلُ لِرَبِّهَا فِيهَا، فَاطْمَأَنَّتِ الْعَيْنُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهَا فِعْلٌ، فَكَانَتْ «رَاضِيَةً» بِمَا يَظْهَرُ فِيهَا وَعِنَّا مِنْ أَفْعَالِ رَبِّهَا «مَرْضِيَّةً» تِلْكَ الْأَفْعَالُ، لِأَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ وَصَانِعٍ رَاضٍ عَنِ فِعْلِهِ وَصَنَعَتِهِ؛ [فَإِنْ] <sup>(٦)</sup> وَفِي فِعْلِهِ، وَصَنَعَتِهِ، حَقٌّ مَا هِيَ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> «أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى» أَيَّ بَيْنَ أَنَّهُ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ!!

أقول: إِذَا كَانَ الْخِطَابُ لِكُلِّ عَيْنٍ، تَكُونُ كُلُّ عَيْنٍ هُوَ السَّرُّ

(١) سبحانه وتعالى.

(٢) في «الأصل»: «قاعدة».

(٣) «الفصوص»: (ص ٩٠ - ٩١).

(٤) سقطت كلمة: «عين» من «الأصل»، واستدركتها من «الفصوص».

(٥) قال المعلق على «الفصوص»: «ظهر هنا معناها زال كما هو في الفتوحات المكية» (ج ٢ / ص ٦٣١). قلت: «والفتوحات» من الكتب التي تواتر ثبوتها عن الملحد ابن عربي أيضاً.

(٦) ساقطة من «الأصل»، واستدركتها من «الفصوص».

(٧) في «الفصوص»: «حق ما عليه». دون: «هي».

الَّذِي لِلرُّبُوبِيَّةِ . وَإِذْ قَدْ عَلِقَ الرُّبُوبِيَّةَ عَلَى ظُهُورِ السَّرِّ الَّذِي هُوَ كُلُّ عَيْنٍ مَخَاطَبَةٍ، وَكُلُّ مَخَاطَبَةٍ لَا شَكَّ أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ، فَيَلْزَمُ بُطْلَانُ الرُّبُوبِيَّةِ! لَكِنْ قَالَ شَرَّاحُهُ: إِنَّ (ظَهَرَ) هُنَا: بِمَعْنَى زَالَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِ: ظُهُورُ كُلِّ عَيْنٍ أَنَّهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَهِيَ تُبْطِلُ الرُّبُوبِيَّةَ، وَمَا لَمْ يَظْهَرَ ذَلِكَ، فَلَا بُطْلَانَ!! وَهَذَا الْمُرَادُ لَا يُرِيدُهُ سَهْلٌ - رَح<sup>(١)</sup> - وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَضْلاً عَمَّنْ هُوَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: كُلُّ فَاعِلٍ وَصَانِعٍ رَاضٍ عَنِ فِعْلِهِ وَصَنَعَتِهِ كَذِبٌ. بَلْ كَثِيرًا مَا يَفْعَلُ الْفَاعِلُ فِعْلاً لَا يَزْتَضِيهِ، بَلْ يَكْرَهُهُ، خُصُوصاً عَلَى قَاعِدَتِهِ الْفَاسِدَةِ أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَفْعَلُ بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِ الْأَعْيَانِ.

وَقَوْلُهُ: وَفِي صَنَعَتِهِ حَقٌّ مَا هِيَ عَلَيْهِ إِخ. يُؤَيِّدُ هَذَا.

وَقَوْلُهُ: أَيُّ بَيِّنٍ أَنَّهُ أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الرِّضَا! وَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَاطِقَانِ بَأَنَّهُ تَعَالَى كَارِهِ وَعَيْزُ رَاضٍ لكَثِيرٍ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَهُوَ الَّذِي خَلَقَهَا وَأَوْجَدَهَا!

قَالَ: فَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بِعُثُورِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا، وَكَذَا كُلُّ مَوْجُودٍ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيٌّ. وَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ كُلُّ مَوْجُودٍ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ أَنْ يَكُونَ مَرْضِيًّا عِنْدَ رَبِّ عِبْدٍ آخَرَ، لِأَنَّهُ مَا أَخَذَ الرُّبُوبِيَّةَ إِلَّا مِنْ كُلِّ لَوْحٍ وَاحِدٍ، فَمَا تَعَيَّنَ مِنَ الْكُلِّ إِلَّا مَا يُنَاسِبُهُ، فَهُوَ رَبُّهُ خَاصَّةً، وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْ حَيْثُ أَحَدِيَّتِهِ، وَلِهَذَا مَنَعَ أَهْلُ اللَّهِ تَعَالَى التَّجَلِّيَّ فِي الْأَحْدِيَّةِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرْنَا!

(١) كَذَا فِي «الْأَصْل»، وَهُوَ اخْتِصَارٌ ل: «رَحِمَهُ اللَّهُ».

(٢) «الْفُصُوص»: (ص ٩١).

أقول: قوله: بِعُثُورِهِ: يُنَافِي كَوْنَ الرُّضَا لِأَجْلِ كَوْنِهِ فِعْلُهُ  
وَصَنَعَتَهُ، أَيْ لِأَجْلِ أَنَّهُ يُبْقِي عَلَيْهِ رُبُوبِيَّتَهُ.

وقوله: عِنْدَ رَبِّ عَبْدٍ آخَرَ يُشِيرُ إِلَى تَعَدُّدِ الْأَرْبَابِ بِالنُّظَرِ إِلَى  
تَعَدُّدِ مَفَاهِيمِ الْأَسْمَاءِ، فَيُسْنِدُ الرُّبُوبِيَّةَ إِلَى مَفْهُومِ الصِّفَةِ لَا إِلَى ذَاتِ  
الْمَوْصُوفِ، فَيَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ الدَّلِيلُ عَبْدَ الْعَزِيزِ، وَبِالْعَكْسِ، لِأَنَّ  
الدَّلِيلَ مَا أَخَذَ مِنَ الْعَزِيزِ شَيْئاً، وَبِالْعَكْسِ! وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَرْحُومِ،  
وَالْمُنْتَقِمِ مِنْهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَانظُرْ إِلَى هَذَا الْخَرَفِ<sup>(١)</sup> الَّذِي يُسْنِدُهُ إِلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!!

وقوله: وَلَا يَأْخُذُهُ أَحَدٌ مِنْ حَيْثُ أَحَدِيَّتِهِ.

نَقُولُ لَهُ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ  
خَلْقَهُ﴾<sup>(٢)</sup>. هَلِ الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ إِلَّا اللَّهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ؟  
وَكَوْنُهُمْ مَنَعُوا التَّجَلِّيَ فِي الْأَحَدِيَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ إِسْنَادِ الرُّبُوبِيَّةِ إِلَيْهَا!  
وَلَيْنَ سُلِّمَ عَلَى مَا هُوَ اضْطِلَاحُهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَحَدِيَّةِ وَالْوَاحِدِيَّةِ،  
فَلَأَيَّ شَيْءٍ لَا تُؤْخِذُ الرُّبُوبِيَّةَ مِنَ الْوَاحِدِيَّةِ مَعَ أَنَّ الْأَدْلَةَ نَاطِقَةً بِذَلِكَ  
صَرَاحٍ وَدَلَالَاتٍ؟! فَمَنْ أَيْنَ يَكُونُ كُلُّ أَحَدٍ مَرْضِيّاً عِنْدَ الرَّبِّ الْوَاحِدِ؟!  
وَهَلْ هَذَا إِلَّا انْسِلَاحٌ مِنَ الدِّينِ وَإِبْطَالٌ لَشَرَائِعِ<sup>(٣)</sup> الْمُرْسَلِينَ؟

ثُمَّ نَقُولُ: كَوْنُ الدَّلِيلِ مَرْضِيّاً عِنْدَ رَبِّهِ الْمُدَّلُّ عَلَى زَعْمِكَ  
الْفَاسِدِ، وَالْمُنْتَقِمُ مِنْهُ مَرْضِيّاً عِنْدَ رَبِّهِ الْمُنْتَقِمِ: مِنْ أَيْنَ يَكُونُ سَبَباً  
لِسَعَادَتِهِ عِنْدَهُ؟! وَالْفَرَضُ أَنَّهُ ذَلِيلٌ، وَمُنْتَقِمٌ مِنْهُ، وَرَبُّهُ مُدَّلٌّ أَوْ مُنْتَقِمٌ.

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «الْخَرَفُ». وَالْخَرَفُ: فَسَادُ الْعَقْلِ، وَرَجُلٌ خَرِفَ: فَاسَدَ الْعَقْلَ مِنَ  
الْكِبَرِ. «لِسَانُ الْعَرَبِ». (ج ٩ / ص ٦٢).

(٢) الْآيَةُ ٥٠ مِنْ سُورَةِ طه.

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِبْطَالُ الشَّرَائِعِ»!

وَلَيْسَ عِنْدَ الْمَذِلِّ وَالْمُنْتَقِمِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُذِلٌّ أَوْ مُنْتَقِمٌ سَعَادَةٌ، بَلْ لَوْ قَصَدَ سَعَادَتَهُ لَمَا رَبَّهُ، بَلْ تَرَكَهُ لِرَبِّهِ الْمُعِزِّ وَالرَّحِيمِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِسْعَادُهُ، إِنَّمَا قَبِلَ ذَلِكَ! <sup>(١)</sup>

قُلْنَا لَكَ: فَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ الرِّضَا؟! وَإِنْ لَزِمَ لِأَجْلِ إِبْقَاءِ رُبُوبِيَّتِهِ عَلَى رَعْمِكَ الْفَاسِدِ، فَلَا تُسَلِّمُ لُزُومَ السَّعَادَةِ لِئَلَّا تُزِيلَ الرُّبُوبِيَّةَ. وَالرِّضَا لَا يُزِيلُ الشَّقَاوَةَ، بَلْ يُحَقِّقُهَا!

ثُمَّ قَالَ <sup>(٢)</sup>: فَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَبِيدِهِ، فَهُمْ مَرْضِيُونَ وَرَضُوا عَنْهُ، فَهُوَ مَرْضِيٌّ إِنْ خ.

أَقُولُ: إِنْ أَرَادَ بِالْعَبِيدِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالْعُبُودِيَّةِ الْمُطِيعِينَ لِرَبِّهِمُ الْمَذْكُورِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ <sup>(٣)</sup>. إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ، فَمُسَلِّمٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْعُمُومَ، فَهُوَ كَذِبٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِثُبُوتِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ بِالنُّصُوصِ الْقَطْعِيَّةِ، وَالْأَدْلَةِ الْيَقِينِيَّةِ.

قَالَ <sup>(٤)</sup>: الثَّنَاءُ بِصِدْقِ الْوَعْدِ لَا بِصِدْقِ الْوَعِيدِ، وَالْحَضْرَةُ الْإِلَهِيَّةُ تَطْلُبُ الثَّنَاءَ الْمَحْمُودَ بِالذَّاتِ، فَيُنْتَنَى عَلَيْهَا بِصِدْقِ الْوَعْدِ لَا بِصِدْقِ الْوَعِيدِ، بَلْ بِالتَّجَاوُزِ <sup>(٥)</sup> ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعَدِيهِ رُسُلَهُ﴾ <sup>(٦)</sup>. لَمْ يَقُلْ: وَوَعِيدِهِ، بَلْ قَالَ: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ <sup>(٧)</sup> مَعَ أَنَّهُ تَوَعَّدَ عَلَى ذَلِكَ. فَأُنْتَنَى عَلَى إِسْمَاعِيلَ بِأَنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ، وَقَدْ زَالَ الْإِمْكَانُ

(١) أَي: كَانَ قَبِلَ ذَلِكَ.

(٢) «الفصوص»: (ص ٩٢).

(٣) الْآيَاتُ ٦٣ - ٧٥ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ.

(٤) «الفصوص»: (ص ٩٣).

(٥) فِي «الأصل»: «التجاوز» دُونَ الْبَاءِ، وَالْمُثَبِّتِ مِنْ «الفصوص».

(٦) الْآيَةُ ٤٧ مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ.

(٧) الْآيَةُ ١٦ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ.

[في حق الحق] <sup>(١)</sup> لما فيه من طلب المرجح.

أقول: الشاء من الله سبحانه قد ورد بصدق الوعد وبصدق الوعيد معاً، فإن الخلف كذب، وهو تعالى منزه عن الكذب، وإنما حسن الكذب في الوعيد من الخلق، لأنهم جاهلون بالعواقب قابلون للتعثير والبداء. يحملهم على الوعيد سورة العصب بخلاف الحق سبحانه، فلا يقاس عليهم. وتمدحه تعالى بصدق الوعد في الآية المذكورة عين تمديحه بصدق الوعيد؛ فإنه سبحانه قال: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهَلِكَنَّ الظَّالِمِينَ وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ <sup>(٢)</sup>. ثم قال سبحانه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ <sup>(٣)</sup>. ووعدته رسله هو إهلاك الظالمين وهو وعيد لهم، فلم يخلف الوعد، ولم <sup>(٤)</sup> يخلف الوعيد استلزماً: هذا في الدنيا. وقال تعالى في الآية الأخرى التي هي في الأخرى: ﴿قَالَ رَبُّنَا مَا أَطَعْتُهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿٢٧﴾ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلْمٍ لِلْعَمِيدِ ﴿٢٩﴾ <sup>(٥)</sup>.

فقد نفى سبحانه عن ذاته المقدسة تبديل القول، وهو عام متناول للوعيد تناوياً أولاً لقربه منه، وإزدافه بقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلْمٍ لِلْعَمِيدِ﴾. على أن الحق أن اللام عهدية مختصة بالوعيد المذكور. وقوله تعالى: ﴿وَنَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾. الآية <sup>(٦)</sup> في حق المؤمنين القائل كل <sup>(٧)</sup> منهم:

(١) الزيادة من «الفصوص».

(٢) الآية ١٣ من سورة إبراهيم.

(٣) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

(٤) في «الأصل»: «فلم». ولعل ما أثبتته هو الصواب.

(٥) الآية ٢٩ من سورة ق.

(٦) الآية ١٦ من سورة الأحقاف.

(٧) في «الأصل»: «كلهم». والصواب ما أثبتته.

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾<sup>(١)</sup>. الآية. لا في حق الكفار المتمردين المكذبين لله ورُسُلِهِ القَائِلِ كُلِّ مِنْهُمْ لوالِدِيهِ: ﴿أَفِ لَكُمْ...﴾<sup>(٢)</sup>. الآية، فَإِنَّ أَوْلِيَّكَ قَدْ قَالَ فِي حَقِّهِمْ أَصْدَقُ القَائِلِينَ: ﴿أَوْلِيَّكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أَمْرٍ قَدْ حَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجَعْنِ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَسِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله<sup>(٤)</sup>: وَقَدْ زَالَ الإِمْكَانُ إِخ. كَذِبٌ.

قَوْلُهُ: لِمَا فِيهِ مِنْ طَلَبِ المُرْجِحِ.

فُلْنَا: المُرْجِحُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لَيْسَ أَمْرًا خَارِجِيًّا، بَلْ هُوَ إِرَادَتُهُ وَمَشِيئَتُهُ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، بَلْ أَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ الَّتِي اقْتَضَتْ ذَلِكَ، كَالْمُنْتَقِمِ لِثَلَاثِ تَرْوَلِ رَبُوبِيَّتِهِ عَلَى زَعْمِكَ! ثُمَّ ذَكَرَ الأَبْيَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أُخْرَى الأَبْيَاتِ<sup>(٥)</sup>.

فقال: [والصدق إثبات]<sup>(٦)</sup>:

فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ صَادِقِ الوَعْدِ وَخَدَهُ  
وَمَا لِوَعِيدِ الحَقِّ عَيْنٌ تَعَايُنُ  
وإن دَخَلُوا دَارَ الشَّقَاءِ فَإِنَّهُمْ  
عَلَى لَذَّةٍ فِيهَا نَعِيمٌ مُبَايِنُ  
نَعِيمِ جَنَانِ الخُلْدِ فالأمرُ وَاِحْدُ  
وَبَيْنُهُمَا عِنْدَ التَّجَلِّيِ تَبَايِنُ

(١) الآية ١٥ من سورة الأحقاف.

(٢) الآية ١٧ من سورة الأحقاف.

(٣) الآية ١٨ من سورة الأحقاف.

(٤) «الفصوص» (ص ٩٤).

(٥) في «الأصل»: «الخير أبيات»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) ما بين حاصرتين ليست في «الفصوص».

يُسَمَّى عَذَاباً مِنْ عَذُوبَةِ طَعْمِهِ

وَذَاكَ لَهُ كَالْقِشْرِ وَالْقِشْرُ صَائِنٌ

أقول: هذا مُخَالَفَتُهُ لِلشَّرَائِعِ ظَاهِرٌ بِلا خَفَاءٍ، وإلَّا فَلأَيِّ شَيْءٍ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِن عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾ (١٧٧). ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكَ مَنَّكَوْتٌ﴾ (١٧٧). إلى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ. فَهَلْ مَنْ يَكُونُ فِي اللَّذَّةِ يَتَمَتَّى الخُرُوجِ مِنْهَا وَالْمَوْتِ؟! ثُمَّ تَقُولُ لَهُ: جَعَلَكَ اللهُ تَعَالَى فِي تِلْكَ اللَّذَّةِ إِنْ كُنْتَ مِتَّ عَلَيَّ هَذَا الاِغْتِقَادُ!!

قَالَ فِي الكَلِمَةِ البِغْثِيَّةِ<sup>(٣)</sup>: وَبَيَانُهُ أَنَّ المُكَلَّفَ إِمَّا مُنْقَادًا بِالمُوَافَقَةِ وَإِمَّا مُخَالَفٌ، فَالمُوَافِقُ المُطِيعُ لا كَلَامَ فِيهِ لِبيَانِهِ، وَأَمَّا المُخَالَفُ فَإِنَّهُ يَطْلُبُ بِخِلَافِهِ الحَاكِمَ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى أَحَدَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا التَّجَاوُزَ وَالعَفْوَ، وَإِمَّا الأَخْذَ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَلا بُدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الأَمْرَ حَقٌّ فِي نَفْسِهِ، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ قَدْ صَحَّ انْقِيَادُ الحَقِّ إِلَى عِبْدِهِ لِأَفْعَالِهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الحَالِ، فَالحَالُ هُوَ المُؤَثِّرُ، فَمِنْ هُنَا كَانَ الدِّينُ!!

أقول: انظُرْ إِلَى قُبْحِ قَوْلِهِ: فَالحَالُ هُوَ المُؤَثِّرُ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ الحَالَ مُؤَثِّرٌ فِيمَا يَفْعَلُهُ اللهُ تَعَالَى بَعْدِهِ، وَهِيَ قَاعِدَتُهُ الخَبِيْثَةُ!

فَيَقَالُ لَهُ: مَنْ أَوْجَدَ ذَلِكَ الحَالَ؟

فإن قَالَ: وَجَدَ بِنَفْسِهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ وَنَاقَضَ نَفْسَهُ فِي أَنَّ الاسْتِغْدَادَ عَطَائِي، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الكَلِمَةِ العُزْبِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الآيَةُ ١٠٦ مِنْ سُورَةِ المُؤْمِنُونَ.

(٢) الآيَةُ ٧٧ مِنْ سُورَةِ الزَّخْرَفِ.

(٣) «الفصوص»: (ص ٩٥).

(٤) «الفصوص»: (ص ١٣٢، ١٣٤).

وإن قَالَ: هُوَ عَطَاءٌ مِّنَ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ، فَكَيْفَ تَثْبُتُ لَهُ الْمُؤَثِّرِيَّةُ؟! وَهَلْ يُؤَثِّرُ الْمَخْلُوقُ فِي فِعْلِ الْخَالِقِ؟

وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>: قَدْ صَحَّ انْفِيَادُ الْخَالِقِ إِلَى عَبْدِهِ لِأَفْعَالِهِ: بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْبَاطِلِ!

وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الْمُخَالَفَ يَطْلُبُ بِخِلَافِهِ إِمَّا الْعَفْوَ وَإِمَّا الْأَخْذَ أَيْضاً كَذِبٌ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مُخَالَفٍ كَذَلِكَ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ مُنْكَرٌ لِلجَزَاءِ بِالْكُلِّيَّةِ! وَكَذَلِكَ الْمُعْتَرِفُ بِهِ لَا يَطْلُبُ الْأَخْذَ، وَإِنَّمَا يُجَوِّزُهُ وَيَخَافُ مِنْهُ! ثُمَّ بَنَى عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْخَبِيثَةِ مَا قَالَ<sup>(٣)</sup>: هَذَا لِسَانَ الظَّاهِرِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا [سِرُّهُ]<sup>(٤)</sup> وَبِاطِنُهُ، فَإِنَّهُ تَجَلَّى فِي مِرَاةِ وُجُودِ الْحَقِّ، فَلَا يَعُودُ عَلَى الْمُمَكِّنَاتِ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَا تُعْطِيهِ ذَوَاتُهُمْ فِي أَحْوَالِهَا، فَإِنَّ لَهُمْ فِي كُلِّ حَقِّ صُورَةً، فَتَخْتَلِفُ صُورُهُمْ لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ، فَيَخْتَلِفُ التَّجَلِّي لِاخْتِلَافِ الْحَالِ، فَيَقَعُ الْأَثَرُ فِي الْعَبْدِ بِحَسَبِ مَا يَكُونُ، فَمَا أَعْطَاهُ الْخَيْرَ سِوَاهُ، وَلَا أَعْطَاهُ ضِدَّ الْخَيْرِ غَيْرُهُ، بَلْ هُوَ مُنْعَمٌ ذَاتَهُ وَمُعَذِّبُهَا! فَلَا يَذْمَنُ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَا يَحْمِدَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ، «فَاللَّهُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ» فِي عِلْمِهِ بِهِمْ، إِذِ الْعِلْمُ يَتَّبِعُ الْمَعْلُومَ!!

أَقُولُ: نُعِيدُ عَلَيْهِ السُّؤَالَ السَّابِقَ: هَلِ اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ صَادِرٌ عَنِ أَنْفُسِهَا أَوْ لِاخْتِلَافِ الْأَزْمَنِ أَوْ بِفِعْلِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ؟

فإن قَالَ: بِفِعْلِ الْحَقِّ، فَقَدْ أَبْطَلَ قَاعِدَتَهُ وَبَنَى عَلَيْهَا!

وإن قَالَ: بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَقَدْ أَشْرَكَ وَنَاقَضَ نَفْسَهُ عَلَى مَا سَبَقَ.

(١) «الفصوص»: (ص ٩٦).

(٢) «الفصوص»: (ص ٩٥).

(٣) «الفصوص»: (ص ٩٦).

(٤) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».



على ما فيه مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ فِي قَوْلِهِ: فَلَا يَخْمِدَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ! وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

قَالَ<sup>(٢)</sup>: ثُمَّ السَّرُّ الَّذِي فَوْقَ هَذَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْمُمَكِّنَاتِ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ الْعَدَمِ، وَلَيْسَ وُجُودٌ إِلَّا وُجُودُ الْحَقِّ بِصُورِ أحوالٍ مَا هِيَ عَلَيْهِ الْمُمَكِّنَاتُ فِي أَنْفُسِهَا وَأَعْيَانِهَا، فَقَدْ عَلِمْتَ مَنْ يَلْتَدُّ وَمَنْ يَتَأَلَّمُ إِلَى آخِرِ مَا خَرِفَ مِنَ الْهَدْيَانِ.

أقول: السُّؤَالُ السَّابِقُ عَلَى حَالِهِ فِي الْأحوالِ! وَاَنْظُرْ إِلَى قُبْحِ مَا بَنَى عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: فَقَدْ عَلِمْتَ مَنْ يَلْتَدُّ وَمَنْ يَتَأَلَّمُ! فَاَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْهَدْيَانَاتِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي أَسَنَدَهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! ثُمَّ جَمِيعُ مَا قَالَ<sup>(٤)</sup>: إِنَّ الرُّسُلَ خَادِمُوا الْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ، وَهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ خَادِمُوا أحوالِ الْمُمَكِّنَاتِ إِلَى آخِرِهِ، وَتَشْبِيهِهِ ذَلِكَ بِخِدْمَةِ الطَّبِيبِ لِلطَّبِيعَةِ إِلَى آخِرِهِ كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ الْبَاطِلَةِ. وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ!! ثُمَّ إِنَّهُ خَتَمَ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ الْبَاطِلَةَ بِمَا قَالَ<sup>(٥)</sup>: فَالرُّسُولُ مُبَلَّغٌ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «شَيْبَتِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا»<sup>(٦)</sup> لَمَا تَحْتَوِي عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ﴾<sup>(٧)</sup>. فَشَيْبَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

(١) حديث قدسي صحيح، تقدم أنه في «صحيح مسلم» برقم (٢٥٧٧)، وغيره.

(٢) «الفصوص»: (ص ٩٦).

(٣) في «الأصل»: «الهدايات». والصواب ما أثبتته.

(٤) «الفصوص»: (ص ٩٧).

(٥) «الفصوص»: (ص ٩٨).

(٦) حديث صحيح: انظر تخريجه، والكلام على طرقة وشواهد مفصلة في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للمحدث الألباني حفظه الله تعالى برقم (٩٥٥).

وقد كتب الناسخ الحديث هكذا: «شيبتي سورة الهود وأخواتها!»

(٧) الآية ١١٢ من سورة هود.

﴿كَمَا أَمَرْتَ﴾، فَإِنَّهُ لَا يَذِرِي هَلْ أَمَرَ بِمَا يُوَافِقُ الْإِرَادَةَ، فَيَقَعُ أَوْ بِمَا يُخَالِفُ الْإِرَادَةَ، فَلَا يَقَعُ. وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ حُكْمَ<sup>(١)</sup> الْإِرَادَةِ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِ الْمُرَادِ إِلَّا مَنْ كَشَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَيْنِ بَصِيرَتِهِ، فَأَذْرَكَ أَعْيَانَ الْمُمْكِنَاتِ فِي حَالِ ثُبُوتِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ إِخ.

أقول: إن أَرَادَ مَعْنَى الْأَمْرِ، فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصِّ بِسُورَةِ هُودٍ، فَلَا يُنَاسِبُ تَخْصِيصَهَا، بِالذِّكْرِ أَنْ يَقُولَ: شَيَّبْتَنِي الْأَوَامِرُ وَالنَّوَاهِي!! فَأَرَادَ الْأَمْرَ الْمُقْتَرِنَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَسْتَفِمَ﴾. أَوْ نَفْسَ اسْتَقِيمَ، فَلَيْسَ لِسُورَةِ هُودٍ أَخَوَاتٌ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا ذُكِرَ فِيهَا، وَفِي الشُّورَى، وَهِيَ أُخْتُ وَاحِدَةٌ! عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَعَ اضْطِرَابِهِ<sup>(٢)</sup> قَدْ وَرَدَتِ الْأَخَوَاتُ فِيهِ مُفَسَّرَةً بِغَيْرِ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ شَيَّبْتَ، فَقَالَ: «شَيَّبْتَنِي هُودٌ وَالْوَاقِعَةُ وَالْمُرْسَلَاتُ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ». صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ<sup>(٣)</sup> كَذَلِكَ مَرْفُوعاً. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَأَكْثَرُ رِوَايَاتِهِ مُرْسَلًا وَمُسْتَدًّا مُفَسَّرَةً بِذَلِكَ، وَلَمْ يَرِدْ تَفْسِيرُ الْأَخَوَاتِ قَطُّ بِمَا فِيهِ لَفْظُ الْاسْتِقَامَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِهِ!  
وقوله: فَأَذْرَكَ أَعْيَانَ الْمُمْكِنَاتِ إِخ، مِنْ جُمْلَةِ تَرْهَاتِهِ، وَرُبَّمَا

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «وَلَا يَعْرِفُ أَحَدُكُمْ!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٢) بِلِ الْحَدِيثِ صَحِيحٍ لَيْسَ فِيهِ اضْطِرَابٌ! وَإِنَّمَا أُعْلِيَ الْحَدِيثُ بِالِاخْتِلَافِ فِي سَنَدِهِ، لَكِنِ الَّذِينَ رَوَوْهُ مُوَصَّوِلًا لِقَتَانٍ وَلَهُمَا مَتَابِعٌ، فَأَصْبَحَ الْقَوْلُ بِصَحْتِهِ مُوَصَّوِلًا لِأَزْمٍ: وَانظُرْ «الصَّحِيحَةَ» (٩٥٥).

(٣) «الْمُسْتَدْرَكُ» (٣٤٤/٢) وَقَدْ وَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ عَلَى تَصْحِيحِهِ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَوَأَفَقَهُمَا الْأَلْبَانِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالُوا غَيْرَ أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ السَّيِّعِيَّ، مَدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ، ثُمَّ هُوَ كَانَ قَدْ اخْتَلَطَ، فَالْصَّوَابُ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ بِطَرَفِهِ وَشَوَاهِدِهِ.

(٤) «سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٣٢٩٧).

قَصَدَ الإِشَارَةَ إِلَى ادِّعَاءِ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ بِتَخْيَلَاتِهِ<sup>(١)</sup> الباطلة! وفيه تَفْضِيلٌ نَفْسِهِ عَلَى أَشْرَفِ الْمُزْسَلِينَ حَيْثُ شَبَّهَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي هَلْ أَمَرَ بِمَا يُوَافِقُ الإِرَادَةَ أَمْ لَا؟ وَلَمْ يَطَّلِعْ<sup>(٢)</sup> عَلَى المُوَافَقَةِ وَعَدَمِهَا، إِذْ لَوْ أَطَّلَعَ لَمَا شَبَّهَهُ! وَقَدْ كَشَفَ تَعَالَى عَنِ بَصِيرَةِ غَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ بِإِذْرَاكِ أَغْيَانِ المَمَكِّنَاتِ فِي حَالِ ثُبُوتِهَا! فَانظُرْ إِلَى هَذَا الاجْتِرَاءِ!!

قَالَ فِي الكَلِمَةِ اليُوسُفِيَّةِ<sup>(٤)</sup>: تَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا: «أَوَّلُ مَا بُدِيَءَ بِهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَاقِ الصُّبْحِ»<sup>(٥)</sup> تَقُولُ: لَا خَفَاءَ بِهَا. وَإِلَى هُنَا بَلَغَ عِلْمُهَا لَا غَيْرَ! وَكَانَتِ المُدَّةُ لَهُ فِي ذَلِكَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ جَاءَهُ المَلَكُ، وَمَا عَلِمَتْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ قَالَ: «النَّاسُ نِيَامٌ، فَإِذَا مَاتُوا انْتَبَهُوا»<sup>(٦)</sup>! وَكُلُّ مَا يُرَى فِي حَالِ النَّوْمِ، فَهُوَ مِنَ ذَلِكَ القَبِيلِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الأَحْوَالُ، فَمَضَى قَوْلُهَا: سِتَّةَ أَشْهُرٍ، بَلْ عُمُرُهُ كُلُّهُ [فِي الدُّنْيَا]<sup>(٧)</sup> بَيْتُكَ المَثَابَةِ إِنَّمَا هُوَ مَنَامٌ فِي مَنَامٍ! وَكُلُّ مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا القَبِيلِ، فَهُوَ المُسَمَّى عَالَمِ الخَيَالِ إِلَى آخِرِ مَا هَدَى فِي خَيَالِهِ!!

(١) فِي «الأصل»: «بتخيلات»!

(٢) فِي «الأصل»: «ولم يقلع»!

(٣) يَعْنِي نَفْسَهُ عَلَيْهِ اللَعْنَةُ إِنَّ مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ!

(٤) «الفصوص»: (ص ٩٩).

(٥) حَدِيثٌ صَحِيحٌ: رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «صحيحه» (٣، ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥،

٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢) وَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صحيحه» (١٦٠)، وَغَيْرَهُمَا.

(٦) حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ: وَهَذَا مِمَّا يُجْزَمُ بِهِ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَرَبِي كَانَ مِنْ أَجْهَلِ خَلْقِ اللهِ تَعَالَى فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ: صَحِيحُهُ مِنْ مَكْذُوبِهِ!!

أَمَّا الحَدِيثُ، فَهُوَ مِنْ مَوْضُوعَاتِ كِتَابِ «إحياء علوم الدين» لِلغَزَالِيِّ (ج ٤ / ص ٢٣) فَقَدْ قَالَ الحَافِظُ العِرَاقِيُّ: لَمْ أَجِدْهُ مَرْفُوعاً. وَلِهَذَا أوردته العِرَاقِيُّ السُّوَيْدِيُّ فِي «مَوْضُوعَاتِ الإحياء» رَقْمَ (٢٠٧) بِتَحْقِيقِي.

(٧) سَاقَطَ مِنْ «الأصل»، وَاسْتَدْرَكَتْهُ مِنْ «الفصوص».

أقول: الحديث لا أضلَّ له عن النبي ﷺ، وإنما ذُكِرَ في كَلِمَاتِ عَلِيٍّ<sup>(١)</sup>! والمُرَادُ بِهِ أَنَّهُمْ فِي غَفْلَةٍ كَالنُّومِ، لَا أَنَّهُمْ نِيَامٌ حَقِيقَةً، وَأَنَّ أَحْوَالَهُمْ خَيَالَاتٌ كَمَا تَخَيَّلُهُ هَذَا!! ثُمَّ بَنَى عَلَى خَيَالِهِ الكَاسِدِ الرَّدَّ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ تَعَالَى يُوسُفَ الكَرِيمِ بْنِ الكَرِيمِ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ<sup>(٢)</sup>.

حَيْثُ قَالَ<sup>(٣)</sup>: ثُمَّ قَالَ يُوسُفُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي آخِرِ الأَمْرِ: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾<sup>(٤)</sup>، أَي: أَظْهَرَهَا فِي الحِسِّ بَعْدَ مَا كَانَتْ فِي صُورَةِ الخَيَالِ، فَقَالَ لَهُ<sup>(٥)</sup> مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النَّاسُ نِيَامٌ»<sup>(٦)</sup> فَكَانَ قَوْلُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ بِمَنْزِلَةِ مَنْ رَأَى فِي نَوْمِهِ أَنَّهُ قَدْ اسْتَيْقَظَ مِنْ رُؤْيَا رَأَاهَا، ثُمَّ عَبَّرَهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ فِي النَّوْمِ عَيْنُهُ مَا بَرَحَ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ يَقُولُ: رَأَيْتُ كَذَا وَرَأَيْتُ كَأَنِّي اسْتَيْقَظْتُ وَأَوْلَتْهَا بِكَذَا، هَذَا مَثَلُ ذَلِكَ. فَانظُرْ كَمْ بَيَّنَّ إِذْرَاكَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَّنَّ إِذْرَاكَ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي آخِرِ أَمْرِهِ حِينَ قَالَ: ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ مَعْنَاهُ حِسًّا، أَي مَحْسُوسًا وَمَا كَانَ إِلَّا مَحْسُوسًا، فَإِنَّ الخَيَالَ لَا يُعْطِي أَبْدَأَ إِلَّا المَحْسُوسَاتِ، غَيْرُ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ. فَانظُرْ مَا أَشْرَفَ

(١) وكذا قال العراقي في تخريج «الإحياء» (٢٣/٤). لكنني لم أقف عليه مسنداً عن علي رضي الله عنه لا من طريق صحيح، ولا من طريق مكذوب! ولهذا لم يورده جامع «مسند علي» - بتحقيقي - في كتابه ذلك، وإنما صح عن الثوري من قوله.

(٢) صح عند البخاري برقم (٤٦٨٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم».

(٣) «الفصوص»: (ص ١٠١).

(٤) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٥) غير موجودة في بعض نسخ «الفصوص»، وهو الأظهر.

(٦) تقدم قريباً أنه حديث مكذوب.

عِلْمَ وَرَثَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أقول: انظر إلى هذه التخييلات التي تخيلها في منامه على زعمه كيف كذب بها على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وطعن، بها في إذراك يوسف الصديق عليه السلام وأشار بها إلى تفضيل نفسه عليه! والله سبحانه وتعالى هو المستعان.

ثم بنى على ذلك تكلمه في الظل إلى أن قال<sup>(١)</sup>: وإذا كان الأمر على ما قررناه، فأعلم أنك خيال، وجميع ما تُدرِّكه مما تقول فيه: ليس أنا: - خيال، فالوجود كله خيال في خيال إلى [آخر]<sup>(٢)</sup> ما ذكر.

أقول: فيقال له: فتواخذ أنت بإقرارك، ويُقال لك: أنت خيال، وكلامك خيال، ومحال، فلا اغتبار به، فلا يفيد فيك كما في حزبك السوفسطائية<sup>(٣)</sup> إلا الحرق بالنار ونحوه!

ثم إنه في الكلمة الهودية بعد ما تكلم على قاعدته الخبيثة، قال<sup>(٤)</sup>: فلا ينتج هذا الشهود في أخذ النواصي بيد من هو على صراط مستقيم إلا هذا الفن الخاص من علوم الأذواق «فيسوق المجرمين»<sup>(٥)</sup> وهم الذين استحقوا المقام الذي ساقهم إليه برنج الدبور التي أهلكهم عن نفوسهم بها، فهو يأخذ بنواصيهم، والريح الذي تسوقهم، وهو عين الأهواء التي كانوا عليها إلى جهنم، وهي البعد الذي كانوا يتوهمونه. فلما ساقهم إلى ذلك الموطن حصلوا في عين القرب، فزال

(١) «الفصوص»: (ص ١٠٤).

(٢) ما بين حاصرتين غير موجود في «الأصل» ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) رسمت في «الأصل» هكذا: «السوء فسطائية»!

(٤) «الفصوص»: (ص ١٠٧).

(٥) في «الأصل»: «فيسوق المجرمون». والتصويب من «الفصوص».

والآية إنما هي: ﴿وَسَوْفَ الْمَجْرِمِينَ﴾. سورة مريم آية ٨٦.

الْبُعْدُ فَزَالَ مُسَمًى جَهَنَّمَ فِي حَقِّهِمْ، فَفَازُوا بِنَعِيمٍ<sup>(١)</sup> الْقُرْبِ مِنْ جِهَةِ  
الِاسْتِحْقَاقِ، لِأَنَّهُمْ مُجْرِمُونَ، فَمَا أَعْطَاهُمْ هَذَا الْمَقَامَ الذُّوقِيَّ اللَّذِيذِ مِنْ  
جِهَةِ الْمِنَّةِ، وَإِنَّمَا أَخَذُوهُ، بِمَا اسْتَحَقَّتْهُ حَقَائِقُهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ الَّتِي كَانُوا  
عَلَيْهَا.

أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى هَذَا التَّخْرِيفِ وَالِإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى،  
وَقَلْبِ مَعَانِي مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا مِنْ الدَّمِّ، وَالتَّخْرِيفِ إِلَى الْمَدْحِ  
وَالْأَمْنِ! فَمَا تَخْرِيفُ الْيَهُودِ التَّوْرَةَ فِي جَنْبِ هَذَا التَّخْرِيفِ مَعَ اِعْتِقَادِهِمْ  
بُطْلَانَهُ إِلَّا كَذْرَةٌ فِي الصَّخْرَاءِ لَا تَرَى أَطْرَافَهَا!

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: جَعَلَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ الَّذِي مَدَحْتَهُ إِنْ  
كُنْتَ مِتَّ<sup>(٢)</sup> عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ، لِأَنَّكَ مُسْتَحَقُّهُ!!

قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَكَانُوا فِي السَّغْيِ فِي أَعْمَالِهِمْ عَلَى صِرَاطِ الرَّبِّ  
الْمُسْتَقِيمِ، لِأَنَّ نَوَاصِيهِمْ كَانَتْ بِيَدِ مَنْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ!

أَقُولُ: كَأَنَّكَ عَمِيتَ وَصَمَمْتَ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا  
يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكَبِّونَ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿٧٤﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا  
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ  
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿٧﴾. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَوْمٌ هُودٍ مَغْضُوبًا عَلَيْهِمْ  
وَلَا ضَالِّينَ، فَمَنْ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ وَالضَّالُّونَ؟ وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «بِنَعِيمٍ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: «مِيتَ».

(٣) «الْفُصُوصِ»: (ص ١٠٨).

(٤) الْآيَةُ ٧٤ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ.

(٥) الْآيَةُ ٦، ٧ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ.

أَمَرَ كُلِّ جَبَّارٍ عِنْدِ ﴿٥٩﴾ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ آيَاتٍ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدًا لِإِعَادِ قَوْمِ هُودٍ ﴿٦١﴾ لَكِنَّ الْكَلَامَ مَعَ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْقُرْآنِ، وَلَا يَجْعَلُهُ خَيَالًا وَمَنَامًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

ثُمَّ تَمَّ مَا تَقَدَّمَ حَيْثُ قَالَ <sup>(١)</sup>. فَيُقَالُ لَهُ: أَوْصَلَكَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى مَا وَصَلُوا! وَأَمَّا تَنَاقُضُهُ فِي قَوْلِهِ؛ هُنَا بِالْجَبْرِ، وَفِي غَيْرِ مَوْضِعٍ بِأَنَّهُمُ الْمُتَصَرِّفُونَ فِيهِ سُبْحَانَهُ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ اسْتِعْدَادُهُمْ، فَهُوَ لَا يَتَحَاشَى مِنْهُ! وَسَيَأْتِي التِّزَامُهُ جَمِيعَ الْعَقَائِدِ!!

ثُمَّ قَالَ <sup>(٢)</sup>: فَالْقُرْبُ الْإِلَهِيُّ مِنَ الْعَبْدِ لَا خَفَاءَ بِهِ فِي الْإِخْبَارِ الْإِلَهِيِّ، فَلَا [قُرْب] <sup>(٣)</sup> أَقْرَبَ مِنْ أَنْ تَكُونَ هُوِيَّتُهُ عَيْنَ أَعْضَاءِ الْعَبْدِ وَقُوَاهُ، وَلَيْسَ الْعَبْدُ سِوَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَالْقُوَى، فَهُوَ حَقٌّ مَشْهُودٌ فِي خَلْقِ مَتَوَهُم! فَالْخَلْقُ مَعْقُولٌ، وَالْحَقُّ مَحْسُوسٌ مَشْهُودٌ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَهْلِ الْكَشْفِ وَالْوُجُودِ. وَمَا عَدَا هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ، فَالْحَقُّ عِنْدَهُمْ مَعْقُولٌ <sup>(٤)</sup> وَالْخَلْقُ مَشْهُودٌ، فَهُمْ بِمَنْزَلَةِ الْمَاءِ الْمِلْحِ الْأَجَاجِ، وَالطَّائِفَةُ الْأُولَى، بِمَنْزَلَةِ الْمَاءِ الْعَذْبِ الْفَرَاتِ السَّائِغِ لِشَارِبِهِ.

أَقُولُ: ﴿سَيَعْلَمُونَ عَدَا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَيْثُرُ﴾ ﴿٢٦﴾! ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفَرُ لِمَنْ عَقَبَى الدَّارِ﴾ <sup>(٦)</sup>! ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> وَقَدْ

(١) أي: ثم أكمل ابن عربي مقولته النجسة إلى آخرها.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٠٨).

(٣) الزيادة من «الفصوص». وهي ساقطة من «الأصل».

(٤) في «الأصل»: «معقول»! والتصويب من «الفصوص».

(٥) الآية ٢٦ من سورة القمر.

(٦) الآية ٤٢ من سورة الرعد.

(٧) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

عَلِمْتَ وَتَحَقَّقْتَ مِنَ الْمِلْحِ الْأَجَاجِ، وَمَنِ الْعَذْبِ الْفُرَاتِ عِنْدَ هَلَاكِكَ، وَلَكِنَّكَ مُنِعْتَ النُّطْقَ كَمَا مُنِعَهُ أَهْلُ الْقَلِيْبِ<sup>(١)</sup>، وَاللّٰهُ تَعَالَى يُقَابِلُكَ بِمَا قُلْتَ! وَالْحَدِيثُ فِي آيَاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَإِخْبَارَاتِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ أَنْبِيَائِهِ، فَإِذَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ، فَإِذَا أَحَبَبْتَهُ؛ كُنْتُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ...»<sup>(٢)</sup> إِنْخِمْ مَجَازٌ<sup>(٣)</sup> عَنِ إِعَانَتِهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ مَشْرُوطاً بِالمَحَبَّةِ المُسَبِّبَةِ عَنِ التَّقَرُّبِ بِالنَّوَافِلِ، جَعَلْتَهُ أَنْتِ أَيُّهَا الضَّالُّ الْمُضِلُّ عَيْنَ الكُفَّارِ وَالفُسَّاقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ المَخْلُوقَاتِ مُسْتَدِلًّا بِهَذَا الْحَدِيثِ [غَيْرِ]<sup>(٤)</sup> الدَّالُّ فِي ذَلِكَ، إِذْ لَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَرَادَ الْحَقِيقَةَ عَلَى زَعْمِكَ البَاطِلِ لَدَلَّ عَلَى انْتِفَائِهَا عِنْدَ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ<sup>(٥)</sup> الَّذِي هُوَ المَحَبَّةُ المُرْتَبَةُ عَلَى التَّقَرُّبِ بِالنَّوَافِلِ! ثُمَّ زَادَ فِي الهَدْيَانِ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٦)</sup>: «أَلَا تَرَى عَاداً قَوْمَ هُودٍ كَيْفَ قَالُوا: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّثْمِرًا﴾. فَظَنُّوا خَيْرًا بِاللّٰهِ، وَهُوَ عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِهِ بِهِ، فَأَضْرَبَ لَهُمُ الْحَقُّ عَنَ هَذَا الْقَوْلِ، فَأَخْبَرَهُمْ بِمَا هُوَ أَتَمُّ وَأَعْلَى فِي الْقُرْبِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَمْطَرَهُمْ فَذَلِكَ

(١) كما صحَّ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «اطلع النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم على أهل القليب فقال: وجدتم ما وعد ربكم حقاً. فقيل له: تدعو أمواتاً؟ فقال: ما أنتم بأسمع منهم، ولكن لا يجيبون» وهو في «مسلم» برقم (٩٣٢). وراجع تحقيق المحدث الألباني لكتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» للآلوسي.

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٠٢)، وقد تقدم.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (ج ٢ / ص ٣٧٣): «والحديث حق كما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنَّ وليَّ الله لكَمَالٍ محبته لله وطاعته لله يبقى إدراكه لله وبالله، وعمله لله وبالله، فما يسمعه مما يحبه الحق أحبه، وما يسمعه مما يبغضه الحق أبغضه، وما يراه مما يحبه الحق أحبه، وما يراه مما يبغضه الحق أبغضه، ويبقى في سمعه وبصره من النور ما يميز به بين الحق والباطل...».

(٤) ما بين حاصرتين غير موجود في «الأصل» والسياق يقتضيه.

(٥) في «الأصل»: «الصراط»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) «الفصوص»: (ص ١٠٩).



حَظُّ [الأَرْضِ] <sup>(١)</sup> وَسَقْيُ الحَبَّةِ <sup>(٢)</sup>، فَمَا يَصِلُونَ إِلَى نَتِيجَةِ ذَلِكَ الظَّنِّ إِلَّا عَنْ بُعْدٍ، فَقَالَ لَهُمْ: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ <sup>(٣)</sup> فَجَعَلَ الرِّيحَ إِشَارَةً إِلَى مَا فِيهَا مِنَ الرَّاحَةِ لَهُمْ، فَإِنَّ بِهِذِهِ الرِّيحَ أَرَاخَهُمْ مِنْ هَذِهِ الهَيَاكِلِ <sup>(٤)</sup> الْمُظْلِمَةِ وَالْمَسَالِكِ الوَعْرَةِ والسُّدْفِ <sup>(٥)</sup> المُذْلَهَمَةِ <sup>(٦)</sup> وَفِي <sup>(٧)</sup> هَذِهِ الرِّيحِ عَذَابٌ، أَيُّ أَمْرٍ يَسْتَعْدِبُونَهُ إِذَا دَافَوْهُ إِلَّا أَنَّهُ يُوجِعُهُمْ لِفُرْقَةِ المَأْلُوفِ إِلَى آخِرِ مَا حَرَّفَ.

أقول: جَعَلَ اللهُ تَعَالَى فِي تِلْكَ الرَّاحَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُمْ؛ كَيْفَ تَقْلِبُ مُرَادَ اللهُ تَعَالَى مِنْ كَلَامِهِ وَتُحَرِّفُهُ وَتُلْجِدُ فِي آيَاتِهِ وَإِخْبَارَاتِهِ؟! وَمِنْ أَيْنَ عَرَفَ أَوْلَئِكَ الكُفْرَةَ الفَجْرَةَ اللهُ تَعَالَى حَتَّى ظَنُّوا بِهِ خَيْرًا؟ وَهَلْ كَانَ نَظَرُهُمْ إِلَّا إِلَى مَخْضِ الحَيَاةِ الدُّنْيَا أَوْ عَرَفُوا غَيْرَهَا؟ وَهَلْ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِكَ هَذَا إِلَّا تَكْذِيبَ الشَّرَائِعِ؟ فَاللهُ تَعَالَى يُقَابِلُكَ، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهُ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ <sup>(٨)</sup>. ثُمَّ تَمَادَى عَلَى هَذَا البَاطِلِ إِلَى أَنْ قَالَ <sup>(٩)</sup>: وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا أَطْلَعَنِي الحَقُّ وَأَشْهَدَنِي عَلَى أَعْيَانِ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ كُلِّهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مِنْ آدَمَ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي مَشْهَدٍ <sup>(١٠)</sup> قُمْتُ فِيهِ بِقُرْطُبَةَ سَنَةِ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، مَا

(١) ساقطة من «الأصل»: واستدركتها من «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «المحبة»!

(٣) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٤) في «الأصل»: «الهاكيل». والتصويب من «الفصوص».

(٥) السُّدْفَةُ: الظُّلْمَةُ: «المعجم الوسيط» (١/٤٢٥).

(٦) يُقَالُ: فَلَآءٌ - صحراء - مُذْلَهَمَةٌ: لا أعلام - لا إشارات - فيها.

وانظر «المعجم الوسيط» (١/٢٦٤).

(٧) في «الأصل»: «في» بدون الواو. والزيادة من «الفصوص».

(٨) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم.

(٩) «الفصوص»: (ص ١١٠).

(١٠) في «الأصل»: «ومشهد». والتصويب من «الفصوص».

كَلَّمَنِي أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الطَّائِفَةِ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّهُ أَخْبَرَنِي بِسَبَبِ جَمْعِيَّتِهِمْ وَرَأَيْتُهُ رَجُلًا ضَخْمًا فِي الرِّجَالِ، حَسَنُ الصُّورَةِ، لَطِيفُ الْمُحَاوَرَةِ، عَارِفًا بِالْأُمُورِ، كَاشِفًا لَهَا. وَدَلِيلِي عَلَى كَشْفِهِ لَهَا قَوْلُهُ: ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وَأَيُّ بَشَارَةٍ لِلخَلْقِ أَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ؟ ثُمَّ مِنْ أَمْتِنَانِ اللهُ تَعَالَى عَلَيْنَا أَنْ أَوْصَلَ إِلَيْنَا هَذِهِ المَقَالَةَ عَنْهُ فِي القُرْآنِ، ثُمَّ تَمَمَهَا الجَامِعُ لِلْكُلِّ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ [تعالى]<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الحَقِّ بِأَنَّهُ عَيْنُ السَّمْعِ والبَصَرِ!

أَقُولُ: هَذَا أَيْضًا مِنْ جُمْلَةِ الخَيَالَاتِ وَالكَذِبَاتِ الَّتِي حَرَفَ فِيهَا كَلَامَ رَبِّ العَالَمِينَ وَأَلْحَدَ فِيهِ، وَفِي مَعْنَى حَدِيثِ سَيِّدِ المُرْسَلِينَ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللهُ [تعالى] عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُخْبِرْ عَنِ الحَقِّ سُبْحَانِهِ وَتَعَالَى - أَنَّهُ عَيْنُ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَاليَدِ وَالرَّجْلِ لِجَمِيعِ الخَلْقِ حَتَّى مِثْلُ قَوْمِ هُودٍ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ اللهُ تَعَالَى بِمَا ذَمَّ وَعَاقَبَهُمْ بِمَا عَاقَبَ، بَلْ وَلَا أَرَادَ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقِيقَةَ ذَلِكَ قَطُّ.

وَإِنَّمَا كَتَبْتُ بِهِ عَنْ مَعُونَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِعَبْدِهِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى لِمَنْ كَانَ مُسْلِمًا. وَاللهُ تَعَالَى هُوَ الهَادِي المُضِلُّ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ. قَالَ<sup>(٣)</sup>: - قَابَلَهُ اللهُ تَعَالَى - وَمَا رَأَيْنَا [قَطُّ]<sup>(٤)</sup> مِنْ عِنْدِ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ تَعَالَى فِي آيَةٍ أَنْزَلَهَا أَوْ إِخْبَارٍ [عنه]<sup>(٥)</sup> أَوْصَلَهُ إِلَيْنَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالتَّحْدِيدِ تَنْزِيهًا كَانَ أَوْ غَيْرَ تَنْزِيهِهِ. أَوَّلُهُ العَمَاءُ الَّذِي مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ

(١) الآية ٥٦ من سورة هود.

(٢) هذه الزيادة من المؤلف أو الناسخ وهي في المخطوط كله من قول ابن عربي.

(٣) «الفصوص»: (ص ١١٠).

(٤) الزيادة من «الفصوص».

(٥) الزيادة من «الفصوص».

وَمَا<sup>(١)</sup> تَحْتَهُ هَوَاءٌ. فَكَانَ الْحَقُّ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ!. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ فَهَذَا أَيْضاً تَجْدِيدًا! ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ [يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَهَذَا تَجْدِيدًا! ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَأَنَّهُ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ أَيْضاً كُنَّا إِلَى أَنْ أَخْبَرْنَا أَنَّهُ عَيْنُنَا!]<sup>(٢)</sup> وَنَحْنُ مَخْدُودُونَ، فَمَا وَصَفَ<sup>(٣)</sup> نَفْسَهُ إِلَّا بِالْحَدِّ!!!

أَقُولُ: انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرِي عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْكَذِبِ وَيَتَمَسَّكُ فِي الْمُتَشَابِهِ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الَّذِينَ أَخْبَرَ عَنْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾<sup>(٤)</sup> وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَعْظَمُ مِنْ اغْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَخْدُودٌ، وَوَضْفِهِ بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَمْ يَأْذَنْ بِهِ؟! وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا: «إِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ [يَتَّبِعُونَ]<sup>(٥)</sup> مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى فَاحْذَرُوهُمْ»<sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْعَمَاءِ<sup>(٧)</sup> لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَتُهُ، وَهُوَ السَّحَابُ رَقِيقًا أَوْ كَثِيفًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فُسِّرَ بِهِ فِي اللُّغَةِ، لِأَنَّهُ يُنَاقِضُ قَوْلَهُ: قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ! وَكَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ (بِمَا) الْمَوْضُوعَةَ لِلزُّومِ ذَلِكَ، بَلِ الْمُرَادُ بِالْعَمَاءِ مَا لَا يُدْرِكُ بِشَيْءٍ مِنْ

(١) في «الأصل»: «أو ما».

(٢) ما بين حاصرتين ساقط بتمامه من «الأصل»: !! واستدرسته من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «وصفه». والتصويب من «الفصوص».

(٤) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) ما بين حاصرتين ساقط من «الأصل». واستدرسته من مصادر التخريج.

(٦) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٤٥٤٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٦٥).

(٧) سيأتي بيان أنه حديث ضعيف الإسناد فلا حاجة للتكلف في تأويله، لما عُلِمَ مِنْ أَنَّ التَّأْوِيلَ أَوْ التَّفْسِيرَ فِرْعَ التَّصْحِيحِ!!

الْمَدَارِكِ وَيَكُونُ (مَا) لِلتَّفْهِيمِ حَقٌّ يَصِحُّ [به] <sup>(١)</sup> الْمَعْنَى وَلَا يُنَاقِضُ الْجَوَابَ السُّؤَالَ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي رَزِينٍ <sup>(٢)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ قَالَ: كَانَ فِي عَمَاءٍ، مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَخَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ» <sup>(٣)</sup>. وَلِهَذَا قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَيْ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَمَعْلُومٌ أَمْرُهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ التَّسْلِيمِ أَوْ التَّوْبِيلِ <sup>(٤)</sup>!! وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِلَى أَنْ أُخْبِرَ أَنَّهُ عَيْنُنَا، فَإِنَّهُ كَذَبٌ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ أَيْضاً.

قَالَ <sup>(٥)</sup>: وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» <sup>(٦)</sup>. حَدٌّ أَيْضاً إِنْ أَخَذْنَا الْكَافَ زَائِدَةً لِغَيْرِ الصَّفَةِ! وَمَنْ تَمَيَّزَ عَنِ الْمَحْدُودِ فَهُوَ مَحْدُودٌ بِكُونِهِ

(١) الزيادة مني، وليست من «الأصل». والسياق يقتضيه.

(٢) في «الأصل»: «ذرين!» والتصويب من كتب الرجال والتراجم.

(٣) حديث ضعيف الإسناد: رواه أحمد في «المسند» (١١/٤، ١٢)، والترمذي في «سننه» (٣١٠٩)، وابن ماجه في «سننه» (١٨٢): من طريق حماد بن سلمة، قال: أخبرني يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس، عن عمه أبي رزين مرفوعاً به.

قلت: ووكيع بن حُدُس - ويقال: حُدُس - مجهول لم يوثقه سوى ابن حبان، ولم يرو عنه سوى رجل واحد. ولهذا قال ابن القطان: مجهول الحال، ولو قال مجهول العين لما أبعد! وانظر «تهذيب التهذيب» (٣١٤/٤).

(٤) التسليم: إن كان يُقصد به ما هنا، الإيمان بأحاديث الصفات من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف، فهو الواجب، وأما التسليم بمعنى التفويض الذي عليه المفوضة، فهو باطل، فإن الاستواء معلوم في اللغة، لكن الكيف مجهول، فتنبه!

وأما قول المؤلف بالتأويل، وجعله من خصائص أهل السنة والجماعة، فلا يُسَلَّمُ له على الصحيح: فإن أهل السنة والجماعة هم الذين يؤمنون دون تأويل ولا تكييف ولا تعطيل ولا تحريف، وخالف الماتريدية والأشاعرة - وهم أقرب من المعتزلة كثيراً لأهل السنة - في ذلك فأولوا الصفات، فقالوا: يده يعني قدرته، واستوى بمعنى: استولى. وكل هذا باطل مخالف لعقيدة السلف.

(٥) «الفصوص»: (ص ١١١).

(٦) الآية ١١ من سورة الشورى.

لَيْسَ عَيْنَ هَذَا الْمَحْدُودِ! فَالِإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِيدِ تَقْيِيدٌ، وَالْمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ  
بِالِإِطْلَاقِ لِمَنْ فَهِمَ إِلَى آخِرِهِ!

أقول: لا يَتِمُّ أَنْ الإِطْلَاقَ تَقْيِيدٌ، لِلتَّنَاقُضِ! وَإِنَّمَا الإِطْلَاقُ عَدَمُ  
التَّقْيِيدِ، وَالْمُطْلَقُ مَا لَيْسَ مُقَيَّدًا، لِأَنَّ القَيْدَ مَا يُعَيِّرُ أَوَّلَ الكَلَامِ، وَذَكَرُ  
الإِطْلَاقِ لا يُعَيِّرُهُ، بَلْ يُقَرِّرُهُ عَلَى مَا فَهِمَ مِنْهُ، وَلا يَتِمُّ أَنْ عَيَّرَ  
المَحْدُودِ مَحْدُودٌ، لِلتَّنَاقُضِ أَيْضًا! يُوَضِّحُهُ: أَنَّا إِذَا فَرَضْنَا أَشْيَاءَ لَهَا  
أَعْدَادٌ مُعَيَّنَةٌ، فَهِيَ مَحْدُودَةٌ بِهَا، وَأَشْيَاءَ لَيْسَ لَهَا أَعْدَادٌ مُعَيَّنَةٌ لا تَكُونُ  
مَحْدُودَةٌ، إِذْ لا تَعَيَّنُ، فَلا حَدَّ. مِثَالُهُ: أَنفَاسُ أَهْلِ الدُّنْيَا مَحْدُودَةٌ  
لِلتَّعَيُّنِ، وَأَنفَاسُ أَهْلِ الجَنَّةِ غَيْرُ مَحْدُودَةٍ لِعَدَمِ التَّعَيُّنِ. فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ:  
لِمَنْ فَهِمَ، إِنَّمَا هُوَ مَغْلَطَةٌ مِنْهُ، وَتَلْبِيسٌ، وَإِيهَامٌ!

وَقَوْلُهُ: وَإِنْ جَعَلْنَا الكَافَ لِلصِّفَةِ، فَقَدْ حَدَدْنَاهُ، يَعْنِي: إِنْ  
جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى المِثْلِ، فَقَدْ حَدَدْنَاهُ بِإِثْبَاتِنَا المِثْلَ لَهُ. وَهَذِهِ أَيْضًا  
مَغْلَطَةٌ، إِذْ لَوْ أَثْبَتْنَا المِثْلَ لَمَا صَحَّ التَّقْيِيدُ، إِذْ هُوَ مِثْلٌ مِثْلُهُ ضَرُورَةٌ!!

قَالَ<sup>(١)</sup>: «وَإِنْ أَخَذْنَا «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup> عَلَى نَفْيِ المِثْلِ،  
تَحَقَّقْنَا بِالمَفْهُومِ وَبِالإِخْبَارِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ عَيْنُ الأَشْيَاءِ، وَالأَشْيَاءُ  
مَحْدُودَةٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ حُدُودُهَا. فَهُوَ مَحْدُودٌ بِحَدِّ كُلِّ مَحْدُودٍ، فَمَا  
يُحَدُّ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ حَدُّ الحَقِّ إلخ.

أقول: أَمَّا كَوْنُ الكَلَامِ لِنَفْيِ المِثْلِ، فَهُوَ الحَقُّ الَّذِي مَا عَدَاهُ  
باطِلٌ وَضَلالٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: تَحَقَّقْنَا<sup>(٣)</sup> بِالمَفْهُومِ، أَي بِمَفْهُومِ أَنَّهُ مُمَيِّزٌ  
عَنِ المَحْدُودِ، وَالمُمَيِّزُ عَنِ المَحْدُودِ مَحْدُودٌ بِتَمَيُّزِهِ عَنِ المَحْدُودِ، فَهُوَ  
مَغْلَطَةٌ، وَكَذِبٌ كَمَا تَقَدَّمَ!

(١) «الفصوص»: (ص ١١١).

(٢) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) في «الأصل»: «تحققنا!» والتصويب من «الفصوص».

وقوله: وبالإخبارِ الصَّحِيحِ، أي وتحقَّقْنَا بالإخبارِ الصَّحِيحِ إلخ. فهو غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ كَذِبٌ صَرِيحٌ وَبُهْتَانٌ قَبِيحٌ، كما تَقَدَّمَ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، حَيْثُ يَصِفُونَهُ بِالسَّفَهِ لِكَوْنِهِ يُسَفِّهُ نَفْسَهُ وَيُكْذِبُهَا وَيُجْهَلُهَا وَيَذْمُهَا بِأَنْوَاعِ الدَّمِّ، وَيُعَذِّبُهَا بِأَنْوَاعِ الْعَذَابِ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، وَاللهُ تَعَالَى عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: فَلَمَّا أُوْجِدَ الصُّوْرَ فِي النَّفْسِ، وَظَهَرَ سُلْطَانُ النَّسَبِ الْمُعْبَّرِ عَنْهَا بِالأَسْمَاءِ، صَحَّ النَّسَبُ الإِلَهِيُّ لِلْعَالَمِ، فَانْتَسَبُوا إِلَيْهِ تَعَالَى، فَقَالَ «الْيَوْمَ أَضَعُ نَسَبَكُمْ وَأَرْفَعُ نَسَبِي»<sup>(٢)</sup>. أَي أَخَذُ عَنْكُمْ انْتِسَابَكُمْ إِلَى

(١) «الفصوص» (ص ١١٢).

(٢) حديث ضعيف جداً: رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/٢٣٠)، وكذا رواه في «المعجم الأوسط» (ج ٥/ ص ٢٥٧ - ٢٥٨) رقم (٤٠٥٨) - وهو في «مجمع البحرين» برقم (٣١١٧) - والبيهقي في «شعب الإيمان» (ج ٤/ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) رقم (٥١٣٩، ٥١٤٠) - موقوفاً ومرفوعاً - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ الطبراني: «إذا كان يوم القيامة، أمر الله منادياً ينادي: ألا إني جعلت نسباً، وجعلتم نسباً، فجعلت أكرمكم أتقاكم، فأبيتم إلا أن تقولوا: فلان بن فلان خير من فلان بن فلان، فانا اليوم أرفع نسبي، وأضع أنسابكم، أين المتقون».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٨٤): «وفيه طلحة بن عمرو، وهو متروك». وقال الطبراني: «لا يُرَوَى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به صالح». قلت: وهذا من الأدلة الكثيرة التي تبين لأمثال المليباري والمعجبين به، أنه قد يفوت على كبار الحفاظ أسانيد أو طرق للأحاديث، كهذا الحديث، فإن رواية البيهقي تؤكد أن صالحاً - وهو ابن علي بن عبد الله الحلبي - أحد الذين لم يقف محقق «مجمع البحرين» على ترجمته - لم يتفرد به، بل تابعه غير ما واحد عند البيهقي، فسبحان مَنْ لا تخفى عليه خافية. وعلى كل حال، فالإسناد واه جداً.

ثم وقفت على طريق أخرى للحديث عند الحاكم في «المستدرک» (٢/٤٦٣)، والبيهقي في «الشعب» برقم (٥١٣٨)، والواحدي في «التفسير» - مطبوع - (ج ٤/ ص ١٥٩)، وفيه محمد بن الحسين بن زبالة المخزومي، وهو ساقط كما قال الذهبي في «تلخيص المستدرک» - بهامش «المستدرک».

أَنْفُسِكُمْ<sup>(١)</sup> وَأَرْذُكُم إِلَى انْتِسَابِكُمْ إِلَيَّ. أَيْنَ الْمُتَّقُونَ؟ أَيُّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا اللَّهَ وَقَايَةً، فَكَانَ الْحَقُّ ظَاهِرَهُمْ، أَيُّ عَيْنِ صُورِهِمُ الظَّاهِرَةَ، وَهُوَ أَعْظَمُ النَّاسِ وَأَحْقُهُمْ وَأَفْوَاهُهُمْ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وَقَدْ يَكُونُ الْمُتَّقِيُّ مَنْ جَعَلَ نَفْسَهُ وَقَايَةً لِلْحَقِّ بِصُورَتِهِ إِذْ هُوَ يَهُ الْهُوَ الْحَقُّ قُوَى الْعَبْدِ. فَجَعَلَ مُسَمَّى الْعَبْدِ وَقَايَةً لِمُسَمَّى الْحَقِّ عَلَى الشُّهُودِ حَتَّى يَتَمَيَّزَ الْعَالِمَ مِنَ [غَيْرِ]<sup>(٢)</sup> الْعَالِمِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

أقول: انظر إلى هذا التناقض، فإنه إذا كان الكل حُدُودَهُ وَهُوَ يَتَهُ وَصُورَهُ، فَمَنْ هُوَ الْجَاعِلُ نَفْسَهُ أَوْ رَبَّهُ وَقَايَةً، وَمَنْ هُوَ غَيْرُ الْجَاعِلِ؟! وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّمَا يَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٤)</sup>: وَهُمْ النَّاطِرُونَ فِي لُبِّ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الشَّيْءِ، فَمَا سَبَقَ مُقَصَّرٌ مُجَدَّأً، وَلَا يُمَائِلُ أَجِيرٌ عَبْدًا! وَفِي نُسْخَةِ كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup> لَا يُمَائِلُ أَجِيرٌ عَبْدًا. قَالَ شَارِحُهُ الْقَيْصِرِيُّ<sup>(٦)</sup>: فَإِنَّ الْأَجِيرَ لَا يَزَالُ نَظَرُهُ إِلَى الْأَجْرَةِ، وَالْعَبْدُ لَا يَعْمَلُ لِلْأَجْرَةِ، بَلْ لِلْعُبُودِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٧)</sup>: وَإِذَا كَانَ الْحَقُّ وَقَايَةً لِلْعَبْدِ بِوَجْهِهِ، وَالْعَبْدُ وَقَايَةً لِلْحَقِّ

= وانظر: «الميزان» (٣/٥١٤) فقد جزم أبو داود بأن ابن زبالة هذا: كذاب. ومن عَجَبٍ إيرادُ الحافظ المنذري للحديث في «الترغيب والترهيب» (ج ٣/ ص ٦١٣) بصيغة الجزم!!

- (١) في «الأصل»: «نفسكم». والتصويب من «الفصوص».
- (٢) ساقط من «الأصل»: «واستدرسته من «الفصوص» (ص ١١٢).
- (٣) أي ابن عربي الملحد الضال، فإنه بعد ذكره للآية قال: «وهم الناظرون... الخ».
- (٤) الآية ١٩ من سورة الرعد.
- (٥) هذا من قول المؤلف، ولم أجد المعلق على «الفصوص» ذكر شيئاً من اختلاف النسخ في تلك الكلمة، فلعلها مما فاتته.
- (٦) في «الأصل»: «القصيري».
- (٧) «الفصوص»: (ص ١١٢).

بِوَجْهِهِ، فَقُلْ فِي الْكَوْنِ مَا شِئْتَ: إِنَّ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ الْخَلْقُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ الْحَقُّ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ الْحَقُّ الْخَلْقُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا حَقٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلَا خَلْقٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: بِالْحَيْرَةِ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ بَانَ الْمَطَالِبُ بِتَعْيِينِكَ<sup>(١)</sup> الْمَرَاتِبَ!!.

أَقُولُ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الْعَالَمَ مِنْ حَيْثُ تَعَدَّدُ صُورِهِ غَيْرَ الْحَقِّ، وَمِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ وَهُوَئِثُهُ هُوَ عَيْنُ الْحَقِّ، فَصَحَّحَتِ الْإِطْلَاقَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَلَكِنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ<sup>(٣)</sup>! وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ تَحْوُلِ الصُّورَةِ وَخَلْعِهَا، فَهُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا مَنْ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ، وَقَدْ حَدَرْنَا مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

ثُمَّ قَالَ: وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا بُدَّ لِكُلِّ شَخْصٍ مِنْ عَقِيدَةٍ فِي رَبِّهِ يَزْجِعُ بِهَا إِلَيْهِ، وَيَطْلُبُهُ فِيهَا عَرَفَهُ وَأَقْرَبَهُ<sup>(٤)</sup>. وَإِنْ تَجَلَّى لَهُ فِي غَيْرِهَا نَكْرَهُ<sup>(٥)</sup> وَتَعَوَّدَ مِنْهُ وَأَسَاءَ الْأَدَبَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهُوَ عِنْدَ نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ تَأَدَّبَ مَعَهُ. فَلَا يَعْتَقِدُ مُعْتَقِدٌ إِلَهَا بِمَا جَعَلَ فِي نَفْسِهِ، فَالِإِلَهُ فِي الْاِعْتِقَادِيَّاتِ بِالْجَعْلِ، فَمَا رَأَوْا إِلَّا نُفُوسَهُمْ وَمَا جَعَلُوا فِيهَا<sup>(٦)</sup>.

فَانظُرْ: - مَرَاتِبُ النَّاسِ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى هُوَ عَيْنُ مَرَاتِبِهِمْ فِي

(١) فِي «الْأَصْل»: «بِتَقْيِيدِكَ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقُ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

(٢) هَذَا مِنَ الْمَوْثِقِ مِنْ بَابِ الْإِلْزَامِ، وَلَيْسَ هُوَ مَا يَعْتَقِدُهُ، وَإِلَّا لِمَا كَانَ مُخْتَلَفًا عَنْ قَوْلِ ابْنِ عَرَبِي، فَتَنَّبَهُ!

(٣) يُؤَكِّدُ لَكَ هَذَا الْكَلَامَ مَا سَبَقَ فِي التَّعْلِيقِ (٢).

(٤) فِي «الْفُصُوصِ»: (ص ١١٣): «وَيَطْلُبُهُ فِيهَا، فَإِذَا تَجَلَّى لَهُ الْحَقُّ فِيهَا وَأَقْرَبَهُ».

(٥) فِي «الْفُصُوصِ»: «أَنْكَرَهُ».

(٦) وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي حَقِيقَةِ مَذْهَبِ الْاِتِّحَادِيَّةِ - كصاحب الفصوص ونحوه - أن الحقائق تتبع العقائد، فكل من قال شيئاً أو اعتقده، فهو حق في نفس هذا القائل المعتقد! ولهذا يأمر المحقق أن تعتقد كلما يعتقد الخلائق كما قال:

عقد الخلائق في الإله عقائداً وأنا اعتقدتُ جميع ما اعتقدوه =



الرُّؤْيَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَدْ أَعْلَمْتُكَ بِالسَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَتَّقِيْدَ بِعَقْدِ مَخْصُوصٍ وَتَكْفُرَ بِمَا سِوَاهُ، فَيَفُوتَكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ، بَلْ يَفُوتَكَ الْعِلْمُ بِالْأَمْرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ. فَكُنْ فِي نَفْسِكَ هَيُولَى لِصُورِ الْمُعْتَقَدَاتِ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ.

أقول: هَذَا هُوَ الْعَايَةُ فِي الْأَنْسِلَاحِ مِنَ الدِّينِ وَالشَّرَائِعِ كُلِّهَا، وَمُخَالَفَةُ جَمِيعِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَوَاتُ وَالسَّلَامُ وَسَائِرِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ، وَالتَّزَامُ كُفْرَ كُلِّ كَافِرٍ وَجَمْعُ بَيْنِ الْأَضْدَادِ، فَإِنَّ اعْتِقَادَ أَنَّ الْإِلَهَ وَاحِدٌ يُضَادُّ اعْتِقَادَ أَنَّهُ اثْنَانِ، وَاعْتِقَادَ كَوْنِهِ اثْنَيْنِ يُضَادُّ اعْتِقَادَ كَوْنِهِ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ، وَاعْتِقَادَ وَجُودِهِ يُضَادُّ اعْتِقَادَ عَدَمِ وَجُودِهِ، وَاعْتِقَادَ الْإِحْيَاءِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَنَّ الْقِيَامَةَ تَقُومُ، وَأَنَّهُ يَقَعُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَرُسُلُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْحِسَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَنَحْوِهَا يُضَادُّ اعْتِقَادَ عَدَمِ ذَلِكَ!

ثُمَّ يُقَالُ لِهَذَا الضَّلَالُ: هَبْ أَنَّكَ اعْتَقَدْتَ هَذِهِ الْمُتَضَادَّاتِ، فَجَمَعْتَ بَيْنَهَا فِي اعْتِقَادِكَ الَّذِي هُوَ مَجْعُولٌ نَفْسِكَ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُكَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ الَّذِي اسْتَدَلَّتْ بِهِ عَلَى تَحْوِيلِ الصُّورِ وَخَلْعِهَا وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَدْنَى مُؤَدَّنٌ لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَنْقَى أَحَدٌ كَانَ يَعْْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْأَنْصَابِ وَالْأَصْنَامِ إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى».. الْحَدِيثُ (١).

= وهذا يعني أن تعتقد جميع ما اعتقده الناس، فإن كانت أقوالاً متناقضة فإن الوجود يسع هذا كله، ووحدة الوجود تسع هذا كله!  
انظر «مجموع الفتاوى» (ج ٢ / ص ٩٨ - ١٠٠) بتصرف مني.

(١) صحيح: رواه البخاري برقم (٤٥٨١)، ومسلم برقم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أن ناساً في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نعم... الحديث.

فَإِذَا اعْتَقَدْتَ صِحَّةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، فَتَبِعْتَهَا وَسَقَطَتْ فِي النَّارِ، فَكَيْفَ تَتَّبِعُ بَعْدَ ذَلِكَ الصُّورَةَ الْمَعْرُوفَةَ أَوْ الْمُنْكَرَةَ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ حَالَ مَا أَنْتَ فِي النَّارِ، بِمُقْتَضَى عِبَادَتِكَ الْأَصْنَامِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا أَبَدًا عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَيْنَ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ تَعَالَى! ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ<sup>(١)</sup>: وَمَا تَمَّ إِلَّا الْأَعْتِقَادَاتُ، فَالْكُلُّ مُصِيبٌ، وَكُلُّ مُصِيبٍ مَا جُورَ سَعِيدٌ، وَكُلُّ سَعِيدٍ مَرَضِيٌّ عَنْهُ، وَإِنْ شَقِيَّ زَمَانًا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ! فَقَدْ مَرِضَ وَتَأَلَّمَ أَهْلُ الْعِنَايَةِ إِخ.

أقول: هَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقَّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وَأَيُّ ضَلَالٍ أَعْظَمُ مِنْ جَعْلِ عِبَادِ الْأَصْنَامِ، وَالتَّوْبَةِ<sup>(٣)</sup>، وَالمُتَلَثِّ<sup>(٤)</sup>، وَالمُعْطَلَةِ مُصِيبِينَ!!

ثُمَّ قَالَ: وَمَعَ هَذَا لَا يَقْطَعُ أَهْلُ الْعِلْمِ الَّذِينَ كَشَفُوا الْأَمْرَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُمْ فِي تِلْكَ الدَّارِ - يَعْنِي جَهَنَّمَ - نَعِيمٌ خَاصٌّ بِهِمْ، إِمَّا بِفَقْدِ أَلْمِ كَانُوا يَجِدُونَهُ، فَازْتَفَعَ عَنْهُمْ، فَيَكُونُ نَعِيمُهُمْ رَاحَتَهُمْ مِنْ وَجْدَانِ ذَلِكَ الْأَلْمِ، أَوْ يَكُونُ لَهُ نَعِيمٌ مُسْتَقِيلٌ زَائِدٌ كَنَعِيمِ أَهْلِ الْجِنَانِ فِي الْجِنَانِ!!!

أقول: هَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ

(١) «الفصوص» (ص ١١٤).

(٢) الآية ٣٢ من سورة يونس. وقد وهم المؤلف رحمه الله تعالى فذكر الآية هكذا: «فماذا بعد الحق إلا الضلال، فأنى توفكون»!!

(٣) هُمْ عِبَادُ النَّارِ مِنَ الْمَجُوسِ الْقَائِلِينَ بِإِلَهٍ لِلْخَيْرِ، وَإِلَهٍ لِلشَّرِّ! تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِ الْكَافِرِينَ وَالْمَشْرِكِينَ عَلَوْا كَبِيرًا. وانظر «الملل والنحل» للشهرستاني (ج ٢ / ص ٨٠ - ٨١).

(٤) النصارى عليهم لعائن الله تنزى إلى يوم القيامة.

عَدَائِبَهَا»<sup>(١)</sup>. فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنَ الْعُدُوبَةِ! رَدَدْنَاهُ بآيَاتِ التَّضَجُّرِ وَالِاسْتِغَاثَةِ كَمَا تَقَدَّمَ! فَإِنْ كَابَرَ وَقَالَ: قَدْ يُسْتَعَاثُ، وَيُتَضَجَّرُ مِنْ زِيَادَةِ اللَّذَّةِ! قُلْنَا لَهُ: وَلِمَ يَتَضَجَّرُ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ ذَلِكَ؟ فَإِنْ زَعَمَ [أَنَّ]<sup>(٢)</sup> لَذَّتْهُمْ أَعْظَمُ مِنْ لَذَّةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ! قُلْنَا لَهُ: خَلَدَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ أَبَدَ الْآبِدِينَ حَيْثُ كُنْتَ لَهُ مِنَ الْمُعْتَقِدِينَ!!

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الصَّالِحِيَّةِ<sup>(٣)</sup>: اعْلَمْ وَفَقَّكَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّ الْأَمْرَ مَبْنِيٌّ فِي نَفْسِهِ عَلَى الْفَرْدِيَّةِ وَلَهَا التَّثْلِيثُ، فَهِيَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا. فَالثَّلَاثَةُ أَوْلُ الْإِفْرَادِ. وَعَنْ هَذِهِ الْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَجَدَ الْعَالَمُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup>.

فهذه ذات ذات إرادة وقول. فلولا هذه الذات وإرادتها وهي نسبة التوجه بالتخصيص لتكوين أمر ما، ثم قوله عند هذا التوجه: كُنْ كَذَلِكَ الشَّيْءِ مَا كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءِ. ثُمَّ ظَهَرَتِ الْفَرْدِيَّةُ الثَّلَاثِيَّةُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ وَبِهَا مِنْ جِهَتِهِ صَحَّ تَكْوِينُهُ وَاتِّصَافُهُ بِالْوُجُودِ، وَهِيَ شَيْئِيَّتُهُ وَسَمَاعُهُ وَامْتِثَالُهُ أَمْرٌ مُكُونُهُ بِالْإِيجَادِ. فَقَابِلَ ثَلَاثَةً بِثَلَاثَةٍ: ذَاتُهُ الثَّابِتَةُ فِي حَالِ عَدَمِهَا فِي مُوَازَنَةِ [ذَاتِ]<sup>(٥)</sup> مُوَجِدِهَا، وَسَمَاعُهُ فِي مُوَازَنَةِ إِرَادَةِ مُوَجِدِهِ، وَقَبُولُهُ بِالْإِمْتِثَالِ لِمَا أَمَرَهُ بِهِ مِنَ التَّكْوِينِ فِي مُوَازَنَةِ قَوْلِهِ: كُنْ فَكَانَ هُوَ، فَتَسَبَّبَ التَّكْوِينِ إِلَيْهِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ فِي قُوَّةِ التَّكْوِينِ<sup>(٦)</sup> عِنْدَ هَذَا الْقَوْلِ مَا تَكَوَّنَ! فَمَا أَوْجَدَ هَذَا الشَّيْءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْأَمْرِ

(١) الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٢) الزيادة مني، وكأنها ساقطة من الناسخ!

(٣) «الفصوص» (ص ١١٥).

(٤) الآية ٤٠ من سورة النحل.

(٥) ساقط من «الأصل». واستدرسته من «الفصوص».

(٦) في «الفصوص»: «فلولا أنه من قوته التكوين من نفسه عند هذا...».

بالتكوينِ إِلَّا نَفْسُهُ. فَأَثَبَتِ الْحَقُّ التَّكْوِينَ لِشَيْءٍ نَفْسِهِ لَا لِلْحَقِّ، وَالَّذِي  
لِلْحَقِّ فِيهِ أَمْرُهُ خَاصَّةً إِلَى آخِرِ مَا حَرَفَ!

أقول: غَيْرُ مُسَلِّمٍ أَنَّ الْمَعْدُومَ حَالَ عَدَمِهِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا سَمَاءُ  
سُبْحَانَهُ شَيْئاً بَاعْتِبَارِ مَا يُؤَلُّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعْرَضَ خَمْرًا﴾<sup>(١)</sup>. وقوله  
عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا»<sup>(٢)</sup> ثُمَّ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ حَمَاقَةٌ  
وَسَفَهًا إِثْبَاتُهُ لِلْمَعْدُومِ سَمَاعًا وَامْتِثَالًا! ثُمَّ أَظْهَرَ مِنْ ذَلِكَ بُطْلَانًا وَشِرْكَاءَ:  
- نِسْبَةُ الْإِبْجَادِ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ الْكُونَ الْمُطَاوِعَ لِلتَّكْوِينِ تَكْوِينًا!! وَنَفِيهِ عَنِ  
الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَقْبَحُ وَأَقْبَحُ، تَعَالَى سُبْحَانَهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُلْحِدُونَ  
عُلُوقًا كَبِيرًا. ثُمَّ قِيَاسُهُ عَلَى الْمَوْجُودِ حَيْثُ قَالَ<sup>(٣)</sup>: كَمَا يَقُولُ الْآمِرُ  
الَّذِي يُخَافُ وَلَا يُعْصِي لِعَبْدِهِ: قُمْ، فَيَقُومُ الْعَبْدُ امْتِثَالًا لِخ. مِنْ  
مَعَالِيظِهِ وَتَلْبِيسَاتِهِ الَّتِي لَا يَقْبَلُهَا عَاقِلٌ<sup>(٤)</sup>! ثُمَّ غَايَةُ مُرَادِهِ بِهِذِهِ  
الْمُقَدِّمَاتِ<sup>(٥)</sup> الْبَاطِلَةِ مَا بَنَى عَلَيْهَا حَيْثُ قَالَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ<sup>(٦)</sup>: فَمَنْ  
فَهَمَ هَذِهِ الْحِكْمَةَ وَقَرَّرَهَا فِي نَفْسِهِ وَجَعَلَهَا مَشْهُودَةً لَهُ، أَرَاخَ نَفْسَهُ مِنَ  
التَّعَلُّقِ بغيرِهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُؤْتَى عَلَيْهِ بِخَيْرٍ وَلَا بِشَرٍّ إِلَّا مِنْهُ.

ثُمَّ قَالَ: وَيُقِيمُ [صَاحِبُ هَذَا]<sup>(٧)</sup> الشُّهُودَ مَعَاذِيرَ الْمَوْجُودَاتِ

(١) الآية ٣٦ من سورة يوسف.

(٢) حديث صحيح: «رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٣٢١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه. وهو حديث طويل، والشاهد منه قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ». يعني ما على المقتول من ثوب، وسلاح، ومنطقة، وفرسه الذي يركبه، أو كان يمسه. انظر «شرح السنة» للبخاري (ج ١١ / ص ١٠٨).

(٣) «الفصوص»: (ص ١١٦).

(٤) تكررت هذه الكلمة في «الأصل»!

(٥) في «الأصل»: «المقدمات»!

(٦) «الفصوص»: (ص ١١٨).

(٧) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».

[كُلُّهَا] <sup>(١)</sup> عَنْهُمْ، [وإن لَمْ يَعْتَذِرُوا] <sup>(٢)</sup> وَيَعْلَمُ أَنَّهُ <sup>(٣)</sup> مِنْهُ كَانَ كُلُّ مَا هُوَ فِيهِ.

أقول: هذه القاعدة الخبيثة التي يُكْرَرُهَا! وبطلانها أظهر من الشمس! وكذا ما بنى عليها من إقامة الأعذار! وقد قدمنا أنه مُحَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ <sup>(٥)</sup>. وأنه مُتَنَاقِضٌ نَفْسُهُ لِمَا يَذْكُرُهُ قَرِيباً فِي الْكَلِمَةِ الشُّعْبِيَّةِ <sup>(٦)</sup> مِنْ أَنَّ الْاسْتِعْدَادَ مِنْ عَطَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ لَاقْتَضَى عَكْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَأَنْ لَيْسَ لَهُمْ عُدْرًا! إِذْ كَانَ الشَّرُّ الْحَاصِلُ لَهُمْ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ.

وإنما يَتَوَجَّهُ إِقَامَةُ الْمَعَاذِيرِ إِذَا كَانَ الْكُلُّ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانُوا مَجْبُورِينَ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُجْبِرَةُ! فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَا يُعْذِرُونَ إِذَا كَانَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَنْ لَوْ كَانَ بِاخْتِيَارِهِمْ. أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عُدْرًا <sup>(٧)</sup>؟ قُلْنَا: إِذَا لَمْ يَكُنْ بِاخْتِيَارِهِمْ إِنْخ <sup>(٨)</sup>. إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِجَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَقَعُ فِيهَا هَرَبٌ مِنْهُ! وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ بِجَعْلِ أَحَدٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ وَتَنَاقُضٌ عَلَى مَا ذَكَر. وَلِقَوْلِهِ: فَيَقُولُ لِنَفْسِهِ: إِذَا جَاءَهُ مَا لَا يُخَالِفُ عَرَضُهُ: يَدَاكَ أَوْكْنَا وَفُوكَ نَفَّخَ، إِذْ يُفْهَمُ مِنْهُ الْاِخْتِيَارُ!

قال في الكَلِمَةِ الشُّعْبِيَّةِ <sup>(٩)</sup>: وَلَيْسَتْ الْحَقَائِقُ الَّتِي تَطْلُبُهَا الْأَسْمَاءُ

(١) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».

(٢) ساقط من «الأصل»، واستدركته من «الفصوص».

(٣) كذا في «الفصوص»، وفي «الأصل»: «أن».

(٤) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٥) الآية ٥٣ من سورة النحل.

(٦) «الفصوص» (ص ١٢١).

(٧) أي فما هو الجواب؟

(٨) في «الأصل»: «لايخ»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٩) «الفصوص»: (ص ١١٩).

إِلَّا الْعَالَمَ! فَالْأُلُوهِيَّةُ<sup>(١)</sup> تَطْلُبُ الْمَأْلُوهَ، وَالرُّبُوبِيَّةُ تَطْلُبُ الْمَرْبُوبَ، وَإِلَّا فَلَا عَيْنَ لَهَا إِلَّا بِهِ وَجُودًا أَوْ<sup>(٢)</sup> تَقْدِيرًا. وَالْحَقُّ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ. وَالرُّبُوبِيَّةُ مَالَهَا هَذَا الْحُكْمُ. فَبَقِيَ الْأَمْرُ بَيْنَ مَا تَطْلُبُهُ الرُّبُوبِيَّةُ وَبَيْنَ مَا تَسْتَحِقُّهُ الذَّاتُ مِنَ الْغِنَى عَنِ الْعَالَمِ! وَلَيْسَتْ الرُّبُوبِيَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْإِنْصَافِ إِلَّا عَيْنُ هَذِهِ الذَّاتِ!

أَقُولُ: أَلْ<sup>(٣)</sup> أَمْرُهُ إِلَى أَنْ جَعَلَ الذَّاتُ مُحْتَاجَةً، ثُمَّ أَنَّهَا عَيْنُ الذَّاتِ! تَعَالَى اللَّهُ عَنِ زَعْمِهِ عُلُوءًا كَبِيرًا. ثُمَّ سَأَقُ الْهَدْيَانَ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَإِذَا كَانَ الْحَقُّ يَتَنَوَّعُ تَجَلِّيهِ فِي الصُّورِ، فَبِالضَّرُورَةِ يَسْمَعُ الْقَلْبُ وَيَضِيقُ. بِحَسَبِ الصُّورَةِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا التَّجَلِّيُ [الإلهي]<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّ الْقَلْبَ مِنَ الْعَارِفِ أَوْ الْإِنْسَانِ الْكَامِلِ. بِمَنْزِلَةِ مَحَلِّ قِصِّ الْخَاتَمِ مِنَ الْخَاتَمِ لَا يَفْضَلُ، بَلْ يَكُونُ عَلَى قَدْرِهِ وَشَكْلِهِ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٦)</sup>: وَهَذَا عَكْسُ مَا تُشِيرُ إِلَيْهِ الطَّائِفَةُ مِنْ أَنَّ الْحَقَّ يَتَجَلَّى عَلَى قَدْرِ اسْتِعْدَادِ الْعَبْدِ. وَلَيْسَ<sup>(٧)</sup> كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَظْهَرُ لِلْحَقِّ عَلَى قَدْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَتَجَلَّى لَهَا فِيهَا الْحَقُّ. وَتَحْرِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَجَلِّيَيْنِ: تَجَلِّيَ غَيْبٍ وَتَجَلِّيَ شَهَادَةٍ، فَمِنْ تَجَلِّيِ الْغَيْبِ يُعْطَى الْاسْتِعْدَادَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى الْقَلْبِ، وَهُوَ التَّجَلِّيُ الذَّاتِي الَّذِي الْغَيْبُ حَقِيقَتُهُ، وَهُوَ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «الْأُلُوهَةُ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقَ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: «و».

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «قَالَ أَمْرُهُ!» وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٤) «الْفُصُوصِ»: (ص ١٢٠).

(٥) سَاقَطَ مِنْ «الْأَصْلِ». وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

وَقَدْ سَقَطَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامُ لَعْلِهِ مِنْ إِهْمَالِ الْمُؤَلِّفِ لَهُ لِعَدَمِ الشَّاهِدِ مِنْهُ، وَهُوَ:

«فَإِنَّهُ لَا يَفْضَلُ شَيْءٌ عَنِ صُورَةٍ مَا يَقَعُ فِيهَا التَّجَلِّيُ!»

(٦) «الْفُصُوصِ»: (ص ١٢٠).

(٧) فِي «الْفُصُوصِ»: «وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ».

الهُوِيَّةُ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا بِقَوْلِهِ (هُوَ).

فَلَا يَزَالُ (هُوَ) لَهُ دَائِمًا أَبَدًا. فَإِذَا حَصَلَ لَهُ - أَعْنِي لِلْقَلْبِ - هَذَا  
الاسْتِعْدَادُ تَجَلَّى لَهُ التَّجَلِّيُ الشُّهُودِيَّ فِي الشَّهَادَةِ فِرَآءَهُ، فَظَهَرَ بِصُورَةٍ مَا  
تَجَلَّى لَهُ كَمَا ذَكَرْنَا. فَهُوَ تَعَالَى أَعْطَاهُ الِاسْتِعْدَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَعْطَى كُلَّ  
شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾!

أقول: هذا اعتراف بأن الاستعداد عطاء من الله تعالى.

قَالَ<sup>(١)</sup>: ثُمَّ هَدَى، ثُمَّ رَفَعَ الْحِجَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدِهِ، فَرَأَهُ فِي  
صُورَةٍ مُعْتَقَدِهِ، فَهُوَ عَيْنُ اعْتِقَادِهِ. فَلَا يَشْهَدُ الْقَلْبُ وَلَا الْعَيْنُ أَبَدًا إِلَّا  
صُورَةً مُعْتَقَدِهِ فِي الْحَقِّ. فَالْحَقُّ الَّذِي فِي الْمُعْتَقَدِ هُوَ الَّذِي وَسِعَ  
الْقَلْبَ صُورَتَهُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَجَلَّى لَهُ فَيَعْرِفُهُ، فَلَا تَرَى الْعَيْنُ إِلَّا الْحَقَّ  
الِاعْتِقَادِيَّ. وَلَا حَفَاءَ بِنُوعِ الِاعْتِقَادَاتِ؛ فَمَنْ قَيَّدَهُ أَنْكَرَهُ فِي غَيْرِ مَا  
قَيَّدَ بِهِ، وَأَقْرَبَ بِهِ فِيمَا قَيَّدَ بِهِ إِذَا تَجَلَّى. وَمَنْ أَطْلَقَهُ عَنِ التَّقْيِيدِ لَمْ يُنْكَرْهُ  
وَأَقْرَبَ بِهِ فِي كُلِّ صُورَةٍ يَتَحَوَّلُ فِيهَا، وَيُعْطِيهِ مِنْ نَفْسِهِ قَدْرَ صُورَةٍ مَا  
تَجَلَّى لَهُ فِيهَا إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى إِلَى آخِرِ مَا خَرَفَ!

أقول: انظر إلى هذه الأباطيل التي ينسبها إلى النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنه أمره بأن يخرج بها إلى أمته، وهي أن أي شيء  
اعتقده الإنسان، فهو صورة الحق، وأن الحق متعدد<sup>(٢)</sup> إلى ما لا  
يتناهى، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾<sup>(٣)</sup>  
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن

(١) «الفصوص»: (ص ١٢١).

(٢) في «الأصل» رسمت: «متعدد»!

(٣) الآية ٣٢ من سورة يونس.

سَبِيلِهِ ﴿١﴾. ثُمَّ أَتَى هَدْيَانَهُ إِلَى أَنْ قَالَ ﴿٢﴾: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴿٣﴾. لَتَقْلِبَهُ فِي أَنْوَاعِ الصُّورِ وَالصِّفَاتِ، وَلَمْ يَقُلْ لِمَنْ كَانَ لَهُ عَقْلٌ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَيْدٌ، فَيَحْضُرُ الْأَمْرَ فِي نَعْتِ وَاحِدٍ، وَالْحَقِيقَةُ تَأْتِي الْحَضَرَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ! فَمَا هُوَ ذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ عَقْلٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ الْاِغْتِقَادَاتِ الَّذِينَ يُكْفَرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَلْعَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ!.

أقول: أَخَذَ الْقَلْبَ وَالْعَقْلَ بِالْمَعْنَى الْمَضْرِي، مِنْ قَلَبَ يَقْلِبُ وَعَقَلَ يَعْقِلُ، أَي قَيْدَ وَرَبَطَ، وَهَذَا خِلَافُ الْمُرَادِ مِنَ الْآيَةِ ﴿٤﴾. فَقَدْ قَلَبَ مَعْنَى الْآيَةِ وَرَبَطَهُ وَقَيْدَهُ بِاِغْتِقَادِهِ الْخَبِيثِ! وَإِنَّمَا الْمُرَادُ فِيهَا بِالْقَلْبِ: الْعَقْلُ مِنَ الْمَحَلِّ وَإِزَادَةِ الْحَالِ، فَإِنَّ الْقَلْبَ - وَهُوَ الْعَضْوُ الْمَعْرُوفُ - مَحَلُّ الْعَقْدِ، وَهُوَ الثُّورُ الَّذِي خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَوْعَ الْإِنْسَانِ وَشَرَّفَهُ بِهِ وَجَعَلَهُ مَنَاطَ تَوْجِيهِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِبَانَةِ ﴿٥﴾ وَالْعُقُوبَةِ. وَبِهِ تَقَعُ الذِّكْرَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿٦﴾. أَي أَصْحَابِ الْعُقُولِ، فَقَلَبَ هَذَا الزَّنْدِيقُ مَعْنَى الْقَلْبِ وَمَعْنَى الْعَقْلِ عَنْ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمَا، وَقَلَبَ مَحَلَّ الذِّكْرَى وَهُوَ الْعُقُلَاءُ إِلَى الْقَلَابِينِ ﴿٧﴾، وَقَلَبَ مَعْنَى آيَةِ اللَّغْنِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ الْمَقُولِ لَهُمْ: ﴿إِنَّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَنَتَكُمْ

(١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٢).

(٣) الآية ٣٧ من سورة ق.

(٤) هنا بعد قوله: «الآية». ذكر الناسخ: «وربطه!» ولا معنى لها على ما يظهر.

(٥) كذا في «الأصل». ولعلها «الإنبابة».

(٦) الآية ٢١ من سورة الزمر.

(٧) كذا في «الأصل»!



النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ ﴿١﴾. فَجَعَلَهَا فِي حَقِّ أَهْلِ الْإِسْلَامِ  
الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْحَقَّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ، وَمَا عَدَاهُ ضَلَالٌ وَكُفْرٌ  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَدَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالَةُ﴾ ﴿٢﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْآيَاتِ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ ﴿٣﴾ ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ  
الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ﴿٨٥﴾ ﴿٤﴾. إِلَى غَيْرِ  
ذَلِكَ مِنَ الْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ. فَنَنْظُرُ إِلَى هَذَا التَّحْرِيفِ وَالزُّنْدَقَةِ الَّتِي نَسَبَهَا  
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! فَاللَّهُ تَعَالَى يُجَازِيهِ عَلَى ذَلِكَ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ  
اللَّهُ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الْفَالِطُونَ﴾ ﴿٥﴾. ثُمَّ تَمَّ هَدْيَانَهُ بِنَاءِ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ  
الْمُرَادِ بِالآيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى أَنْ قَالَ ﴿٦﴾: فَلِهَذَا قَالَ: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴿  
فَعَلِمَ تَقَلُّبُ﴾ ﴿٧﴾ الْحَقُّ فِي الصُّورِ بِتَقْلِيْبِهِ فِي الْأَشْكَالِ. فَمِنْ نَفْسِهِ عَرَفَ  
نَفْسَهُ، وَلَيْسَتْ نَفْسُهُ بِغَيْرِ لِهَوِيَّةِ الْحَقِّ، وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْكَوْنِ مِمَّا [هُوَ] ﴿٨﴾  
كَائِنٌ وَيَكُونُ بِغَيْرِ لِهَوِيَّةِ الْحَقِّ، بَلْ هُوَ عَيْنُ الْهَوِيَّةِ! فَهُوَ الْعَارِفُ وَالْعَالِمُ  
وَالْمُقَرَّرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهُوَ الَّذِي لَا عَارِفَ وَلَا عَالِمَ، وَهُوَ الْمُتَكَرِّرُ فِي  
هَذِهِ الصُّورَةِ الْأُخْرَى! هَذَا حِطٌّ مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ مِنَ التَّجَلِّيِ وَالشُّهُودِ فِي  
عَيْنِ الْجَمْعِ، وَهُوَ ﴿٩﴾ قَوْلُهُ: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾. يَتَنَوَّعُ فِي تَقْلِيْبِهِ!!

أقول: هذه قَاعِدَتُهُ الْمَشْهُورَةُ الْخَبِيْثَةُ الْفَيْحِيَّةُ الشَّنْعَاءُ الْمُفْتَضِيَّةُ

(١) الآية ٢٥ من سورة العنكبوت.

(٢) الآية ٣٢ من سورة يونس.

(٣) الآية ١٩ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم.

(٦) «الفصوص»: (ص ١٢٢).

(٧) في «الأصل»: «تقليب». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٨) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٩) في «الفصوص». «فهو».

لِكَوْنِ الْقِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَالْكِلَابِ وَسَائِرِ الْحَبَائِثِ وَالْقَادُورَاتِ، لَيْسَتْ مُغَايِرَةً لِهَيْبَةِ الْحَقِّ!! وَهَذَا كُفْرٌ أَفْبَحُ مِنْ كُلِّ كُفْرٍ كَفَرَ بِهِ كَافِرٌ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ (١). بَلْ مُخَالِفٌ لِجَمِيعِ الْكُتُبِ الْمُتَزَّلَةِ وَالرُّسُلِ الْمُرْسَلَةِ.

ثُمَّ قَالَ (٢): وَأَمَّا أَهْلُ الْإِيْمَانِ، وَهُمْ الْمُقَلِّدُونَ الَّذِينَ قَلَّدُوا الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ فِيمَا أُخْبِرُوا بِهِ عَنِ الْحَقِّ، لَا مَنْ قَلَّدَ أَصْحَابَ الْأَفْكَارِ وَالْمُتَأَوِّلِينَ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةَ بِحَمْلِهَا عَلَى أَدْلِيَّتِهِمُ الْعَقْلِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَلَّدُوا الرُّسُلَ الْمُرَادُونَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَلْفَى أَسْمَعَ﴾ لِمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الْإِلَهِيَّةُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (٣).

أَقُولُ: فِي هَذَا الْكَلَامِ إِشَارَةٌ ظَاهِرَةٌ إِلَى أَنَّهُ وَطَائِفَتُهُ مُسْتَقْبِلُونَ بِالْوُضُوءِ إِلَى الْحَقِّ بِدُونِ تَقْلِيدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ! وَلَقَدْ عَرَضَ لِي فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ التَّفَكُّرُ فِي كَلَامِ هَذَا الزُّنْدِيقِ وَمَا يَقْتَضِيهِ تَمَدُّحُهُ وَاعْتِرَاضُهُ عَلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ وَإِعْجَابُهُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ كَانَ هَذَا الشَّخْصُ فِي زَمَنِ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لَمَا اتَّبَعَهُ، وَتَرَفَّعَ عَنِ اتِّبَاعِهِ، كَمَا رُويَ عَنِ سُقْرَاطَ الْحَكِيمِ أَنَّهُ سَمِعَ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقِيلَ لَهُ: لَوْ هَاجَزْتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: نَحْنُ قَوْمٌ مَهْدِيُونَ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى مَنْ يَهْدِينَا! فَلَمْ يَمُضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي عَرَضَ فِيهِ هَذَا الْفِكْرُ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى هَذَا الْمَحَلِّ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ الْفِكْرَ حَقٌّ (٤)، فَإِنَّهُ مِنْ جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى. ثُمَّ تَأَكَّدَ ذَلِكَ بِمَا أَطَّلَعْتُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ طَائِفَتِهِ وَهُوَ الْعَفِيفُ التَّلْمَسَانِي فِي (شَرْحِ مَوَاقِفِ الثَّقَفِيِّ) حَيْثُ قَالَ فِيهِ:

(١) الآية ٣، ٥ من سورة الكافرون.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٣).

(٣) في «الفصوص»: «صلوات الله وسلامه عليهم».

(٤) يعني فِكْرُهُ هُوَ فِي شَأْنِ هَذَا الزُّنْدِيقِ ابْنِ عَرَبِي.

وذلك أَنَّ السَّالِكِينَ إِمَّا بِالْعِبَادَةِ وَهُمْ أَهْلُ التَّقْلِيدِ وَإِمَّا بِالْفِكْرِ وَهُمْ  
الْفَلَاسِفَةُ وَالْمُتَكَلِّمُونَ، وَإِمَّا بِالْمَعْرِفَةِ وَهُمْ أَهْلُ الْأَذْوَاقِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ إِلَى  
أَنْ قَالَ: وَالتَّعَرُّفُ بِالكَرَمِ عَلَى نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ يَتَلَفَّؤُهُ بِالتَّقْلِيدِ فِيمَا نَقَلَتْ  
الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ انْتَهَى.

فَفَهِمَ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ أَهْلَ الْأَذْوَاقِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ لَيْسُوا مِمَّنْ  
يَقْلُدُ الْأَنْبِيَاءَ لَجَعْلِهِمْ قَسِيمًا لَهُمْ! وَكَفَى بِهَذَا الزَّعْمِ وَالِاعْتِقَادِ ضَلَالًا  
مُبِينًا. ثُمَّ إِنَّهُ حَصَرَ مُقْلِدِي الْأَنْبِيَاءِ بِالَّذِينَ يَحْمِلُونَ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ  
مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، كَمَا يَفْعَلُ هُوَ وَاتَّبَاعُهُ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِ  
الْخَبِيثَةِ، دُونَ الَّذِينَ <sup>(١)</sup> قَلَّدُوا الْأَنْبِيَاءَ فِي تَنْزِيهِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مُمَاتِلَةِ  
الْمُحَدَّثَاتِ، وَحَمَلُوا الْمُتَشَابِهَةَ عَلَى مَحَامِلِ تَلِيْقُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أَوْ  
أَمَّنُوا بِهَا مُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ ظَوَاهِرِهَا؛ كَفَرِيقِي أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ  
الْمُسْلِمَةِ وَالْمُؤَلَّةِ <sup>(٢)</sup>! وَهَذَا كُلُّهُ دَعْوَى مِنْهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ إِلَّا اتِّبَاعَ مَا  
تَشَابَهَ الدَّالُّ عَلَى زَيْغِ الْقَلْبِ وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْقُفُ.

ثُمَّ بِنَاءً عَلَى مَا أَسَّ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ <sup>(٤)</sup>: وَمَنْ قَلَّدَ صَاحِبَ نَظَرٍ فِكْرِيٍّ، وَتَقَيَّدَ بِهِ، فَلَيْسَ هُوَ الَّذِي

(١) فِي «الْأَصْل»: «الَّذِي».

(٢) فِي «الْأَصْل»: «الْمُؤَلَّة»!

تَنْبِيهِ: قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ بِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يَعْتَقِدُونَ بِظَوَاهِرِ آيَاتِ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ بَلْ  
هَمَّ إِمَّا مُسْلِمَةً - أَيْ مُفَوَّضَةً - وَإِمَّا مُؤَلَّةً - أَيْ يَحْمِلُونَ صِفَةَ الْيَدِ مِثْلًا عَلَى الْقُدْرَةِ  
أَوْ النِّعْمَةِ... إلخ.

أَقُولُ: هَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ! فَإِنَّ السَّلْفَ الصَّالِحَ حَمَلُوا آيَاتِ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ عَلَى  
ظَوَاهِرِهَا لَكِنْ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَمَثِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ.  
وَالِاسْتِوَاءُ - مِثْلًا - مَعْلُومٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، وَلَكِنْ الْكَيْفُ بِهِ مَجْهُولٌ لَنَا كَمَا هُوَ  
مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ كَمَا لَكَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلْفِ الصَّالِحِ.

(٣) يُقَالُ: أَسَّ الْبِنَاءُ: وَضَعَ أُسَّاسَهُ. «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» (١٧/١).

(٤) «الْفُصُوصُ»: (ص ١٢٣).

أَلْقَى السَّمْعَ، فَإِنَّ هَذَا الَّذِي أَلْقَى السَّمْعَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ شَهِيداً لِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَمَتَى لَمْ يَكُنْ شَهِيداً لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَمَا هُوَ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْآيَةِ. فَأُولَئِكَ<sup>(١)</sup> الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾<sup>(٢)</sup> وَالرُّسُلُ لَا يَتَّبِعُونَ مِنْ أَتْبَاعِهِمُ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ.

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ إِحَادِهِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْلِيهِ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَّبِعِينَ، وَالْمُتَّبِعِينَ فِي الْآيَةِ: الْكُفَّارُ، لَا كُلُّ مَنْ قُلَّدَ وَقُلَّدَ، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ هُمُ الْمُقْلَدُونَ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَوَاتُ وَالسَّلَامُ حَقًّا، فَلَا يَتَّبِعُونَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ، كَمَا لَا يَتَّبِعُونَ الْأَنْبِيَاءَ مِنْهُمْ. قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ شَهِيداً لِمَا ذَكَرْنَاهُ إلخ. دَعْوَى مِنْهُ كَاذِبَةٌ دَلَّ عَلَى بُطْلَانِهَا تَرَاهِينَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْمَعْقُولِ.

قَالَ<sup>(٤)</sup>: فَحَقِّقْ يَا وَلِيُّ مَا ذَكَرْتُهُ لَكَ فِي هَذِهِ الْحِكْمَةِ الْقَلْبِيَّةِ. وَأَمَّا اخْتِصَاصُهَا بِشُعَيْبٍ، فَلِمَا فِيهَا مِنَ التَّشْعِبِ<sup>(٥)</sup>، أَيْ شُعْبَهَا لَا تَنْحَصِرُ، لِأَنَّ كُلَّ اعْتِقَادٍ شُعْبَةٌ، فَهِيَ شُعْبٌ كُلُّهَا، أَعْنِي الْاِعْتِقَادَاتِ، فَإِذَا انْكَشَفَ الْغِطَاءُ انْكَشَفَ لِكُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِ مُعْتَقَدِهِ، وَقَدْ يَنْكَشِفُ بِخِلَافِ مُعْتَقَدِهِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

فَأَكْثَرُهَا فِي الْحُكْمِ كَالْمُعْتَزَلِيِّ يَعْتَقِدُ فِي اللَّهِ نُفُودَ الْوَعِيدِ فِي الْعَاصِي إِذَا مَاتَ عَلَى غَيْرِ تَوْبَةٍ. إِذَا مَاتَ وَكَانَ مَرْحُوماً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى

(١) فِي «الْفُصُوصِ»: «فَهَوْلَاءَ».

(٢) الْآيَةُ ١٦٦ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٣) «الْفُصُوصِ»: (ص ١٢٣).

(٤) «الْفُصُوصِ»: (ص ١٢٣).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: «التَّشْعِبِ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

(٦) الْآيَةُ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الزَّمَرِ.

قَدْ سَبَقَتْ لَهُ عِنَايَةٌ بِأَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ: وَجَدَ اللَّهُ غُفُورًا رَحِيمًا، فَبَدَأَ لَهُ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبُهُ!

أقول: هذا أيضاً مِنْ جُمْلَةِ تحريف الآياتِ افتراءً على الله تعالى، فَإِنَّ الآيةَ سَبَقَتْ فِي حَقِّ الكُفَّارِ! قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٥﴾ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٤٦﴾ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾ وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْرِءُونَ ﴿٤٨﴾﴾<sup>(١)</sup>. فالآيةُ نزلتْ تخويفاً للكُفَّارِ الآمِنِينَ مِنَ الآخِرَةِ وَعَذَابِهَا، لا تَأْمِيناً لِلخَائِفِينَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ تَعَالَى مَا دِحاً لَهُمْ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾<sup>(٢)</sup>. وما أَحَقُّهُ وطائِفَتَهُ بهذه الآية، فَإِنَّهُمْ أَوْلَى بِهَا مِنَ الكُفَّارِ الَّذِينَ نَزَلَتْ فِي حَقِّهِمْ، فَإِنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ أَمْنًا<sup>(٣)</sup> مِنْ عَذَابِ اللهِ تَعَالَى وَوَعِيدِهِ<sup>(٤)</sup> على ما لا يَخْفَى.

فإذا ما تَوَّأَ بَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ مِنْ خُلْفِ الوَعِيدِ، وَجَعَلَ العَذَابَ عَذْبًا وَنَعِيمًا!! ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقِيَ الدَّارِ﴾<sup>(٥)</sup>.

ثُمَّ بَنَى عَلَى مَا أَسْلَفَ مِنْ قَاعِدَتِهِ الخبيثةِ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٦)</sup>: غَيْرَ أَنْ

(١) الآيات ٤٥ - ٤٨ من سورة الزمر.

(٢) الآية ١٤ من سورة إبراهيم.

(٣) في «الأصل»: «أمنًا»!

(٤) في «الأصل»: «وعيده» بحذف واو العطف!

(٥) الآية ٤٢ من سورة الرعد.

(٦) «الفصوص»: (ص ١٢٤).

صَاحِبِ التَّحْقِيقِ يَرَى الكَثْرَةَ فِي الوَاحِدِ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ مَدْلُولَ الأَسْمَاءِ الإِلَهِيَّةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ حَقَائِقُهَا وَكَثُرَتْ، أَنَّهَا عَيْنٌ وَاحِدَةٌ. فَهَذِهِ كَثْرَةٌ مَعْقُولَةٌ فِي وَاحِدِ العَيْنِ.

فَيَكُونُ<sup>(١)</sup> فِي التَّجَلِّي كَثْرَةٌ مَشْهُودَةٌ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا أَنَّ الهَيُولَى تُؤَخَذُ فِي حَدِّ كُلِّ صُورَةٍ وَهِيَ مَعَ كَثْرَةِ الصُّورِ وَاخْتِلَافِهَا تَرْجِعُ فِي الحَقِيقَةِ إِلَى جَوْهَرٍ وَاحِدٍ وَهُوَ<sup>(٢)</sup> هَيُولَاهَا. فَمَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ بِهَذِهِ المَعْرِفَةِ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ، فَإِنَّهُ عَلَى صُورَتِهِ خَلَقَهُ، بَلْ هُوَ عَيْنُ هُوِيَّتِهِ وَحَقِيقَتِهِ. وَلِهَذَا مَا عَثَرَ أَحَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّفْسِ وَحَقِيقَتِهَا إِلَّا الإِلَهِيُونَ مِنَ الرُّسُلِ وَالصُّوْفِيَّةِ.

أَقُولُ: انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرِي عَلَى الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُمْ عَرَفُوا النَّفْسَ كَمَعْرِفَتِهِ المَبْنِيَّةِ عَلَى قَاعِدَتِهِ الخَبِيثَةِ أَنَّ الحَقَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَالهَيُولَى يُؤَخَذُ فِي حَدِّ كُلِّ صُورَةٍ مِنْ صُورِ العَالَمِ! تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ غُلُوبًا كَبِيرًا.

قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَأَمَّا أَصْحَابُ النَّظَرِ وَأَرْبَابُ الفِكْرِ مِنَ القُدَمَاءِ وَالمُتَكَلِّمِينَ فِي كَلَامِهِمْ فِي النَّفْسِ وَمَاهِيَّتِهَا، فَمَا مِنْهُمْ مَنْ عَثَرَ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَلَا يُعْطِيهَا النَّظَرَ الفِكْرِيَّ أَبَدًا. فَمَنْ طَلَبَ العِلْمَ بِهَا مِنْ طَرِيقِ النِّظَرِ الفِكْرِيِّ، فَقَدْ اسْتَسَمَّنَ ذَا وَرَمَ<sup>(٤)</sup> وَنَفَخَ فِي غَيْرِ ضَرْمٍ<sup>(٥)</sup>! وَلَا جَرَمَ أَنَّهُمْ مِنَ «الَّذِينَ صَدَّ سَعْيِهِمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا»<sup>(٦)</sup>، فَمَنْ

(١) فِي «الفصوص»: «فتكون».

(٢) فِي «الفصوص»: «هو».

(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

(٤) فِي «الأصل»: «زوارم»! والتصويب من «الفصوص».

(٥) الوَرَمُ: الانتفاخ. والضَّرْمُ: الاشتغال والانتقاد. انظر «المعجم الوسيط»

(٦) (١٠٣٩/٢، ٥٤١/١). وقد جاءت فِي «الأصل»: «استحسن» والمعروف ما أثبتته.

(٦) الآيَةُ ١٠٤ من سُورَةِ الكهف.

طَلَبَ الأَمْرَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ، فَمَا ظَفَرَ بِتَحْقِيقِهِ!

أقول: أَمَا قَوْلُهُ: وَلَا جَرَمَ أَنَّهُمْ مِنَ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيهِمْ إِيخ. فَمُسَلِّمٌ، لِأَنَّهُمْ أَضَاعُوا زَمَانَهُمْ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا أَمَرَهُمْ بِمَعْرِفَتِهَا وَالتَّفَحُّصِ عَنْهَا؛ وَلَكِنَّهُ هُوَ أَيْضاً<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ بِخَوْضِهِ فِي ذَلِكَ، وَتَضْيِيعِ وَقْتِهِ فِيهِ، بَلْ أَشَدُّ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ لِإِنَائِهِ ذَلِكَ عَلَى القَاعِدَةِ الخَبِيثَةِ المُبَايِنَةِ لِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ!! وَأَشْنَعُ مِنْ ذَلِكَ إِسْنَادُهُ إِلَى رُسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِهِ!!

قال<sup>(٢)</sup>: وما أَحْسَنَ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّ العَالَمِ وَتَبَدُّلِهِ مَعَ الأَنْفَاسِ ﴿لَنِي خَلَقِي جَدِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ فِي حَقِّ طَائِفَةٍ، بَلْ أَكْثَرَ العَالَمِ، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقِي جَدِيدٍ﴾<sup>(٤)</sup>. فَلَا يَعْرِفُونَ تَجْدِيدَ الأَمْرِ مَعَ الأَنْفَاسِ!

أقول: هَذَا أَيْضاً مِنَ الإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَالكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا قَالَهُ إِلَّا فِي حَقِّ الكُفَّارِ المُتَكَبِّرِينَ لِلْمَعَادِ بَعْدَ المَوْتِ بِقَوْلِهِمْ: ﴿أَهَذَا وَمِثْلًا نَرَاهَا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾<sup>(٥)</sup>. فَإِنَّ تَجْدِيدَ الخَلْقِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يُتَكَبَّرْ أَحَدٌ لِمَا يُشَاهَدُ مِنْ تَوَالِدِ الحَيَوَانَ وَتَجْدُدِ النَّبَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَلَمْ يَرُدَّ بِهِ تَعَالَى قَطُّ تَجْدُدَ الأَعْيَانِ وَلَا الأَعْرَاضِ، كَمَا قَصَدَهُ هَذَا الضَّالُّ، فَقَالَ<sup>(٦)</sup>: لَكِنْ قَدْ عَثَرْتُ عَلَيْهِ الأَشَاعِرَةُ فِي بَعْضِ المَوْجُودَاتِ، وَهِيَ الأَعْرَاضُ، وَعَثَرْتُ

(١) يعني ابن عربي الملحد.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

(٣) الآية ١٥ من سورة ق.

(٤) الآية ٣ من سورة ق.

(٥) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

(٦) يعني بهم السوفسطائية كما هو في بعض شروح «الفصوص».

عليه الحِسْبَانِيَّةُ<sup>(١)</sup> فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ. وَجَهَلَهُمْ أَهْلُ النَّظَرِ بِأَجْمَعِهِمْ!

أقولُ: الحِسْبَانِيَّةُ: نِسْبَةٌ إِلَى الحِسْبَانِ - بِكَسْرِ الحَاءِ - بِمَعْنَى الظَّنِّ وَأَرَادَ بِهِمُ السُّوفِسْطَائِيَّةَ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ وَمَذْهَبَ النَّظَامِ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ الأَعْيَانَ لَا تَبْقَى زَمَانِينَ، بَلْ بَقَاؤُهَا يَتَجَدَّدُ الأَمْثَالِ، كَمَا قَالَه الأَشَاعِرَةُ فِي الأَعْرَاضِ، وَهُوَ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُتَصَوَّرِ المَوْتُ وَالحَيَاةُ! وَلَكَانَ المُعَاقِبُ غَيْرُ العَاصِي، وَالمُنْعَمُ غَيْرُ الطَّاعِ! وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ غَايَةٌ الظُّهُورِ، فَالعَجَبُ كَيْفَ يَكُونُ المُكَابِرُ فِيهِ وَلِيًّا.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَلَكِنْ أخطأَ الفَرِيقَانِ أَمَا خَطَأَ الحِسْبَانِيَّةِ، فبِكَوْنِهِمْ مَا عَثَرُوا مَعَ قَوْلِهِمْ بِالتَّبَدُّلِ فِي الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ عَلَى أَحَدِيَّةِ الجَوْهَرِ المَعْقُولِ الَّذِي قَبْلَ هذِهِ الصُّورَةِ، وَلَا يُوجَدُ إِلَّا بِهَا، كَمَا لَا تُعْقَلُ إِلَّا بِهِ. فَلَوْ قَالُوا بِذَلِكَ فَازُوا بِدَرَجَةِ التَّحْقِيقِ فِي الأَمْرِ!

أقولُ: هَذَا تَلْوِيحٌ، بَلْ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ تَعَالَى جَوْهَرٌ مَعْقُولٌ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِالصُّورَةِ، وَلَا تُعْقَلُ الصُّورَةُ إِلَّا بِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ شَارِحُهُ الجَامِي<sup>(٤)</sup>،

(١) من أئمة المعتزلة ومنظريهم، متهم بالزندقة، اسمه: إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري، ألف كتاباً كثيرة في الفلسفة والاعتزال. هلك سنة ٢٣١ هـ. وانظر «الأعلام» (٣٦/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، من القائلين بوحدة الوجود، بل ومن المنافخين عنه على اعتبار أنه هو التوحيد!! نسأل الله العافية والسلامة. أخطأ الزركلي فقال عنه: مفسر، فاضل!. هلك عام ٨٩٨ هجرية. وانظر «الأعلام» (ج ٤ / ص ٦٧) الطبعة الثالثة.

ومن العجب أن يدافع ابن العماد الحنبلي عن هذا المارق - إن مات على هذه العقيدة - فيصفه بالعارف بالله! وأنه كان مشتهراً بالفضائل! وبلغ صيته الآفاق! وسارت بعلمه الركبان!. «شذرات الذهب» (ج ٧ / ص ٣٦٠ - ٣٦١).

(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

(٤) هل يبقى بعد هذا الكفر الصريح أي فضل لهذا الجامي إن مات على هذه العقيدة الخبيثة!؟



فقال: وذلك الجَوْهَرُ هُوَ عَيْنُ الْحَقِّ الَّذِي بَتَجَلِيهِ وُجِدَ الْعَالَمُ!! وأيُّ كُفْرٍ أَقْبَحُ مِنْ هَذَا؟ على أَنَّهُ نَاقِضٌ فِيهِ نَفْسُهُ فِي قَوْلِهِ فِي الْكَلِمَةِ الْهُودِيَّةِ<sup>(١)</sup>: - فَهُوَ حَقٌّ مَشْهُودٌ فِي خَلْقِ مُتَوَهِّمٍ، فَالْخَلْقُ مَعْقُولٌ، وَالْحَقُّ مَحْسُوسٌ مَشْهُودٌ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَهْلُ الْكَشْفِ وَالْوُجُودِ، وَمَا عَدَا هَذَيْنِ الصَّنْفَيْنِ، فَالْحَقُّ عِنْدَهُمْ مَعْقُولٌ وَالْخَلْقُ مَشْهُودٌ! وَاَنْظُرْ إِلَى مَا بَعْدَهُ تَرَى الْعَجَبَ حَيْثُ قَالَ: وَأَمَّا الْأَشَاعِرَةُ: فَمَا عَلِمُوا أَنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ مَجْمُوعُ أَعْرَاضٍ، فَهُوَ يَتَبَدَّلُ<sup>(٢)</sup> فِي كُلِّ زَمَانٍ، إِذِ الْعَرَضُ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ!

أقول: فَيَقَالُ: يَا أَيُّهَا السَّفِيهُ الضَّالُّ! إِذَا كَانَ الْعَالَمُ جَمِيعُهُ أَعْرَاضًا، وَالْعَرَضُ لَا قِيَامَ لَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ، فَقِيَامُهُ بِمَاذَا؟! وَبَقَاؤُهُ بِمَاذَا؟! فَالْأَوَّلُ لَا جَوَابَ لَكَ عَنْهُ! وَالثَّانِي: إِنْ قُلْتَ بِقَاؤُهُ بِتَجَدُّدِ الْأَمْثَالِ. يُقَالُ لَكَ: مَا الْمُجَدُّدُ وَالْمُؤَثَّرُ لِذَلِكَ التَّجَدُّدِ؟!

فَإِنْ قُلْتَ: كُلُّ سَابِقٍ يُوَثِّرُ فِي لَاحِقِهِ! نَتَكَلَّمُ فِي الَّذِي لَا سَابِقَ لَهُ؟ فَيَرْجِعُ السُّؤَالُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَلَا جَوَابَ لَكَ عَنْهُ، لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ أَنَّهُ عَرَضٌ، وَأَنَّهُ لَا قِيَامَ لَهُ بِنَفْسِهِ! عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَعَكَ ضَائِعٌ لِاعْتِرَافِكَ بِالْخُرُوجِ عَنِ دَائِرَةِ الْعَقْلِ! وَلَا يُفِيدُ مَعَكَ إِلَّا الضَّرْبُ الْوَجِيعُ، أَوْ الْحَرْقُ بِالنَّارِ كَالسُّوفِسْطَائِيَّةِ!

هَذَا وَقَدْ كَابَرَ وَحَاوَلَ الْجَوَابَ، عَنْهُمَا حَيْثُ قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَيُظَهِّرُ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ لِلْأَشْيَاءِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا حَدُّوا الشَّيْءَ تَبَيَّنَ فِي حَدِّهِمْ كَوْنُهُ الْأَعْرَاضُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَعْرَاضُ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِّهِ عَيْنُ هَذَا الْجَوْهَرِ

(١) «الفصوص»: (ص ١٠٨).

(٢) فِي «الأصل»: «تبدل»! والتصويب من «الفصوص».

(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

وَحَقِيقَتُهُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ. وَمَنْ حَيْثُ هُوَ عَرَضٌ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فَقَدْ جَاءَ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ مِنْ يَقُومُ بِنَفْسِهِ!

أَقُولُ: هَذِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَعَالِيظِهِ فَإِنَّ الْحَدَّ لَفُظٌ، وَهُوَ عَرَضٌ، وَالْمَحْدُودُ: الشَّخْصُ، وَهُوَ جَوْهَرٌ وَخُصُولُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَوْجُودُ لَيْسَ مِنَ الْحَدِّ، وَإِنَّمَا الْحَدُّ لِلإِطْلَاعِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا حَقِيقَتَهُ، وَإِلَّا لَأَحْتَرَقَ مَنْ حَدَّ النَّارَ<sup>(١)</sup> فَقَوْلُهُ: إِنَّ الْأَعْرَاضَ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِّ عَيْنِهِ وَحَقِيقَتِهِ مَغْلَطَةٌ وَكَذِبٌ! ثُمَّ إِنَّهُ نَاقَضَ نَفْسَهُ حَيْثُ اعْتَرَفَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ مِنْ يَقُومُ بِنَفْسِهِ! مَعَ أَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الْمَجْمُوعِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالَمِ. فَقَدْ نَاقَضَ قَوْلُهُ: إِنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ مَجْمُوعُ أَعْرَاضٍ! فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَلَيْسَ التَّحْيِيزُ وَالْقَبُولُ بِأَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى عَيْنِ الْجَوْهَرِ الْمَحْدُودِ، لِأَنَّ الْحُدُودَ الدَّائِيَّةَ هِيَ عَيْنُ الْمَحْدُودِ وَهُوِيَّتُهُ، فَقَدْ صَارَ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ يَقُومُ بِنَفْسِهِ!

أَقُولُ: هَذِهِ أَيْضاً مَغْلَطَةٌ مِنْ جِنْسِ مَا تَقَدَّمَ، وَتَنَاقُضُ بَعَيْنِ مَا تَقَدَّمَ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أُذُنٌ مُسَكَّةٌ وَإِنْصَافٌ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَلَا يَشْعُرُونَ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ!

أَقُولُ: هَذَا كَذِبٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي مُرَادِهِ. وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ سُبْحَانَهُ الْكُفَّارَ الَّذِينَ لَا يَعْتَرِفُونَ بِالْخَلْقِ الْجَدِيدِ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَا الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ لَا يَعْتَرِفُونَ بِالْمَحَالِ، وَهُوَ تَجَدُّدُ الْأَعْيَانِ وَجَعْلِهَا

(١) يعني: «لاحترق من ذكر النار وأوصافها على لسانه بأنه كذا وكذا».

(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٦).

(٣) «الفصوص»: (ص ١٢٦).

أَعْرَاضاً، فَإِنَّهُ سَفْسَطَةٌ<sup>(١)</sup>، وَمُحَالٌ بِدَيْهَةِ الْعَقْلِ!!

قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَأَمَّا أَهْلُ الْكَشْفِ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَجَلَّى فِي كُلِّ نَفْسٍ، وَلَا يُكْرَرُ<sup>(٣)</sup> التَّجَلِّي! وَيَرَوْنَ أَيْضاً شُهُوداً أَنَّ كُلَّ [تَجَلٍّ]<sup>(٤)</sup> يُعْطِي خَلْقاً جَدِيداً، وَيَذْهَبُ بِخَلْقٍ! فَذَهَابُهُ هُوَ الْفَنَاءُ عِنْدَ التَّجَلِّي، وَالْبَقَاءُ لِمَا يُعْطِيهِ التَّجَلِّي الْآخِرُ، فَافْهَم!

أَقُولُ: هَذَا نَفَرٌ عَنْهُمْ<sup>(٥)</sup> فِي زَنْدَقَتِهِمْ، إِذْ يَدْعُونَ مَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ، فَيَسْتَدِلُّونَ عَلَيْهِ بِالْكَشْفِ وَالشُّهُودِ! وَالشُّهُودُ إِنَّمَا يُدْرِكُ مَا لَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ كَالْوَجْدَانِيَّاتِ الْمَعْقُولَةِ الَّتِي يَقْبَلُهَا الْعَقْلُ عِنْدَ وُجُودِهَا، لَا مَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ وَلَا وُجُودَ لَهُ أَضْلاً، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عِنْدَ فَرْضِهِ مُحَالٌ، كَمَا زَعَمَهُ هَذَا الْقَائِلُ مِنْ أَنَّ كُلَّ تَجَلٍّ يَذْهَبُ بِخَلْقٍ، وَيَأْتِي بغيرِهِ، إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ مَا قَدَّمَناهُ مِنْ عَدَمِ تَصَوُّرِ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ بَعْدَهُ، وَتَعْدِيْبِ غَيْرِ الْمُدْنِبِ وَإِثَابَةِ غَيْرِ الْمُطِيعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاسِدِ!!

قَالَ<sup>(٦)</sup>: فِي الْكَلِمَةِ اللَّوْطِيَّةِ: وَزَادَ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(٧)</sup>. أَيْ بِالَّذِينَ أَعْطَوْهُ الْعِلْمَ بِهَيْدَاتِهِمْ فِي حَالِ عَدَمِهِمْ بِأَعْيَانِهِمُ الثَّابِتَةِ. فَأَثَبَتْ أَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ لِلْمَعْلُومِ. فَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً فِي ثُبُوتِ عَيْنِهِ وَحَالِ عَدَمِهِ ظَهَرَ بِتِلْكَ الصُّورَةِ فِي حَالِ وُجُودِهِ. وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ مِنْهُ أَنَّهُ هَكَذَا يَكُونُ، فَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي «الأصل»: «سفسطة»!

(٢) «الفصوص»: (ص ١٢٦).

(٣) فِي «الأصل»: «ولا يتكرر». وما أثبتته موافق لما فِي «الفصوص».

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٥) ولعلها: «تفرعن منهم».

(٦) «الفصوص»: (ص ١٣٠).

(٧)(٨) الآية ٧ من سورة القلم.

فَلَمَّا قَالَ مِثْلَ هَذَا أَيْضًا: ﴿مَا يُدَلُّ الْقَوْلَ لَدَىٰ﴾ (١). لِأَنَّ قَوْلِي عَلَىٰ حَدِّ عِلْمِي فِي خَلْقِي: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلْمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (٢) أَيْ مَا قَدَرْتُ عَلَيْهِمُ الْكُفْرَ الَّذِي يُشْقِيهِمْ، ثُمَّ طَلَبْتُهُمْ بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِمْ أَنْ يَأْتُوا بِهِ. بَلْ مَا عَامَلْنَاهُمْ إِلَّا بِحَسَبِ مَا عَلِمْنَاهُمْ، وَمَا عَلِمْنَاهُمْ إِلَّا بِمَا أَعْطَوْنَا مِنْ نَفْسِهِمْ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ظَلَمٌ، فَهُمُ الظَّالِمُونَ إِنْخ.

أقول: قَدْ تَكَرَّرَتْ (٣) مِنْهُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، وَيَزْعُمُ أَنَّهَا سِرُّ الْقَدْرِ، لَكِنْ يُقَالُ لَهُ: الْحَالُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ حَالٌ عَدَمِهِمْ: هَلْ هُوَ بِجَعْلِ جَاعِلٍ أَمْ لَا بِجَعْلِ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا بِجَعْلِ. فَهُوَ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ وَجُودُ شَيْءٍ بغيرِ عِلَّةٍ!!

على أنه لا تصحُّ نسبةُ الظلمِ إليهم، ولا تَكْلِيفُهُم بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ وَالِاخْتِيَارِ. وَإِنْ قَالَ بِجَعْلِ جَاعِلٍ، نَقَلْنَا الْكَلَامَ إِلَى الْجَاعِلِ، فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَقَدْ أَثَبَتْ مَعَهُ شَرِيكَاً فِي الْإِبْجَادِ مَعَ ادَّعَائِهِ التَّوْحِيدِ!! وَيَتَأْتَى عَلَيْهِ (٤) أَيْضاً مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ نِسْبَةِ الظلمِ إليهم! وَإِنْ قَالَ هُوَ الْحَقُّ، فَقَدْ وَقَعَ فِيهَا هَرَبٌ مِنْهُ. فَعِلْمٌ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَيْسَ سِرُّ الْقَدْرِ الَّذِي ادَّعَى عِلْمَهُ، وَأَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ تَعَالَى وَخَدَهُ ﴿لَا يُسْتَلُّ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ (٥). وَمِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَيْضاً: مَا ذَكَرَ فِي الْكَلِمَةِ الْعُزَيْرِيَّةِ حَيْثُ قَالَ (٦): اعْلَمْ أَنَّ الْقَضَاءَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَشْيَاءِ عَلَى حَدِّ عِلْمِهِ بِهَا وَفِيهَا.

(١) الآية ٢٩ من سورة ق.

(٢) الآية ٢٩ من سورة ق أيضاً.

(٣) في «الأصل»: «تكرر».

(٤) في «الأصل»: «ويتأدى». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.

(٦) «الفصوص»: (ص ١٣١).

وَعِلْمٌ<sup>(١)</sup> اللهُ تَعَالَى فِي الْأَشْيَاءِ عَلَى مَا أَعْطَتْهُ الْمَعْلُومَاتُ مِمَّا هِيَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهَا.

وَالْقَدْرُ تَوْقِيْتُ مَا هِيَ عَلَيْهِ الْأَشْيَاءُ فِي عَيْنِهَا مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ فَمَا حَكَمَ الْقَضَاءُ عَلَى الْأَشْيَاءِ إِلَّا بِهَا؟ وَهَذَا هُوَ عَيْنُ سِرِّ الْقَدْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ. فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ، فَالْحَاكِمُ فِي التَّحْقِيقِ تَابِعٌ لِعَيْنِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِمَا تَقْتَضِيهِ<sup>(٢)</sup> ذَاتُهَا. فَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، بِمَا هُوَ فِيهِ حَاكِمٌ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ. فَكُلُّ حَاكِمٍ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِمَا حَكَمَ بِهِ وَفِيهِ، كَانَ الْحَاكِمُ مَنْ كَانَ، فَتَحَقَّقْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَإِنَّ الْقَدْرَ مَا جُهَلَ إِلَّا لِشِدَّةِ ظُهُورِهِ، فَلَمْ يُعْرَفْ وَكَثُرَ فِيهِ الطَّلَبُ وَالِإِلْحَاحُ!

أَقُولُ: يَتَأْتَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ السَّابِقُ أَنْفَاءً. وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَالْحَاكِمُ فِي التَّحْقِيقِ إِنْ خ.

قُلْنَا: هَذَا فِي الْحَاكِمِ الَّذِي يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مَحْكُومًا عَلَيْهِ، كَالْمَخْلُوقِ الْمَأْمُورِ بِالْحُكْمِ بِمَا أَمَرَ بِهِ، فَإِنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي طُلِبَ مِنْهُ الْحُكْمُ فِيهَا. وَلَا يَتِمُّ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ لَا حُكْمَ عَلَيْهِ وَلَا جَبْرَ فَقَوْلُهُ: كَانَ الْحَاكِمُ مَنْ كَانَ خَطَأً؛ وَإِنْ سَلَّمْنَا فَرَضًا مَا قَالَ مِنْ أَنَّ ذَوَاتَ الْأَشْيَاءِ تَقْتَضِي ذَوَاتَهَا حَالَ عَدَمِهَا مَا تُوجَدُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْوَالِ. فَعِلْمُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَجْبُورًا عَلَى إِجَادَتِهَا، بَلْ يُوجَدُهَا بِاخْتِيَارِهِ<sup>(٤)</sup>، فَيَتَأْتَى السُّؤَالُ الَّذِي

(١) فِي «الْأَصْل»: «فِي عِلْمٍ!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٢) فِي «الْأَصْل»: «بِمَا تَقْتَضِيهِ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٣) فِي «الْأَصْلِ» رَسَمَتْ هَكَذَا: «وَلَا نَم». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: «بِاخْتِيَارِهَا!»

أُورِدَهُ الْأَشْعَرِيُّ<sup>(١)</sup> عَلَى الْجُبَّائِي<sup>(٢)</sup> حَيْثُ قَالَ: فَلَوْ قَالَ الْفَاسِقُ: فَلَأَيُّ شَيْءٍ لَمْ تُمْتِنِي قَبْلَ الْبُلُوغِ كَيْلًا أَعْصِيكَ بَعْدَ الْبُلُوغِ كَمَا أَمَّتْ أَخَانَا الصَّغِيرَ لِذَلِكَ؟! فَهَذَا هُنَا أَيْضًا لَوْ قَالَ الشَّقِيُّ: حَيْثُ عَلِمْتَ أَنَّ ذَاتِي تَقْتَضِي الشَّقَاءَ إِذَا أُفِيضَ عَلَيْنِهَا الْوُجُودُ، فَلَأَيُّ شَيْءٍ أَوْجَدْتَنِي، وَلَمْ تَتْرُكْنِي فِي الْعَدَمِ؟! فَيَقِفُ حِمَارُ الشَّيْخِ النَّجْدِيِّ وَلَا يَبْقَى لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ: إِنَّهُ تَعَالَى مَجْبُورٌ عَلَى إِيجَادِهِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتْرَكَهُ فِي الْعَدَمِ، فَيَكْفُرُ، بَلْ يُشْرِكُ أَوْ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُسْلِمُونَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿قَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ (١٦) ﴿لَا يُسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ (٢٣) ﴿٤﴾. وَتَبْطُلُ دَعْوَاهُ الْوُضُوءُ إِلَى سِرِّ الْقَدْرِ وَالْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (٥).

ثُمَّ إِنَّهُ مَشَى وَفَرَعَ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ [القاعدة]<sup>(٦)</sup> الْفَاسِدَةَ، وَتَمَدَّحَ بِهَا إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٧)</sup>: وَلَمَّا كَانَتِ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ

(١) أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل من نسل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. كان معتزلياً، ثم رجع وجاهر بخلاف مذهب المعتزلة. كان من آخر أمره عودته إلى مذهب السلف الصالح في العقيدة. من أشهر مؤلفاته: «مقالات الإسلاميين». توفي - رحمه الله تعالى - في عام ٣٢٤ للهجرة. وراجع القصة والتعليق عليها في «سير أعلام النبلاء» (ج ١٤/ص ١٨٤ - ١٨٥).

وانظر «الأعلام» (ج ٥/ص ٦٩). وكتاب «الإبانة عن أصول الديانة».

(٢) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي: من أئمة المعتزلة - نسأل الله العافية - توفي سنة ٣٠٣ للهجرة. راجع القصة والتعليق عليها في «سير أعلام النبلاء» (ج ١٤/ص ١٨٤ - ١٨٥).

(٣) الآية ١٦ من سورة البروج.

(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.

(٥) قطعة من حديث خطبة الحاجة، وأوله: «إن الحمد لله...» وهو حديث صحيح ألف في جمع طرقه وشواهد المحدث الألباني رسالة صغيرة مفيدة.

(٦) ساقط من «الأصل». ولعل ما أثبتته صواب.

(٧) «الفصوص»: (ص ١٣٣).

وَسَلَامُهُ لَا تَأْخُذُ عُلُومَهَا إِلَّا مِنَ الْوَحْيِ الْخَاصِّ الْإِلَهِيِّ، فَقُلُوبُهُمْ سَادِجَةٌ مِنَ النَّظْرِ الْعَقْلِيِّ لِقُصُورِ الْعَقْلِ مِنْ حَيْثُ نَظَرُهُ الْفِكْرِيُّ عَنِ إِذْرَاكِ الْأُمُورِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ. وَالْإِخْبَارُ أَيْضًا يَقْضُرُ عَنِ إِذْرَاكِ مَا لَا يُنَالُ إِلَّا بِالذُّوقِ. فَلَمْ يَبْقَ الْعِلْمُ الْكَامِلُ إِلَّا فِي التَّجَلِّيِ الْإِلَهِيِّ، وَمَا يَكْشِفُ الْحَقَّ عَنِ أَغْيُنِ الْبَصَائِرِ وَالْأَبْصَارِ مِنَ الْأَغْطِيَةِ، فَتُذْرِكُ الْأُمُورَ قَدِيمَهَا وَحَدِيثَهَا، وَعَدَمَهَا وَوُجُودَهَا، وَمُحَالَهَا وَوَاجِبَهَا، وَجَائِزَهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي حَقَائِقِهَا وَأَعْيَانِهَا. فَلَمَّا كَانَ مَطْلَبُ الْعَزِيزِ<sup>(١)</sup> عَلَى الطَّرِيقَةِ الْخَاصَّةِ لِذَلِكَ وَقَعَ الْعَنْبُ عَلَيْهِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ. فَلَوْ طَلَبَ الْكَشْفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ رُبَّمَا كَانَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْعَنْبُ فِي ذَلِكَ. وَالذَّلِيلُ عَلَى سَدَاجَةِ قَلْبِهِ، قَوْلُهُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ: ﴿أَنْ يُجِيءَ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾<sup>(٢)</sup>؟ أَمَا عِنْدَنَا فَصُورَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي قَوْلِهِ هَذَا [كصورة]<sup>(٣)</sup> قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾<sup>(٤)</sup> وَيَقْتَضِي ذَلِكَ الْجَوَابَ بِالْفِعْلِ الَّذِي أَظْهَرَهُ الْحَقُّ فِيهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾<sup>(٥)</sup> فَقَالَ لَهُ: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾<sup>(٦)</sup>.

فَعَايِنَ كَيْفَ تَنْبُتُ الْأَجْسَامُ مُعَايِنَةً تَحْقِيقِيًّا، فَأَرَاهُ الْكَيْفِيَّةَ فَسَأَلَ عَنِ الْقَدْرِ الَّذِي لَا يُذْرِكُ<sup>(٧)</sup> إِلَّا بِالْكَشْفِ لِلأَشْيَاءِ فِي حَالِ ثُبُوتِهَا فِي عَدَمِهَا، فَمَا أُعْطِيَ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْإِطْلَاعِ الْإِلَهِيِّ، فَمِنْ الْمُحَالِ

(١) فِي «الأصل»: «العزیز». والتصویب من «الفصوص».

(٢) الآیة ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٣) ساقط من «الأصل». واستدرکته من «الفصوص».

(٤) الآیة ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٥) الآیة ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٦) الآیة ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٧) فِي «الأصل»: «لا یدرئ». وما أثبتته موافق لما فی «الفصوص».

أَنْ يَعْلَمَهُ إِلَّا هُوَ، فَإِنَّهَا الْمَفَاتِيحُ الْأُولَى، أَعْنِي مَفَاتِيحَ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ!

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُشِيرُ فِيهَا إِلَى تَفْضِيلِ نَفْسِهِ الْخَبِيْثَةِ وَطَوَاعِيْتِهِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ظُلْمًا وَعُلُوًّا، وَمُجَرَّدَ دَعْوَى كَاذِبَةٍ، وَتَوَهُّمَاتِ فَاْسِدَةٍ. أَوْلَاهَا: قَوْلُهُ: وَقَعَ الْعَتَبُ عَلَيْهِ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَبْرِ إِنْخ. وَثَانِيهَا: قَوْلُهُ: إِنَّهُ كَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ وَلَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ الْعُزَيْرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ<sup>(٢)</sup> يَسْأَلْ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُّحْيِيَ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾: شَيْئًا.

وَأَمَّا كَلَامُهُ تَعَجَّبَ وَتَفَكَّرَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتِعْظَامَ لَهَا. وَثَالِثُهَا: قَوْلُهُ: فَسَأَلَ عَنِ الْقَدْرِ إِنْخ. وَهَذَا أَبْعَدُ شَيْءٍ عَنِ مَرَادِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَأَيْنَ كَيْفِيَّةُ الْإِحْيَاءِ مِنْ مَعْنَى الْقَدْرِ؟ وَرَابِعُهَا: مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مِنْ تَفْضِيلِ نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ إِنْخ. ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ<sup>(٣)</sup>: وَقَدْ يُطْلِعُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ عَلَى بَعْضِ الْأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ! وَخَامِسُهَا: قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>: فَلَمَّا رَأَيْنَا عَتَبَ الْحَقِّ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سُؤَالِهِ فِي الْقَدْرِ، أَنَّهُ طَلَبَ هَذَا الْإِطْلَاعَ أَنْ يَكُونَ<sup>(٥)</sup> لَهُ قُدْرَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ، وَمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا مَنْ لَهُ الْوُجُودُ<sup>(٦)</sup> الْمُطْلَقُ إِنْخ. أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى هَذَا الْبُهْتَانِ الْعَظِيمِ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّ الْعُزَيْرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَلَبَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُّحْيِيَ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. قُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ هَذَا مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ

(١) فِي «الْأَصْل»: «لِذَلِكَ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) فِي «الْأَصْل»: «لَمَّا».

(٣) «الْفُصُوص»: (ص ١٣٣).

(٤) «الْفُصُوص»: (ص ١٣٤).

(٥) فِي «الْأَصْل»: «تَكُون». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقَ لِمَا فِي «الْفُصُوص».

(٦) فِي «الْأَصْل»: «وَجُود». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوص».



بَلْ ذَابُهُ الْاِفْتِرَاءُ عَلَى خَوَاصِّ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى لِيَعْتَرِضَ عَلَيْهِمْ، وَيَتَمَدَّحَ بِذَلِكَ، فَاللَّهُ تَعَالَى يُقَابِلُهُ بِذَلِكَ!

وَسَادِسُهَا: مَا قَالَ<sup>(١)</sup>: وَأَمَّا مَا رُوِيَ أَنَّهُ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِلَيْهِ: «لئن لم تَنْتَهَ لِأَمْحُورٍ اسْمِكَ مِنْ دِيْوَانِ النُّبُوَّةِ». أَيْ أَرْفَعُ عَنْكَ طَرِيقَ الْخَبْرِ وَأُعْطِيكَ الْأُمُورَ عَلَى التَّجَلِّيِّ، وَالتَّجَلِّيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْاِسْتِعْدَادِ الَّذِي بِهِ يَقَعُ الْإِدْرَاكُ الدَّوْقِيُّ، فَتَعَلَّمُ أَنَّكَ مَا أَدْرَكْتَ إِلَّا بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِكَ إِلَخ.

أَقُولُ: هَذَا افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُ أَوْحَى لِلْعَزِيزِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ! ثُمَّ تَحْرِيفُ الْمَعْنَى إِلَى مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ لَوْ ثَبَتَ! فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ لَا يُقَالُ إِلَّا لِلتَّخْوِيفِ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَطِّ الْمَرْتَبَةِ! وَكَيْفَ يَكُونُ إِعْطَاءُ الْأُمُورِ عَلَى التَّجَلِّيِّ أَحَطُّ رُتْبَةً مِنْ إِعْطَائِهَا بِالْإِخْبَارِ، وَالْإِخْبَارُ يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ وَالْكَشْفُ بِالتَّجَلِّيِّ يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ، بَلْ حَقُّ الْيَقِينِ!؟ وَمِنْ جُمْلَةِ زَعْمِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْفَاسِدِ أَنَّ النُّبُوَّةَ مُقْتَصِرَةٌ عَلَى الْإِخْبَارِ بِالْوَحْيِ<sup>(٣)</sup> دُونَ الدَّوْقِ الْكَشْفِيِّ. وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْبُهْتَانِ وَأَقْبَحِ الْحُسْبَانِ، بَلِ النَّبِيُّ<sup>(٤)</sup>، لَهُ الْحِطُّ الْأَوْفَرُ مِنْ كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، وَالْوِزْدُ الْأَصْفَى مِنْ كُلِّ مِنَ الْمَشْرَبَيْنِ، وَلَكِنَّ عَيْنَ الْحَسَدِ فِي عَشَاءٍ وَغِطَاءٍ مِنْ ذَلِكَ. ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾<sup>(٥)</sup> ثُمَّ اعْتَرَفَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَيْضاً بِمَا اعْتَرَفَ بِهِ فِي الشُّعَيْبِيَّةِ<sup>(٦)</sup> مِنْ [أَنْ]<sup>(٧)</sup> الْاِسْتِعْدَادَ عَطَائِي،

(١) «الفصوص»: (ص ١٣٤).

(٢) فِي «الأصل»: «للتخريف». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) فِي «الأصل»: «الوحي». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) فِي «الأصل»: «بل له النبي!» والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٦) فِي «الأصل»: «الشعيبية!»

(٧) ساقط من «الأصل». والصواب إثباتها.

فَقَالَ (١) - عَقِيبَ ذَلِكَ - : فَتَنْظُرُ فِي هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبْتِ، فَإِذَا لَمْ تَرَهُ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ (٢) عِنْدَكَ الْاسْتِعْدَادُ الَّذِي تَطْلُبُهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ (٣) مِنْ خَصَائِصِ الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ [تَعَالَى] (٤) أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ: وَلَمْ يُعْطِكَ هَذَا الْاسْتِعْدَادَ الْخَاصَّ، فَمَا هُوَ خَلْقُكَ، وَلَوْ كَانَ خَلْقَكَ لِأَعْطَاكَ الْحَقُّ الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ. فَتَكُونُ أَنْتَ الَّذِي تَنْتَهِي عَنْ مِثْلِ هَذَا السُّؤَالِ مِنْ نَفْسِكَ، لَا تَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَهْيِ إِلَهِي إلخ.

أَقُولُ: هَذَا يُنَاقِضُ مَا قَدَّمَهُ: أَنَّ الْأَشْيَاءَ حَاكِمَةٌ بِمَا هِيَ عَلَيْهِ عَلَى الْحَاكِمِ عَلَيْهَا أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِهِ! فَانظُرِي إِلَى كَثْرَةِ تَنَاقُضَاتِهِ - مَعَ ادْعَائِهِ الْكَشْفَ الْمُنَافِي لِلتَّنَاقُضِ - وَإِلَى هَذِهِ التَّرَهَاتِ الَّتِي أَسَنَدَ الْأَمْرَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِيبَاجَةِ الْكِتَابِ الْعَارِي عَنِ الصَّوَابِ الْمَوْجِبِ لِلشُّكِّ وَالْإِزْتِيَابِ!

قَالَ (٥): وَاعْلَمِ أَنَّ الْوِلَايَةَ هِيَ (٦) الْفَلَكَ الْمُحِيطُ الْعَامُّ، وَلِهَذَا لَمْ تَنْقَطِعْ، وَلَهَا الْإِنْبَاءُ الْعَامُّ. وَأَمَّا نُبُوءَةُ التَّشْرِيعِ وَالرِّسَالَةِ فَمُنْقَطِعَةٌ. وَفِي مُحَمَّدٍ ﷺ قَدْ انْقَطَعَتْ، فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ: يَعْني مُشْرَعًا أَوْ مُشْرَعًا لَهُ، وَلَا رَسُولَ وَهُوَ الْمُشْرَعُ (٧). وَهَذَا الْحَدِيثُ قَصَمَ ظُهُورَ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ يَتَّضَمَّنُ انْقِطَاعَ ذَوْقِ الْعُبُودِيَّةِ (٨) الْكَامِلَةِ النَّامَّةِ، فَلَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ

(١) «الفصوص»: (ص ١٣٤).

(٢) فِي «الأصل»: «فإِذَا لَمْ تَر أَنَّهُ عِنْدَكَ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الفصوص».

(٣) فِي «الأصل»: «وَأَنَّ مِنْ ذَلِكَ!» وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقُ لِمَا فِي «الفصوص».

(٤) الزِّيَادَةُ فِي مِثْلِ هَذَا كُلِّهِ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ وَليْسَ مِنْ كَلَامِ الزَّنْدِيقِ!

(٥) «الفصوص»: (ص ١٣٤).

(٦) فِي «الأصل»: «هُوَ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الفصوص».

(٧) فِي «الأصل»: «مُشْرَعًا لَهُ، وَلَا رَسُولَ وَهُوَ الْمُشْرَعُ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقُ لِمَا فِي

«الفصوص».

(٨) فِي «الأصل»: «العُبُودَةُ!»

اسْمُهَا الْخَاصُّ بِهَا، فَإِنَّ الْعَبْدَ يُرِيدُ أَنْ لَا يُشَارِكَ سَيِّدَهُ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اسْمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَّسَمَ بِنَبِيِّ، وَلَا رَسُولٍ، وَتَسَمَّى بِالْوَلِيِّ الْإِنْح. أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ وَيُصْرِّحُ بِغَيْرِهِ وَاللَّهُ وَلِيُّ النَّيِّاتِ، الْعَالِمِ بِذَاتِ الصُّدُورِ!

ثُمَّ قَوْلُهُ: إِنَّ انْقِطَاعَ النُّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ يَتَضَمَّنُ انْقِطَاعَ ذَوْقِ الْعُبُودِيَّةِ<sup>(١)</sup> الْكَامِلَةِ، غَيْرُ مُسَلِّمٍ أَنَّ ذَلِكَ لَانْقِطَاعِ الْاسْمِ، بَلْ لَانْقِطَاعِ الْمَحَلِّ فِي غَيْرِ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، فَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ. فَقَدْ عَلِمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهَا مَحَلٌّ، فَلِذَلِكَ قَطَعَهَا لَانْقِطَاعِ مَحَلِّهَا. فَلَوْ عَلِمَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ لَهَا مَحَلٌّ لَمَا قَطَعَهَا، كَمَا لَمْ يَقْطَعَهَا قَبْلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَاِنْقِطَاعُ الْاسْمِ وَعَدَمُهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ!

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَإِنَّ الْعَبْدَ يُرِيدُ أَنْ لَا يُشَارِكَ سَيِّدَهُ فِي اسْمٍ إِلَى آخِرِهِ، فَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ لَا يُطْلَقَ عَلَى الْعَبْدِ اسْمٌ صِفَةٌ تُطْلَقُ عَلَى السَّيِّدِ، فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ، فَإِنَّهُ قَدْ أُطْلِقَ عَلَى الْعَبْدِ أَسْمَاءُ صِفَاتٍ كَثِيرَةٍ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، لَكِنْ يَأْذِنُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَدَمَ مَعْنِيهِ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْعَبْدَ يُرِيدُ أَنْ يَخْتَصَّ بِاسْمٍ لَا يُطْلَقُ عَلَى سَيِّدِهِ كَالنَّبِيِّ وَالرَّسُولِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَقَدْ صرَّحَ بِهِ بَعْدَ هَذَا فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>: فَلَمْ يَبْقَ اسْمٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَبْدُ دُونَ الْحَقِّ. فَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَنْقَطِعْ بَانْقِطَاعِ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، بَلْ لِلْعَبْدِ أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ يَخْتَصُّ بِهَا كَالْعَبْدِ وَالْفَقِيرِ وَالذَّلِيلِ

(١) فِي «الْأَصْل»: «الْعُبُودَةُ»!

(٢) لَكِنْ مَعَ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَالْأَوَّلُ لَهُ الْكَمَالُ الْمَطْلُوقُ، وَالْآخِرُ عَاجِزٌ نَاقِصٌ فَاقِيرٌ إِلَى رَبِّهِ.

(٣) «الْفُصُوصُ»: (ص ١٣٥).

(٤) هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَدًّا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ مُرَادِ ابْنِ عَرَبِيِّ الْمَلْحَدِ!

وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى كَثْرَةً، نَعَمْ قَصَمَ ظُهُورَ مِثْلِ هَذَا الْمُتَصَلِّفِ وَطَائِفَتِهِ، حَيْثُ صَارُوا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ كَمَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِينَ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ حَجَرَ ابْنُ أَمِيَّةَ وَاسِعاً حَيْثُ قَالَ: لَا نَبِيَّ بَعْدِي!

قَالَ<sup>(٢)</sup>: إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَطِيفٌ لَطْفَ<sup>(٣)</sup> بِعِبَادِهِ، فَأَبْقَى لَهُمُ النُّبُوَّةَ الْعَامَّةَ الَّتِي لَا تَشْرِيحَ فِيهَا إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٤)</sup>: إِذَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ خَارِجٍ عَنِ التَّشْرِيعِ، فَمِنْ حَيْثُ هُوَ وَلِيِّ عَارِفٍ، وَلِهَذَا، مَقَامُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَالِمٌ [أَتَمُّ]<sup>(٥)</sup> أَكْمَلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>(٦)</sup> أَوْ ذُو تَشْرِيعٍ وَشَرْعٍ.

فَإِذَا سَمِعْتَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ اللَّهِ تَعَالَى يَقُولُ أَوْ يُنْقَلُ إِلَيْكَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: الْوِلَايَةُ أَعْلَى مِنَ النُّبُوَّةِ، فَلَيْسَ يُرِيدُ ذَلِكَ الْقَائِلُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ. أَوْ يَقُولُ: إِنَّ الْوَلِيَّ فَوْقَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، فَإِنَّهُ يَغْنِي بِذَلِكَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ. وَهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٧)</sup> مِنْ [حَيْثُ]<sup>(٨)</sup> هُوَ وَلِيُّ أَتَمِّ مِنْهُ<sup>(٩)</sup> مِنْ حَيْثُ هُوَ نَبِيٌّ وَرَسُولٌ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ.

أَقُولُ لَهُ: لَا دَلِيلَ لَكَ عَلَيَّ ذَلِكَ، بَلِ الْأَمْرُ مَعْكُوسٌ عَلَيْكَ،

(١) الزنديق الملحد: عبد الحق بن إبراهيم الإشبيلي، كَفَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَيَكْفِيهِ أَنَّهُ مِنْ أُمَّةِ الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ، فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ عَلَى هَذَا الْمَعْتَقَدِ الْخَبِيثِ. وَانظُرْ «الْأَعْلَامُ» (ج ٤ / ص ٥١). مَاتَ سَنَةَ ٦٦٩ هـ.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٣٥).

(٣) فِي «الفصوص»: «لطيف بعباده».

(٤) «الفصوص» (ص ١٣٥) أَيْضاً.

(٥) سَاقَطَ مِنْ «الأصل». وَاسْتَدْرَكَتْهُ مِنْ «الفصوص».

(٦) فِي «الفصوص»: «رسول».

(٧) سَاقَطَ مِنْ «الأصل».

(٨) سَاقَطَ مِنْ «الأصل».

(٩) فِي «الفصوص»: «أتم من حيث».

وهو أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ نَبِيٌّ وَرَسُولٌ أَتَمَّ فِي الْعِلْمِ وَالْحَالِ مِنْ كَوْنِهِ وَليّاً، إِذْ هُمَا خُصُوصِيَّتَانِ: عَطَاءٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَنَالُهُمَا<sup>(١)</sup> أَحَدٌ بِاجْتِهَادِهِ، بِخِلَافِ الْوِلَايَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ تُنَالُ بِالِاجْتِهَادِ، كَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ: «وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ»<sup>(٢)</sup>. الحديث.

وَإِنْ انْقَطَعَتِ الرُّسَالَةُ فِي الْآخِرَةِ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ، فَلَا يَتِمُّ انْقِطَاعُ النُّبُوَّةِ، إِذِ النَّبِيُّ: فَعِيلٌ، بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَيُّ: الْمُتَّبَعُ مِنَ الْفَيْضِ الْإِلَهِيِّ<sup>(٣)</sup> بِالْعُلُومِ، فَهُوَ أَوْلَىٰ بِاسْتِلْزَامِ الْعِلْمِ مِنَ الْوَلِيِّ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى. وَلِكَوْنِهِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ لَمْ يُطْلَقْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ لَأُطْلِقَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِخِلَافِ الْوَلِيِّ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الْقَرِيبِ<sup>(٤)</sup>، فَلِذَلِكَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ تَعَالَى. وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَإِذَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ خَارِجٍ عَنِ التَّشْرِيعِ إِخ، فَكَلَامٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، إِذْ غَيْرُ مُسَلَّمٍ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ التَّشْرِيعِ، بَلْ جَمِيعُ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ: حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ تَشْرِيعٌ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ<sup>(٦)</sup>: لَا أَنْ<sup>(٧)</sup> الْوَلِيُّ التَّابِعَ لَهُ أَعْلَىٰ مِنْهُ، فَإِنَّ التَّابِعَ لَا يُدْرِكُ الْمَتَّبِعَ أَبَدًا فِيمَا هُوَ تَابِعٌ لَهُ فِيهِ، إِذْ لَوْ أَدْرَكَهُ لَمْ يَكُنْ تَابِعًا، فَافْهَمْ.

أَقُولُ: انظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: فَافْهَمْ، وَافْهَمْ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ التَّابِعَ قَدْ يَكُونُ

(١) يعني النبوة والرسالة. وفي «الأصل»: «لا ينالهما!»

(٢) صحيح: وقد تقدم تخريجه.

(٣) كان الأولى بالمؤلف الابتعاد عن تعبيرات المتصوفة، والاعتماد على تعبيرات السلف الصالح، ففيها الهدى والنور.

(٤) الولي: هو من تولى عباده المؤمنين - خاصة - بالإعانة في أمورهم كلها. وراجع: «شرح أسماء الله الحسنى» لغير واحد من العلماء.

(٥) في هذا الإطلاق نظر على ما هو معروف في علم الأصول!

(٦) «الفصوص»: (ص ١٣٥).

(٧) في «الأصل»: «لأن!» والتصويب من «الفصوص».

أَعْلَى فِي غَيْرِ مَا هُوَ تَابِعٌ فِيهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ!  
وَجُلُّ مُرَادِهِ الْإِشَارَةُ إِلَى تَرْفَعِهِ وَتَفْضُلِهِ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: فَقَوْلُهُ لِلْعُزَيْرِ: (لَئِنْ لَمْ تَنْتَهَ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ مَا هِيَئَةَ الْقَدْرِ لِأَمْحُورٍ اسْمِكَ مِنْ دِيْوَانِ النُّبُوَّةِ) فَيَأْتِيكَ الْأَمْرُ عَلَى الْكَشْفِ بِالتَّجَلِّيِّ وَيَزُولُ عَنْكَ اسْمُ النَّبِيِّ وَالرُّسُولِ وَتَبْقَى لَهُ وَلايَتُهُ!.

أَقُولُ: كَأَنَّهُ يَزْعُمُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا دَامَ نَبِيًّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُطْلِعَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى سِرِّ الْقَدْرِ عَلَى الْكَشْفِ بِالتَّجَلِّيِّ بِخِلَافِ الْوَلِيِّ! وَهُوَ زَعْمٌ فَاسِدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلِ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ لَهُ الْوِلَايَةُ التَّامَّةُ، فَمِنْ أَيِّ جِهَةٍ يُمْنَعُ عَنِ الْكَشْفِ؟ وَمِنْ أَيْنَ يَفْتَضِي وَجُودَ النُّبُوَّةِ عَدَمَ الْكَشْفِ بِالتَّجَلِّيِّ، وَحُصُولِهِ بِالْوِلَايَةِ الْعَارِيَةِ عَنِ النُّبُوَّةِ؟! وَهَلْ هَذَا إِلَّا إِشَارَةٌ إِلَى حَطِّ رُتْبَةِ النُّبُوَّةِ مُطْلَقًا عَنِ الْوِلَايَةِ الصَّرْفَةِ؟ وَأَنْ تَضْرِيحَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ لِلسُّتْرِ! عَلَى أَنَّ الَّذِي رُوِيَ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ<sup>(٢)</sup> فِي تَارِيخِهِ الْمُسَمَّى «بِالْمُنْتَظَمِ»<sup>(٣)</sup> عَنِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ<sup>(٤)</sup> (قَالَ: سَأَلَ عُزَيْرٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ عَنِ الْقَدْرِ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ: سَأَلْتَنِي عَنْ عِلْمِي؟ فَعَقُوبَتُكَ

(١) «الفصوص»: (ص ١٣٦).

(٢) هو العلامة عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، حافظ كبير، لكنه لم يكن مدققاً في صحة ما يرويه في كثير من كتبه! بل إنه مع ذلك كان يميل إلى التأويل المذموم في آيات وأحاديث الصفات!

ولي بحث بينت فيه شيئاً من أخطائه في صناعة الحديث، فانظر تحقيقي لكتابه: «إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث» توفي - رحمه الله تعالى - سنة ٥٩٧ للهجرة.

(٣) راجع ما في «المنتظم» (ج ١/ص ٤١٢).

(٤) ثقة متقن كان يهمل بأخوه، من طبقة التابعين الذين رأوا الواحد والاثنتين من الصحابة، توفي سنة أربعين ومائة للهجرة. وانظر «تقريب التهذيب» (١٨٢٦). وعليه فالخبر منقطع الإسناد، ويشبه الإسرائيلييات. ثم إن ابن الجوزي لم يُسَيِّدْهُ!

أَنْ لَا أَسْمِيكَ فِي الْأَنْبِيَاءِ، فَلَمْ يُذَكَّرْ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ) انْتَهَى، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِشَارِهِ تَعَالَى بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فَكَيْفَ يَنَالُهُ الْوَلِيُّ بِالْكَشْفِ مَعَ ذَلِكَ!

ثُمَّ إِنَّهُ حَاوَلَ الْجَوَابَ عَنْ مَا اعْتَرَضَ عَلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ وَعِيدٌ، وَمَا ذَكَرْتَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَعِيداً حَيْثُ قَالَ<sup>(٢)</sup>: إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا ذَلَّتْ قَرِيْنَةُ الْحَالِ أَنْ هَذَا الْخِطَابَ جَرَى مَجْرَى الْوَعِيدِ، عَلِمَ مَنْ اقْتَرَنَتْ عِنْدَهُ هَذِهِ الْحَالَةُ مَعَ الْخِطَابِ أَنَّهُ وَعِيدٌ بَانْقِطَاعِ خُصُوصِ بَعْضِ مَرَاتِبِ الْوِلَايَةِ فِي هَذِهِ الدَّارِ، إِذِ الثُّبُوَّةُ وَالرِّسَالَةُ خُصُوصُ مَرْتَبَةٍ فِي الْوِلَايَةِ عَلَى بَعْضِ مَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْوِلَايَةُ مِنَ الْمَرَاتِبِ. فَيَعْلَمُ أَنَّهُ أُعْطِيَ<sup>(٣)</sup> [أَعْلَى]<sup>(٤)</sup> مِنَ الْوَلِيِّ الَّذِي لَا ثُبُوَّةَ تَشْرِيْعٍ عِنْدَهُ<sup>(٥)</sup> وَلَا رِسَالَةَ.

وَمَنْ اقْتَرَنَتْ عِنْدَهُ حَالَةٌ أُخْرَى تَقْتَضِيْهَا أَيْضاً مَرْتَبَةُ النُّبُوَّةِ، يَثْبُتُ عِنْدَهُ أَنَّ هَذَا وَعْدٌ لَا وَعِيدٌ. فَإِنَّ<sup>(٦)</sup> سُؤَالَهُ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٧)</sup> مَقْبُولٌ، إِذِ النَّبِيُّ هُوَ الْوَلِيُّ الْخَاصُّ وَيُعْرَفُ بِقَرِيْنَةِ الْحَالِ أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ حَيْثُ لَهُ وَِلَايَةٌ هَذَا الْاِخْتِصَاصِ<sup>(٨)</sup>: مُحَالٌ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَكْرَهُهُ مِنْهُ أَوْ يُقَدِّمَ عَلَى مَا يَعْلَمُ أَنَّ حُصُولَهُ مُحَالٌ! فَإِذَا اقْتَرَنَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ عِنْدَ مَنْ اقْتَرَنَتْ عِنْدَهُ وَتَقَرَّرَتْ [عِنْدَهُ]<sup>(٩)</sup> أُخْرِجَ هَذَا الْخِطَابَ الْإِلَهِيَّ عِنْدَهُ فِي قَوْلِهِ: (لَا مُحَوَّنَ اسْمَكَ مِنْ دِيْوَانِ الثُّبُوَّةِ) مَخْرَجَ

(١) ليس ما زعمه المؤلف بصحيح، بل لعل العكس صواب، هذا بفرض صحة الأثر، كيف وعلامات النكارة وأضحة عليه.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٣٦).

(٣) غير موجود في «الفصوص».

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٥) في «الفصوص»: «لا نبوة ولا تشريع عنده».

(٦) الزيادة من «الفصوص».

(٧) في «الأصل»: «وإن».

(٨) في «الفصوص»: «من حيث له في الولاية هذا الاختصاص».

(٩) ساقط من «الأصل».

الْوَعْدِ، وَصَارَ يَدُلُّ عَلَى عُلُوِّ مَرْتَبَةِ<sup>(١)</sup> بَاقِيَةٍ، وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الْبَاقِيَةُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَحَلِّ لِشَرْعٍ<sup>(٢)</sup> يَكُونُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ [تَعَالَى] فِي جَنَّةٍ وَلَا نَارٍ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهِمَا.

أَقُولُ: حَاصِلُهُ أَنَّ ثَمَّ حَالَتَيْنِ: حَالَةٌ تَقْتَضِي أَنْ هَذَا الْخِطَابَ وَعَيْدٌ وَهِيَ انْقِطَاعُ مَرْتَبَةِ خَاصَّةٍ فِي هَذِهِ الدَّارِ، وَهِيَ نُبُوَّةُ التَّشْرِيعِ. وَحَالَةٌ تَقْتَضِي أَنَّهُ وَعْدٌ. وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَهُ هَذَا الْاِخْتِصَاصُ فِي الْوِلَايَةِ عَالِمٍ بِمَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَبِمَا هُوَ عَلَيْهِ مُحَالٌ، فَلَا يَسْأَلُ ذَلِكَ وَلَا يُقَدِّمُ. وَحَيْثُ سَأَلَهُ، لَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ لَهُ تَعَالَى وَلَا مُحَالٍ عَلَيْهِ، وَأَنَّ سُؤَالَهُ قَدْ قُبِلَ. وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَعَدَهُ بِإِبْقَاءِ الْمَرْتَبَةِ الْبَاقِيَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ عِنْدَ انْقِطَاعِ الرُّتْبَةِ الْخَاصَّةِ بِهِذِهِ الدَّارِ، وَهِيَ النُّبُوَّةُ وَالرَّسَالَةُ.

وَمُرَادُهُ إِثْبَاتُ كَوْنِ الْوِلَايَةِ الْمُجَرَّدَةِ، لَوْ فُرِضَتْ، لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> النُّبُوَّةَ مَانِعَةٌ مِمَّا خُصَّصِيَّاتُهَا<sup>(٤)</sup> الْوِلَايَةُ، وَهُوَ الْإِطْلَاعُ عَلَى سِرِّ الْقَدْرِ عَلَى الْكَشْفِ بِالتَّجَلِّيِّ، لَكِنَّ هَذَا الْمُرَادَ لَا تُشْتَمُّ لَهُ رَائِحَةٌ مَّا<sup>(٥)</sup>، مِنْ ذَلِكَ التَّرْكِيبِ الْخَطَابِيِّ!

ثُمَّ يُقَالُ: لَا يَخْرُجُ<sup>(٦)</sup> أَنْ الْعَزِيزَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَنْتَهَ، وَأَنَّهُ مُجَيِّبٌ مِنْ دِيْوَانِ النُّبُوَّةِ، وَأَنَّهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ! أَوْ أَنَّهُ انْتَهَى وَلَمْ يَسْأَلْ بَعْدَهُ،

(١) فِي «الْفُصُوصِ»: «رُتْبَةٍ».

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: «مَحَلُّ الشَّرْعِ»!

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «لَا أَنْ». وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الْعِبَارَةُ.

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: «خُصُوصِيَّاتٍ». وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: «لَا تُشْتَمُّ رَائِحَةٌ مَّا مِنْ...». وَلَعَلَّ الصَّوَابُ إِثْبَاتُ «لَهُ».

(٦) فِي «الْأَصْلِ»: رَسَمْتُ هَكَذَا: «لَا يَخْرُجُ»! وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ «لَا يَخْرُجُ».



وَهُوَ يُتَأْفَى كَوْنُهُ وَعَدَا، عَلَى أَنْ كَوْنُهُ وَعَدَا عَلَى مَا قَدَّرَهُ، إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ<sup>(١)</sup> بَعْضَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تَبْقَى لَهُ<sup>(٢)</sup> تِلْكَ الْمَرْتَبَةُ الْبَاقِيَةُ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ كَالْمَحَالِّ. وَقَوْلُهُ: مُحَالٌّ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى مَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَكْرَهُهُ مُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ لَا يَتِمُّ أَنَّ الْوَلِيَّ أَوْ النَّبِيَّ يَعْلَمُ جَمِيعَ مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، لِيُزَوِّدَ سُؤَالَ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ أَكْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ كَنُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَقِّ ابْنِهِ، فَبَطَلَ مَا حَاوَلَهُ مِنْ الْجَوَابِ وَاضْمَحَلِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ. قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الْعَيْسَوِيَّةِ<sup>(٣)</sup>: وَخَرَجَ عَيْسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ التَّوَاضُعِ إِلَى [أَنْ]<sup>(٤)</sup> شَرَعَ لِأُمَّتِهِ أَنْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ! أَقُولُ: انظُرْ إِلَى هَذَا الْبَلَاءِ وَالسَّفَهَةِ! وَهَلْ يَكُونُ إِعْطَاءُ الْجِزْيَةِ شَرِيعَةً مِنَ الشَّرَائِعِ قَطُّ؟ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ عِوَضٌ فِي مُقَابَلَةِ عَدَمِ الْقَتْلِ، مَعَ الْبَقَاءِ عَلَى الْكُفْرِ. فَهَلْ شَرَعَ لَهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَصِيرُوا عَلَى الْكُفْرِ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيُعْطُوا الْجِزْيَةَ؟! فَانظُرْ أَيَّ حِمَاقَةٍ وَبُطْلَانٍ يَنْسِبُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ إِلَى أُمَّتِهِ!

قَالَ<sup>(٥)</sup>: وَإِنَّ أَحَدَهُمْ أَيُّ: وَشَرَعَ لِأُمَّتِهِ أَنْ أَحَدَهُمْ - إِذَا لُطِمَ فِي حَدِّهِ وَضَعَ الْحَدَّ الْآخَرَ لِمَنْ لَطَمَهُ، وَلَا يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ وَلَا يَطْلُبُ الْقِصَاصَ مِنْهُ. هَذَا لَهُ مِنْ جِهَةِ أُمَّه، إِذِ الْمَرْأَةُ لَهَا السُّفْلُ الْإِخ!

أَقُولُ: أَمَّا كَوْنُ التَّوَاضُعِ شَرِيعَةً، فَمُسَلَّمٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا فِي كُلِّ الشَّرَائِعِ.

(١) فِي «الْأَصْل»: «عَلَى تَقْدِيرِ عَلَى أَنْ...». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ حَذْفُ: «عَلَى» الثَّانِيَةِ.

(٢) فِي «الْأَصْل»: «لَمْ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) «الْفُصُوص»: (ص ١٤٠).

(٤) سَاقَطَ مِنْ «الْأَصْل». وَاسْتَدْرَكَتْهُ مِنْ «الْفُصُوص».

(٥) هَذَا مِنْ تَفْسِيرِ الْمُؤَلِّفِ لِكَلَامِ الزَّنَدِيقِ ابْنِ عَرَبِي.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ إلخ. فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ لِعَدَمِ الإِخْتِصَاصِ بِهِ، بَلْ سَائِرُ الأَنْبِيَاءِ مَعَ أَنَّ لَهُمْ جِهَاتِ الأَبَاءِ أَيْضًا، قَدْ شَرَعُوا ذَلِكَ! قَالَ ﷺ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِهَيْبَةِ اللَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ»<sup>(١)</sup> والأدلة على ذلك لا تُحْصَرُ كَثْرَةً. ثُمَّ سَأَلَ الكَلَامَ فِي كَوْنِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رُوحًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَلِمَتُهُ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٢)</sup>: فَالْمَوْجُودَاتُ كُلُّهَا كَلِمَاتُ اللَّهِ الَّتِي لَا تَنْفَدُ، فَإِنَّهَا عَنِ «كُنْ» وَكُنْ كَلِمَةُ اللَّهِ. فَهَلْ تُنْسَبُ الكَلِمَةُ إِلَيْهِ بِحَسَبِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَا تُعْلَمُ مَا هِيَئَتُهَا، أَوْ يَنْزِلُ هُوَ تَعَالَى إِلَى صُورَةٍ مَنْ يَقُولُ: كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُ: كُنْ، حَقِيقَةً لِتِلْكَ الصُّورَةِ الَّتِي نَزَلَ إِلَيْهَا وَظَهَرَ فِيهَا؟ فَبَعْضُ العَارِفِينَ يَذْهَبُ إِلَى الطَّرَفِ الوَاحِدِ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى الطَّرَفِ الأَخْرَى، وَبَعْضُهُمْ يَحَارُ فِي الأَمْرِ، وَلَا يَدْرِي! وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَا تُعْرَفُ إِلَّا دَوْقًا: كَأَبِي يَزِيدَ حِينَ نَفَخَ فِي النَّمْلَةِ الَّتِي قَتَلَهَا فَجِئْتِ<sup>(٣)</sup>، فَعَلِمَ عِنْدَ ذَلِكَ بَمَنْ يَنْفُخُ<sup>(٤)</sup>، فَتَفَخَّ، فَكَانَ عِيسَى المَشْرَبِ<sup>(٥)</sup>!

أقول: قَدْ اعْتَرَفَ هَا هُنَا أَنَّ الحَقَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ حَيْثُ مَا

(١) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» (٢٥٨٨) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبداً بغفو إلا عزاً. وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».

ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤٦/٨) بلفظ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ، رَفَعَهُ اللَّهُ». وراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٣٢٨).

(٢) «الفصوص»: (ص ١٤٢).

(٣) في «الأصل»: «فجيت».

(٤) في «الأصل»: «نفخ».

(٥) تنسب إلى البسطامي أبي يزيد هذا قصص كثيرة، الشأن في ثبوتها عنه كما قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وكما قال من قبله شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وقد بينت في تحقيقي لكتاب المؤلف الآخر: «تسفيه الغبي» أن الواجب دراسة الأسانيد إلى هؤلاء القوم قبل قبول تلك الأخبار حتى لا يقع الباحث في الإثم بافترائه عليهم! انظر (ص ٢٩٧ - ٢٩٨) - مجلة الحكمة - العدد الحادي عشر.

هُوَ عَلَيْهِ، لِاتِّعْلَمَ مَا هَيْئَتُهُ مَعَ ادِّعَائِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ الْعَالَمَ هُوَيْتُهُ، وَمَاهِيَّتُهُ، فَلْيُنْتَظَرْ! وَزَعَمَ أَنَّ التَّكْوِينَ قَدْ يَصْدُرُ مِنْ صُورَةٍ يَنْزِلُ الْحَقُّ إِلَيْهَا، ثُمَّ بَنَى عَلَى قَاعِدَتِهِ الْمَعْلُومَةَ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(١)</sup>:

فَلَوْلَاهُ وَلَوْلَانَا      لَمَا كَانَ الَّذِي كَانَا  
فإِنَّا أَعْبُدُ حَقًّا      وَإِنَّ اللَّهَ مَوْلَانَا  
وإِنَّا عَيْنُهُ حَقًّا      إِذَا مَا قُلْتِ إِنْسَانَا  
فَلَا تُحْجَبُ بِإِنْسَانٍ      فَقَدْ أَعْطَاكَ بُرْهَانَا  
فَكُنْ حَقًّا وَكُنْ خَلْقًا      تَكُنْ بِاللَّهِ رَحْمَانَا  
وَعُدَّ خَلْقَهُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ      تَكُنْ رَوْحًا وَرِيحَانَا  
فَأَعْطَيْنَاهُ مَا يَبْدُو      بِهِ فِينَا وَأَعْطَانَا  
فَصَارَ الْأَمْرُ مَقْسُومًا      بِإِيَّاهُ وَإِيَّانَا  
فَأَخِيَاهُ الَّذِي يَذْرِي      بِقَلْبِي حِينَ أُخِيَانَا  
فَكُنَّا فِيهِ أَكْوَانًا      وَأَعْيَانًا وَأَزْمَانَا  
وَلَيْسَ بِدَائِمٍ فِينَا      وَلَكِنْ ذَاكَ<sup>(٣)</sup> أُخِيَانَا

أقول: هَذَا كُلُّهُ شِرْكٌ ظَاهِرٌ عَلَى قَوَاعِدِهِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي الْكِتَابِ الَّذِي أَسْنَدَ الْأَمْرَ بِإِخْرَاجِهِ لِلأُمَّةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي هُوَ أُخْرَصُ الْخَلْقِ عَلَى أُمَّتِهِ عَنِ مُوجِبَاتِ الشُّكِّ وَالشُّبْهِ فِي دِينِهِمْ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَمْرِ النَّفْخِ الرُّوحَانِيِّ مَعَ

(١) «الفصوص»: (ص ١٤٣).

(٢) في «الأصل»: «وعد حه!» وفي «الفصوص»: «وغذ خلقه!! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) ساقط من «الأصل»، واستدرسته من «الفصوص».

(٤) «الفصوص»: (ص ١٤٣).

صُورَةَ الْبَشَرِ الْعُنْصُرِيِّ، هُوَ أَنَّ الْحَقَّ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالنَّفْسِ الرَّحْمَانِيِّ<sup>(١)</sup>، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ أَنْ يَتَّبِعَ الصِّفَةَ جَمِيعٌ مَا تَسْتَلْزِمُهُ تِلْكَ الصِّفَةُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ النَّفْسَ فِي الْمُتَنَفِّسِ مَا يَسْتَلْزِمُهُ. فَلِذَلِكَ قَبْلَ النَّفْسِ الرَّحْمَانِيِّ<sup>(٢)</sup> صُورَةَ الْعَالَمِ، فَهُوَ لَهَا كَالْجَوْهَرِ الْهَيُولَانِيِّ وَلَيْسَ إِلَّا عَيْنُ الطَّبِيعَةِ. فَالْعَنَاصِرُ صُورَةٌ مِنْ صُورِ الطَّبِيعَةِ. وَمَا فَوْقَ الْعَنَاصِرِ، وَمَا تَوَلَّدَ عَنْهَا [فَهُوَ]<sup>(٣)</sup> أَيْضاً مِنْ صُورِ الطَّبِيعَةِ، وَهِيَ الْأَرْوَاحُ الْعُلُويَّةُ الَّتِي فَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ. وَأَمَّا<sup>(٤)</sup> أَرْوَاحُ السَّمَوَاتِ وَأَعْيَانُهَا، فَهِيَ عُنْصُرِيَّةٌ وَمَا تَكُونُ عَنْ كُلِّ سَمَاءٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَهُوَ مِنْهَا فَهْمٌ عُنْصُرِيَّوْنَ، وَمَنْ<sup>(٥)</sup> فَوْقَهُمْ طَبِيعِيَّوْنَ! ثُمَّ سَاقَ أَنْوَاعاً مِنَ الْخُرَافَاتِ إِلَى [أَنْ]<sup>(٦)</sup> قَالَ<sup>(٧)</sup>: فَمَا فَضَلَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْعُنْصُرِيَّةِ إِلَّا بِكَوْنِهِ بَشِراً مِنْ طِينٍ، فَهُوَ أَفْضَلُ نَوْعٍ مِنْ كُلِّ مَا خُلِقَ مِنَ الْعَنَاصِرِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ. فَالْإِنْسَانُ فِي الرُّتْبَةِ فَوْقَ الْمَلَائِكَةِ الْأَرْضِيَّةِ وَالسَّمَاوِيَّةِ، وَالْمَلَائِكَةُ الْعَالُونَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا النَّوْعِ بِالنَّصِّ الْإِلَهِيِّ.

أقول: انظُرْ كَيْفَ نَاقَضَ نَفْسَهُ فِيمَا قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الْإِسْحَاقِيَّةِ<sup>(٨)</sup> حَيْثُ جَعَلَ الْجَمَادَ هُنَاكَ أَعْلَى الْكُلِّ، وَالْإِنْسَانَ أَدْنَى الْكُلِّ! وَجَعَلَهُ هُنَا أَعْلَى [مِنْ]<sup>(٩)</sup> جَمِيعِ الْعُنْصُرِيَّاتِ! وَهَلْ هَذَا إِلَّا وَسَاوِسٌ وَخَيَالَاتٌ

(١) فِي «الْأَصْل»: «الرَّوْحَمَانِي»! وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوص».

(٢) فِي «الْفُصُوص»: «الْإِلَهِيِّ».

(٣) سَاقَطَ مِنْ «الْأَصْل»: «وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الْفُصُوص».

(٤) فِي «الْأَصْل»: «وَمَا»!

(٥) فِي «الْأَصْل»: «وَمَا»!

(٦) سَاقَطَ مِنْ «الْأَصْل». وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الْفُصُوص».

(٧) تَكَرَّرَتْ: «قَالَ» فِي «الْأَصْل». وَالصَّوَابُ حَذْفُ وَاحِدَةٍ مِنْهَا.

(٨) «الْفُصُوص»: (ص ٨٥) عِنْدَ قَوْلِهِ:

فَلَا خَلَقَ أَعْلَى مِنْ جَمَادٍ وَبَعْدَهُ نَبَاتٌ عَلَى قَدْرِ يَكُونُ وَأَوْزَانُ

(٩) سَاقَطَ مِنْ «الْأَصْل». وَلَعَلَّ الصَّوَابُ إِثْبَاتُهُ.

تَعْتَرِيهِ تَارَاتٍ أَوْ فِي حَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فَمَا أَبْعَدَهُ عَنِ الْكَشْفِ الَّذِي يَدْعِيهِ! وَقَوْلُهُ: بِالنَّصِّ الْإِلَهِيِّ، أَرَادَ بِهِ مَا قَرَّرَهُ فِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>: فَقَالَ لِمَنْ أَبِي عَنِ السُّجُودِ لَهُ: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ سَجَدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ اسْتَكْبَرْتَ﴾<sup>(٢)</sup>. عَلَى مَنْ هُوَ مِثْلَكَ - يَعْنِي عُضْرِيًّا - أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِيْنَ عَنِ الْعُنْصُرِ وَلَسْتَ كَذَلِكَ. وَيَعْنِي بِالْعَالِيْنَ: مَنْ عَلَا بِدَاتِهِ عَنِ أَنْ يَكُونَ فِي نَشَاتِهِ الثَّوْرِيَّةِ عُضْرِيًّا، وَإِنْ كَانَ طَبِيعِيًّا، انْتَهَى. ثُمَّ إِنَّهُ سَاقَ الْهَدْيَانَ بِنَاءً عَلَى قَوَاعِدِهِ الْبَاطِلَةِ فِي تَحْرِيفِ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>. إِلَى آخِرِ السُّورَةِ حَتَّى قَالَ<sup>(٤)</sup>: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾: أَي رَفَعْتَنِي إِلَيْكَ وَحَجَبْتَهُمْ عَنِّي، وَحَجَبْتَنِي عَنْهُمْ: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> فِي غَيْرِ مَا دَاتِي، بَلْ فِي مَوَادِّهِمْ، إِذْ كُنْتَ بَصَرَهُمُ الَّذِي يَقْتَضِي الْمُرَاقَبَةَ. فَشُهُودُ الْإِنْسَانِ نَفْسُهُ شُهُودُ الْحَقِّ إِيَّاهُ!

أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى هَذَا الْكُفْرِ الصَّرِيحِ، وَالْإِلْحَادِ الَّذِي هُوَ أَقْبَحُ مِنْ كُلِّ قَبِيحٍ، حَيْثُ يَجْعَلُ الْحَقَّ سُبْحَانَهُ بَصَرَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا عِيسَى وَأُمَّهُ الْهَيْنِ! ثُمَّ سَاقَ الْهَدْيَانَ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٦)</sup>: ثُمَّ قَالَ كَلِمَةَ عِيسَوِيَّةٍ وَمُحَمَّدِيَّةٍ: أَمَا كَوْنُهَا عِيسَوِيَّةً، فَإِنَّهَا قَوْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ فِي كِتَابِهِ، وَأَمَا كَوْنُهَا مُحَمَّدِيَّةً، فَلِمَوْقَعِهَا مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَكَانِ الَّذِي وَقَعَتْ [مِنْهُ]<sup>(٧)</sup>، فَقَامَ بِهَا لَيْلَةٌ كَامِلَةٌ يُرَدِّدُهَا لَمْ يَغْدِلْ إِلَى غَيْرِهَا حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ: ﴿إِنْ تُعَذِّبِهِمْ فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾

(١) «الفصوص»: (ص ١٤٥).

(٢) الآية ٧٥ من سورة ص.

(٣) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٤) «الفصوص»: (ص ١٤٨).

(٥) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٦) «الفصوص»: (ص ١٤٨).

(٧) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

عِبَادُكَ وَإِنْ تَغَفَّرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾<sup>(١)</sup> و«هُم» ضَمِيرُ الْغَائِبِ، [كَمَا أَنَّ «هُوَ» ضَمِيرُ الْغَائِبِ]<sup>(٢)</sup> كَمَا قَالَ ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> بِضَمِيرِ الْغَائِبِ، فَكَانَ الْعَيْنُ سِتْرًا لَهُمْ عَمَّا يُرَادُ بِالْمَشْهُودِ الْحَاضِرِ.

فَقَالَ: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ﴾ بِضَمِيرِ الْغَائِبِ، وَهُوَ عَيْنُ الْحِجَابِ الَّذِي هُمْ فِيهِ عَنِ الْحَقِّ. فَذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ حُضُورِهِمْ حَتَّى إِذَا حَضَرُوا تَكُونُ الْحَمِيرَةُ قَدْ تَحَكَّمَتْ فِي الْعَجِينَ، فَصَيَّرَتْهُ مِثْلَهَا. ﴿فَأَنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾: فَأَفْرَدَ الْخِطَابَ لِلتَّوْحِيدِ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ. وَلَا ذِلَّةَ أَعْظَمُ مِنْ ذِلَّةِ الْعَبِيدِ، لِأَنَّهُمْ لَا تَصَرَّفَ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ. فَهُمْ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُهُ مِنْهُمْ سَيِّدُهُمْ وَلَا شَرِيكَ لَهُ فِيهِمْ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿عِبَادُكَ﴾ فَأَفْرَدَ وَالْمُرَادُ بِالْعَذَابِ إِذْلَاقَهُمْ، وَلَا ذُلًّا<sup>(٤)</sup> أَذَلَّ مِنْهُمْ لِكُونِهِمْ عِبَادًا. فَذَوَاتُهُمْ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ إِذْلَاءٌ، فَلَا تُذَلُّهُمْ، فَإِنَّكَ لَا تُذَلُّهُمْ بِأَدْوَانٍ مِمَّا هُمْ فِيهِ مِنْ كَوْنِهِمْ عِبِيدًا. ﴿وَإِنْ تَغَفَّرَ لَهُمْ﴾ أَي: تَسْتُرُهُمْ عَنِ إِيقَاعِ الْعَذَابِ الَّذِي يَسْتَحِقُّونَهُ بِمُخَالَفَتِهِمْ، أَي تَجْعَلُ لَهُمْ غَفْرًا يَسْتُرُهُمْ عَنِ ذَلِكَ وَيَمْنَعُهُمْ مِنْهُ. ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾: أَي الْمَنِيعُ الْحَمِي. إِلَى آخِرِ مَا خَرَّفَ.

(١) الآية ١١٨ من سورة المائدة.

والحديث ثابت: رواه النسائي في «الصغرى» (١٧٧/٢)، وفي «الكبرى» (ج ٦/ص ٣٣٩ - ٣٤٠) رقم (١١١٦١)، وابن ماجه في «سننه» (١٣٥٠)، والحاكم في «المستدرک» (٢٤١/١)، وصححه، ووافقه الذهبي، وليس كما قالا! فإن مدار الإسناد على جسة بنت دجاجة، وهي حسنة الحديث على التحقيق، فقد وثقها ابن حبان، والعجلي، وروى عنها جماعة. «تهذيب التهذيب» (٦٦٧/٤).

والحديث رواه البغوي - أيضاً - في «شرح السنة» (٩١٥). وزعم الأرنؤوط أنه إسناد صحيح! والحديث حسنة الألباني. «صحيح النسائي» (٩٦٦).

(٢) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».

(٣) الآية ٢٥ من سورة الفتح.

(٤) غير موجودة في «الفصوص».

أقول: انظُرْ إلى هذا الإلحادِ في آياتِ الله تَعَالَى والتَّعَصُّبِ للكُفَّارِ! وإلى هَذِهِ التَّوِيلَاتِ الرَّكِيكَةِ في قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>: «هُم» ضَمِيرُ الغَائِبِ، فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَيُّهَا الأَحْمَقُ! فَهَلْ كَانَ المَقَامُ يَفْتَضِي تَكْلِماً أَوْ خِطَاباً؟ وكَذَا في قَوْلِهِ: ﴿فَأَنَّهُمْ عِبَادٌ﴾ فَأفْرَدَ الخِطَابَ<sup>(٢)</sup>: هَلِ المَقَامُ يَفْتَضِي غَيْرَ الإفْرَادِ؟! وانظُرْ إلى الكَذِبِ، وَبُعدِ المُنَاسَبَةِ في قَوْلِهِ: لِلتَّوْحِيدِ الَّذِي كَانُوا عَلَيهِ! وَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأُمَّهُ إلهَيْنِ! وانظُرْ إلى بُعْدِهِ عَنِ الحَقِّ والحَقَائِقِ في قَوْلِهِ: وَلَا ذِلَّةَ أعْظَمُ مِنْ ذِلَّةِ العَبِيدِ! وَقَوْلِهِ: المُرَادُ بالعَذَابِ: إِذْلَاقُهُمْ، وَلَا ذُلٌّ أَذَلُّ مِنْهُمُ لِكَوْنِهِمْ عِبَاداً! فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَيُّهَا المُتَّصِلُفُ بالتَّصَوُّفِ والدَّعَاوَى العَرِيشَةِ فِيهِ! مَتَى كَانَتْ عُبودِيَّةُ<sup>(٣)</sup> اللّهِ ذُلًّا بَلْ هِيَ كَمَالُ العِزَّةِ وَعَيْنُهَا، بِهَا<sup>(٤)</sup> افْتَخَرَ<sup>(٥)</sup> مَنْ افْتَخَرَ. ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿وَأَنْتَ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> فَهَلْ جَعَلَ اللهُ تَعَالَى أنبياءَهُ وَخَوَاصَّهُ في العَذَابِ والذُّلِّ! مَعَ أَنَّهُ أَنْكَرَ وَعَذَّبَ مَنْ كَذَّبَ مَنْ هُوَ عَبْدُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾<sup>(٩)</sup> إلخ، إِنَّمَا الذُّلُّ في عُبودِيَّةِ<sup>(١٠)</sup> المَخْلُوقِ. بَلْ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مِنَ المَخْلُوقِينَ مِنَ الأَغْنِيَاءِ تَعَزَّزَ بِهِ عِبِيدُهُ بِقَدْرِ ارْتِفَاعِهِ في العِنَاءِ. وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ لَا يَنْكُرُهُ إِلاَّ مُعَانِدٌ مِثْلَكَ! دَابُّهُ المُعَالِطَةُ والبُهْتَانُ.

(١) في «الأصل»: «قولهم». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) في «الأصل»: «فأفرد الخطاب هل!» ولا معنى ل«هل» هذه ها هنا.

(٣) في «الأصل»: «عبودة». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) كذا في «الأصل»: ولعل الأصوب: «وبها».

(٥) في «الأصل»: «افتخر بها». والصواب حذف: «بها».

(٦) الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٧) في «الأصل»: «قال!» والتصويب من «المصحف الشريف».

(٨) الآية ١٩ من سورة الجن.

(٩) الآية ٩ من سورة القمر.

(١٠) في «الأصل»: «عبودة».

وَأَمَّا عَدَمُ التَّصَرُّفِ فِي أَنْفُسِهِمْ، فَلَيْسَ ذِلَّةً، كَيْفَ وَمُؤَنَّتِهِمْ  
وَكَيْفَايَتُهُمْ عَلَى سَيِّدِهِمُ الْغَنِيِّ الْقَادِرِ الْجَوَادِ الْكَرِيمِ! فَاَنْظُرْ أَيُّهَا  
الْمُنْصِيفُ! إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَبَاطِيلِ الَّتِي أَتَى بِهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ - فَالْوَيْلُ  
كُلُّ الْوَيْلِ لِمَنْ أَطَّلَعَ هَذَا الْإِلْحَادَ، ثُمَّ يَعْتَقِدُهُ مُسْلِمًا<sup>(١)</sup>، فَضْلًا عَنِ  
اغْتِقَادِهِ وَوَلِيًّا.

ثُمَّ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ<sup>(٢)</sup>:  
فَكَانَ سُؤَالَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْحَاحَ مِنْهُ عَلَى رَبِّهِ  
فِي الْمَسْأَلَةِ لَيْلَتُهُ الْكَامِلَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ يُرَدِّدُهَا طَلَبًا لِلْإِجَابَةِ! أَقُولُ:  
لَا شَكَّ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (تَعَذَّبَهُمْ) وَ(تَغْفِرْ لَهُمْ) رَاجِعٌ إِلَى النَّاسِ الَّذِينَ  
اتَّخَذُوا عِيسَى وَأُمَّهُ الْهَيْنَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَكَيْفَ يَدْعُو لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُلْحِقُ، وَقَدْ نَهَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْاسْتِغْفَارِ  
لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>؟ نَعَمْ، إِنَّ قَصْدَ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُصَاةَ أُمَّتِهِ فَلَا حَاجَةَ.

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ السُّلَيْمَانِيَّةِ<sup>(٤)</sup> بِنَاءٌ عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَبِيبِيَّةِ: وَالْعَمَلُ مُقَسَّمٌ  
عَلَى ثَمَانِيَةِ أَعْضَاءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ. وَقَدْ أَخْبَرَ الْحَقُّ أَنَّهُ تَعَالَى هُوِيَّةُ كُلِّ غَضْبٍ  
مِنْهَا، فَلَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ غَيْرَ الْحَقِّ، وَالصُّورَةُ لِلْعَبْدِ وَالهُوِيَّةُ مُدْرَجَةٌ فِيهِ، أَيْ  
فِي اسْمِهِ لَا غَيْرَ، لِأَنَّهُ تَعَالَى عَيْنُ مَا ظَهَرَ وَسُمِّيَ خَلْقًا.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>: فَقَيَّدَ رَحْمَةَ الْوُجُوبِ، وَأَطْلَقَ رَحْمَةَ الْإِمْتِنَانِ  
فِي قَوْلِهِ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(٦)</sup>. حَتَّى الْأَسْمَاءِ الْإِلَهِيَّةِ،

(١) يعني به ابن عربي.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٤٩).

(٣) الآية ٤٨، ١١٦ من سورة النساء.

(٤) «الفصوص»: (ص ١٥١).

(٥) «الفصوص»: (ص ١٥١ - ١٥٢).

(٦) الآية ١٥٦ من سورة الأعراف.



أَعْنِي حَقَائِقَ النَّسَبِ. فَأَمْتَنَ عَلَيْهَا بِنَا. فَتَحُنُ نَتِيَجَةُ رَحْمَةِ الْاِمْتِنَانِ  
بِالْأَسْمَاءِ الْإِلَهِيَّةِ وَالنَّسَبِ الرَّبَّانِيَّةِ. ثُمَّ أَوْجَبَهَا [عَلَى نَفْسِهِ] <sup>(١)</sup> بِظُهُورِنَا <sup>(٢)</sup>  
لَنَا، وَأَعْلَمْنَا أَنَّهُ هُوَيْتُنَا، لِنَعْلَمَ <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ مَا أَوْجَبَهَا عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا لِنَفْسِهِ.  
فَمَا خَرَجَتِ الرَّحْمَةُ عَنْهُ. فَعَلَى مَنْ اِمْتَنَ وَمَا ثُمَّ إِلَّا هُوَ؟ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ  
مِنْ حُكْمٍ لِبَيَانِ <sup>(٤)</sup> التَّفْصِيلِ لِمَا ظَهَرَ مِنْ تَفَاضُلِ الْخَلْقِ فِي الْعُلُومِ حَتَّى  
يُقَالَ: إِنَّ هَذَا أَعْلَمُ مِنْ هَذَا، مَعَ أَحَدِيَّةِ الْعَيْنِ! وَمَعْنَاهُ مَعْنَى نَقْصِ  
تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ <sup>(٥)</sup> عَنِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ، فَهَذِهِ مُفَاضَلَةٌ فِي الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ،  
وَكَمَالِ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ وَفَضْلِهَا وَزِيَادَتِهَا عَلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ إِخ.

أَقُولُ: أَمَّا قَاعِدَتُهُ الْمَذْكُورَةُ، فَمَعْلُومَةٌ! وَأَمَّا قَوْلُهُ: بِنَقْصِ تَعَلُّقِ  
الْإِرَادَةِ عَنِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ، فَصَحِيحٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: بِتَفْصِيلِ <sup>(٦)</sup> تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ  
وَزِيَادَتِهَا عَلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ كَذِبٌ قَبِيحٌ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ مَا يُرِيدُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ <sup>(٧)</sup>. فَلَا  
يُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ شَيْئًا وَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ  
الْمُخَدَّثَاتِ، بَلِ السُّفَهَاءِ، تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى عَنِ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا. بَلِ  
الْأَمْرُ عَكْسُ مَا قَالَهُ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ أَزِيدُ مِنَ الْإِرَادَةِ، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ  
مَا يُرِيدُ <sup>(٨)</sup>، وَلَا يُرِيدُ كُلَّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَنَّهُ مُنَاقِضٌ  
نَفْسَهُ فِيمَا قَالَ <sup>(٩)</sup> فِي الْكَلِمَةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ (فَمَا شَاءَ، فَمَا هَدَاهُمْ، فَهَلْ

(١) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «ثم أوجبها ثم أوجبها!»

(٣) في «الأصل»: «ليعلم». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٤) كذا «الأصل». وفي «الفصوص»: «لسان!»

(٥) في «الأصل»: تكررت عبارة: «تعلق الإرادة» مرتين! والتصويب من «الفصوص».

(٦) في «الأصل»: «تفصيل». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٧) الآية ١٦ من سورة البروج.

(٨) في «الأصل»: «على ما كل يريد». والصواب ما أثبتته.

(٩) «الفصوص»: (ص ٨٢).

يَسَاءُ؟ هَذَا مَا لَا يَكُونُ. فَمَشِيئَتُهُ<sup>(١)</sup> أَحَدِيَّةُ التَّعَلُّقِ وَهِيَ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ نِسْبَةٌ تَابِعَةٌ لِلْمَعْلُومِ) فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُرِيدُ مَا لَا يَكُونُ وَهُوَ كَثِيرُ التَّنَاقُضَاتِ مَعَ ادِّعَائِهِ الْكُشْفِ الْمُنَافِي لَهَا!!!

قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَكَذَلِكَ السَّمْعُ الْإِلَهِيُّ وَالْبَصَرُ وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى دَرَجَاتٍ فِي تَفَاضُلٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. كَذَلِكَ تَفَاضُلُ مَا ظَهَرَ فِي الْخَلْقِ مِنْ أَنْ يُقَالَ: هَذَا أَعْلَمُ مِنْ هَذَا مَعَ أَحَدِيَّةِ الْعَيْنِ. وَكَمَا أَنَّ كُلَّ اسْمِ إِلَهِيٍّ إِذَا قَدَّمْتَهُ سَمَّيْتَهُ بِجَمِيعِ الْأَسْمَاءِ وَنَعْتَهُ بِهَا، كَذَلِكَ فِيمَا ظَهَرَ مِنْ الْخَلْقِ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ كُلُّ مَا فُوضِلَ بِهِ. فَكُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْعَالَمِ هُوَ مَجْمُوعُ الْعَالَمِ، أَيْ هُوَ قَابِلٌ لِحَقَائِقِ مُفْرَدَاتِ<sup>(٣)</sup> الْعَالَمِ كُلِّهِ!.

أَقُولُ: هَذَا مُنَاقِضٌ لِمَا يُكَرِّرُهُ كَثِيراً أَنَّ الْأَشْيَاءَ لَهَا اسْتِعْدَادَاتٌ حَالٌ عَدَمِهَا، فَكُلُّ مِنْهَا يَقْبَلُ مِنْ فَيْضِ وُجُودِ الْحَقِّ عَلَى حَسَبِ اسْتِعْدَادِهِ، فَتَبَّهَ لِتَنَاقُضِهِ!!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup>: فَلَا يَقْدَحُ قَوْلُنَا: إِنَّ زَيْدًا دُونَ عَمْرٍو فِي<sup>(٥)</sup> الْعِلْمِ أَنْ تَكُونَ هُوِيَّةُ الْحَقِّ عَيْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَتَكُونَ فِي عَمْرٍو أَكْمَلُ وَأَعْلَمُ مِنْهُ فِي زَيْدٍ، كَمَا تَفَاضَلَتِ الْأَسْمَاءُ الْإِلَهِيَّةُ وَلَيْسَتْ غَيْرَ الْحَقِّ! فَهُوَ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ هُوَ عَالِمٌ أَعْمُ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ مَا هُوَ مُرِيدٌ وَقَادِرٌ، وَهُوَ هُوَ لَيْسَ غَيْرُهُ. فَلَا تَعْلَمُهُ هُنَا يَا وَلِيَّ [الله!]<sup>(٦)</sup> وَتَجْهَلُهُ هُنَا، وَتُثْبِتُهُ هُنَا وَتَنْفِيهِ هُنَا إِلَّا إِنْ أُثْبِتَهُ بِالْوَجْهِ الَّذِي أُثْبِتَ نَفْسَهُ، وَنَفَيْتَهُ عَن كَذَا بِالْوَجْهِ

(١) فِي «الْأَصْل»: «فَمَشِيئَتُهُ».

(٢) «الْفُصُوص»: (ص ١٥٣).

(٣) فِي «الْفُصُوص»: «لِلْحَقَائِقِ مُتَفَرِّقَاتٍ»!!

(٤) «الْفُصُوص»: (ص ١٥٣).

(٥) فِي «الْأَصْل»: «وَفِي»!

(٦) الزِّيَادَةُ مِنْ «الْفُصُوص».

الَّذِي نَفَى نَفْسَهُ كَالآيَةِ الْجَامِعَةِ لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي حَقِّهِ حِينَ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup> فَنَفَى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup> فَأَثْبَتَ بِصِفَةِ تَعَمُّ كُلِّ سَمِيعٍ وَبَصِيرٍ مِنْ حَيَوَانَ وَمَا تَمَّ إِلَّا حَيَوَانَ إِنْج.

أقول: أَمَا الْقَاعِدَةُ الْمَعْلُومَةُ، فَلَا حَاجَةَ لِلْكَلامِ فِيهَا.

وَأَمَا قَوْلُهُ: أَثْبَتَ نَفْسَهُ وَنَفَى نَفْسَهُ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّهُ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِنَّمَا نَفَى الْمِثْلَ وَلَمْ يَنْفِ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ، أَيْ كَمَا لِهَمَّا لِنَفْسِهِ. وَنَفْسُهُ لَمْ تَكُنْ مُتَنَفِيَةً قَطُّ لِيُثْبِتَهَا تَعَالَى! وَكَذَلِكَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ إِلَّا أَنَّهُ حَصَرَهُمَا فِيهِ لِأَنَّهُمَا فِي غَيْرِهِ كَالْعَدَمِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(٣)</sup> لَا أَنَّهُ كَمَا زَعَمَ عَيْنُ كُلِّ مَنْ يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ حَتَّى الْجَمَادَا! عَلَى مَا تَكَلَّفَ مِنَ التَّأْوِيلِ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ أَيْضًا!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup>: ثُمَّ كَيْفَ<sup>(٥)</sup> يُقَدِّمُ سُلَيْمَانُ اسْمَهُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا زَعَمُوا، وَهُوَ مِنْ [جُمْلَةٍ]<sup>(٦)</sup> مَنْ أَوْجَدْتُهُ الرَّحْمَةَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ لِيَصِحَّ اسْتِنَادُ الْمَرْحُومِ.

هَذَا عَكْسُ الْحَقَائِقِ: تَقْدِيمُ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّأخِيرَ، وَتَأخِيرُ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّقْدِيمَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي<sup>(٧)</sup> يَسْتَحِقُّهُ.

أقول: هَذَا اغْتِرَاضٌ عَلَى سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَكِنَّ

(١) الآيَةُ ١١ مِنْ سُورَةِ الشُّورَى.

(٢) الآيَةُ ٨٨ مِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ.

(٣) «الفصوص»: (ص ١٥٤).

(٤) فِي «الفصوص»: «ثُمَّ إِنَّهُ كَيْفَ».

(٥) سَاقَطَ مِنْ «الأصل»! وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الفصوص».

(٦) سَاقَطَ مِنْ «الأصل»! وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الفصوص».

(٧) سَاقَطَ مِنْ «الأصل»! وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الفصوص».

قَوْلُهُ: كَمَا زَعَمُوا، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى زَعْمٍ مِّنْ زَعَمٍ أَنَّهُ غَيْرُ هُوِيَّةِ الْحَقِّ لَا عَلَى قَوْلٍ مِّنْ زَعَمٍ أَنَّهُ عَيْنُهَا، إِذْ<sup>(١)</sup> لَا يُتَصَوَّرُ التَّقْدِيمُ الْمَذْكُورُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، إِذْ هُوَ كَقَوْلِهِ: (إِنَّهُ مِنَ اللَّهِ) وَالذَّاتُ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الصِّفَةِ بِالرُّثْبَةِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ اُعْتَبِرَتْ جِهَةٌ الْكَثْرَةُ، فَلَا عِتْرَاضَ بِحَالِهِ عَلَى زَعْمِكَ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ إِسَاءَتِكَ الْأَدَبِ مَعَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَإِنْ اُعْتَبِرَ جِهَةٌ الْوَحْدَةِ، فَالْكَاتِبُ وَالْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ! وَمَا إِلَى ذَلِكَ وَاحِدًا، فَلَا يُتَصَوَّرُ تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ، إِذْ سُلَيْمَانُ وَالرَّخْمُنُ وَغَيْرُهُمَا وَاحِدًا!!

قَالَ<sup>(٢)</sup>: فَكَانَ<sup>(٣)</sup> عَيْنُ قَوْلِ أَصْفَ بْنِ بَرْخِيَا<sup>(٤)</sup> عَيْنَ الْفِعْلِ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ. فَرَأَى<sup>(٥)</sup> فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ بَعِيْنِهِ سُلَيْمَانَ<sup>(٦)</sup> عَرْشَ بَلْقَيْسَ مُسْتَقْرَرًا عِنْدَهُ لِئَلَّا يَتَحَيَّلَ أَنَّهُ أَدْرَكَهُ، وَهُوَ فِي مَكَانِهِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا بِاتِّحَادِ الزَّمَانِ انْتِقَالًا، وَإِنَّمَا كَانَ إِعْدَامًا وَإِجَادًا مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ أَحَدٌ بِذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُرِّ فِي لَبْسٍ مِّنْ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «إِذَا». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) «الْفُصُوصُ»: (ص ١٥٥).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «وَكَانَ».

(٤) عَلَى زَعْمِ الْقِصَصِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ يُزَوَّى أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ آيَةٌ ٤٠ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ.

وَهَذَا الْأَثَرُ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١/ ١٩ ج ١٩ ص ١٦٣) بِسَنَدٍ فِيهِ ابْنُ حُمَيْدٍ شَيْخُ الطَّبْرِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَكَذَا رَوَاهُ فِي (ص ١٦٤). وَفِيهِ الْعِلَّةُ السَّابِقَةُ.

وَانظُرْ «تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ» (ج ٦/ ٢٠٢).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: «فَرَى».

(٦) فِي «الْأَصْلِ»: «سَلْمِينَ»!

خَلَقِ جَدِيدٍ ﴿١﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ إِلَى أَنْ قَالَ ﴿٢﴾: فَلَمْ يَكُنْ لَأَصْفٍ مِنَ الْفَضْلِ إِلَّا حُصُولُ التَّجْدِيدِ فِي مَجْلِسِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَمَا قَطَعَ الْعَرْشَ مَسَافَةً، وَلَا زُوِيَتْ لَهُ أَرْضٌ ﴿٣﴾ وَلَا خَرَقَهَا ﴿٤﴾ لِمَنْ فِيهِمْ مَا ذَكَرْنَا!

أقول: هَذَا إِعَادَةٌ لِمَا ذَكَرَ فِي الْكَلِمَةِ الشَّعْبِيَّةِ مِنَ الْقَوْلِ بِتَجْدُدِ الْأَعْيَانِ، وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَمَا كَانَ الرَّائِي ﴿٥﴾ لِلْعَرْشِ، هُوَ الْقَائِلُ: ﴿أَيْكُمْ يَأْتِي بِعَرْشِهَا﴾ ﴿٦﴾. وَلَا الْآتِي بِهِ هُوَ الْقَائِلُ ﴿أَنَا أَيْنِكَ بِهِ﴾ ﴿٧﴾ بَلْ وَلَا هُوَ آتٍ بِهِ إِلَى مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْمُحَالَاتِ!! عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ: هَلْ مَا زَعَمْتَ مِنَ الْإِعْدَامِ وَالْإِنْجَادِ بِاقتِضَاءِ ذَاتِ الشَّيْءِ أَمْ بِالْغَيْرِ؟ وَالْأَوَّلُ مُحَالٌ. وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ أَوْ غَيْرُهُ؟ وَالثَّانِي مُحَالٌ، لِأَنَّهُ شِرْكٌ. وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي الْغَيْرِيَّةَ، وَلَسْتَ تَقُولُ بِهَا، إِلَّا بِاغتِبَارِ الْوُجُودِ وَالْأَعْيَانِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ لَهَا ثُبُوتًا فِي الْعَدَمِ!! فَمَا الْمُحْضَصُ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، وَمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ؟! إِمَّا نَفْسُ الْأَعْيَانِ أَوْ نَفْسُ الْوُجُودِ.

وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْنَدَ الشَّخْصُ ذَلِكَ التَّخْصِصَ إِلَى نَفْسِهِ. وَكَذَا إِنْ أُرِيدَ الْمُرْكَبُ مِنْهُمَا عَلَى مَا زَعَمْتَ مِنَ التَّجْدِيدِ. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَهُ ظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا خَيَالَاتٌ لَا حَقِيقَةَ. وَاسْتِدْلَالُهُ بِآيَةِ كَذِبٍ صَرِيحٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيهَا سَبَقَ!

(١) الآية ١٥ من سورة ق.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٥٦).

(٣) في «الأصل»: «عرض!» والتصويب من «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «ولا فرقها!» والتصويب من «الفصوص».

(٥) في «الأصل»: «الرأي». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) الآية ٣٨ من سورة النمل.

(٧) الآية ٤٠ من سورة النمل.

قَالَ<sup>(١)</sup>: وَسَبَبُ ذَلِكَ كَوْنُ سُلَيْمَانَ [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ]<sup>(٢)</sup> هِبَةً اللَّهُ تَعَالَى لِدَاوُدَ [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ]<sup>(٣)</sup> إِنْخِ.

أَقُولُ: لَيْسَ لَفْظُ هِبَةٍ مُخْتَصَّصًا بِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِدَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، بَلْ عَامٌّ! قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ يُحْيَى﴾<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِ شَاءَ<sup>(٦)</sup> وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾<sup>(٧)</sup>.

قَالَ<sup>(٨)</sup>: وَلَمَّا رَأَتْ بَلْقَيْسُ عَرْشَهَا مَعَ عِلْمِهَا بِبُعْدِ الْمَسَافَةِ وَاسْتِحَالَةِ انْتِقَالِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ عِنْدَهَا ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾<sup>(٩)</sup> وَصَدَّقَتْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَجْدِيدِ الْخَلْقِ بِالْأَمْثَالِ وَهُوَ: (هُوَ). وَصَدَقَ الْأَمْرُ، كَمَا أَنَّكَ فِي زَمَانِ التَّجْدِيدِ عَيْنُ مَا أَنْتَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي!

أَقُولُ: كَأَنَّهُ يُحَاوِلُ بِهَذَا الْجَوَابِ عَمَّا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا بَعْضَهَا. وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ فِي قَوْلِهِ: بِالْأَمْثَالِ!

وَقَوْلُهُ: عَيْنُ مَا أَنْتَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، فَإِنَّ الْمِثْلَ غَيْرُ الْعَيْنِ! لَا يُقَالُ يُرِيدُ بِالْخَلْقِ الْمَعْنَى الْمَضْذِرِي لَا الْمَخْلُوقَ، فَالْمُتَجَدِّدُ أَمْثَالُ الْمَضْذِرِ، لَا مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْمَضْذِرُ، بَلْ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْمَضْذِرُ عَيْنُ وَاحِدَةٌ يَتَجَدَّدُ أَمْثَالُ الْخَلْقِ عَلَيْهَا، فَلَا تَنَاقُضَ، لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا أَيْضًا

(١) «الفصوص»: (ص ١٥٦).

(٢) (٣) غير موجودة في «الفصوص».

(٤) الآية ٨٤ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٩٠ من سورة الأنبياء.

(٦) تكررت: «لمن يشاء». وكذلك «يهب».

(٧) الآية ٤٩ من سورة الشورى.

(٨) «الفصوص»: (ص ١٥٦ - ١٥٧).

(٩) الآية ٤٢ من سورة النمل.

مُحَالٌ، إِذْ هُوَ خَلَقَ الْمَخْلُوقَ وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَمُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ هُنَا: وَإِنَّمَا كَانَ إِيجَادٌ وَإِعْدَامٌ! وَلِقَوْلِهِ فِي الشُّعَيْبِيَّةِ<sup>(١)</sup>: إِنَّ كُلَّهُ<sup>(٢)</sup> مَجْمُوعٌ أَعْرَاضٍ، فَهُوَ يَتَبَدَّلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ إلخ.

ثُمَّ إِنَّهُ خَبَطَ الْعَشْوَاءَ<sup>(٣)</sup> تَابِعاً قَوَاعِدَهُ الْبَاطِلَةَ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٤)</sup>: فَكَانَ إِسْلَامٌ بَلْقَيْسٍ إِسْلَامٌ سُلَيْمَانَ، إِذْ قَالَتْ ﴿مَعَ سُلَيْمَانَ﴾<sup>(٥)</sup>، فَتَبِعْتُهُ. فَمَا يَمُرُّ<sup>(٦)</sup> بِشَيْءٍ مِنَ الْعَقَائِدِ إِلَّا مَرَّتْ بِهِ مُعْتَقِدَةً ذَلِكَ. كَمَا نَحْنُ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي الرَّبُّ عَلَيْهِ لِكُونَ نَوَاصِينَا فِي يَدِهِ وَيَسْتَحِيلُ مُفَارَقَتَنَا إِيَّاهُ. فَتَحْنُ مَعَهُ بِالتَّضْمِينِ، وَهُوَ مَعَنَا بِالتَّضْرِيحِ، فَإِنَّهُ قَالَ<sup>(٧)</sup>: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾<sup>(٨)</sup>. وَنَحْنُ مَعَهُ بِكَوْنِهِ آخِذًا بِنَوَاصِينَا، فَهُوَ تَعَالَى مَعَ نَفْسِهِ حَيْثُ مَا مَشَى بِنَا مِنْ صِرَاطِهِ. فَمَا بَقِيَ مِنَ الْعَالَمِ إِلَّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَهُوَ صِرَاطُ<sup>(٩)</sup> الرَّبِّ تَعَالَى.

أقول: هَذَا إِعَادَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي الْكَلِمَةِ الْهُودِيَّةِ.

أَمَا قَوْلُهُ: فَمَا يَمُرُّ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَقَائِدِ إلخ، فَصَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ

(١) «الفصوص»: (ص ١٢٥).

(٢) يعني العالم.

(٣) يُقَالُ: رَكِبَ الْعَشْوَاءَ أَي خَبَطَ أَمْرَهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ. «المعجم الوسيط» (٢/٦٠٩). وَقَدْ وَقَعَ فِي «الأصل»: «عشواء». ولعل الصواب: «إِنَّهُ خَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ».

(٤) «الفصوص»: (ص ١٥٧). وَقَدْ تَكَرَّرَتْ: «قَالَ» مَرَّتَيْنِ.

(٥) الآيَةُ الْكَرِيمَةُ: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. الآيَةُ ٤٤ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ.

(٦) فِي «الأصل»: «يَأْمُرُ!!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الفصوص».

(٧) «الفصوص»: (ص ١٥٧ - ١٥٨).

(٨) الآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ.

(٩) فِي «الأصل»: «الصراط». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الفصوص».

سَلِيمَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ لَا يَمُرُّ إِلَّا عَلَى الْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ، لَا مِنْ حَيْثُ مَا قَصَدَهُ مِنْ عُمُومِ جَمِيعِ الْعَقَائِدِ!! وَمِنْ أَيْنَ يَدُلُّ رَبُّ الْعَالَمِينَ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ عَقَائِدِ الْعَالَمِينَ حَقٌّ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الْفُضْلُ﴾<sup>(١)</sup>؟ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكَوِّنُ﴾ (٧٤)<sup>(٢)</sup>.

وَقِيَاسُ الْعَقَائِدِ عَلَى الْمَشْيِ الْجَسِيِّ مِنْ مَعَالِيظِهِ الْبَاطِلَةِ! وَإِلَّا فَلَا خَفَاءَ فِي مُخَالَفَةِ الْمُنَافِقِينَ وَنَحْوِهِمْ، وَإِنْ مَشَوْا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَقْدَامِهِمْ فِي طَرِيقٍ! عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالآيَةِ أَنَّهُ: مَا لِكُهُمْ وَمُتَّصِرْفٌ فِيهِمْ كَيْفَ شَاءَ، لَا أَنَّهُ مُجْبِرُهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ. وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ، فَمَنْ هُمْ الضَّالُّونَ الْمَذْكُورُونَ فِي الْقُرْآنِ؟!

قَالَ<sup>(٣)</sup> فِي الْكَلِمَةِ الدَّوْدِيَّةِ - بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَمْرَ الْخِلَافَةِ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَاللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ خَلَائِفُ عَنِ اللَّهِ، وَهُمْ الرُّسُلُ. وَأَمَّا الْخِلَافَةُ الْيَوْمَ، فَعَنِ الرُّسُلِ، لَا عَنِ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ مَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِمَا شَرَعَ [لَهُمْ]<sup>(٥)</sup> الرَّسُولُ لَا يَخْرُجُونَ عَن ذَلِكَ. غَيْرَ أَنَّ هُنَا دَقِيقَةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أُمَّثَلْنَا، وَذَلِكَ فِي أَخْذِ مَا يَحْكُمُونَ بِهِ مِمَّا [هُوَ]<sup>(٦)</sup> شَرَعُ لِلرُّسُولِ، [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٧)</sup> فَالْخَلِيفَةُ عَنِ الرَّسُولِ مَنْ يَأْخُذُ الْحُكْمَ بِالثَّقْلِ عَنْهُ ﷺ أَوْ الْجِهَادِ الَّذِي أَضْلُهُ أَيْضًا مَنْقُولٌ عَنْهُ ﷺ. وَفِينَا مَنْ

(١) الآية ٣٢ من سورة يونس.

(٢) الآية ٧٤ من سورة المؤمنون.

(٣) «الفصوص»: (ص ١٦٠ - ١٦٢).

(٤) «الفصوص»: (ص ١٦٢).

(٥) ساقط من «الأصل». واستدرسته من «الفصوص».

(٦) ساقط من «الأصل»! واستدرسته من «الفصوص».

(٧) ساقط من «الأصل».



يَأْخُذُهُ<sup>(١)</sup> عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ خَلِيفَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِعَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ  
إِلَخ.

أَقُولُ: لَا بُدَّ لَهُ حَيْثُ لَا يَجِدُ مُخَالَفَةً وَلَا اعْتِرَاضاً مِنْ تَرْفَعٍ  
وَتَمْدَحٍ دَعْوَى مُجَرَّدَةٍ عَنِ الْبُرْهَانِ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَلِهَذَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا نَصَّ بِخِلَافَةٍ عَنْهُ إِلَى  
أَحَدٍ. وَلَا عَيْتَهُ لِعِلْمِهِ أَنَّ فِي أُمَّتِهِ مَنْ يَأْخُذُ الْخِلَافَةَ عَنِ رَبِّهِ، فَيَكُونُ  
خَلِيفَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ الْمُوَافَقَةِ فِي الْحُكْمِ الْمَشْرُوعِ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ!

أَقُولُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ إِنَّمَا لَمْ يُنصَّ لِعِلْمِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
يُؤَلِّفُ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يُجْمِعُوا عَلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ  
تَعَالَى عَنْهُ وَتَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: «يَأْبَى اللَّهُ  
تَعَالَى، وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

وَلَمْ يَدْعُ أَبُو بَكْرٍ وَلَا غَيْرُهُ لَهُ أَنَّهُ أَخَذَ الْخِلَافَةَ عَنِ رَبِّهِ بِالْمَعْنَى  
الَّذِي تَزْعُمُ! وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى ذَلِكَ وَلَا دَلِيلَ عَلَى وَقُوعِهِ، حَيْثُ  
حَصَلَتِ الْمُوَافَقَةُ، وَالْمُخَالَفَةُ مَزْدُودَةٌ.

قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَإِنَّمَا تَنْقُصُ أَوْ تَزِيدُ<sup>(٥)</sup> عَلَى الشَّرْعِ الَّذِي تَقَرَّرَ بِالْاجْتِهَادِ

(١) فِي «الأصل»: «تأخذه». والتصويب من «الفصوص».

(٢) «الفصوص»: (ص ١٦٣).

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٥٦٦٦، ٧٢١٧)، وابن سعد في  
«الطبقات الكبرى» (ج ٢ / ص ٢٢٤ - ٢٢٥، ٢٢٦)، والحاكم في «المستدرک»  
(ج ٣ / ص ٤٧٧)، والبيهقي في «شرح السنة» (ج ٥ / ص ٢٢٠ - ٢٢١).  
وإسناد الحاكم صحيح أيضاً كما جزم الذهبي.

(٤) «الفصوص»: (ص ١٦٤).

(٥) فِي «الأصل»: «وإنما ينقص أو يزيد». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

لَا عَلَى الشَّرْعِ الَّذِي شُؤِفَهُ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَقَدْ يَظْهَرُ مِنَ الْخَلِيفَةِ مَا يُخَالِفُ حَدِيثًا مَا فِي الْحُكْمِ، فَيَتَخَيَّلُ أَنَّهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ: وَإِنَّمَا هَذَا الْإِمَامُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ مِنْ جِهَةِ الْكَشْفِ ذَلِكَ الْخَبْرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ ثَبَتَ لِحُكْمٍ (١) بِهِ. وَإِنْ [كَانَ] (٢) الطَّرِيقُ فِيهِ: الْعَدْلُ عَنِ الْعَدْلِ، فَمَا هُوَ مَعْصُومٌ مِنْ (٣) الْوَهْمِ وَلَا مِنَ الثَّقَلِ، بِالْمَعْنَى فَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ مِنَ الْخَلِيفَةِ الْيَوْمَ!

أقول: انظُرْ مَا أَمَكْرَهُ فِي تَرْوِيجِ بَاطِلِهِ بِادِّعَائِهِ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ قَدْ تَكُونُ غَيْرَ ثَابِتَةٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَطَّلِعُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ وَأُمَّثَالُهُ كَشْفًا، فَيَخَالِفُونَنَا! وَأَنْتَ خَبِيرٌ بَأَنَّ هَذِهِ دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، إِذِ الْكَشْفُ لَيْسَ دَلِيلًا، وَإِلَّا لَفَسَدَ نِظَامُ الشَّرْعِ، إِذْ لَا يَعْجِزُ أَحَدٌ عَنِ ادِّعَاءِ مِثْلِ ذَلِكَ، فَيَعْمَلُ كُلُّ ذِي هَوَى بِمُقْتَضَى هَوَاهُ وَيَدَّعِي فِيهِ الْكَشْفَ! وَأَيُّ فَسَادٍ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ. ثُمَّ بَعْدَ مَا قَرَّرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ حُكْمُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى (٤) سِوَاءَ كَانَتْ عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، مُوَافِقًا لِلْأَمْرِ أَمْ لَا، إِذِ الْكُلُّ بِمَشِيئَتِهِ، وَصَدَقَ فِي ذَلِكَ!!!

قَالَ (٥): فَلَمَّا (٦) كَانَ الْأَمْرُ فِي نَفْسِهِ عَلَى مَا قَرَّرْتَاهُ، كَانَ مَالُ الْخَلْقِ إِلَى السَّعَادَةِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا. فَعَبَّرَ عَنِ هَذَا الْمَقَامِ بَأَنَّ الرَّحْمَةَ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ!

(١) فِي «الْأَصْل»: «الْحُكْمُ بِهِ». وَالتَّصْوِيبُ مِنَ «الْفُصُوصِ».

(٢) سَاقَطُ مِنَ «الْأَصْلِ». وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنَ «الْفُصُوصِ».

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «عَنْ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: «لَا يَنْفَعُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى...». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ» (ص ١٦٥).

(٥) «الْفُصُوصِ»: (ص ١٦٦).

(٦) فِي «الْفُصُوصِ»: «وَلَمَّا».

أقول: هَذَا كَذِبٌ بَاطِلٌ، فَإِنَّ السَّعَادَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمُوَافَقَةِ الْأَمْرِ، لَا بِمُوَافَقَةِ مُطْلَقِ الْمَشِيئَةِ. وَقَدْ صَرَّحَ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ يَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَتَّبِعُونَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ تَعَالَى<sup>(١)</sup>، فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ لَمْ يَكْتُبْ لَهُ.

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الْيُونُسِيَّةِ<sup>(٢)</sup>: وَأَمَّا أَهْلُ النَّارِ، فَمَأْلُهُمْ إِلَى النَّعِيمِ وَلَكِنْ فِي النَّارِ، إِذْ لَا بُدَّ لِصُورَةِ النَّارِ بَعْدَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْعَذَابِ أَنْ تَكُونَ بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى مَنْ فِيهَا، فَنَعِيمُ أَهْلِ النَّارِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ نَعِيمٌ خَلِيلِ اللَّهِ تَعَالَى حِينَ أَلْقِيَ فِي النَّارِ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَعَذَّبَ بِرُؤْيَيْهَا، وَبِمَا تَعَوَّدَ فِي عِلْمِهِ وَتَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهَا صُورَةٌ تُؤْلَمُ مِنْ جَاوَرَهَا مِنَ الْحَيَوَانِ. وَمَا عَلِمَ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا، وَمِنْهَا فِي حَقِّهِ! فَبَعْدَ وُجُودِ هَذِهِ الْأَلَامِ<sup>(٣)</sup> وَجَدَهَا بَرْدًا وَسَلَامًا مَعَ شُهُودِ<sup>(٤)</sup> الصُّورَةِ اللَّوْنِيَّةِ فِي حَقِّهِ، وَهِيَ نَارٌ فِي عُيُونِ النَّاسِ!

أقول: هَذَا مَذْهَبُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا قَرَّرَهُ قَبْلَهُ مِنْ سَبْقِ الرَّحْمَةِ، وَمِنْ مُرَاعَاةِ<sup>(٥)</sup> الْإِبْقَاءِ عَلَى هَذِهِ النَّشْأَةِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ. وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ

(١) الْآيَةُ هِيَ: ﴿وَكَتَبْنَا لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَا وَإِنَّكَ قَالِ عَذَابِي أَصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ الَّذِي الْأَمْرُ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ (سورة الأعراف).

(٢) «الفصوص»: (ص ١٦٩).

(٣) فِي «الأصل»: «الألم»! والتصويب من «الفصوص».

(٤) فِي «الأصل»: «وجود». وما أثبتته موافق لما فِي «الفصوص».

(٥) فِي «الأصل»: «مراعات»!

عَنْهُمْ الْعَذَابُ ﴿١﴾ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ﴿٢﴾. ﴿لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ ﴿٣﴾. ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴿٥﴾﴾. فَيَكُونُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قِيَاسًا لِمُقَابَلَةِ النَّصْرِ.

فَإِنْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْقَابًا﴾ ﴿٦﴾. قُلْنَا: هُوَ مُحْتَمِلٌ لِكَوْنِهِ جَمْعٌ حُتْبٍ - بِسُكُونِ الْقَافِ ﴿٧﴾ - ظَرْفًا. وَلِكَوْنِهِ جَمْعٌ حَقِيقَةٌ ﴿٨﴾ - بِكُسْرِهَا - حَالًا، فَلَا يُعَارِضُ النَّصُوصَ الصَّرِيحَةَ الْقَطْعِيَّةَ الدَّالَّةَ. وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُخَصِّصَهُ بِالْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَإِنْ أَخَذَ الْعَذَابَ مِنَ الْعُدُوبَةِ عِتَادًا كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِسْمَاعِلِيَّةِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ السَّعِيرُ!!

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الْأَيُّوبِيَّةِ ﴿٩﴾: قَالَ تَعَالَى لِأَيُّوبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ ﴿١٠﴾﴾، يَعْنِي: مَاءٌ بَارِدٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إِفْرَاطِ حَرَارَةِ الْأَلَمِ، فَسَكَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِبَرْدِ الْمَاءِ. وَلِهَذَا كَانَ الطَّبُّ: النَّقْصُ مِنَ الزَّائِدِ، وَالزِّيَادَةُ فِي النَّاقِصِ. فَالْمَقْصُودُ طَلَبُ الْاِغْتِدَالِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُقَارِبُهُ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، أَعْنِي إِلَى الْاِغْتِدَالِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْحَقَائِقَ وَالشُّهُودَ يُعْطَى التَّكْوِينَ مَعَ الْأَنْفَاسِ عَلَى الدَّوَامِ،

(١) الآية ١٦٢ من سورة البقرة. والآية ٨٨ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٣) الآية ٧٥ من سورة الزخرف.

(٤) الآية ٩٧ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ٥٦ من سورة النساء.

(٦) الآية ٢٣ من سورة النبأ.

(٧) ويجوز بضم القاف أيضاً: «حُتْبٍ». انظر «المعجم الوسيط» (١/١٨٦).

(٨) في «الأصل»: «حِقْبٍ». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٩) «الفصوص»: (ص ١٧١).

(١٠) الآية ٤٢ من سورة ص.

وَلَا يَكُونُ<sup>(١)</sup> التَّكْوِينُ إِلَّا عَن مَيْلٍ يُسَمَّى فِي الطَّبِيعَةِ انْحِرَافًا أَوْ تَغْفِينًا<sup>(٢)</sup> أَوْ فِي حَقِّ الْحَقِّ: إِزَادَةً، وَهِيَ مَيْلٌ إِلَى الْمُرَادِ الْخَاصِّ دُونَ غَيْرِهِ. وَالِاعْتِدَالُ يُوزَنُ بِالسَّوَاءِ فِي الْجَمِيعِ، وَهَذَا لَيْسَ بِوَاقِعٍ، فَلِهَذَا مَنَعْنَا مِنْ حُكْمِ الْإِعْتِدَالِ!

أقول: إِطْلَاقُ الْمَيْلِ عَلَى إِزَادَةِ الْحَقِّ، وَنَفْيُ الْإِعْتِدَالِ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> سُبْحَانَهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلَا يَتِمُّ أَنْ تَرْجِيحَ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ أَحَدَ الْجَائِزَيْنِ يُسَمَّى انْحِرَافًا فِي حَقِّ الطَّبِيعَةِ، وَلَا مَيْلًا فِي حَقِّ الْحَقِّ، وَلَا أَنَّ الْإِعْتِدَالَ يُوزَنُ بِالسَّوَاءِ! وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُقْتَضَى مَا قَدْ عَلِمَهُ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ. فَالتَّكْوِينُ مِنَ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ بِجَهَةِ التَّخْصِيصِ: كَيْفَ يُسَمَّى مَيْلًا؟! إِنَّمَا الْمَيْلُ الْعَمَلُ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ، فَإِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَ هَذَا الشَّخْصِ وَجَدْتَ أَكْثَرَهُ مُعَالِطَاتٍ مُمَوَّهَةٍ بِمُنَاسَبَاتٍ تَعْرُ نَاطِرَهَا<sup>(٤)</sup>، وَلَا حَقِيقَةَ لَهَا عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّحْقِيقِ! وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا قَالَ<sup>(٥)</sup>: وَقَدْ وَرَدَ فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ النَّبَوِيِّ اتِّصَافُ الْحَقِّ بِالرِّضَا<sup>(٦)</sup> وَالغَضَبِ، وَبِالضَّفَاتِ. وَالرِّضَا مُزِيلٌ لِلغَضَبِ، وَالغَضَبُ مُزِيلٌ لِلرِّضَا عَنِ الْمَرَضِيِّ عَنْهُ، وَالِاعْتِدَالُ أَنْ يَتَسَاوَى الرِّضَا وَالغَضَبُ، فَمَا غَضِبَ الْغَاضِبُ عَلَى مَنْ غَضِبَ عَلَيْهِ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ. فَقَدْ اتَّصَفَ بِأَحَدِ الْحُكْمَيْنِ فِي حَقِّهِ، وَهُوَ مَيْلٌ وَمَا رَضِيَ الرَّاضِي عَمَّنْ رَضِيَ عَنْهُ وَهُوَ غَاضِبٌ عَلَيْهِ، فَقَدْ اتَّصَفَ بِأَحَدِ الْحُكْمَيْنِ فِي حَقِّهِ وَهُوَ مَيْلٌ.

(١) فِي «الأصل»: «ولا يوسنى!» والتصويب من «الفصوص».

(٢) فِي «الأصل»: «تعفينا!» والتصويب من «الفصوص».

(٣) فِي «الأصل»: «عن». والصواب ما أثبتته.

(٤) فِي «الأصل»، كانت: «يغر ظنارها!» ولعل الصواب ما أثبتته!

(٥) «الفصوص»: (ص ١٧٢).

(٦) فِي «الأصل» رسمت هذه الكلمة هكذا دائما: «الرضاء».

أقول: هَذَا أَيْضاً مِنْ قَبِيلِ مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ غَلَطٌ وَمَغْلَطَةٌ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ عَيْزٌ صَحِيحٌ، إِذْ تَسَاوَى الرِّضَا وَالغَضَبُ مُطْلَقاً لَيْسَ بِاعْتِدَالٍ! وَالرِّضَا عَمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ وَالغَضَبُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ لَيْسَ بِمَيْلٍ، بَلْ هُوَ عَيْنُ الْإِعْتِدَالِ، وَهُوَ الْإِتِّصَافُ بِأَحَدِ الْحُكَمَيْنِ فِي مَحَلِّهِ وَمُسْتَحِقُّهُ! فَاَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْمَعَالِيظِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا مَذْهَبَهُ حَيْثُ قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَإِنَّمَا قُلْنَا: هَذَا مِنْ أَجْلِ مَا يَرَى أَنَّ أَهْلَ النَّارِ لَا يَزَالُ غَضِبُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ دَائِماً أَبَداً فِي زَعْمِهِ. فَمَا لَهُمْ حُكْمُ الرِّضَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَصَحَّ الْمَقْصُودُ. فَإِنْ كَانَ كَمَا قُلْنَا مَالُ أَهْلِ النَّارِ إِلَى إِزَالَةِ الْآلَامِ، وَإِنْ سَكَنُوا النَّارَ فَذَلِكَ رِضَا: فَزَالَ الْغَضَبُ لِزَوَالِ الْآلَامِ إِذْ عَيْنُ الْآلَمِ عَيْنُ الْغَضَبِ إِنْ فَهِمْتَ. فَمَنْ غَضِبَ فَقَدْ تَأَذَى، فَلَا يَسَعُ فِي انْتِقَامِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ بَأْيَلامِهِ إِلَّا لِيَجِدَ الْعَاضِبُ الرَّاحَةَ بِذَلِكَ، فَيَنْتَقِلُ الْآلَمُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ إِلَى الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ. وَالْحَقُّ إِذَا أَفْرَدْتَهُ عَنِ الْعَالَمِ يَتَعَالَى عُلُواً كَبِيراً عَنِ هَذِهِ الصِّفَةِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ!

أقول: انظُرْ كَيْفَ يَأْتِي بِالِدَّلِيلِ عَلَى نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، مَعَ ادِّعَائِهِ الْكَشْفَ وَالِدِّعَاوَى الْعَرِيضَةَ، فَإِنَّ الْحَقَّ سُبْحَانَهُ حَيْثُ كَانَ مُنْزَهاً عَنِ الْآلَمِ وَالرَّاحَةَ الْمُقْتَضِيَتَيْنِ لِلغَضَبِ الَّذِي هُمَا سَبَبُهُ - ثَبَتَ أَنَّ غَضَبَهُ تَعَالَى لَيْسَ إِلَّا لِحِكْمَةٍ أَفْتَضَّتْهُ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ زَوَالِ الْغَضَبِ لِعَدَمِ زَوَالِ الْحِكْمَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ، فَافْهَمْ رَاشِداً، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

ثُمَّ عَادَ إِلَى قَاعِدَتِهِ الْحَبِيبَةِ حَيْثُ قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَإِذَا كَانَ الْحَقُّ هُوِيَّةَ الْعَالَمِ، فَمَا ظَهَرَتْ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا إِلَّا فِيهِ، وَمِنْهُ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ

(١) فِي «الأصل»: «وهو غلط ومغلطة!» ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٧٢).

(٣) «الفصوص»: (ص ١٧٢).

وَأَلْحَدَ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(١)</sup>: فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، لِيَعْلَمَ عَنِ شُهُودٍ، لَا عَنْ فِكْرٍ، فَكَذَلِكَ عِلْمُ الْأَذْوَاقِ، لَا عَنْ فِكْرٍ، وَهُوَ الْعِلْمُ الصَّحِيحُ وَمَا عَدَاهُ، فَحَدِّسْ وَتَحْمِينٌ لَيْسَ بِعِلْمٍ أَصْلًا!

أقول: هَذِهِ دَعْوَى ظَاهِرَةُ الْبُطْلَانِ<sup>(٢)</sup>، بَلْ مَا يَدْعِيهِ مِنْ عُلُومِ الْأَذْوَاقِ لَيْسَ إِلَّا تَحْيَلَاتٍ فَاسِدَةٌ ظَاهِرَةُ الْفَسَادِ، وَأَثَارُهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا مِنَ الْمُنَاقَضَاتِ وَنَحْوِهَا، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي أَمَاكِينِهِ.

وَالْمَذْكُورُ هُنَا أَيْضًا مِنْ جُمْلَتِهَا، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتْ<sup>(٣)</sup> الْأَحْكَامُ مَا ظَهَرَتْ إِلَّا فِيهِ، فَالشَّاهِدِيَّةُ وَالْمَشْهُودِيَّةُ وَالذَّائِقِيَّةُ وَالْمُفَكِّرِيَّةُ: جَمِيعُ ذَلِكَ أَحْكَامٌ ظَاهِرِيَّةٌ فِيهِ!! فَمِنْ أَيْنَ حَصَلَ التَّعِينُ؟ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كَلَامِهِ إِنْكَارُ حُصُولِ الْعِلْمِ بِالتَّوَاتُرِ وَلَا يَخْفَى فَسَادُهُ!

قَالَ<sup>(٤)</sup>: فَعَمِلَ<sup>(٥)</sup> أَيُّوبُ بِحِكْمَةِ اللَّهِ إِذْ<sup>(٦)</sup> كَانَ نَبِيًّا لِمَا عَلِمَ أَنَّ الصَّبْرَ الَّذِي هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الشُّكْوَى عِنْدَ الطَّائِفَةِ<sup>(٧)</sup>، وَلَيْسَ كَذَلِكَ يُحَدُّ الصَّبْرُ عِنْدَنَا<sup>(٨)</sup>، وَإِنَّمَا حَدُّهُ حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الشُّكْوَى لِعَبْرِ اللَّهِ، إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٩)</sup>: وَعَلِمَ أَيُّوبُ أَنَّ فِي حَبْسِ النَّفْسِ عَنِ الشُّكْوَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي دَفْعِ الضَّرِّ مُقَاوَمَةَ الْقَهْرِ الْإِلَهِيِّ، وَهُوَ جَهْلٌ

(١) «الفصوص»: (ص ١٧٣).

(٢) في «الأصل»: «كاذبة البطلان»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) في «الأصل»: «كان».

(٤) «الفصوص»: (ص ١٧٤).

(٥) في «الأصل»: «فعل»! والتصويب من «الفصوص».

(٦) في «الأصل»: «إذا»! والتصويب من «الفصوص».

(٧) يُعَلِّقُ عَفِيفِي - مُحَقِّقُ «الفصوص» - عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَيَقُولُ: «يَقُولُ الْقَاشَانِيُّ -

وَهُوَ أَحَدُ شُرَاحِ «الفصوص» - أَيِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الشَّرْقِيِّينَ مِنْ أَهْلِ اللَّهِ!!»

(٨) في «الفصوص»: «ولَيْسَ ذَلِكَ بِحَدِّ لِلصَّبْرِ عِنْدَنَا».

(٩) «الفصوص»: (ص ١٧٤).

بِالشَّخْصِ إِذِ<sup>(١)</sup> ابْتِلَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا تَتَأَلَّمُ مِنْهُ نَفْسُهُ، فَلَا يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى فِي إِزَالَةِ ذَلِكَ [الْأَمْرِ الْمُؤَلَّمِ، بَلْ يَنْبَغِي لَهُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِ أَنْ يَتَضَرَّعَ وَيَسْأَلَ اللَّهَ فِي إِزَالَةِ ذَلِكَ عَنْهُ]<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ ذَلِكَ إِزَالَةٌ عَنِ جَنَابِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْعَارِفِ صَاحِبِ الْكَشْفِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي، فَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَأَيُّ أَدَى أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَبْتَلِيكَ بِبِلَاءٍ عِنْدَ عَفْلَتِكَ عَنْهُ أَوْ عَنْ مَقَامِ إِلَهِي لَا تَعْلَمُهُ<sup>(٤)</sup> لِيَتَرَجَّعَ إِلَيْهِ بِالشُّكْوَى، فَيَرْفَعَهُ عَنْكَ، فَيَصْحُ الْاِفْتِقَارُ الَّذِي هُوَ حَقِيقَتُكَ<sup>(٥)</sup> فَيَرْفَعُ عَنِ الْحَقِّ الْأَدَى<sup>(٦)</sup> بِسُؤَالِكَ إِيَّاهُ فِي رَفْعِهِ عَنْكَ، إِذْ أَنْتَ صُورَتُهُ الظَّاهِرَةُ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٧)</sup>.

فَعَلِمْنَا أَنَّ الصَّبْرَ إِنَّمَا هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الشُّكْوَى إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَعْنِي بِالْغَيْرِ وَجْهًا خَاصًّا مِنْ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمُسَمَّى وَجْهَ الْهُويَّةِ، فَتَدْعُوهُ<sup>(٨)</sup> مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ فِي رَفْعِ الضَّرِّ عَنْهُ<sup>(٩)</sup>، لَا مِنْ الْوَجْهِ الْأَخْرِ الْمُسَمَّاءِ<sup>(١٠)</sup> أَسْبَابًا<sup>(١١)</sup>، وَلَيْسَتْ إِلَّا هُوَ<sup>(١٢)</sup> مِنْ حَيْثُ<sup>(١٣)</sup>

(١) في «الأصل»: «إذا». والتصويب من «الفصوص».

(٢) كل ما بين الحاصرتين ساقط من «الأصل»!! واستدركته من «الفصوص».

(٣) الآية ٥٧ من سورة الأحزاب.

(٤) في «الأصل»: «لا لتعلمه»!

(٥) في «الأصل»: «حقيقتك».

(٦) في «الأصل»: «الذي»! والتصويب من «الفصوص».

(٧) «الفصوص»: (ص ١٧٤ - ١٧٥).

(٨) في «الأصل»: «فيدعوه». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٩) غير موجود في «الفصوص».

(١٠) في «الأصل»: «المسمات».

(١١) في «الأصل»: «إسناداً». والتصويب من «الفصوص».

(١٢) في «الأصل»: «اللهو»! والتصويب من «الفصوص».

(١٣) في «الأصل»: «هو».



تَفْضِيلُ الْأَمْرِ فِي نَفْسِهِ. فَالْعَارِفُ لَا يَحْجِبُهُ<sup>(١)</sup> سؤَالُهُ هُوِيَّةَ الْحَقِّ فِي رَفْعِ الضَّرِّ عَنْهُ عَنْ أَنْ تَكُونَ<sup>(٢)</sup> جَمِيعُ الْأَسْبَابِ عَيْنُهُ مِنْ حَيْثِيَّةٍ خَاصَّةٍ الْخ.

أَقُولُ: قَوْلُهُ: وَهُوَ جَهْلٌ بِالشَّخْصِ الْخ. سُوءُ أَدَبٍ وَاجْتِرَاءٌ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ عَدَمُ الشُّكُورَى فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مِنَ الْأَكَابِرِ كإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي قَوْلِهِ: (حَسْبِي عَنْ سُؤَالِي، عِلْمُهُ بِحَالِي)<sup>(٣)</sup>. وَكَأَيُّوبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ، فَإِنَّهُ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَسْأَلْ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ<sup>(٥)</sup>، وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ لَا يُخْصِي كَثْرَةَ فِي حِكَايَاتِهِمْ. وَهَذَا الْكَلَامُ مِنْهُ غَلَطٌ أَوْ مَغْلَطَةٌ، وَإِنَّمَا الْعَارِفُ الَّذِي يَعْرِفُ وَيُرَاعِي الْأَوْقَاتِ وَالْأَحْوَالَ، وَيَعْلَمُ أَيَّ حَالٍ أُرِيدَ مِنْهُ فِيهِ تَرْكُ الشُّكُورَى وَالصَّبْرِ، وَأَيَّ حَالٍ أُرِيدَ مِنْهُ الشُّكُورَى إِلَى جَنَابِ الرَّبِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ - بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَيْثِيَّةِ -: فَإِنَّ ذَلِكَ إِزَالَةٌ عَنْ جَنَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْخ يُقَالُ لَهُ: أَوْلَا: أَيُّ ضَرُورَةٍ دَعَتْهُ إِلَى وَضْعِهِ وَالتَّأْذِي بِهِ

(١) فِي «الْأَصْل»: «لَا يَحْجِبُ».

(٢) فِي «الْأَصْل»: «يَكُونُ».

(٣) هَذَا خَبْرٌ بَاطِلٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ! فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مَأْمُورٌ بِسُؤَالِ اللَّهِ تَعَالَى كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الشُّعْبِ - سَيْرِ النُّعْلِ - فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ لَمْ يَسْتَرْهُ لَمْ يَتَسَّرْ - رَوَاهُ ابْنُ السُّنِيِّ (٣٤٩) بِسُنْدٍ حَسَنٍ.

كَمَا رَوَى الْحَاكِمُ (٤٩١/١) وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ: «مَنْ لَا يَدْعُ اللَّهَ، يَغْضَبُ عَلَيْهِ». وَإِبْرَاهِيمُ هُوَ أَبُوْنَا الَّذِي سَمَّانَا (الْمُسْلِمِينَ) فَكَيْفَ يَصْدُرُ عَنْهُ هَذَا الْكَلَامُ. وَرَاجِعُ «سَلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ» (٢١).

(٤) فِي «الْأَصْل»: «فَإِنَّ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) هَذَا مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ أَيْضاً، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِلَى صَحَابِيٍّ غَيْرِ مَعْرُوفٍ بِالرَّوَايَةِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

وَإِنَّمَا صَحَّحَ مِنْ رَوَايَةِ أَنْسِ مَرْفُوعاً أَنَّ بِلَاءَ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَبِثَ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً... وَلَيْسَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْعُو اللَّهَ، فَتَنَّبَهُ. وَانظُرْ «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (ج ٧ / ص ٦٥ - ٦٦).

وَطَلَبِ سُؤَالٍ<sup>(١)</sup> الْكَشْفَ، إِذَا كَانَ هُوِيَّةُ الْوَاضِعِ وَالْمُؤَدَّى وَالسَّائِلِ  
وَالْكَاشِفِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَدْفَعُ الْاِعْتِرَاضَ قَوْلُهُ: وَأَعْنِي بِالْغَيْرِ  
وَجْهًا خَاصًّا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَأَنَّهُ صَرَخَ بِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنَ الْعَالَمِ عَيْنُ الْهُوِيَّةِ وَلَيْسَ  
غَيْرًا لَهَا! وَاسْتِدْلَالُهُ بِالْآيَةِ مِنْ جُمْلَةِ إِحَادِهِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي  
اسْتِدْلَالِهِ بِالْمُتَشَابِهِ<sup>(٣)</sup> وَاتِّبَاعِهِ الدَّالَّ عَلَى زَيْغِ الْقَلْبِ بِالنُّصْرِ!

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الْيَحْيَاوِيَّةِ<sup>(٤)</sup> عَنْ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ أَحَدُ  
الشَّاهِدِينَ عَلَى بَرَاءَةِ أُمَّهِ، وَالشَّاهِدُ الْآخَرُ هُوَ<sup>(٥)</sup> الْجَذَعُ الْخ.

أَقُولُ: هَذَا الْجَذَعُ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَةِ الرَّبَّانِيِّينَ الَّذِينَ قَالُوا مَا قَالُوا،  
وَلَمْ يَرَوْا هَزَّهُ، وَلَا تَسَاقَطَ الرُّطْبِ!! فَكُلُّ هَذِهِ عِنْدِيَّاتٍ عَنْ خَيَالٍ،  
لَا عَنْ رِوَايَةٍ<sup>(٦)</sup>!!

قَالَ<sup>(٧)</sup> فِي الْكَلِمَةِ الزَّكْرِيَّاءِيَّةِ فِي أَثْنَاءِ هَذَيَانَاتٍ: وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي

(١) فِي «الأصل»: «السؤال»!

(٢) يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْكُلُّ وَاحِدًا!!

(٣) لَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾. مُتَشَابِهَ بِالْمَعْنَى الَّذِي يَرِيدُهُ  
الْمُؤَلِّفُ لِلصَّفَاتِ! فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ تَعَالَى لَيْسَ أَذَاهُ مِنْ جِنْسِ الْأَذَى الْحَاصِلِ  
لِلْمَخْلُوقِينَ، كَمَا أَنَّ سَخَطَهُ وَغَضَبَهُ وَكِرَاهَتَهُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ مَا لِلْمَخْلُوقِينَ.  
وَانظُرِ «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لِلْعَلَامَةِ ابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ج ٤ / ص  
١٤٥٠ - ١٤٥١).

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَنَّهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ  
الْقُرْطُبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَقْرَبُهُ الْحَافِظُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٨ / ص ٥٧٥) - فَقَالَ:  
«قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ» فَذَكَرَهُ: مَعْنَاهُ يَخَاطِبُنِي مِنَ الْقَوْلِ بِمَا  
يَتَأَذَى مِنْ يَجُوزُ فِي حَقِّهِ التَّأَذَى، وَاللَّهُ مَنْزَهُ عَنْ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْأَذَى، وَإِنَّمَا هَذَا  
مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ!»

(٤) «الفصوص»: (ص ١٧٦).

(٥) فِي «الأصل»: «عن». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الفصوص».

(٦) فِي «الأصل»: «رَوِيَّة». وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) «الفصوص»: (ص ١٧٧).

«الْفُتُوحَاتِ» أَنَّ الْأَثْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَعْدُومِ لَا لِلْمَوْجُودِ، [وَأِنْ كَانَ لِلْمَوْجُودِ] <sup>(١)</sup>، فَبِحُكْمِ الْمَعْدُومِ: وَهُوَ عَلِمَ غَرِيبٌ وَمَسْأَلَةٌ نَادِرَةٌ، لَا يَعْلَمُ تَحْقِيقَهَا، إِلَّا أَصْحَابُ الْأَوْهَامِ، فَذَلِكَ بِالذَّوْقِ عِنْدَهُمْ. وَأَمَّا مَنْ لَا يُؤْتِرُ الْوَهْمَ فِيهِ، فَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

أقول: قَدْ أَقْرَبَ بَأَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ <sup>(٢)</sup> الْأَوْهَامِ الَّذِينَ أَتَرَ <sup>(٣)</sup> الْوَهْمَ فِيهِمْ، فَصَدَقْنَا فِي نِسْبَةِ التَّخِيلَاتِ إِلَيْهِ! وَالتَّوَهُمَاتِ! وَأَمِنَّا مِنْ مُطَالَبَةِ الْإِثْبَاتِ! وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ الثُّبُوتِ لِغَيْرِ الْمَكَابِرِ <sup>(٤)</sup>!

ثُمَّ انظُرْ إِلَى قُبْحِ قَوْلِهِ: إِنَّ الْأَثْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَعْدُومِ إِنْخ. فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ تَأْثِيرٌ أَوْ يَكُونُ مَعْدُومًا أَوْ مُحْتَاجًا إِلَى الْمَعْدُومِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى! تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوقًا كَبِيرًا.

فَانظُرْ إِلَى هَذِهِ التَّرَهَاتِ الَّتِي نَسَبَهَا وَأَسْنَدَ الْأَمْرَ بِإِظْهَارِهَا <sup>(٥)</sup> إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قَالَ فِي آخِرِهَا <sup>(٦)</sup>: ثُمَّ إِنَّ الرَّحْمَةَ تُنَالُ عَلَى طَرِيقَيْنِ: طَرِيقِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَأَلْتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ <sup>(٧)</sup>. وَمَا قَيَّدَهُمْ [بِه] <sup>(٨)</sup> مِنَ الصِّفَاتِ [الْعِلْمِيَّةِ] <sup>(٩)</sup> وَالْعَمَلِيَّةِ. وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ: الَّذِي تُنَالُ بِهِ هَذِهِ

(١) ساقط بتمامه من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «الأصحاب». والصواب ما أثبتته.

(٣) في «الأصل»: «أثروا!» والصواب ما أثبتته.

(٤) علق أحدهم على «الأصل» قائلًا: «يُنظَرُ اعترافه بأنه من أصحاب الأوهام!»

قلت: ألا يكفي أن المؤلف نفسه - أعني ابن عربي - أقر ذلك في «الفصوص»!

بل وجزم أنه في «الفتوحات»!!؟

(٥) في «الأصل»: «بإظهار إظهارها»!

(٦) «الفصوص»: (ص ١٨٠).

(٧) الآية ١٥٦ من سورة الأعراف.

(٨) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٩) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

الرَّحْمَةُ طَرِيقُ الْاِمْتِنَانِ الْاِلَهِيِّ الَّذِي لَا يَقْتَرِنُ بِهِ عَمَلٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>. وَمِنْهُ قِيلَ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾<sup>(٢)</sup>. وَمِنْهَا قَوْلُهُ: «اعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ»<sup>(٣)</sup>. فَاغْلَمْ ذَلِكَ.

أَقُولُ: كِتَابَتُهُ سُبْحَانَهُ الرَّحْمَةَ لِمَنْ كَتَبَهَا لَهُ اِمْتِنَانٌ مِنْهُ، إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا بِمَا أَوْجَبَهُ بِوَعْدِهِ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>. وَأَمَّا الرَّحْمَةُ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، فَقَدْ قَرَّرَ هُوَ نَفْسَهُ<sup>(٥)</sup> أَنَّهَا الْوُجُودُ، وَهُوَ أَيْضاً اِمْتِنَانٌ مِنْهُ لَا اِفْتِقَارٌ، كَمَا زَعَمَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ!

قَالَ<sup>(٦)</sup> فِي الْكَلِمَةِ الْاِلْيَاسِيَّةِ: اِلْيَاسُ هُوَ اِدْرِيسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ نَبِيًّا قَبْلَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرَفَعَهُ اللهُ تَعَالَى مَكَانًا عَلِيًّا، فَهُوَ فِي قَلْبِ الْاَفْلَاقِ سَاكِنٌ، وَهُوَ فَلَكُ الشَّمْسِ! ثُمَّ بُعِثَ إِلَى قَرْيَةٍ بَعْلَبَكِ [وَبَعْلُ]<sup>(٧)</sup> اسْمُ صَنْمٍ، وَبِكُ هُوَ سُلْطَانُ تِلْكَ الْقَرْيَةِ. وَكَانَ هَذَا الصَّنَمُ الْمُسَمَّى بَعْلًا مَخْصُوصًا بِالْمَلِكِ. وَكَانَ اِلْيَاسُ الَّذِي هُوَ اِدْرِيسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ مَثَلَ لَهُ اِنْفِلَاقُ الْجَبَلِ الْمُسَمَّى لُبْنَانَ مِنَ اللَّبْنَانَةِ<sup>(٨)</sup> - وَهِيَ الْحَاجَةُ - عَنْ

(١) الآيَةُ ١٥٦ مِنْ سُورَةِ الْاَعْرَافِ.

(٢) الآيَةُ ٢ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ.

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٥٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا يَحْكِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا. فَقَالَ: اَللّٰهُمَّ! اغْفِرْ لِي ذَنْبِي...» الْحَدِيثُ وَفِي آخِرِهِ: فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ. اَعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ».

(٤) كَذَا فِي «الْأَصْلِ». وَلَعَلَّ الصَّوَابُ: «بِوَعْدِ مِنْهُ».

(٥) أَبِي اِبْنِ عَرَبِيٍّ.

(٦) «الْفُصُوصُ»: (ص ١٨١).

(٧) سَاقَطٌ مِنْ «الْأَصْلِ». وَاسْتَدْرَكَتْهُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٨) وَاَنْظُرْ «الْقَامُوسَ الْمَحِيْطَ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ (ص ١٥٨٦) - مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ. وَفِي «الْفُصُوصِ»: «اللَّبْنَانَةُ»!

فَرَسٌ<sup>(١)</sup> مِنْ نَارٍ، وَجَمِيعُ آلَاتِهِ<sup>(٢)</sup> مِنْ نَارٍ. فَلَمَّا رَأَهُ رَبِّبٌ عَلَيْهِ، فَسَقَطَتْ عَنْهُ الشَّهْوَةُ، [فَكَانَ عَقْلاً بِلَا شَهْوَةٍ]<sup>(٣)</sup> فَلَمْ يَبْقَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَعْرَاضُ النَّفْسِيَّةُ. فَكَانَ الْحَقُّ فِيهِ مُنَزَّهَاً، فَكَانَ<sup>(٤)</sup> عَلَى النَّضْفِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى!

أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْجُرْأَةِ الْقَبِيحَةِ فِي حَقِّ إِذْرِيسَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا زَعَمَ: أَمَّا كَوْنُ إِذْرِيسَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَحَقٌّ قَدْ أُخْبِرَ بِهِ<sup>(٥)</sup> النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ رَأَهُ<sup>(٦)</sup> فِيهَا لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ<sup>(٧)</sup>. وَأَمَّا كَوْنُهُ هُوَ إِيَّاسُ الَّذِي أُزْسِلَ إِلَى بَغْلَبَكْ فَكَذِبٌ، فَإِنَّ إِذْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْنُوخُ<sup>(٨)</sup> بَيْنَهُ وَبَيْنَ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

(١) في «الأصل»: «فرش». والتصويب من «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «الآية!!» والتصويب من «الفصوص».

(٣) ساقط كله من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «وكان».

(٥) في «الأصل»: «له». والصواب ما أثبتته.

(٦) في «الأصل»: «إذا رآه»! والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٧) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٨٧، ٤٧١٦، ٦٦١٣)، في

«صحيحه» (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه.

(٨) في «الأصل»: «خنوخ». وما أثبتته موافق لما في «تاريخ الطبري».

وأعلم أن هذا الاسم - أخنوخ - لا أساس له من الصحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل روي فيه حديث مكذوب باطل: رواه الطبري في «تاريخه» (ج ١/ ص ١٧٠ - ١٧١) - دار المعارف - لفظه: «يا أبا ذر! أربعة - يعني من الرسل - سريانئون: آدم، وشيث، ونوح، وأخنوخ، وهو أول من خط بالقلم، وأنزل الله تعالى على أخنوخ ثلاثين صحيفة».

فهذا الحديث موضوع أفته: الماضي بن محمد، فإنه منكر الحديث كما في «الميزان» (٤٢٤/٣). ولا يبعد أن يكون أبو سليمان - شيخ الماضي في هذا الحديث - الفلسطيني، هو الذي وضع الحديث، فإنه له حديثاً طويلاً منكرأ في القصص كما قال البخاري. «الميزان» (٥٣٣/٤).

ثم إن تحديد السنين بين أخنوخ وبين آدم ليس عليه أثارة من علمٍ يعتمد عليه، وإنما هي الإسرائيليات!!

وَالسَّلَامُ خَمْسَةَ آبَاءٍ، وَاسْمُ أَبِيهِ يَزْدُ - بِالرَّاءِ وَالذَّالِّ - رُوِيَتْ مُعْجَمَةٌ وَمُهْمَلَةٌ<sup>(١)</sup>. وَإِلْيَاسُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ ذُرِّيَةِ هَارُونَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَارُونَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَوَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي الْعَدَدِ وَالْأَسْمَاءِ، وَهُوَ الَّذِي بُعِثَ إِلَى بَعْلَبَكَّ.

وَذَكَرَ فِي قِصَّتِهِ أَنَّ قَوْمَهُ لَمَّا أَصْرُوا عَلَى كُفْرِهِمْ دَعَا رَبَّهُ أَنْ يَفْبِضَهُ إِلَيْهِ، فِيرِيحُهُ مِنْهُمْ، فَقِيلَ لَهُ: انظُرْ إِلَى يَوْمِ كَذَا، فَاخْرُجْ فِيهِ إِلَى بَلَدٍ كَذَا، فَمَا جَاءَكَ مِنْ شَيْءٍ فَارْكَبْهُ وَلَا تَهَبْهُ. فَخَرَجَ وَخَرَجَ مَعَهُ أَلَيْسَعُ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَلَدِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ أَقْبَلَ فَرَسٌ مِنْ نَارٍ، فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَوُتِبَ عَلَيْهِ، فَاَنْطَلَقَ فَكَسَاهُ اللَّهُ تَعَالَى الرَّيْشَ، وَأَلْبَسَهُ التُّورَ وَقَطَعَ عَنْهُ لَذَّةَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ، فَطَارَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ، فَكَانَ إِنْشِيَاءً مَلِكِيًّا سَمَاوِيًّا أَيْضًا! ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup> فِي تَارِيخِهِ الْمُسَمَّى «بِالْمُنْتَظَمِ»<sup>(٣)</sup> وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> يُقَالُ لَهُ: إِدْرَاسٌ أَيْضًا، وَإِدْرَاسِيْنَ. وَكَأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي عَرَّ بَعْضُ الْحَمَقَى، فَظَنُّوا إِدْرَاسًا - بِالْأَلْفِ - إِدْرِيسًا - بِالْيَاءِ - وَأَنَّهُ هُوَ إِدْرِيسُ الَّذِي قَبْلَ نُوحٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَمِنْ آبَائِهِ. وَعَقَلُوا عَنْ عَدَدِ إِيْلَاسٍ فِي ذُرِّيَةِ نُوحٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ﴾<sup>(٥)</sup>. وَأَنَّ الذَّرِيعَةَ لَا تُطْلَقُ عَلَى الْآبَاءِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْمَجَازِ. وَهَذَا هُنَا مَانِعٌ عَنْ إِرَادَتِهِ، وَهُوَ إِزَادَةُ الْحَقِيقَةِ قَطْعًا فِي مَا عَدَا إِيْلَاسَ، فَلَا يُرَادُ فِيهِ الْمَجَازُ عَلَى أَنَّهُ لَا قَرِينَةَ أَضْلًا، كَيْفَ وَالْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ هُوَ الَّذِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَالْأَضْلُ عَدَمُ الْاِشْتِرَاكِ. ثُمَّ إِنَّ جَعْلَ سُقُوطِ

(١) هذا أيضاً ليس عليه أثارة من علم! وانظر «تاريخ الطبري» (ج ١/ ص ١٦٩ - ١٧٠).

(٢) في «الأصل»: «رح». أي رحمه الله.

(٣) «المنتظم» (ج ١/ ص ٢٣٣ - ٢٣٤). وانظر (ج ١/ ص ٣٨٤).

(٤) في «الأصل»: «أن». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) الآية ٨٥ من سورة الأنعام.

الشَّهْوَةُ سَبَباً لِنُقْصَانِ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَقْطَعِ الْحَمَاقَاتِ، فَإِنَّ الشَّهْوَةَ هِيَ الْحِجَابُ الْأَعْظَمُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَ أَهْلِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ دَيْدِنِ هَذَا الْمَعَانِدِ وَقَاعِدَتِهِ الَّتِي أَوْزَدَتْهُ الْمَوَارِدُ! وَهِيَ قَاعِدَةٌ: خَالَفَ تُعْرِفُ! عَلَى مَا مَرَّ كَثِيراً، وَيَأْتِي كَثِيراً، فَإِنَّهُ لَشِدَّةُ ذِكَايِهِ! قَصَدَ تَحْسِينَ مَا أُجْمِعُ عَلَى قُبْحِهِ، وَتَقْبِيحَ مَا أُجْمِعُ عَلَى حُسْنِهِ! وَكُلُّ شَيْءٍ أَفْرَطَ فِي نَوْعِهِ خَرَجَ عَنِ حُدِّ الْأَعْتِدَالِ، حَتَّى أَنَّهُ قَدْ يَبَيِّنُ نَوْعَهُ.

وَمِنْ هَذَا مَا قَالَ<sup>(٢)</sup>: فَإِنَّ الْعَقْلَ إِذَا تَجَرَّدَ لِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ أَخَذَهُ الْعُلُومَ عَنْ نَظَرِهِ، كَانَتْ مَعْرِفَتُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى التَّنْزِيهِ لَا عَلَى التَّشْبِيهِ. فَإِذَا أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَعْرِفَةَ بِالتَّجَلِّيِّ كَمَلَتْ مَعْرِفَتُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَفَزَّهَ فِي مَوْضِعٍ وَشَبَّهَ فِي مَوْضِعٍ، وَرَأَى سَرِيَانَ الْحَقِّ فِي الصُّورِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْعُنْصُرِيَّةِ. وَمَا بَقِيَتْ لَهُ صُورَةٌ إِلَّا وَبَرَى عَيْنَ الْحَقِّ عَيْنَهَا!

أَقُولُ: الْعَقْلُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ دَوَاعِي الشَّهْوَةِ، فَأَخَذَ الْعُلُومَ أَخَذَهَا عَنْ نَظَرِهِ الصَّحِيحِ، فَحَصَلَ بِذَلِكَ لِصَاحِبِهِ عِلْمُ الْيَقِينِ، فَإِذَا أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَعْرِفَةَ بِالتَّجَلِّيِّ حَصَلَ بِذَلِكَ عَيْنُ الْيَقِينِ، ثُمَّ حَقُّ الْيَقِينِ! وَوُجُودُ الشَّهْوَةِ لَا يُمَكِّنُ قَطُّ أَنْ يَكُونَ سَبَباً أَوْ شَرْطاً لِتَجَلِّيِ الْحَقِّ، بَلْ هُوَ مَانِعٌ لَهُ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الشَّرِيْعَةِ وَالْحَقِيقَةِ<sup>(٣)</sup>. فَكَيْفَ يَكُونُ سُقُوطُهَا

(١) يَجِبُ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِالشَّهْوَةِ الْمُحْرَمَةِ، لِأَنَّ الشَّهْوَةَ الْمُبَاحَةَ لَا تَكُونُ يَوْمًا حِجَابًا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا إِذَا صَرَفَتْ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ وَذَكَرِهِ.. إلخ. فَتَنْبِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا لَتُهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَنَن يَفْعَلُ ذَلِكَ فَاوْلِيكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الآيَةُ ٩ مِّن سُوْرَةِ الْمُنَافِقِينَ].

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٣) لَيْسَ هُنَاكَ عُلَمَاءُ شَرِيْعَةٍ، وَعُلَمَاءُ حَقِيقَةٍ بِالْمَعْنَى الَّتِي يَرِيدُهَا الصُّوفِيَّةُ الضَّالُّونَ. بَلْ عُلَمَاءُ الشَّرِيْعَةِ هُمُ عُلَمَاءُ الْحَقَائِقِ كُلِّهَا عَنِ اللَّهِ وَعَنِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِمَا تَعَلَّمُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبِمَا انْتَهَجُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ مِنْ طَرِيقَةٍ قَوِيْمَةٍ هِيَ اتِّبَاعُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ بَعْدِهِمْ، عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ بِشَأْنِ هَذَا الْاِتِّبَاعِ، فَهَمُ مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ كَالصُّوفِيَّةِ. نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَمُنَّ عَلَيْنَا بِاتِّبَاعِ =

سَبَبًا لِنُقْصَانِ الْمَعْرِفَةِ الْحَاصِلَةِ بِالتَّجَلِّيِّ؟! فَانظُرْ كَيْفَ يَأْتِي بِالدَّلِيلِ الْمُنَافِي لِمُدْعَاةٍ؟ وَذَلِكَ نَتِيجَةُ تَحْكِيمِ سُلْطَانِ الْوَهْمِ عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ<sup>(١)</sup>:  
وهذه هي المَعْرِفَةُ التَّامَّةُ التي جَاءَتْ بِهَا الشَّرَائِعُ الْمُنزَلَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَكَمَتْ بِهذهِ الْمَعْرِفَةِ الْأَوْهَامُ كُلُّهَا!

أَقُولُ: لَقَدْ كَذَبَ وَاللَّهِ فِي جَعْلِهِ ذَلِكَ مَعْرِفَةً فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، وَفِي قَوْلِهِ: الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الشَّرَائِعُ.

وَصَدَقَ فِي قَوْلِهِ: حَكَمَتْ بِهَا الْأَوْهَامُ، فَإِنَّمَا يَحْكُمُ بِمِثْلِ هَذَا: الْأَوْهَامُ الْبَاطِلَةُ وَالْخَيَالَاتُ الْفَاسِدَةُ!! ثُمَّ زَادَ فِي الْحَمَاقَةِ حَيْثُ قَالَ<sup>(٢)</sup>:  
وَلِذَلِكَ كَانَتْ الْأَوْهَامُ أَقْوَى سُلْطَانًا فِي هَذِهِ النَّشْأَةِ مِنَ الْعُقُولِ، لِأَنَّ الْعَقْلَ وَلَوْ بَلَغَ مَا بَلَغَ فِي عَقْلِهِ، لَمْ يَخُلْ مِنْ حُكْمِ الْوَهْمِ عَلَيْهِ، وَالتَّصَوُّرِ فِيمَا عَقَلَ. فَالْوَهْمُ هُوَ السُّلْطَانُ الْأَعْظَمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْكَامِلَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ!

أَقُولُ: هَذَا سَبَبُ خَبْطِهِ<sup>(٣)</sup> خَبْطَ عَشَوَاءَ، بَلْ عَمِيَاءَ! فِيمَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى خِلَافِ مُدْعَاةِ. وَهُوَ كَوْنُهُ حَكَمَ الْوَهْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَجَعَلَهُ السُّلْطَانُ الْأَعْظَمَ. وَالْوَهْمُ مِنَ الْخَوَاصِّ<sup>(٤)</sup> الْحَيَوَانِيَّةِ، وَالْعَقْلُ مِنَ الْخَوَاصِّ<sup>(٥)</sup> الْإِنْسَانِيَّةِ.

فَمَنْ حَكَمَ حَيَوَانِيَّتَهُ عَلَى إِنْسَانِيَّتِهِ، فَمَاذَا يُرْجَى مِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ؟!

= نهج السلف الصالح حتى نلقاه على ذلك.

وحصول التجلي الذي ادعاه المؤلف لا دليل عليه في شأن الحصول على المعرفة، اللهم إلا أن تكون بعض القصص الصوفية الخرافية!!

(١) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٣) في «الأصل»: «خبط». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤)(٥) في «الأصل»: «خواص». ولعل الصواب ما أثبتته.



ثُمَّ زَادَ فِي الكَذِبِ بِالمُكَابَرَةِ والعِنَادِ، حَيْثُ قَالَ<sup>(١)</sup>: وَبِهِ جَاءَتِ الشَّرَائِعُ المُنزَلَةُ، فَشَبَّهَتْ وَنَزَّهَتْ، شَبَّهَتْ فِي التَّنْزِيهِ بِالوَهْمِ، وَنَزَّهَتْ فِي التَّشْبِيهِ بِالعَقْلِ! فَارْتَبَطَ الكُلُّ بِالكُلِّ، فَلَمْ يَتِمَّكَّنْ أَنْ يَخْلُوَ تَنْزِيَهُ عَن تَشْبِيهِ، وَلَا تَشْبِيَهُ عَن تَنْزِيهِ!

أقول: هَذَا نَتِيجَةُ تَحْكِيمِ الوَهْمِ وَاعْتِبَارِهِ! وَأَهْلُ الشَّرَائِعِ مِنَ الرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ بَرِيثُونَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ الوَهْمَ عِنْدَهُمْ سَاقِطُ الاغْتِبَارِ. وَلَمْ يَرِدْ لَهُ اغْتِبَارٌ أَضْلًا فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَكِنْ أَهْلُ الرِّبْعِ دَأْبُهُم التَّقْوُلُ وَالبَهْتُ!

قَالَ<sup>(٢)</sup>: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup>: فَتَزَعُ وَشَبَّهَ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>: فَشَبَّهَ وَهِيَ أَعْظَمُ آيَةٍ تَنْزِيهِ نَزَلَتْ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تَخُلْ عَن تَشْبِيهِ بِالكَافِ، فَهُوَ أَعْلَمُ [العُلَمَاءِ]<sup>(٥)</sup> بِنَفْسِهِ، وَمَا عَبَّرَ عَن نَفْسِهِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ!

أقول: هَذَا إِمَّا جَهْلٌ عَظِيمٌ بِمَا يُعْطِيهِ التَّرْكِيبُ الجَارِي عَلَى القَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ الفُضْحَى، وَإِمَّا تَجَاهُلٌ وَمَغْلَطَةٌ وَخِذَاعٌ، فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنَ الآيَةِ إِلَّا التَّنْزِيهِ المُنْحَضُ عَلَى أْبْلَغِ وَجْهِ، عَلَى تَقْدِيرِ<sup>(٦)</sup> عَدَمِ زِيَادَةِ الكَافِ أَيْضًا، إِذْ مَعْنَاهُ: لَيْسَ مِثْلُ مِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ نَفْيٌ لِلْمِثْلِ بِطَرِيقِ الكِنَايَةِ الَّتِي أَجْمَعَ البُلْغَاءُ عَلَى أَنَّهَا أْبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ لَمْ يَصْدُقِ الكَلَامُ، لِأَنَّهُ سَبْحَانَهُ يَكُونُ مِثْلُ ذَلِكَ المِثْلِ ضَرُورَةً، كَقَوْلِنَا: لَيْسَ لِأَخِي زَيْدٍ أَخٌ، فَإِنَّهُ نَفَى الأَخَ عَن زَيْدٍ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ أَخٌ لَكَانَ

(١) «الفصوص»: (ص ١٨١).

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٢).

(٣)(٤) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٥) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٦) في «الأصل»: «تقديم»!

هُوَ أَخَا، فَلَا يَصْدُقُ الْكَلَامُ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْكَلَامَ صَادِقٌ فِي الْآيَةِ، فَكَانَ نَفِيًّا مَحْضًا لِلْمِثْلِ لَا شَائِبَةَ فِيهِ لِثُبُوتِ مِثْلِ مَا أَضْلًا، إِذْ وَجُودُهُ سُبْحَانَهُ قَطْعِيٌّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ تَشْبِيهٌ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَبِيئَةِ: أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ كُلُّهَا هِيَ <sup>(١)</sup> تَعَالَى! عَلَى زَعْمِهِ وَهُوَ غَلَطٌ أَيْضًا، أَوْ مَغْلَطَةٌ، فَإِنَّهُ إِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ جِنْسٌ مَا يُسْمَعُ وَمَا يُبْصَرُ [كَانَ] <sup>(٢)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ يُشْبِهُ الْآخَرَ مِنْ حَيْثُ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، لِأَنَّ نَقُولَ: لَيْسَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ كُلُّ فَرْذٍ، بَلِ الْفَرْذُ الْجَامِعُ لِكُلِّ فَرْذٍ. وَلَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا مِثْلَ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ قَاعِدَتِهِ أَيْضًا!! فَتَأَمَّلْ، نَعَمْ قَدْ يَدَّعِي بِطَرِيقِ الْوَهْمِ الَّذِي حَكَّمَهُ: أَنَّ كُلَّ فَرْذٍ جَامِعٌ لِكُلِّ فَرْذٍ! لَكِنْ يُنَاقِضُهُ قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَ هَذَا: وَلَا نَشْكُ <sup>(٣)</sup> أَنَّ عَمْرًا مَا هُوَ زَيْدٌ وَلَا خَالِدٌ وَلَا جَعْفَرٌ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ مَنْ يُحَكِّمُ الْوَهْمَ وَيَجْعَلُهُ السُّلْطَانَ الْأَعْظَمَ صَائِعٌ! بَلِ الْمُفِيدُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ كَمَا فِي السُّوفِسْطَائِيَّةِ أَنْ يُحَرِّقَ بِالنَّارِ، وَيُقَالُ لَهُ: تَوَهَّمَ أَنَّهَا نُورٌ بَارِدٌ مُعْتَدِلٌ فِيهِ اللَّذَّةُ الْعُظْمَى!!!

قَالَ <sup>(٤)</sup>: ثُمَّ قَالَ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> وَمَا يَصِفُونَهُ إِلَّا بِمَا تُعْطِيهِ <sup>(٦)</sup> عُقُولُهُمْ. فَتَزَعَهُ نَفْسُهُ عَنِ تَنْزِيهِهِمْ، إِذْ حَدَّدُوهُ <sup>(٧)</sup> بِذَلِكَ التَّنْزِيهِ، وَذَلِكَ لِقُصُورِ الْعُقُولِ عَنِ إِدْرَاكِ مِثْلِ هَذَا! أَقُولُ: هَذَا أَيْضًا مِنْ جُمْلَةِ الْإِحَادِهِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْعُدُولِ بِهَا

(١) كررت في «الأصل»! ولا داعي لذلك.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٤).

(٣) في «الأصل»: «ولا شك». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٢).

(٥) الآية ١٨٠ من سورة الصافات.

(٦) في «الأصل»: «يعطيه». والتصويب من «الفصوص».

(٧) في «الأصل»: «حدوده»! والتصويب من «الفصوص».

عَمَّا أُرِيدَ بِهَا! وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ، إِذِ الضَّمِيرُ فِيهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعُودَ إِلَى أَزْوَاجِ الْعُقُولِ الصَّحِيْحَةِ الَّذِينَ تَزْهَوُهُ، لِعَدَمِ ذِكْرِهِمْ. بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى أَصْحَابِ الْأَوْهَامِ الْفَاسِدَةِ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا مَنَ إِفْكِهِمْ لِيَقُولُوْا ﴿١٥٦﴾ وَوَلَدَ اللهُ وَلِيْتَهُمْ لَكَذِبُونَ ﴿١٥٧﴾﴾<sup>(١)</sup>. وَأَنْتَ مِنْهُمْ أَيُّهَا الْمُلْحِدُ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّهُ الْوَالِدُ وَالْمَوْلُودُ، فَقَدْ صَحَّحْتَ قَوْلَهُمْ بِوَهْمِكَ الَّذِي حَكَمْتَهُ، فَإِنَّمَا نَزَهَ نَفْسُهُ سُبْحَانَهُ عَنِ وَصْفِهِمْ وَوَصْفِكَ إِيَّاهُ بِالْأَوْصَافِ الْبَاطِلَةِ. وَقَوْلُكَ: إِنَّهُمْ حَدَدُوهُ بِذَلِكَ التَّنْزِيْهِ كَذِبٌ، إِذِ الْوَصْفُ بِالْكَمَالِ الْمُطْلَقِ لَيْسَ بِتَحْدِيدٍ لِأَنَّهُ جِنْسٌ لَهُ لِيُخْرَجَ<sup>(٢)</sup> بِفَصْلِ.

قَالَ<sup>(٣)</sup>: ثُمَّ جَاءَتِ الشَّرَائِعُ كُلُّهَا بِمَا تَحْكُمُ بِهِ الْأَوْهَامُ. فَلَمْ تُخْلِ الْحَقُّ عَنِ صِفَةٍ يَظْهَرُ فِيهَا كَذَا قَالَتْ، وَبِذَا جَاءَتْ. فَعَمِلَتْ الْأُمَّمُ عَلَى ذَلِكَ، فَأَعْطَاهَا الْحَقُّ التَّجْلِيَّ، فَلَحِقَتْ بِالرُّسُلِ وَرِائِهِ، فَتَطَقَّتْ بِمَا نَطَقَتْ بِهِ رُسُلُ اللهِ [تَعَالَى] ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

أَقُولُ: هُوَ كَذِبٌ بَاطِلٌ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْبَاطِلِ، بَاطِلٌ، وَهُوَ الْحَاقُّ<sup>(٥)</sup> طَائِفَتِهِ الْمُتَبَدِّعِينَ لِلْمُتَشَابِهِ بِالرُّسُلِ مِنْ حَيْثُ الْوَرَاثَةُ<sup>(٦)</sup>!

وَقَوْلُهُ: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾: كَلَامٌ حَقٌّ أَرَادَ بِهِ بَاطِلًا! ثُمَّ بَنَى عَلَى مَا أَسَسَ حَيْثُ قَالَ<sup>(٧)</sup>: وَأَنَّ الْمُتَجَلِّيَّ فِي صُورَةِ

(١) الآية ١٥٢ من سورة الصافات.

(٢) كذا في «الأصل». ولعلها: «لا يخرج».

(٣) «الفصوص»: (ص ١٨٢).

(٤) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

وفي «الأصل»: «رسالاته»، وهي قراءة باقي العشرة عدا ابن كثير وحفص رحمهم الله.

وانظر: «القراءات العشر المتواترة» (ص ١٤٣).

(٥) في «الأصل»: «لحاق».

(٦) وهذا نوع من التوبيخ والتفريع بابن عربي وطائفته الكفرة الفجرة!

(٧) «الفصوص»: (ص ١٨٢).

بِحُكْمِ اسْتِعْدَادِ تِلْكَ الصُّورَةِ، فَيُنْسَبُ إِلَيْهِ مَا تُعْطِيهِ حَقِيقَتُهَا وَلَوْ أَرَزِمُهَا، لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ: مِثْلُ مَنْ يَرَى الْحَقَّ فِي النَّوْمِ وَلَا يُنْكِرُ هَذَا وَأَنَّهُ لَا شَكَّ الْحَقَّ عَيْنُهُ، فَتَتَّبِعُهُ لَوَازِمُ تِلْكَ الصُّورَةِ وَحَقَائِقُهَا الَّتِي تَجَلَّى فِيهَا فِي النَّوْمِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُعْبَرُ - أَيْ يُجَازُ - عَنْهَا إِلَى أَمْرٍ آخَرَ يَفْتَضِي التَّنْزِيهَ عَقْلاً، فَإِنْ كَانَ الَّذِي يُعْبَرُهَا ذَا كَشْفٍ وَإِيمَانٍ، فَلَا يَجُوزُ عَنْهَا إِلَى تَنْزِيهِ فَقَطْ، بَلْ يُعْطِيهَا حَقَّهَا مِنْ<sup>(١)</sup> التَّنْزِيهِ، وَمِمَّا ظَهَرَ فِيهِ . فَاللَّهُ عَلَى التَّحْقِيقِ عِبَارَةٌ لِمَنْ فَهَمَ الْإِشَارَةَ!!

أقول: انظر إلى هذا الكلام، وقبح ما آل إليه، وهو الحكم بأن الله تعالى عبارة لا ذات! ويلزم منه كونه غير قائم بنفسه، بل قيامه بصور العالم! وقد قرّر في موضع آخر: أن الصور صور<sup>(٢)</sup>، والعالم فيه مغفول ومتوهم!! وقد قرّرنا مراراً أن تناقضاته لا تنحصر كثرة إلا أنه يلتزم ذلك، لأنه التزم جميع الاعتقادات، وأن العالم كله<sup>(٣)</sup> أعراض، وغير ذلك مما يتخلّص به من مثل هذه الاعتراضات. وإن كان أصله فاسداً، فلا يفيد معه إلا ما يفيد مع السوفسطائية كما ذكرناه غير مرّة! ثم ساق الهديان إلى أن قال<sup>(٤)</sup>: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾<sup>(٦)</sup> إِذْ لَا يَكُونُ مُجِيباً إِلَّا إِذَا كَانَ<sup>(٧)</sup> مَنْ يَدْعُوهُ غَيْرُهُ<sup>(٨)</sup>، وَإِنْ

(١) كذا في «الأصل». وفي «الفصوص»: «في».

(٢) في «الأصل»: «أن الصورة صورة!» ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) في «الأصل»: «كلها!»

(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٣).

(٥) الآية ٦٠ من سورة غافر.

(٦) الآية ١٨٦ من سورة البقرة.

(٧) قال المعلق على «الفصوص»: كان تامة: أي إذا وجد من يدعوه.

(٨) كذا في «الأصل». ولا وجود لها في «الفصوص».

كَانَ عَيْنُ الدَّاعِي<sup>(١)</sup> عَيْنَ الْمُجِيبِ . فَلَا خِلَافَ فِي اخْتِلَافِ الصُّوَرِ ، فَهَمَّا صُورَتَانِ بِلَا شَكٍّ . وَتِلْكَ الصُّوَرُ كُلُّهَا كَالْأَعْضَاءِ لِزَيْدٍ ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ زَيْدًا حَقِيقَةً وَاحِدَةً شَخْصِيَّةً ، وَأَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ صُورَةَ رِجْلِهِ وَلَا رَأْسِهِ وَلَا عَيْنِهِ وَلَا حَاجِبِهِ . فَهُوَ الْكَثِيرُ ، الْوَاحِدُ الْكَثِيرُ بِالصُّوَرِ ، الْوَاحِدُ بِالْعَيْنِ كَالْإِنْسَانِ<sup>(٢)</sup> بِالْعَيْنِ وَاحِدٌ بِلَا شَكٍّ [وَلَا نَشْكُ]<sup>(٣)</sup> أَنَّ عَمْرًا<sup>(٤)</sup> مَا هُوَ زَيْدٌ وَلَا خَالِدٌ وَلَا جَعْفَرٌ إلخ .

أقول: هَذَا مَا قَرَّرْنَاهُ فِيمَا سَبَقَ قَرِيبًا . وَالْقَاعِدَةُ مَعْلُومَةٌ إِلَّا أَنَّ التَّمثِيلَ الْأَوَّلَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، إِذْ لَا يُقَالُ: لِيَدِ زَيْدٍ زَيْدٌ ، وَكَذَا الثَّانِي ، إِذْ الْإِنْسَانُ الَّذِي هُوَ وَاحِدٌ فِي الْكُلِّ لَيْسَ بِعَيْنٍ ، فَتَأْمَلْ . ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَوْضَحَ عَلَى تَحْوِيلِ الْحَقِّ فِي الصُّوَرِ بِمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ تَجْلِيهِ سُبْحَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي تُنَكَّرُ ثُمَّ<sup>(٥)</sup> فِي الصُّورَةِ الَّتِي تُعْرَفُ ، وَهُوَ [هُوَ]<sup>(٦)</sup> فِي الصُّوَرَتَيْنِ ، وَقَرَّرَ مَا قَرَّرَ مِنَ التَّشْبِيهِ بِرُؤْيَةِ الصُّوَرِ فِي الْمِرَاةِ<sup>(٧)</sup> . وَهَذَا الْاسْتِيْضَاحُ السَّفِيلُ [الْجَوَابُ]<sup>(٨)</sup> عَنْهُ عَسِرٌ جِدًّا إِلَّا أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ<sup>(٩)</sup> لَهُ سُبْحَانَهُ صِفَاتٍ عَرَفْنَا إِيَّاهَا وَصِفَاتٍ اسْتَأْثَرَ بِهَا لَمْ يُعْرِفْنَا إِيَّاهَا .

وَأَحْوَالُ الْآخِرَةِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْوُجْدَانِيَّاتِ الَّتِي لَا عَيْنٌ رَأَتْ ، وَلَا

(١) فِي «الأصل»: «الداع»!

(٢) فِي «الأصل»: «وكان»! والتصويب من «الفصوص» .

(٣) ساقط من «الأصل»! واستدركته من «الفصوص» .

(٤) رسمت هكذا في «الأصل»: «عمروا» .

(٥) فِي «الأصل»: «هم»! والتصويب من «الفصوص» .

(٦) ساقط من «الأصل» ولا تستقيم الجملة بدونها!

(٧) فِي «الأصل»: «المرات» .

(٨) ساقط من «الأصل» ولا تستقيم الجملة بدونها!

(٩) فِي «الأصل»: «إنه» . ولعل الصواب ما أثبتته .

أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، لَا يُمَكِّنُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا. فَكَيْفَ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى مَا قَرَّرَ مِنَ الْأَبَاطِيلِ الْمُبَايِنَةِ لِلشَّرْعِ<sup>(١)</sup> وَالْعَقْلِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى وَضْفِهِ تَعَالَى بِالصُّفَاتِ الْقَيْحَةِ الْمُضَادَّةِ لِمَا عَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ الشَّرْعِ وَالْحَقَائِقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ! فَلَعْنَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ عَلَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ بِمَا ابْتَدَعَتْ مِنْ هَذِهِ الْحَبَائِثِ وَسَمَّتْهَا حَقَائِقَ.

ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِمَا قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾<sup>(٣)</sup>: وَالْعَيْنُ مَا أَدْرَكَتْ إِلَّا الصُّورَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ الَّتِي ثَبَّتَ لَهَا الرَّمِيُّ فِي الْحِسِّ، وَهِيَ الَّتِي نَفَى اللَّهُ الرَّمِيَّ عَنْهَا [أَوَّلًا]<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ أَتْبَعَهُ [لَهَا]<sup>(٥)</sup> وَسَطًا، ثُمَّ عَادَ بِالِاسْتِدْرَاكِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّامِي فِي صُورَةِ مُحَمَّدِيَّةِ الْخ.

أَقُولُ: هُوَ سُبْحَانَهُ الْمُقَدِّرُ عَلَى كَسْبِ الْعَبْدِ لِلْفِعْلِ، وَالْخَالِقُ لِلْفِعْلِ، فَبِذَلِكَ<sup>(٦)</sup> قَالَ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ \* وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ هَذَا الْمُحَرِّفُ مِنَ الْقَاعِدَةِ لَمَا صَحَّ النَّفْيُ، وَلَا الِاسْتِدْرَاكُ، فَإِنَّ الصُّورَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ لَيْسَتْ غَيْرُهُ عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنْ قَاعِدَتِهِ الْخَبِيثَةِ! وَإِذَا كَانَتْ الصُّورَةُ إِنَّمَا هِيَ الْحَقُّ بِزَعْمِهِ الْبَاطِلِ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ «وَمَا رَمَيْتُ» أَنَا فِي صُورَتِكَ (إِذْ رَمَيْتُ) أَنَا فِي صُورَتِكَ وَلَكِنِّي رَمَيْتُ! وَهَذَا كَمَا تَرَى كَلَامَ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، بَلِ الْمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ الصَّحِيحِ ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ \* حَقِيقَةً خَلْقًا وَإِجَادًا، ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ \*

(١) فِي «الأصل»: «الشَّرْع». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَتْبَعَهُ.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٥).

(٣) الآيَةُ ١٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ.

(٤) سَاقَطَ مِنْ «الأصل». وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الفصوص».

(٥) سَاقَطَ مِنْ «الأصل». وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الفصوص».

(٦) كَذَا فِي «الأصل». وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ: «فَلِذَلِكَ».

مَجَازًا وَكَسْبًا<sup>(١)</sup>، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي رَمَى حَقِيقَةً بِخَلْقِهِ ذَلِكَ الرَّمَى،  
وَإِيجَادِهِ إِيَّاهُ<sup>(٢)</sup>.

وهكذا جَمِيعُ الْأَفْعَالِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْعِبَادِ. وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ حَقٌّ،  
وَخَبْرُهُ صِدْقٌ كَمَا عَلِمَهُ الْعُلَمَاءُ وَأَمَّنْ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِّ  
الصَّحِيحِ الْخَالِصِ مِنَ الشَّوَائِبِ الْجَامِعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالشَّرِيعَةِ<sup>(٣)</sup>!  
قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى ضَعْفِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ مِنْ حَيْثُ فِكْرُهُ، كَوْنُ  
الْعَقْلِ يَحْكُمُ عَلَى الْعِلَّةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ مَعْلُودَةً لِمَنْ هِيَ عِلَّةٌ لَهُ: هَذَا  
حُكْمُ الْعَقْلِ لَا حَفَاءَ بِهِ، وَمَا فِي عِلْمِ التَّجَلِّيِ إِلَّا هَذَا، وَهُوَ أَنَّ الْعِلَّةَ  
تَكُونُ<sup>(٥)</sup> مَعْلُودَةً لِمَنْ هِيَ عِلَّةٌ لَهُ. وَالَّذِي حَكَّمَ بِهِ الْعَقْلُ صَحِيحٌ مَعَ  
التَّخْرِيرِ فِي النَّظَرِ، وَعَايَتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا رَأَى الْأَمْرَ عَلَى  
خِلَافِ مَا أَعْطَاهُ الدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ، أَنَّ الْعَيْنَ بَعْدَ أَنْ<sup>(٦)</sup> ثَبَّتَ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ  
فِي هَذَا الْكَثِيرِ، فَمِنْ حَيْثُ هِيَ عِلَّةٌ فِي صُورَةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ لِمَعْلُولٍ  
مَّا، فَلَا تَكُونُ مَعْلُودَةً لِمَعْلُولِهَا، فِي حَالِ كَوْنِهَا عِلَّةً، بَلْ يَثْقُلُ الْحُكْمُ  
بِائْتِقَالِهَا فِي الصُّورِ، فَتَكُونُ مَعْلُودَةً لِمَعْلُولِهَا، فَيَصِيرُ مَعْلُولُهَا عِلَّةً لَهَا.

(١) في «الأصل»: «كسباً». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) نقل الشوكاني في «تفسيره» (ج ٢ / ص ٢٩٤ - ١٩٥) أقوال أهل العلم واللغة في تفسير الآية، فذكر كلام ثعلب. (وما رميت) الفزع والرعب في قلوبهم. (إذا رميت) بالحصباء فانهمزوا (ولكن الله رمى) أي أعانك وأظفرك. وكذا قال بمثله أبو عبيدة. وقال المبرّد: (وما رميت) بقوتك (إذ رميت) ولكنك بقوة الله رميت. ونقل غير ذلك أيضاً، فراجعه هناك.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (ج ١٥ / ص ٤٠) بأن ذلك خرق للعادة من الله سبحانه وتعالى، فَرَمَيْتُهُ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَصَابَتْ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي قُدْرَتِهِ أَنْ يَصِيْبَهُ. وَقَالَ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِهَا.

(٣) انظر لزماً التعليق على هذا الموضوع فيما مضى قريباً.

(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٥).

(٥) في «الأصل»: «يكون».

(٦) ليس في «الفصوص».

هَذَا غَايَتُهُ إِذَا كَانَ قَدْ رَأَى الْأَمْرَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقِفْ مَعَ نَظَرِهِ  
الْفِكْرِيِّ.

أقول: انظر إلى استدلاله بما لا يصلح دليلاً وهو الكشف، ثم  
الاعتراف بصحة حكم العقل، وتأويل ما يرى حال التجلي مما يخالف  
حكم العقل بما لا يردُّه العقل من اختلاف الحبيبة!!

ثم كيف بنى على ذلك حيث قال<sup>(١)</sup>: وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي الْعَلِيَّةِ  
بهذه المثابة، فما ظنك باتساع النظر العقلي في غير هذا المصيق؟ فلا  
أعقل من الرسل صلوات الله [تعالى] عليهم وسلامه<sup>(٢)</sup>، وقد جاءوا بما  
جاءوا به في الخبر عن الجناب الإلهي، فأثبتوا ما أثبتته العقل وزادوا ما  
لا يستقل العقل بإدراكه، وما يحيله العقل رأساً ويقرُّ به في التجلي.  
فإذا خلا بعد التجلي بنفسه حار فيما رآه، فإن كان عبد<sup>(٣)</sup> رب ردَّ  
العقل إليه، وإن كان<sup>(٤)</sup> عبد نظر ردَّ الحق إلى حكمه<sup>(٥)</sup>.

أقول: كون الرسل قد جاءت بما يحيله العقل رأساً غير مسلم،  
ولا يتم أن المتشابهات التي هي مراده بقوله: هَذَا مِمَّا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ،  
إلا إذا أريد بها حقائق ظواهرها، كما يدعيه هو وطائفته لأجل إثبات  
قاعدتهم الحبيبة من أنه تعالى عين صور العالم. أما إذا أريد بها أن له  
سبحانه صفات تطلق عليها هذه الألفاظ، فهي ليست مما<sup>(٦)</sup> يحيله

(١) «الفصوص»: (ص ١٨٥).

(٢) غير موجودة في «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «عند!» والتصويب من «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «كا!»

(٥) قال المعلق على «الفصوص»: «الهاء في إليه عائدة على الرب، وفي حكمه على  
العقل».

(٦) في «الأصل»: «بما». والصواب ما أثبتته.



العقل، فَإِنَّ الْعَقْلَ كَمَا لَا يُحِيلُ كَوْنُ ذَاتِهِ تَعَالَى شَيْئاً لَّا كَالْأَشْيَاءِ الَّتِي نُنْذِرُهَا، كَذَلِكَ لَا يُحِيلُ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ صِفَةٌ لَا كَالصِّفَةِ الَّتِي نَأْلَفُهَا وَنَعْرِفُهَا<sup>(١)</sup>.

وكذلك مَا يُسَمَّى بِهِ مِنْ أَسْمَاءٍ وَيُنْذَرُ عَنْهُ مِنْ أَفْعَالٍ عَلَى هَذِهِ الْوَتِيرَةِ. وَادْعَائِهِمْ أَنَّ التَّجَلِّيَّ يُعْطِي أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْنُودُ وَالْمَأْلُوفُ عِنْدَنَا دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ، فَإِنَّ الْكَشْفَ كَالْإِلْهَامِ لَا يَصْلُحُ دَلِيلًا، لِأَنَّهُ يُعَارِضُ بِمِثْلِهِ<sup>(٢)</sup>. وَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُ الْأَوَّلِيَّةِ.

ثُمَّ إِنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى دَعْوَى أُخْرَى، فَقَالَ<sup>(٣)</sup>: وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَا دَامَ فِي هَذِهِ النَّشْأَةِ<sup>(٤)</sup> الدُّنْيَاوِيَّةِ<sup>(٥)</sup> مَخْجُوبًا عَنْ نَشْأَتِهِ الْأَخْرَاوِيَّةِ<sup>(٦)</sup> فِي الدُّنْيَا.

فَإِنَّ الْعَارِفِينَ يَظْهَرُونَ هُنَا كَأَنَّهُمْ فِي الصُّورَةِ الدُّنْيَاوِيَّةِ<sup>(٥)</sup> لِمَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ مِنْ أَحْكَامِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ حَوَّلَهُمْ فِي بَوَاطِنِهِمْ فِي النَّشْأَةِ الْأَخْرَاوِيَّةِ<sup>(٦)</sup>، لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ. فَهُمْ بِالصُّورَةِ مَجْهُولُونَ إِلَّا لِمَنْ<sup>(٧)</sup> كَشَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ بَصِيرَتِهِ، فَأَذْرَكَ فَمَا مِنْ عَارِفٍ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ التَّجَلِّيِّ الْإِلَهِيِّ إِلَّا وَهُوَ عَلَى النَّشْأَةِ<sup>(٤)</sup> الْآخِرَةِ، قَدْ حُشِرَ<sup>(٨)</sup>

(١) هذا نص صريح في عقيدة المؤلف في صفات الله تعالى وأنها على ظاهرها لكن لا كما نألفه ونعرفه. أي أنه يؤمن بأن صفات الله تعالى على الحقيقة من غير تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه.

(٢) هذا كلام رصين في رد دعاوى الصوفية وأذنانهم من الذين يصتحون أو يضعفون الأحاديث أو يفتنون بفتاوى باطلة: بناء على الكشف، زعموا!!

(٣) «الفصوص»: (ص ١٨٦).

(٤) في «الأصل»: «النشاء!» والتصويب من «الفصوص».

(٥) في «الفصوص»: «الديوية».

(٦) في «الفصوص»: «الأخروية».

(٧) في «الأصل»: «من». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٨) في «الأصل»: «حشين!» والتصويب من «الفصوص».

فِي دُنْيَاهُ وَيُنَشَّرُ<sup>(١)</sup> فِي قَبْرِهِ، فَهُوَ يَرَى مَا لَا تَرَوْنَ وَيَشْهَدُ مَا لَا تَشْهَدُونَ<sup>(٢)</sup>، عِنَايَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بَبَعْضِ عِبَادِهِ فِي ذَلِكَ! أَقُولُ: هَذِهِ كُلُّهَا دَعَاوَى مُجَرَّدَةٌ لَا تُفِيدُ! فَلَيْتَ شِعْرِي: مَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهَا وَإِدْعَايَهَا فِي الْكُتُبِ!!؟

وَإِسْتِنَادِ ذَلِكَ إِلَى أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ، حَيْثُ كَانَتْ لَا تُفِيدُ عِلْمًا وَلَا حَالًا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهَا تُفِيدُ شَوْقًا وَهَمِيًّا! وَمَا أَقَلَّ جَدْوَاهُ! وَمَا أَعْظَمَ خَطَرَهُ وَبَلْوَاهُ! فَإِنَّ تَصَدِيقَهُ وَالْإِنْقِيَادَ لَهُ يُورِثُ الزَّنْدَقَةَ وَالْإِنْسِلَاخَ<sup>(٣)</sup> مِنَ الشَّرَائِعِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُهُ الْمُقَرَّرَةُ الْمُتَكَرِّرَةُ. فَكَيْفَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ أَخَوْفُ النَّاسِ مِنْ إِدْخَالِ الشُّبُهَةِ عَلَى أُمَّتِهِ فِي دِينِهِمْ!!؟

ثُمَّ انظُرْ إِلَى مَا قَالَ! قَالَ<sup>(٤)</sup>: فَمَنْ أَرَادَ الْعُثُورَ عَلَى هَذِهِ الْحِكْمَةِ الْإِلْيَاسِيَّةِ الْإِدْرِيسِيَّةِ<sup>(٥)</sup> الَّذِي أَنْشَأَهُ<sup>(٦)</sup> اللَّهُ تَعَالَى بِنَشْأَتَيْنِ، وَكَانَ نَبِيًّا قَبْلَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٧)</sup>، ثُمَّ رُفِعَ وَنَزَلَ رَسُولًا بَعْدَ ذَلِكَ، فَجَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مَنَزَلَتَيْنِ فَلْيَنْزِلْ<sup>(٨)</sup> عَنْ حُكْمِ عَقْلِهِ إِلَى شَهْوَتِهِ! وَيَكُونُ حَيَوَانًا مُطْلَقًا

(١) فِي «الأصل»: «ويتشتر». وما أثبتته موافق لما فِي «الفصوص».

(٢) فِي «الأصل»: «ما لا يشهدون».

(٣) فِي «الأصل»: «والانسلاخ بتان».

(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٦).

(٥) فِي «الأصل»: «الإدرسية».

(٦) فِي «الأصل»: «أنشأ»!

(٧) التسليم غير موجود فِي «الفصوص»!

(٨) هذا جواب الشرط من الزنديق ابن عربي، وما أفتطعُ من جواب!!

نعم: فهنيئاً لأتباعه ومعتقدي مذهبه بهذه الحرية والإباحية! على أن لهم - على مذهب شيخهم - حرية وعذوبة أخرى فِي نار جهنم!!!

حَتَّى يَكْشِفَ مَا تَكْشِفُهُ<sup>(١)</sup> كُلُّ دَابَّةٍ مَا عَدَا الثَّقَلَيْنِ، فَحِينَئِذٍ<sup>(٢)</sup> يَغْلُمُ أَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ بِحَيَوَانِيَّتِهِ. وَعَلَامَتُهُ عَلَامَتَانِ: الْوَاحِدَةُ هَذَا الْكَشْفُ، فَيَرَى مَنْ يُعَذِّبُ فِي قَبْرِهِ وَمَنْ يُنْعَمُ، وَيَرَى الْمَيِّتَ حَيًّا وَالصَّامِتَ وَالْقَاعِدَ مَا شِئًا!!

أقول: انظر إلى هذه الحماقات والخرافات! أولاً: الكذب على إدريس عليه الصلاة والسلام كما قدمنا! وثانياً: أنه لم يذكر أن إلياس نزل عن حكم عقله إلى شهوته! وثالثاً: أمره بالنزول عن حكم العقل إلى الشهوة ليكون حيواناً مطلقاً، ولم يُعهد مثله قط في شريعة ولا طريقة! بل تزك مقتضى العقل إلى الشهوة مذموم مطلقاً، والله سبحانه حين بالغ في ذم الكفار شبههم بالحيوانات ﴿إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾<sup>(٥)</sup>. ولكن هذا جارٍ من هذا الشخص على قاعدة: (خالف تعرف).

ثم انظر إلى ما ذكره من فائدة الكون حيواناً: وهو أن يكشف له عن سماع عذاب الميت، كما ورد: أنه (يسمع<sup>(٦)</sup>) ضربة الكافر أو المنافق عند سؤاله في القبر غير الثقلين<sup>(٧)</sup> قلنت شعري! مادّ يحصل

(١) في «الأصل»: «ما يكشفه». والتصويب من «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «فح». وكأنها اختصار من الناسخ لكلمة: «فحينئذ».

(٣) الآية ٤٤ من سورة الفرقان.

(٤) الآية ١٢ من سورة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

(٥) الآية ١٧٦ من سورة الأعراف.

(٦) في «الأصل»: «سمع». والتصويب من مصادر تخريج الحديث.

(٧) في «الأصل»: «الثقلين»! والتصويب من مصادر تخريج الحديث.

حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (١٣٣٨، ١٣٧٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، والشاهد فيه: «ثم يُضرب بمطرقة من حديث ضربة بين أذنيه، فيصبح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين».

وكذا رواه: أبو داود في «السنن» (٤٧٥١)، والنسائي في «الصغرى» (٩٧/٤، ٩٧) وأحمد في «المسند» (١٢٦/٣، ٢٣٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١١٨٠).

لَهُ مِنَ الْمَرَاتِبِ الدُّنْيَاوِيَّةِ أَوْ الْأُخْرَاوِيَّةِ. بهذا الكَشْفِ، وَقَدْ حَجَبَهُ اللهُ تَعَالَى عَنَّا رَحْمَةً بِنَا، وَلَمْ يَحْجُبْهُ مِنَ الْحَيَوَانِ لِعَدَمِ تَضَرُّرِهِ بِهِ لِعَدَمِ عَقْلِهِ لَا لِكِرَامَتِهِ عَلَيْهِ!

قَالَ (١): وَالْعَلَامَةُ الثَّانِيَّةُ: الْحَرَسُ بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ أَنْ [يَنْطِقَ] (٢) بِمَا رَأَى لَمْ يَقْدِرْ، فَحَيْثُ (٣) يَتَحَقَّقُ بِحَيَوَانِيَّتِهِ! وَكَانَ لَنَا تِلْمِيذٌ قَدْ حَصَلَ لَهُ هَذَا الْكَشْفُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُحْفَظْ عَلَيْهِ الْحَرَسُ، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ بِحَيَوَانِيَّتِهِ! وَلَمَّا أَقَامَنِي اللهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْمَقَامِ تَحَقَّقْتُ بِحَيَوَانِيَّتِي تَحَقُّقًا كُلِّيًّا، فَكُنْتُ أَرَى وَأُرِيدُ التُّطْقَ بِمَا أَشَاهِدُ، فَلَا أَسْتَطِيعُ، فَكُنْتُ لَا أُفَرِّقُ (٤) بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَرَسِ الَّذِينَ لَا يَتَكَلَّمُونَ!

أَقُولُ: لَوِإِذَا أَنْ لَوْ كَانَ تَمَّ لَكَ الْحَرَسُ وَدَامَ وَأَنْصَمَّ إِلَيْهِ السَّلْلُ، فَلَا كُنْتَ تَكَلَّمْتَ بِمَا تَكَلَّمْتَ، وَلَا كَتَبْتَهُ! وَلَكِنَّ اللهُ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، وَلَوْ شَاءَ مَا خَلَقَ الشَّيْطَانَ وَلَا أُمَهَلَهُ وَلَكِنْ افْتَضَّتْ حِكْمَتُهُ [ذَلِكَ] (٥) لِيَتَبَيَّنَ مَنْ يَثْبُتُ عَلَى الْهُدَى بِالتَّوْفِيقِ، مِمَّنْ (٦) هُوَ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ. ﴿وَمَنْ يُضَلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (٧).

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: إِذَا كُنْتُ قَدْ أَسْلَخْتُ مِنْ عَقْلِكَ وَالتَّحَقَّقْتَ بِمُطْلَقِ الْحَيَوَانِ، فَمِنْ أَيْنَ لَكَ إِرَادَةُ التُّطْقِ؟! وَهَذِهِ الْإِرَادَةُ لَا تُوجَدُ فِي الْحَيَوَانِ! وَكَيْفَ شَعَرْتَ بِهَا وَالْحَيَوَانُ لَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ؟ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ

(١) «الفصوص»: (ص ١٨٦).

(٢) ساقط من «الأصل». واستدرسته من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «فح». وهو اختصار ل: «فحيثُذا».

(٤) في «الأصل»: «لا فَرَّقَ». وهو صواب أيضاً.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة مني، حتى يستقيم المعنى.

(٦) في «الأصل»: «فمن». والصواب ما أثبتته.

(٧) الآية ٣٣ من سورة غافر.

ذَلِكَ فِعْلٌ مَا لَا يَقْبَحُ مِنَ الْحَيَوَانِ مِنْ كَشْفِ السُّوءَةِ<sup>(١)</sup> وَالسَّفَادِ<sup>(٢)</sup> جَهَارًا، وَعَدَمَ وُجُوبِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَسَائِرِ الْقَبَائِحِ الَّتِي حُرِّمَ السُّكُوتُ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَجْلِهَا! فَلَعَنَ اللَّهُ مَذْهَبًا أُصُولُهُ هَكَذَا!

ثُمَّ انْسَابَ إِلَى مَا هُوَ أَصْلُ مُرَادِهِ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ، فَقَالَ<sup>(٤)</sup>:  
فَإِذَا تَحَقَّقَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ انْتَقَلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ عَقْلًا مُجَرَّدًا فِي غَيْرِ مَادَّةٍ طَبِيعِيَّةٍ، فَيُشْهَدُ أُمُورًا هِيَ أُصُولٌ لِمَا يَظْهَرُ فِي الصُّورَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَيَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ ظَهَرَ هَذَا الْحُكْمُ فِي صُورِ الطَّبِيعَةِ عِلْمًا دَوْقِيًّا. فَإِنْ كُوشِفَ عَلَى أَنَّ الطَّبِيعَةَ عَيْنُ نَفْسِ الرَّحْمَنِ، فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا، وَإِنْ اقْتَصِرَ مَعَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَهَذَا الْقَدْرُ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْحَاكِمَةِ عَلَى عَقْلِهِ: فَيَلْحَقُ بِالْعَارِفِينَ، وَيَعْرِفُ عِنْدَ ذَلِكَ دَوْقًا ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَمَا قَتَلَهُمْ إِلَّا الْحَدِيدُ وَالضَّارِبُ، وَالَّذِي خَلَفَ هَذِهِ الصُّورَ! فَبِالْمَجْمُوعِ وَقَعَ الْقَتْلُ وَالرَّمْيُ، فَيُشَاهَدُ الْأُمُورَ بِأُصُولِهَا وَصُورِهَا، فَيَكُونُ تَامًّا. فَإِنْ شَهِدَ النَّفْسَ كَانَ مَعَ التَّمَامِ كَامِلًا: فَلَا يَرَى إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى عَيْنَ مَا يَرَى. فَيَرَى الرَّأْيَ<sup>(٦)</sup> عَيْنَ الْمَرْتَبِيِّ.

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ الْقَيْصَرِيُّ: فَيَعْلَمُ دَوْقًا أَنَّ الْأُمُورَ الْكُلِّيَّةَ كَيْفَ تَنْزِلُ وَتَصِيرُ جَزْئِيَّةً<sup>(٧)</sup> مَحْسُوسَةً مُصَوَّرَةً بِصُورَةِ الطَّبِيعَةِ الْعُنْصُرِيَّةِ مِنْ

(١) في «الأصل»: «السوء». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) في «الأصل»: «السفاد». والصواب بالدال لا بالراء.

(٣) في «الأصل»: «حرم السكر»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) «الفصوص»: (ص ١٨٧).

(٥) الآية ١٧ من سورة الأنفال.

(٦) في «الأصل»: «الرأي».

(٧) في «الأصل»: «جزأيته»!

عَيْنٍ تَنْزُلُ رُوحَهُ الْمُجَرَّدَةَ إِلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْمَقَامِ<sup>(١)</sup> الْحَيَوَانِيَّةِ، وَيُزَحِّزُهَا<sup>(٢)</sup> إِلَى مَقَامِهَا الْأَصْلِيِّ وَيُحَقِّقُهَا بِالْعَهْدِ الْإِلَهِيِّ لِيَعْرِفَ كَيْفِيَّةَ تَنْزِيلَاتِ الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ مِنْ مَقَامِ الْأَحَدِيَّةِ وَالْوَحِيدِيَّةِ إِلَى الْمِرَاةِ<sup>(٣)</sup> الْكَوْنِيَّةِ وَظُهُورِهَا فِي جَمِيعِ مَرَاتِبِ الْعَوَالِمِ السُّفْلِيَّةِ وَالْعُلْوِيَّةِ. شَرِيفِهَا وَخَسِيسِهَا، عَظِيمِهَا وَحَقِيرِهَا، فَيُشَاهِدُ الْحَقَّ فِي جَمِيعِ مَرَاتِبِ الْوُجُودِ شُهُودًا حَالِيًّا، فَيَقُورُ بِالسَّعَادَةِ الْعُظْمَى وَالْمَرْتَبَةِ<sup>(٤)</sup> الْكُبْرَى أَنْتَهَى. فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ كَلَامِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ تَصَوُّفَهُمْ كَتَصَوُّفِ الْفَلَاسِفَةِ، نَهَائِيَّتُهُ الْإِبْتِهَاجُ بِالْعِلْمِ بِحَقَائِقِ مَبَادِيءِ الْأَشْيَاءِ وَنَهَائِيَّتِهَا.

وَالْعَارِفُ وَالسَّعِيدُ مَنْ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ كَتَصَوُّفِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٥)</sup> الَّذِي<sup>(٦)</sup> نَهَائِيَّتُهُ الْاسْتِغْرَاقُ بِمُشَاهَدَةِ الْحَقِّ وَالْإِبْتِهَاجُ بِهَا. وَالْعَارِفُ وَالسَّعِيدُ مَنْ جَاهَدَ فِي اللَّهِ أَوْ جَذَبَتْهُ مِنْهُ عِنَايَةٌ حَتَّى أَوْصَلَتْهُ<sup>(٧)</sup> إِلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْقَشِيرِيُّ<sup>(٨)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي «الرَّسَالَةِ»: وَعِنْدَ هَؤُلَاءِ

- (١) كذا في «الأصل». ولعل الصواب: «والمقامات».
- (٢) في «الأصل»: «ويزحزها»، ولعل الصواب ما أثبتته.
- (٣) في «الأصل»: «المرآت».
- (٤) في «الأصل»: «المرتبة».
- (٥) ليس في الإسلام تصوف أو صوفية، وإنما دخل هذا البلاء على المسلمين من الهندوس والبراهمة والمجوس، واليهود والنصارى!
- والذي يظهر أن المؤلف لم يتحرر موضوع التصوف من جذوره ليقف على حقيقة المتصوفة! نعم: ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأوائل من هؤلاء الصوفية كالجنيد البغدادي كانوا على جانب طيب من اتباع الكتاب والسنة. وعلى كل فالمؤلف قد يُعذَّرُ لأنه لم يقل (التصوف الإسلامي) وإنما قال تصوف المسلمين! فتأمل!
- (٦) في «الأصل»: «الذين»!
- (٧) في «الأصل»: «أو صله».
- (٨) هو عبد الكريم بن هوزان النيسابوري، من كبار الصوفية ومشايخهم، كان السلطان ألب أرسلان يقدِّمُه ويكرمه. له عدة كتب مثل: «التيسير في التفسير». و«الرسالة القشيرية». توفي سنة ٤٦٥ للهجرة. وانظر «الأعلام» (ج ٤/ ص ١٨٠).

الْقَوْمِ الْمَعْرِفَةُ صِفَةً مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ثُمَّ صَدَقَ اللَّهُ فِي مُعَامَلَاتِهِ، ثُمَّ تَنَقَّى عَنْ أَخْلَاقِهِ الرَّدِيئَةِ وَأَفَاتِهِ، ثُمَّ طَالَ بِالْبَابِ وَوَفُوهُ، وَدَامَ بِالْقَلْبِ اغْتِكَافُهُ، فَحَظِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِجَمِيلِ إِقْبَالِهِ، وَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ وَانْقَطَعَ عَنْهُ هَوَاجِسُ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَضَعْ<sup>(١)</sup> بِقَلْبِهِ إِلَى خَاطِرٍ يَدْعُوهُ إِلَى غَيْرِهِ. فَإِذَا صَارَ مِنَ الْخَلْقِ أَجْنَبِيًّا، وَمِنْ آفَاتِ نَفْسِهِ بَرِيئًا، وَمِنْ الْمُشْكِلَاتِ وَالْمُلَاحَظَاتِ نَقِيًّا، وَدَامَ فِي السَّرِّ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى مُنَاجَاةً، وَحَقٌّ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ إِلَيْهِ رُجُوعُهُ، وَصَارَ مُحَدِّثًا مِنْ قِبَلِ الْحَقِّ بِتَغْرِيفِ أَسْرَارِهِ<sup>(٢)</sup> فِيمَا يُجْرِيهِ مِنْ تَصْرِيفِ أَقْدَارِهِ سُمِّيَ عِنْدَ ذَلِكَ عَارِفًا، وَتُسَمَّى حَالَتُهُ مَعْرِفَةً<sup>(٣)</sup>.

وَلَقَدْ ذَكَرَ فِي «الرِّسَالَةِ» فَوْقَ أَرْبَعِينَ قَوْلًا فِي نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ وَالْعَارِفِ عَنِ الْمَشَايخِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِمْ عِلْمًا وَعَمَلًا وَحَالًا، لَيْسَ فِيهَا مَا يَخْرُجُ عَنْ مَا قَالَهُ الْقَشِيرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَلَا مَا يُوَافِقُ قَوْلَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ إِلَّا أَنْ يُلْحَدُوا فِي تَأْوِيلِهِ عَلَى غَيْرِ مُرَادِ قَائِلِهِ كَمَا يُلْحَدُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى [عَلَيْهِ] وَسَلَّمِ مَكَابِرَةً وَعِنَادًا. فَهَؤُلَاءِ وَالْفَلَّاسِفَةُ تَقَشُّفُوا وَاجْتَهَدُوا فِي الرِّيَاضَاتِ وَالتَّضْفِيَةِ طَلَبًا لِمَا تَصَوَّرُوهُ، فَحَصَلَ لَهُمْ نَتِيجَةُ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا [مَا حَصَلَ]<sup>(٤)</sup> [لِلْفَلَّاسِفَةِ] [مِنْ]<sup>(٥)</sup> تَخْرِيرِ الْحَدِيثَاتِ الَّتِي وَضَعُوهَا وَحَرَّرُوهَا، فَانْتَفَعَ بِهَا النَّاسُ بَعْضُ الْاِنْتِفَاعِ وَإِنْ كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى مَا زَعَمُوهُ غَيْرَ

(١) فِي «الأصل»: «يضع»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) فِي «الأصل»: «امراره»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) قد أغنانا الله سبحانه وتعالى بمعرفة الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان عن كل معرفة أو عِرْزَانٍ مَزْعُومٍ، فالحمد لله الذي شرح صدور أهل الحديث الذين هم الطائفة المنصورة والناجية لهذا الحق المبين.

(٤) ما بين حاصرتين سقط من «الأصل» ولعل السياق يقتضيه.

(٥) ساقط من «الأصل» والسياق يقتضيه.

مُسَلِّمٌ . فَحَصَلَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا مَا نَوَّوْهُ وَقَصَّدُوهُ مِنْ اجْتِهَادِهِمْ . وَأَمَّا هَذِهِ الطَّائِفَةُ ، فَخَيَّلَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا خَيَّلَ ، وَسَوَّلَ لَهُمْ <sup>(١)</sup> مَا سَوَّلَ ، فَجَدُّوا وَاجْتَهَدُوا فِي الرِّيَاضَاتِ وَالتَّضَفِّيَةِ وَالخَلْوَةِ بِنِيَّةِ الوُصُولِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ الحَقُّ فِيهِمْ ، فَيَكُونُوا مَبَادِيءَ لِلتَّصَرُّفِ وَمَا هُوَ مِنْ حِصَائِصِ الأَلُوْهِيَّةِ ! فَحَصَلَ لَهُمْ مِنْ جُهْدِهِمْ فِي الدُّنْيَا بَعْضُ الخَوَارِقِ المَبْنِيَّةِ عَلَى التَّضَفِّيَةِ لَا عَلَى صِحَّةِ الطَّرِيقِ حِكْمَةً مِنَ العَزِيزِ الحَكِيمِ ، فَاعْتَرَوْا بِذَلِكَ وَحَكَمُوا بِصِحَّةِ مَا كَانُوا تَخَيَّلُوهُ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا <sup>(٢)</sup> ، وَكَلَا الطَّائِفَتَيْنِ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ <sup>(٣)</sup> الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الحَيَوةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ آلِهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فَإِنَّ جَزَاءَ سَعِيهِمْ قَدْ حَصَلَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، إِذِ الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ . وَكَلَامُهُمْ دَالٌّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ دِلَالَةِ جَلِيلَةٍ <sup>(٦)</sup> لِمَنْ فِيهِمْ - وَأَنْصَفَ وَلَمْ يُعَانِدْ - بِبَلَايَاهُمْ <sup>(٧)</sup> وَلَكِنَّهُ <sup>(٨)</sup> غَيْرُ ظَاهِرٍ ! فَسَأَلُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُبَيِّنَنَا عَلَى صِرَاطِهِ المُسْتَقِيمِ الَّذِي قَالَ فِيهِ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> وَأَنْ يُعِيدَنَا مِنَ الفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

(١) فِي «الأصل»: «وسؤلهم!» والصواب ما أثبتته .

(٢) فِي «الأصل»: «فأضلوا» . والصواب ما أثبتته .

(٣) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٥) الآية ٤٧ من سورة الزمر .

(٦) فِي «الأصل»: «جليلة» . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) فِي «الأصل»: «بلايَاهم» . بتشديد الياء ، والصواب بفتحها فقط .

(٨) فِي «الأصل»: «ولكن» . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٩) فِي «الأصل»: «فتفر بكم!» والتصويب من المصحف الشريف .

(١٠) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام .



بَطْنٌ. فَإِنَّهُ <sup>(١)</sup> حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

قال في الكَلِمَةِ اللُّقْمَانِيَّةِ <sup>(٢)</sup>: فَنَبَّهَ لُقْمَانَ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ وَيَمَا سَكَتَ عَنْهُ أَنَّ الْحَقَّ عَيْنُ كُلِّ مَعْلُومٍ إلخ. أقول: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِلْحَادِ فِي كَلَامِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَلْحَدَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنْبِيَائِهِ! وَمِنْهُ <sup>(٣)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا اللَّهُ لَطِيفٌ﴾ <sup>(٤)</sup> وَمِنْ لَطَافَتِهِ وَلُطْفِهِ أَنَّهُ فِي الشَّيْءِ الْمُسَمَّى كَذَا الْمَخْدُودِ بِكَذَا عَيْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ إلخ. إِلَى أَنْ قَالَ <sup>(٥)</sup>: كَمَا تَقُولُ الْأَشَاعِرَةُ: إِنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ مُتَمَاثِلُ الْجَوْهَرِ: فَهُوَ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ، فَهُوَ عَيْنُ قَوْلِنَا: الْعَيْنُ وَاحِدَةٌ. ثُمَّ قَالَتْ: وَيَخْتَلِفُ بِالْأَعْرَاضِ، وَهُوَ قَوْلُنَا: وَيَخْتَلِفُ وَيَتَكَثَّرُ بِالصُّورِ وَالنَّسَبِ حَتَّى يَتَمَيَّزَ فَيُقَالُ: هَذَا لَيْسَ هَذَا مِنْ حَيْثُ صُورَتُهُ أَوْ عَرْضُهُ أَوْ مِزَاجُهُ كَيْفَ شِئْتَ فَقُلْ. وَهَذَا عَيْنُ هَذَا مِنْ حَيْثُ جَوْهَرُهُ، وَلِهَذَا يُؤْخَذُ عَيْنُ الْجَوْهَرِ فِي حَدِّ كُلِّ صُورَةٍ وَمِزَاجٍ: فَنَقُولُ نَحْنُ: إِنَّهُ لَيْسَ سِوَى الْحَقِّ، وَيُظَنُّ الْمَتَكَلِّمُ <sup>(٦)</sup> أَنَّ مُسَمَّى الْجَوْهَرِ وَإِنْ كَانَ حَقًّا، مَا هُوَ عَيْنُ الْحَقِّ الَّذِي يُطْلِقُهُ أَهْلُ الْكَشْفِ وَالتَّجَلِّيِ.

أقول: انظُرْ كَيْفَ يَصْرُحُ بِأَنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي يُؤْخَذُ فِي الْحُدُودِ مِثْلَ النَّارِ جَوْهَرٌ مُحْرَقٌ، وَالمَاءِ جَوْهَرٌ سَيَّالٌ، وَنَحْوِ ذَلِكَ: هُوَ عَيْنُ الْحَقِّ، وَصَاحِبُ عِلْمِ الْكَلَامِ يَظُنُّهُ غَيْرَهُ! ثُمَّ انْسَابِ فِي الْهَدْيَانِ إِلَى أَنْ قَالَ <sup>(٧)</sup>:

(١) في «الأصل»: «وإنه». ولعل الأصوب ما أثبتته.

(٢) «الفصوص»: (ص ١٨٨).

(٣) يعني من جملة إلهاداته كذلك.

(٤) الآية ١٦ من سورة لقمان: ﴿يَبْقَىٰ إِلَهَانَا إِن تَكُ وَإِقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ فَمَنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾.

(٥) «الفصوص»: (ص ١٨٨).

(٦) قال عفيفي - المعلق على «الفصوص»: المقصود به المتكلم الأشعري.

(٧) «الفصوص»: (ص ١٩٠).

وَأَمَّا حِكْمَةُ وَصِيَّتِهِ فِي نَهْيِهِ إِيَّاهُ - يَعْنِي ابْنَهُ - أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ، فَإِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ.

أقول: قَالَ شَارِحُهُ<sup>(١)</sup> الْجَامِي: جَوَابُ أَمَّا<sup>(٢)</sup>: حُذِفَ تَقْدِيرُهُ، فَتَنْبِيهُهُ<sup>(٣)</sup> لِابْنِهِ عَلَى أَنْ حَقِيقَةَ الشَّرْكَ مُتَنَفِيَةٌ، فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. وَإِنَّمَا حَذَفَهُ لِقَرِينَةِ الْمَقَامِ حَيْثُ قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَالْمَظْلُومُ الْمَقَامُ حَيْثُ نَعْتَهُ بِالِانْتِقَامِ وَهُوَ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يُشْرِكُ مَعَهُ إِلَّا عَيْنُهُ، وَهَذَا غَايَةُ الْجَهْلِ. وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي لَا مَعْرِفَةَ [لَهُ]<sup>(٥)</sup> بِالْأَمْرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا بِحَقِيقَةِ الشَّيْءِ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَيْهِ الصُّورُ<sup>(٦)</sup> فِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ أَنَّ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافَ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، جَعَلَ الصُّورَةَ<sup>(٧)</sup> مُشَارِكَةً لِلْآخَرَى فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ، فَجَعَلَ لِكُلِّ صُورَةٍ جُزْءًا مِنْ ذَلِكَ الْمَقَامِ.

وَمَعْلُومٌ فِي الشَّرِيكِ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَخُصُّهُ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ الْمُشَارِكَةُ<sup>(٨)</sup> لَيْسَ عَيْنَ الْآخَرِ<sup>(٩)</sup> الَّذِي شَارَكَهُ، إِذْ هُوَ لِلْآخَرِ<sup>(١٠)</sup> فَإِذَنْ<sup>(١١)</sup> مَا تَمَّ شَرِيكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حَظِّهِ مِمَّا قِيلَ فِيهِ إِنَّ بَيْنَهُمَا مُشَارِكَةً فِيهِ. وَ<sup>(١٢)</sup> هُوَ سَبَبُ ذَلِكَ الشَّرِكَةَ الْمُشَاعَةَ، وَإِنْ

(١) فِي «الْأَصْل»: «شَارِح». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) يَعْنِي «أَمَّا» الَّتِي سَقَتِ عَلَى لِسَانِ ابْنِ عَرَبِي قَرِيبًا.

(٣) فِي «الْأَصْل»: «فَتَنْبِيهِهِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٤) «الْفُصُوص»: (ص ١٩٠).

(٥) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي «الْأَصْل». وَالِاسْتِدْرَاكُ مِنَ «الْفُصُوصِ».

(٦) فِي «الْأَصْل»: «الصُّورَةُ». وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ «الْفُصُوصِ».

(٧) فِي «الْأَصْل»: «الصُّور». وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ «الْفُصُوصِ».

(٨) فِي «الْأَصْل»: «بِالْمُشَارِكَةِ». وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ «الْفُصُوصِ».

(٩) (١٠) فِي «الْأَصْل»: «الْآخَر».

(١١) فِي «الْأَصْل»: «فَإِذَا».

(١٢) فِي «الْأَصْل»: «وَهُوَ». وَالتَّصْوِيبُ مِنَ «الْفُصُوصِ».

كَانَتْ مُشَاعَةً، فَإِنَّ التَّضْرِيفَ مِنْ أَحَدِهِمَا يُزِيلُ الإِسَاعَةَ ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ  
أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>(١)</sup> هَذَا رُوحُ الْمَسْأَلَةِ!

أقول: قَالَ شارِحُه الجَامِي: وَلَمَّا أَبْطَلَ الشَّرِيكَةَ الَّتِي يَشْقَى  
صَاحِبُهَا بِوَجْهِهِ، أَي التَّجْرِئَةَ وَالإِسَاعَةَ، أَشَارَ إِلَى شَرِيكَةِ يَسْعُدُ صَاحِبُهَا  
بِاعْتِقَادِهَا وَالْقَوْلَ بِهَا بِقَوْلِهِ: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>(٢)</sup>!

وَقَالَ شارِحُه القَيْصَرِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي «فَتْوَحَاتِهِ» فِي فَضْلِ  
الأَوْلِيَاءِ المُشْرِكِ بالله. فَلَا تَجَزَعُ مِنْ أَجْلِ الشَّرِيكِ الَّذِي يَشْقَى صَاحِبُهُ،  
فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُشْرِكٍ حَقِيقَةً، وَأَنْتَ هُوَ المُشْرِكُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ  
مِنْ شَأْنِ الشَّرِيكَةِ اتِّحَادُ العَيْنِ المُشْتَرَكِ فِيهَا، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدِ الحُكْمِ  
فِيهِ عَلَى السَّوَاءِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِشَرِيكِ مُطْلَقٍ - وَهُوَ الشَّرِيكِ الَّذِي اشْتَبَهَ  
الشَّقِيَّ<sup>(٣)</sup> - [مَنْ]<sup>(٤)</sup> لَمْ يَتَوَارَظْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَمْرٍ يَقَعُ فِيهِ  
الاشْتِرَاكُ. فَلَيْسَ بِمُشْرِكٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِخِلَافِ السَّعِيدِ، فَإِنَّهُ أَشْرَكَ  
الاسْمَ (الرَّحْمَنَ) بِالاسْمِ (اللَّهِ) وَبِالْأَسْمَاءِ كُلِّهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ،  
وَفِي الْجَامِعِيَّةِ لِلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. فَهُوَ أَقْوَى فِي الشَّرِكِ مِنْ هَذَا، فَإِنَّ  
الأَوَّلَ شَرِيكَ مِنْ دَعْوَى كَاذِبَةٍ، وَهَذَا أَثْبَتَ شَرِيكاً بِدَعْوَى صَادِقَةٍ،  
فَعَفَرَ لِهَذَا المُشْرِكِ لِصِدْقِهِ، وَلَمْ يُعْفَرْ لِدَلِّكَ المُشْرِكِ لِكَذْبِهِ فَهَذَا أَوْلَى  
بِاسْمِ المُشْرِكِ مِنَ الآخِرِ، وَاللَّهُ هُوَ العَفْوُورُ الرَّحِيمُ. انْتَهَى. فَانظُرْ إِلَى  
هَذِهِ المَقَالَاتِ وَالرَّوَعَانِ عَنِ الحَقِّ وَالإِلْحَادِ<sup>(٥)</sup>!

أَمَّا أَوَّلًا: فَبِالْمَيْلِ<sup>(٦)</sup> بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ الْخَاصَّةِ إِلَى اللُّغَوِيَّةِ الْعَامَّةِ!  
وَمَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ غَيْرِ مُعَانِدٍ: أَنَّ الشَّرِكُ فِي الآيَةِ لَيْسَ مُطْلَقَ الشَّرِكِ،

(١) (٢) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) كذا في «الأصل». ولعل الأصوب: «بالشقي».

(٤) الزيادة مني حتى يستقيم كلام الجامي الضال!

(٥) في «الأصل»: «والإلحاد». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) في «الأصل»: «بالميل» ولعل إثبات الفاء أولى.

بَلْ هُوَ اعْتِقَادُ الْاِشْتِرَاكِ بَيْنَ ذَاتَيْنِ فِي اسْتِحْقَاقِهِمَا الْعِبَادَةَ!

وثنائياً: أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْاِشْتِرَاكُ الْمَنْهِي عَنْهُ لَيْسَ هُوَ الْجُزْءُ الْمُسَلَّمُ إِلَى كُلِّ شَرِيكٍ عَلَى مَا زَعَمَ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ عَيْنَ الْآخِرِ الَّذِي شَارَكَهُ: إِذْ هُوَ لِلْآخِرِ إِخ. بَلِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْاِشْتِرَاكُ هُوَ نَفْسُ اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ الَّذِي اعْتَقَدَهُ الْمُشْرِكُ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى شُيُوعِهِ!

وثالثاً: أَنَّ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ الَّذِي هُوَ اعْتِقَادُ اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ لَيْسَ مُشْتَرِكاً بَيْنَ لَفْظِي اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَسْمَاءٌ لَا تُعْبَدُ، وَإِنْ عَانَدَ مَنْ عَانَدًا! وَإِنَّمَا يُعْبَدُ الْمُسَمَّى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ وَاحِدٌ أَحَدٌ فَرْدٌ صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدًا!

وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِمَنْ لَهُ دِرَايَةٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالْهِدَايَةِ.

قَالَ فِي الْكَلِمَةِ الْهَارُونِيَّةِ<sup>(١)</sup>: وَسَبَبُ ذَلِكَ عَدَمُ التَّثَبُّتِ فِي النَّظْرِ فِيمَا [كَانَ فِي] <sup>(٢)</sup> يَدَيْهِ إِخ.

أَقُولُ: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ إِسَاءَتِهِ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> الْأَدَبِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ!

قَالَ<sup>(٥)</sup>: وَكَانَ<sup>(٦)</sup> مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٧)</sup> أَعْلَمَ بِالْأَمْرِ مِنْ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٨)</sup>، لِأَنَّهُ عَلِمَ مَا عَبَدَهُ أَصْحَابُ الْعِجْلِ، لِعِلْمِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) «الفصوص»: (ص ١٩١).

(٢) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «اسيائه!» والصواب ما أثبتته.

(٤) يعني عدم تثبت موسى عليه الصلاة والسلام في النظر فيما كان في يديه من الألواح التي ألقاها من يديه! عليه - أعني ابن عربي - من الله ما يستحق بسبب سوء أدبه هذا، وسيأتي ما هو أشنع من هذا فلا تعجل أخي المسلم!

(٥) «الفصوص»: (ص ١٩٢).

(٦) في «الأصل»: «وكان». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٧) (٨) التسليم يبدو أنه من المؤلف أو الناسخ، فليس هو في «الفصوص».

فَقَضَى أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا إِيَّاهُ. وَمَا حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَعَ. فَكَانَ عَثْبُ مُوسَى أَخَاهُ هَارُونَ لَمَّا وَقَعَ الْأَمْرُ فِي إِنْكَارِهِ وَعَدَمِ اتِّسَاعِهِ. فَإِنَّ الْعَارِفَ مَنْ يَرَى الْحَقَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ يَرَاهُ عَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ.

فَكَانَ<sup>(١)</sup> مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup> يُرَبِّي هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup> تَرْبِيَةً عِلْمٍ وَإِنْ كَانَ أَصْغَرَ مِنْهُ فِي السِّنِّ.

أقول: لَقَدْ كَذَّبَ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ تَعَالَى وَالْحَدَّ وَعَانَدَ حَتَّى أَنْ شَارِحَهُ الْقَيْنَصِرِيُّ أَنْكَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ حَيْثُ قَالَ: وَاغْلَمَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ وَإِنْ كَانَ حَقًّا مِنْ حَيْثُ الْوِلَايَةِ وَالْبَاطِنُ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ الثُّبُوتِ وَالظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْكَارُ الْعِبَادَةِ لِلْأَرْبَابِ الْجُزْئِيَّةِ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِزْشَادُ الْأُمَّةِ إِلَى الْحَقِّ الْمُطْلَقِ، لِذَلِكَ أَنْكَرَ جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ، وَإِنْ كَانَتْ مَظَاهِرَ لِلْهُوِيَّةِ الْإِلَهِيَّةِ! وَإِنْكَارُ هَارُونَ عِبَادَةَ الْعِجْلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ نَبِيًّا حَقًّا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى أَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عِلِمَ بِالْكَشْفِ أَنَّهُ ذُهِلَ عَنْ شُهُودِ الْحَقِّ الظَّاهِرِ فِي صُورَةِ الْعِجْلِ، فَأَزَادَ أَنْ يُنَبِّهَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ عَيْنُ التَّرْبِيَةِ وَالْإِزْشَادِ مِنْهُ.

وَإِنْكَارُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى السَّامِرِيِّ وَعِجْلِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ. فَإِنَّ إِنْكَارَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ لِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ الَّتِي هِيَ الْمَظَاهِرُ لَيْسَ كإِنْكَارِ الْمَخْجُوبِينَ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ الْحَقَّ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ. بَلْ ذَلِكَ لِتَخْلِيصِهِمْ عِنْدَ التَّقْيِيدِ بِصُورَةٍ خَاصَّةٍ، وَمَنْجَلِي مُعَيَّنٍ. إِذْ فِيهِ إِنْكَارُ بَاقِي الْمَجَالِي، وَهُوَ عَيْنُ الضَّلَالِ انْتَهَى. فَهؤُلَاءِ كَمَا تَرَى، هَذِهِ قَاعِدَتُهُمُ الْخَبِيثَةُ الَّتِي بَنَوْا عَلَيْهَا مَذْهَبَهُمُ الْخَبِيثَ الْبَاطِلَ، وَرَعَمُوا أَنَّ الْوِلَايَةَ

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «وَكَانَ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقُ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

(٢) (٣) التَّسْلِيمُ يَبْدُو أَنَّهُ مِنَ الْمَوْلَفِ أَوْ النَّاسِخِ، فَلَيْسَ هُوَ فِي «الْفُصُوصِ».

تُذَرِّكُ عَلَى غَيْرِ مَا جَاءَتْ بِهِ التُّبُوَّةُ. وَأَنَّ التُّبُوَّةَ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ. وَالَّذِي يَخْضُلُ بِالْوِلَايَةِ يُخَالِفُهُ، وَهُوَ الْحَقِيقَةُ! وَهَذَا كُلُّهُ كَذِبٌ وَإِلْحَادٌ وَزَنْدَقَةٌ. فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ مُكَمَّلَةٌ لِلشَّرِيعَةِ<sup>(١)</sup> لَا مُبْطَلَةٌ لَهَا. وَلَكِنَّ الكَلَامَ مَعَهُمْ لَا يُفِيدُ وَإِلَّا فَكَلَامُ الصُّوفِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ الْكِفَايَةُ لِعَيْرِ الْمُعَانِدِ!!

قَالَ الْقَشِيرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي الرَّسَالَةِ: الشَّرِيعَةُ أَمْرٌ بِالتَّزَامِ<sup>(٢)</sup> الْعُبُودِيَّةِ. وَالْحَقِيقَةُ مُشَاهِدَةُ الرُّبُوبِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَكُلُّ شَرِيعَةٍ غَيْرِ مُؤَيَّدَةٍ بِالْحَقِيقَةِ، فَغَيْرُ مَقْبُولَةٍ<sup>(٤)</sup>، وَكُلُّ حَقِيقَةٍ غَيْرِ مُقَيَّدَةٍ بِالشَّرِيعَةِ، فَغَيْرُ مَحْضُولَةٍ<sup>(٥)</sup>. فَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِتَكْلِيفِ الْخَلْقِ، وَالْحَقِيقَةُ إِنْبَاءٌ عَنِ تَضْرِيْفِ الْحَقِّ، فَالشَّرِيعَةُ أَنْ تَعْبُدَهُ، وَالْحَقِيقَةُ أَنْ تَشْهَدَهُ. وَالشَّرِيعَةُ قِيَامٌ بِمَا أَمَرَ، وَالْحَقِيقَةُ شُهُودٌ لِمَا قَضَى وَقَدَّرَ وَأَخْفَى وَأَظْهَرَ!! سَمِعْتُ الْأُسْتَاذَ أَبَا عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: حِفْظٌ لِلشَّرِيعَةِ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: إِقْرَارٌ بِالْحَقِيقَةِ<sup>(٦)</sup>! وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ

(١) مَا كَانَ أُخُوَجَ بِالمُؤَلِّفِ إِلَى تَرْكِ هَذَا الْهَزَاءِ!

فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقَةٍ وَشَرِيعَةٍ كَمَا يَفْهَمُهُ الصُّوفِيَّةُ. بَلْ لِعَلِيٍّ لَا أُبْعِدُ عِنْدَمَا أَقُولُ: إِنْ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ يَجْعَلُ هُوَ الْزَانِقَةَ لَا يَتَوَرَّعُونَ مِنَ الْوَلُوجِ مِنْهُ كَلِمَا سَنَحَتْ لَهُمُ الْفُرْصَةَ، فَلِمَاذَا لَا نَغْلِقُ هَذَا الْبَابَ مِنَ الشَّرِّ الْعَظِيمِ، وَالْفَسَادِ الْكَبِيرِ، بِقَوْلِنَا: إِنَّ الْإِسْلَامَ يَبْرَأُ مِنْ تَقْسِيمِهِ إِلَى شَرِيعَةٍ وَحَقِيقَةٍ! عَلَى أَنَّا لَوْ أَحْسَنَّا الظَّنَّ بِالمُؤَلِّفِ - وَهُوَ وَاجِبٌ - لَقَلْنَا: إِنْ كَانَتِ الْحَقِيقَةُ الْمَزْعُومَةُ تَخَالَفُ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَهِيَ مُرَدَّدَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَخَالَفْهَا فَالْلفْظُ (الْحَقِيقَةُ) مُحَدَّثٌ وَبِدْعَةٌ، يَجِبُ اسْتِبْدَالُهُ بِالتَّسْمِيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

(٢) فِي «الأَصْلِ»: «بِالتَّزَامِ»!

(٣) هَذَا قَوْلٌ بِوَحْدَةِ الشُّهُودِ: أَيُّ شُهُودِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَهَذَا مَدْخَلٌ لِلْقَوْلِ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ، فَاللَّهُمَّ غَفْرًا. عَلَى أَنَّ مُنْتَظَرَ الْقَوْلِ بِوَحْدَةِ الشُّهُودِ إِنَّمَا هُوَ السَّرْهَنْدِيُّ الضَّالُّ الْمُضِلُّ فِي كِتَابِهِ «المَكْتُوبَاتُ» وَاللَّهُ الْهَادِي.

(٤) فِي «الأَصْلِ»: «مَقْبُولٌ»!

(٥) فِي «الأَصْلِ»: «مَحْضُولٌ»!

(٦) قَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ - وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْحَارِثِ الْمَحَاسِنِيِّ وَكُتِبَ - فَقَالَ لِلسَّائِلِ:

إِيَّاكَ وَهَذِهِ الْكُتُبُ. هَذِهِ كُتُبٌ بِدْعٍ وَضَلَالَاتٍ. عَلَيْكَ بِالأَثَرِ، فَإِنَّكَ تَجِدُ فِيهِ مَا =

حَقِيْقَةٌ مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا وَجَبَتْ بِأَمْرِهِ، وَالْحَقِيْقَةُ أَيْضًا شَرِيْعَةٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ  
المَعَارِفَ بِهِ، سُبْحَانَهُ أَيْضًا، وَجَبَتْ بِأَمْرِهِ انْتَهَى.

فَانظُرْ إِلَى هَذَا الكَلَامِ الَّذِي لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَلَا دُخَانَ وَلَا تَلْيِيسَ  
يُخَالِطُهُ وَلَا بُهْتَانَ! وَاللَّهِ دَرُّ الْقَائِلِ (١):

وَيَا أَيُّهَا الصُّوفِيُّ خَفْ مِنْ فِصْوَصِهِ

خَوَاتِمِ سُوءِ غَيْرِهَا بِالْخُنَاصِرِ

وَحُذِّ نَهَجِ سَهْلٍ وَالْجَنِيْدِ وَصَالِحِ

وَقَوْمِ مَضَوْا مِثْلَ النُّجُومِ الزُّوَاهِرِ

عَلَى الْحَقِّ كَانُوا لَيْسَ فِيهِمْ لَوْحِدَةٌ

وَلَا لِحَوْلِ الْحَقِّ ذَكَرٌ لِذَكَرِ

رِجَالٍ رَأَوْا مَا الدَّارُ دَارُ إِقَامَةٍ

لِقَوْمٍ وَلَكِنْ بَلِغَةٌ لِلْمَسَافِرِ

= يُغْنِيكَ. قِيلَ لَهُ: فِي هَذِهِ الْكُتُبِ عِبْرَةٌ. فَقَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عِبْرَةٌ  
فَلَيْسَ لَهُ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ عِبْرَةٌ، بَلِغْتُمْ أَنْ سَفِيَانِ وَمَالِكًا وَالْأَوْزَاعِيَّ صَنَّفُوا هَذِهِ  
الْكُتُبَ فِي الْخَطَرَاتِ وَالْوَسَاوِسِ؟! مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى الْبِدْعِ!

وَيَعْلُقُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَكْتُبَ بِمَاءِ الذَّهَبِ قَائِلًا:  
مَاتَ الْحَارِثُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَأَيْنَ مِثْلَ الْحَارِثِ؟ فَكَيْفَ لَوْ رَأَى أَبُو  
زُرْعَةَ تَصَانِيفِ الْمَتَأَخِّرِينَ: كَالْقَوْتِ لِأَبِي طَالِبٍ، وَأَيْنَ مِثْلَ الْقَوْتِ! كَيْفَ لَوْ رَأَى  
بِهَجَّةِ الْأَسْرَارِ لِابْنِ جَهْضَمٍ؟ وَحَقَائِقِ التَّفْسِيرِ لِلسَّلْمِيِّ، لَطَارَ لُبُّهُ! كَيْفَ لَوْ رَأَى  
تَصَانِيفَ أَبِي حَامِدِ الطُّوسِيِّ فِي ذَلِكَ عَلَى كَثْرَةِ مَا فِي «الإِحْيَاءِ» مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ؟  
كَيْفَ لَوْ رَأَى «الغِنِيَّةَ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ؟!

كَيْفَ لَوْ رَأَى «فِصْوَصَ الْحَكَمِ» وَ«الْفَتْوَحَاتِ الْمَكِّيَّةَ»؟!

بَلَى لَمَّا كَانَ الْحَارِثُ لِسَانَ الْقَوْمِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، كَانَ مَعَاصِرُهُ أَلْفُ إِمَامٍ فِي  
الْحَدِيثِ! فِيهِمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ، وَلَمَّا صَارَ مِثْلُ ابْنِ الدَّخْمِيسِيِّ  
وَابْنِ شُحَّانَةَ، كَانَ قَطْبَ الْعَارِفِينَ! كصاحب «الفصوص»، وَابْنِ سَفِيَانَ. نَسَأَلَ اللَّهُ  
العَفْوُ وَالْمَسَامِحَةُ آمِينَ. «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» (١/٤٣١).

(١) هُوَ ابْنُ الْمُقَرِّي صَاحِبُ الْقَصِيْدَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ عَرَبِيٍّ وَطَائِفَتِهِ.

أولئك أهل الله فالزَمَ طَرِيقَهُمْ  
 وَعُدَّ عَنْ دَوَاعِي الْإِبْتِدَاعِ الْكُوفِرِ  
 فَلَأَسِفَةً بِاسْمِ التَّصَوُّفِ أَظْهَرُوا  
 عَقَائِدَ كُفْرٍ بِالْمُهَيِّمِينَ ظَاهِرُ  
 وَقَالُوا اظْمَأْتُوا أَيُّهَا النَّاسُ وَآمِنُوا  
 قَدْرَ وَعِيدِ لَيْسَ بِأَمْرٍ  
 والله يهدي من يشاء.

قال<sup>(١)</sup>: «ولذا<sup>(٢)</sup> لَمَّا قَالَ هَارُونَ مَا قَالَ رَجَعَ إِلَى السَّامِرِيِّ، فَقَالَ لَهُ: ﴿فَمَا خَطْبُكَ يَسْمِرِيُّ﴾<sup>(٣)</sup> - يَعْني فيما صَنَعْتَ مِنْ عُدُولِكَ إِلَى صُورَةَ الْعِجْلِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَصُنْعِكَ هَذَا الشُّبْحِ<sup>(٤)</sup> مِنْ حُلِيِّ<sup>(٥)</sup> الْقَوْمِ حَتَّى أَخَذْتَ بِقُلُوبِهِمْ<sup>(٦)</sup> مِنْ أَجْلِ أَمْوَالِهِمْ. فَإِنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَلْبُ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيْثُ مَالُهُ، فَاجْعَلُوا أَمْوَالَكُمْ فِي السَّمَاءِ تَكُنْ قُلُوبَكُمْ فِي السَّمَاءِ»<sup>(٧)</sup>.

أقول: الأموال لم تكن لهم، وإنما كانت للقبِطِ، كانوا قد استعازوها منهم، ولم يملكوها، لأنَّ العنائِمَ لم تجلِّ لغير هذه الأمة<sup>(٨)</sup>.

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٢).

(٢) في «الأصل»: «ولذلك».

(٣) الآية ٩٥ من سورة طه.

(٤) في «الأصل»: «الشيخ!» والتصويب من «الفصوص».

(٥) في «الأصل»: «جلي!» والتصويب من «الفصوص».

(٦) في «الأصل»: «قلوبهم». والتصويب من «الفصوص».

(٧) هذا لا دليل على ثبوته عن عيسى عليه الصلاة والسلام عن طريق نبينا عليه الصلاة والسلام، بل هو من الإسرائيليات بلا شك.

(٨) صح هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد روى البخاري في =



قَالَ<sup>(١)</sup>: وَقَالَ لَهُ: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَيَّ إِلَهَكَ﴾ فَسَمَّاهُ إِلَهًا بِطَرِيقِ التَّشْبِيهِ لِلتَّعْلِيمِ، لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ بَعْضُ الْمَجَالِي الْإِلَهِيَّةِ!

أَقُولُ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ! وَإِنَّمَا سَمَّاهُ إِلَهًا: نَظْرًا إِلَى اغْتِقَادِهِ، وَلِهَذَا أَضَافُهُ إِلَيْهِ. وَتَهَكُّمًا بِهِ حَيْثُ يَتَّخِذُ إِلَهًا يُحْرَقُ!

ثُمَّ ذَكَرَ أَمْرَ التَّسْخِيرِ<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنْ عَادَ إِلَى قَاعِدَتِهِ الْخَبِيثَةِ الْمَكْرُوهَةِ، فَقَالَ<sup>(٣)</sup>: وَلِلذَلِكَ تَسْمَى الْحَقُّ لَنَا بِرَفِيعِ الدَّرَجَاتِ، وَلَمْ يَقُلْ: رَفِيعُ الدَّرَجَةِ. فَكَثُرَ الدَّرَجَاتُ فِي عَيْنِ وَاحِدَةٍ. فَإِنَّهُ قَضَى أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا إِيَّاهُ فِي دَرَجَاتٍ كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ أُعْطِيَ كُلُّ دَرَجَةٍ مَجْلَى إِلَهِيًّا عَبْدَ فِيهَا. وَأَعْظَمُ مَجْلَى عَبْدٍ فِيهِ وَأَعْلَاهُ (الهُوَى) كَمَا قَالَ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾<sup>(٤)</sup> فَهُوَ أَعْظَمُ مَعْبُودٍ، فَإِنَّهُ لَا يُعْبَدُ شَيْءٌ إِلَّا بِهِ، وَلَا يُعْبَدُ هُوَ إِلَّا بِدَاتِهِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ!

أَقُولُ: هَذَا هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ الْمُخَالَفُ لِلْحَقِّ السَّيِّدِ: وَهُوَ أَنَّ الْعِبَادَةَ عَلَى [عَدَمِ]<sup>(٥)</sup> مُخَالَفَةِ هَوَى النَّفْسِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ، فَإِنَّهُ مَا ذُكِرَ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الذَّمِّ الْبَلِيغِ، وَلَكِنَّ ذَابَ ذَلِكَ

= «صحيحه» (٣٣٥، ٤٣٨، ٣١٢٣) ومسلم في «صحيحه» أيضاً (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أعطيْتُ خمساً لم يعطهن أحدٌ قبلي: نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطهوراً، فأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فليَصِلْ، وَأَحَلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ، وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيْتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبِئْسَتْ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٢).

(٢) في «الأصل»: «الشحير»! والتصويب من «الفصوص»: (ص ١٩٣).

(٣) «الفصوص»: (ص ١٩٤).

(٤) الآية ٢٣ من سورة الجاثية.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة مني حتى يستقيم كون عبادة الهوى هي المذمومة.

الضَّالَّ قَلْبُ الْمَوْضُوعِ بِمَدْحِ الْمَذْمُومِ، وَدَمَّ الْمَمْدُوحُ!! فَاللهُ تَعَالَى يُقَابِلُهُ عَلَى مَا اتَّحَلَ.

وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>: حَتَّى [إِنْ]<sup>(٢)</sup> عِبَادَةَ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> تَعَالَى كَانَتْ هَوَىٰ أَيْضًا إِنْخِ. تَلْبِيسٌ وَمَغْلَطَةٌ، فَإِنَّ كَوْنَ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْهَوَىٰ لَيْسَ الْمُرَادُ هَوَى الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْهَوَى الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ. ثُمَّ كُلُّ مَا بَنَاهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ<sup>(٤)</sup> الْفَاسِدَةِ، فَلَا شَكَّ فِي فَسَادِهِ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى.

ثُمَّ تَمَادَى عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٥)</sup>: وَأَمَّا الْعَارِفُونَ بِالْأَمْرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَيُظْهِرُونَ بِضُورَةِ الْإِنْكَارِ لِمَا عُبِدَ مِنَ الصُّورِ<sup>(٦)</sup>، لِأَنَّ مَرْتَبَتَهُمْ فِي الْعِلْمِ تُغْطِيهِمْ أَنْ يَكُونُوا بِحُكْمِ الْوَقْتِ لِحُكْمِ الرَّسُولِ<sup>(٧)</sup> الَّذِي آمَنُوا بِهِ عَلَيْهِمُ الَّذِي بِهِ سُمُّوا مُؤْمِنِينَ.

فَهُمْ عِبَادُ الْوَقْتِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ مَا عَبَدُوا مِنْ تِلْكَ الصُّورِ أَعْيَانَهَا، وَإِنَّمَا عَبَدُوا اللَّهَ فِيهَا لِحُكْمِ سُلْطَانِ التَّجَلِّي الَّذِي عَرَفُوهُ مِنْهُمْ<sup>(٨)</sup>، وَجِهَلُهُ الْمَنْكِرُ الَّذِي لَا عِلْمَ لَهُ بِمَا تَجَلَّى، وَيَسْتُرُهُ<sup>(٩)</sup> الْعَارِفُ الْمُكْمَلُ مِنْ نَبِيِّ وَرَسُولٍ وَوَارِثٍ عَنْهُمْ. فَأَمَرَهُمْ بِالِانْتِزَاحِ<sup>(١٠)</sup> عَنِ تِلْكَ

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٥).

(٢) ساقط من «الأصل». واستدرسته من «الفصوص».

(٣) في «الفصوص»: «عبادته لله».

(٤) في «الأصل»: «قاعدة».

(٥) «الفصوص»: (ص ١٩٦).

(٦) في «الأصل»: «الصورة».

(٧) في «الأصل»: «الرسول الله!».

(٨) قال عفيفي: أي من الأصنام.

(٩) في «الأصل»: «أو يستره».

(١٠) في «الأصل»: «بالانتزاح!! والتصويب من «الفصوص». والانتزاح هو الابتعاد

كما في «المعجم الوسيط» وغيره.

الصُّورِ لَمَّا انْتَرَحَ (١) عَنْهَا رَسُولُ الْوَقْتِ اتَّبَاعاً لِلرَّسُولِ طَمَعاً فِي مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ (٢) فَاتَّبِعُونِي (٣) يُحِبِّبْكُمْ (٤) اللَّهُ (٥)﴾.

أقول: فيقال له: فلائي شيءٍ لَمْ تَسْتُرْهُمْ مَعَ زَعْمِكَ أَنْكَ وَارِثٌ وَعَارِفٌ؟! ولائي شيءٍ مَا اتَّبَعْتَ الرَّسُولَ فِي سِتْرِهِ، وَلَمْ تَطْمَعْ فِي مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى بِاتِّبَاعِهِ كَمَا طَمِعَ الْعَارِفُونَ عَلَى زَعْمِكَ؟! وَلَيْتَ شِعْرِي! مَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ وَإِفْشَائِهِ إِلَّا الْاِغْتِقَادُ وَالْاِنْسِلَاخُ مِنَ الشَّرَائِعِ. فَإِنْ كَانَتْ مَعَارِفٌ وَحَقَائِقٌ كَمَا تَزْعُمُ، فَهِيَ لَا تُنَالُ بِالتَّعْلِيمِ وَالتَّعَلُّمِ، وَإِنَّمَا تُنَالُ بِالذُّوقِ وَالكَشْفِ كَمَا تَدْعِيهِ! فَمَنْ ذَاقَهَا كَفَاهُ ذَوْقُهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَعْلِيمِكَ (٦)! وَإِنْ كَانَ إِفْشَاؤُهَا وَذِكْرُهَا وَإِبَاتُهَا بِالْإِدْلَةِ الَّتِي تُشِينُهَا بِهَا، لِأَجْلِ أَنْ لَا يُنْكَرَ عَلَى مَنْ يَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهَا (٧) فَفِي ذَلِكَ - كَمَا عُرِفَتْ بِهِ - مُخَالَفَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَحِرْمَانُ مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ اتِّبَاعِهِمْ! فَقَدْ أُثِبَتْ بِمَا يُرَدُّ بِهِ عَلَيْكَ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُتَحَيِّرِ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ (٨).

ولا يَنْفَعُكَ إِسْنَادُ ذَلِكَ إِلَى أَمْرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوَاقِعَةِ، فَإِنَّهَا لَا تُعَارِضُ مَا صَحَّ وَتَوَاتَرَ عَنْهُ، وَعَنْ جَمِيعِ

(١) في «الأصل»: «انشرح»!

(٢) تكررت في «الأصل»!

(٣) في «الأصل»: «فاتبعون»!

(٤) في «الأصل»: «يجب الله»!

(٥) الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٦) هذا الجواب رائع جداً من المؤلف على ابن عربي، فجزاه الله خيراً فقد أجاد، وفاق علي بن سلطان القاري في هذا الجواب.

(٧) في «الأصل»: «بمقتضى». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٨) الآية ٣٧ من سورة النحل.

الأنبياء والرُّسُلَ والعَارِفِينَ الطَّامِعِينَ فِي مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا زَعَمْتَ لَكَانَ ذَلِكَ الْإِنْكَارُ مِنَ الرُّسُلِ وَمُتَابِعِيهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِخْبَابِ وَالْأَوْلَوِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَكُنْ - عَلَى أَبْلَغِ وُجُوهِ الْوُجُوبِ - بَحِيثُ أَمْرُوا بِالْقِتَالِ وَالتَّفَانِي وَتَحْمُلِ الْأَذَى الْبَلِيغِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى تَرْكِ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا يَخْفَى عِنْدَ<sup>(٢)</sup> مَنْ لَهُ أَدْنَى بَصِيرَةٍ ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

قَالَ<sup>(٤)</sup>: فِي الْكَلِمَةِ الْمُوسَوِيَّةِ: حِكْمَةُ قَتْلِ الْأَبْنَاءِ<sup>(٥)</sup> لِيَعُودَ إِلَيْهِ بِالْإِمْدَادِ حَيَاةً كُلَّ مَنْ قُتِلَ مِنْ أَجْلِهِ، لِأَنَّهُ قُتِلَ عَلَى أَنَّهُ مُوسَى!

أَقُولُ: هَذَا هَدْيَانٌ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ وَأَشَدُّهُ هَدْيَانًا قَوْلُهُ: إِنَّ الصَّغِيرَ يَفْعَلُ فِي الْكَبِيرِ! وَاسْتِدْلَالُهُ عَلَى ذَلِكَ بِمَا اسْتَدَلَّ، سَيِّمَا قَوْلُهُ: إِنَّ الصَّغِيرَ حَدِيثٌ بِرَبِّهِ، لِأَنَّهُ حَدِيثُ التَّكْوِينِ، وَالْكَبِيرُ أَبْعَدُ<sup>(٦)</sup> الْخ. فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: إِذَا كَانَتْ صُورَةُ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَطَرِ<sup>(٧)</sup> عَيْنَ الْحَقِّ كَمَا زَعَمْتَ، فَكَيْفَ يَتَأْتَى أَوْ يُتَصَوَّرُ الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ؟

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «الْأَوْلِيَّةُ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: «عَنْ».

(٣) الْآيَةُ ٢٣ مِنْ سُورَةِ الزَّمْرِ.

(٤) «الْفُصُوصُ»: (ص ١٩٧).

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: «الْأَنْبِيَاءُ!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٦) «الْفُصُوصُ»: (ص ١٩٧ - ١٩٨).

(٧) يَعْنِي الْمَوْئَلَفَ بِالْمَطَرِ، مَا ذَكَرَ ابْنُ عَرَبِي فِي (ص ١٩٨) مِنْ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَصَابَهُ الْمَطَرُ، حَسَرَ عَنْ ثَوْبِهِ حَتَّى يَصِيبَهُ مِنَ الْمَطَرِ. ثُمَّ يَقُولُ: «لِأَنَّهُ - أَيُّ الْمَطَرِ - حَدِيثٌ بِرَبِّهِ تَعَالَى». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» بِرَقْمِ (٨٩٨) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، وَأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ لِأَنَّ الْمَطَرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَلِهَذَا رَوَاهُ - بِسَنَدِهِ - الذَّهَبِيُّ فِي «الْعُلُوِّ لِلْعَلِيِّ الْغَفَارِ» (ص ٤٦).

فَإِنْ قُلْتَ: بِالنَّظَرِ إِلَى الصُّورِ!

يُقَالُ لَكَ: صُورَةُ الصَّغِيرِ لَيْسَ لَهَا قُرْبٌ إِلَّا بِالْعَدَمِ، فَهَلْ سُمِّيَ الْعَدَمُ رَبًّا؟! عَلَى أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْأَعْيَانَ دَائِمًا فِي التَّجَدُّدِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ صُورَةٌ أَقْرَبُ مِنْ صُورَةٍ فِي التَّكْوِينِ أَضْلًا وَإِنَّمَا هَذِهِ هَدْيَانَاتٌ وَمَغَالِيطٌ<sup>(١)</sup> تُخَيِّلُ بِهَا عَلَى الْحَمَقَى الَّذِينَ أَلْقُوا إِلَيْكَ الْعِنَانَ قَائِلِينَ: صَدَقَ وَالْأَمْرُ عَلَى مَنْ أَمَدَّ اللَّهُ<sup>(٢)</sup> بِصِيرَتِهِ بِالتَّنْوِيرِ!

ثُمَّ اسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ الْهَدْيَانِ إِلَى قَالٍ<sup>(٣)</sup>: كَذَلِكَ تَدْبِيرُ الْحَقِّ الْعَالَمِ مَا دَبَّرَهُ إِلَّا بِهِ، أَوْ بِصُورَتِهِ، فَمَا دَبَّرَهُ إِلَّا بِهِ كَتَوْقِفِ الْوَالِدِ عَلَى إِيجَادِ الْوَالِدِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمُسَبِّبَاتِ عَلَى سَبَابِهَا، وَالْمَشْرُوطَاتِ عَلَى شُرُوطِهَا، وَالْمَعْلُولَاتِ عَلَى عِلَلِهَا، وَالْمَذْلُولَاتِ عَلَى أَدْلَتِهَا، وَالْمُحَقَّقَاتِ عَلَى حَقَائِقِهَا. وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْعَالَمِ وَهُوَ تَدْبِيرُ الْحَقِّ فِيهِ. فَمَا دَبَّرَهُ إِلَّا بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: أَوْ بِصُورَتِهِ، - أَعْنِي صُورَةَ<sup>(٥)</sup> الْعَالَمِ - فَأَعْنِي بِهِ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلَى الَّتِي تَسْمَى الْحَقُّ بِهَا أَوْ اتَّصَفَ<sup>(٦)</sup> بِهَا. فَمَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ اسْمٍ تَسْمَى بِهِ إِلَّا وَجَدْنَا مَعْنَى ذَلِكَ الْأِسْمِ وَرُوحَهُ فِي الْعَالَمِ. فَمَا دَبَّرَ الْعَالَمَ أَيْضًا إِلَّا بِصُورَةِ الْعَالَمِ!

أَقُولُ: انظُرْ<sup>(٧)</sup> إِلَى هَذِهِ الْجُرْأَةِ فِي حَضْرِهِ تَدْبِيرِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَالَمِ وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى افْتِقَارِهِ سُبْحَانَهُ إِلَى الْعَالَمِ فِي إِيجَادِهِ،

(١) في «الأصل»: «مغالط».

(٢) في «الأصل»: «صدق الأمير على من إمداد الله». ولعل ما أثبتته صواب.

(٣) «الفصوص»: (ص ١٩٨).

(٤) في «الفصوص»: «الولد»!

(٥) في «الأصل»: «صور». والتصويب من «الفصوص».

(٦) في «الفصوص»: «واتصف».

(٧) في «الأصل»: «المنظر»!

وإلى تَوَقُّفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ إِلَى قِدَمِ الْعَالَمِ، وَعَدَمِ افْتِقَارِهِ إِلَى الصَّانِعِ!! وذلك هُوَ الضَّلَالُ المَبِينُ بِلِ الْأَسْبَابِ وَمُسَبِّبَاتِهَا وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ بِمَخْضِ قُدْرَتِهِ سُبْحَانَهُ الذَّاتِيَّةِ لَمْ يَحْتَجْ فِي تَدْبِيرِ ذَرَّةٍ مِنَ الْعَالَمِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمُحْدَثَاتِ تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلوًّا كَبِيرًا.

قَالَ<sup>(١)</sup>: كذلك لَيْسَ شَيْءٌ فِي هَذَا الْعَالَمِ إِلَّا وَهُوَ مُسَخَّرٌ لِهَذَا الْإِنْسَانِ لِمَا تُعْطِيهِ حَقِيقَةُ صُورَتِهِ. فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ<sup>(٢)</sup> جَمِيعًا مِّنْهُ﴾<sup>(٣)</sup>. فَكُلَّ مَا فِي الْعَالَمِ<sup>(٤)</sup> تَحْتَ تَسْخِيرِ الْإِنْسَانِ، عَلِمَ ذَلِكَ مَنْ عَلِمَهُ - وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْكَامِلُ - وَجَهَلَ ذَلِكَ مَنْ جَهَلَهُ - وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْحَيَوَانُ!

أَقُولُ: قَوْلُهُ: تَحْتَ تَسْخِيرِ الْإِنْسَانِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ فَاعِلَ التَّسْخِيرِ وَلَا مَفْعُولَهُ يَرُدُّ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: سَخَّرَ لَكُمْ. وَالثَّانِي: ظَاهِرٌ.

ثُمَّ سَاحَ فِي الْهَدْيَانِ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٥)</sup>: فَالْهُدَى هُوَ أَنْ يَهْتَدِيَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْحَيَرَةِ، فَيَعْلَمَ أَنَّ الْأَمْرَ حَيَرَةٌ، وَالْحَيَرَةُ قَلَقٌ وَحَرَكَةٌ، وَالْحَرَكََةُ حَيَاةٌ فَلَا سُكُونٌ، وَلَا مَوْتَ، وَوُجُودٌ فَلَا عَدَمٌ<sup>(٦)</sup>.

أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْخُرَافَاتِ وَالْهَدْيَانَاتِ الَّتِي لَا نَفْعَ لَهَا فِي دِينٍ وَلَا دُنْيَا، وَهُوَ يَتَمَدَّحُ بِهَا وَيَدَّعِي الْكَمَالَ. وَقَدْ أَضَاعَ طَرْفًا مِنْ عُمْرِهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ! وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا حِرْصًا عَلَى أَنْ يُتَّبَعَ عَلَى مَذْهَبِهِ

(١) «الفصوص»: (ص ١٩٩).

(٢) في «الأصل»: تكرر هكذا: «والأرض وما في الأرض»!!

(٣) الآية ١٣ من سورة الجاثية.

(٤) في «الأصل»: «المعالم». والتصويب من «الفصوص».

(٥) «الفصوص»: (ص ١٩٩ - ٢٠٠).

(٦) في «الأصل»: «ولا عدم».

الْبَاطِلِ، وَقَاعِدَتِهِ الْخَبِيثَةُ بِمَا فَتَنَهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ زَخَارِفِ الْكَلَامِ الَّتِي هِيَ كَالسَّرَابِ تَغْرُ وَلَا طَائِلَ تَحْتَهَا.

ثُمَّ انْسَابَ فِي هَدْيَانِهِ إِلَى أَنْ رَجَعَ إِلَى قَاعِدَتِهِ بِحُسْنِ تَخَلُّصٍ، فَقَالَ<sup>(١)</sup>: فَكَانَتِ الزُّوجِيَّةُ الَّتِي هِيَ الشُّفْعِيَّةُ لَهَا (يعني للأرض)<sup>(٢)</sup> بما تَوَلَّدَ مِنْهَا وَظَهَرَ عَنْهَا كَذَلِكَ وَجُودُ الْحَقِّ كَانَتْ الْكَثْرَةُ لَهُ وَتَعْدَادُ الْأَسْمَاءِ أَنَّهُ كَذَا وَكَذَا بِمَا ظَهَرَ عَنْهُ مِنَ الْعَالَمِ الَّذِي يَطْلُبُ بِنَشْأَتِهِ حَقَائِقَ الْأَسْمَاءِ الْإِلَهِيَّةِ، فَثَبَّتَ<sup>(٣)</sup> بِهِ وَبِخَالِقِهِ أَحَدِيَّةَ الْكَثْرَةِ، وَقَدْ كَانَ أَحَدِيَّ الْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ كَالجَوْهَرِ الْهَيُولَانِيِّ أَحَدِي الْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ كَثِيرٌ بِالصُّورِ الظَّاهِرَةِ فِيهِ الَّتِي هُوَ حَامِلٌ لَهَا بِذَاتِهِ. كَذَلِكَ الْحَقُّ بِمَا ظَهَرَ مِنْهُ مِنْ صُورِ التَّجَلِّيِ، فَكَانَ مَجْلَى صُورِ الْعَالَمِ مَعَ الْأَحَدِيَّةِ الْمَعْقُولَةِ. فَاَنْظُرْ مَا أَحْسَنَ هَذَا التَّغْلِيمَ الْإِلَهِيَّ الَّذِي خَصَّ<sup>(٤)</sup> اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ!

أَقُولُ: اَنْظُرْ كَيْفَ يَتَّبِعُ بِهَذَا الْعِلْمِ الْخَبِيثِ الْمُخَالِفِ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ الَّتِي آتَتْ بِهَا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَوَاتُ وَالسَّلَامُ، وَأُنزِلَتْ بِهَا الْكُتُبُ!!

فَلَا قَدَسَ الرَّحْمَنُ شَخْصًا يُجِبُّهُ

عَلَى مَا يَرَى مِنْ قُبْحِ هَذِي الْمَخَابِرِ<sup>(٥)</sup>

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠٠).

(٢) هذا من تفسير المؤلف.

(٣) في «الأصل»: «ثبتت!» والتصويب من «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «خلص!» وما أثبتته هو الصواب إن شاء الله تعالى.

(٥) هذا بيت من مجموعة أبيات قالها ابن المقريء رحمه الله تعالى في شأن ابن عربي وطائفته الملعونة.

قَالَ<sup>(١)</sup>: وَكَانَ<sup>(٢)</sup> قُرَّةَ عَيْنٍ لِفِرْعَوْنَ بِالْإِيمَانِ<sup>(٣)</sup> الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ الْعَرَقِ، فَقَبِضَهُ<sup>(٤)</sup> طَاهِرًا مُطَهَّرًا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخُبْثِ، لِأَنَّهُ قَبِضَهُ عِنْدَ إِيْمَانِهِ قَبْلَ أَنْ يَكْتَسِبَ شَيْئًا مِنَ الْآثَامِ! وَالْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ!

أقول: هذا من جُمْلَةِ قَاعِدَتِهِ الَّتِي هِيَ: خَالَفَ تُعْرَفُ. فَإِنْ هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ. وَقَلَّدَهُ فِيهِ مَنْ أَلْقَى إِلَيْهِ الْقِيَادَ مِنَ الْحَقْمَى! وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ. وَلَيْسَ لَهُ فِيهِ شُبْهَةٌ يَتَشَبَّهُ بِهَا إِلَّا هَاتَانِ الْآيَاتَانِ<sup>(٥)</sup>. وَلَا يَتِمُّ التَّعَلُّقُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا: أَمَا هَذِهِ الْآيَةُ، فَإِنَّ الْكَافَ لَيْسَ بِمُتَعَيِّنٍ لِفِرْعَوْنَ أَلْبَتَّةَ، بَلْ عَلَى الْاِخْتِمَالِ، وَكُفْرُهُ وَتَمَرُّدُهُ قَطْعِيٌّ الثَّبُوتِ يَقِينًا! فَلَا يُحْكَمُ بِرَوَالِهِ مَعَ الْاِخْتِمَالِ، لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشُّكِّ. وَعَلَى تَقْدِيرِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَمَّا قَالَتْ ﴿قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ قَالَ لَهَا اللَّعِينُ<sup>(٦)</sup>: يَكُونُ لَكَ قُرَّةَ عَيْنٍ، فَأَمَّا أَنَا فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَالَّذِي يُخَلِّفُ بِهِ لَوْ أَقْرَأَ فِرْعَوْنَ أَنْ<sup>(٧)</sup> يَكُونَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَهُ، كَمَا أَقْرَأْتُ<sup>(٨)</sup> لَهْدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا هَدَاهَا،

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠١).

(٢) يعني المُلْجِدُ: موسى عليه الصلاة والسلام!! كما هو في «الفصوص».

(٣) في «الفصوص»: «بالإيمان»! وهو خطأ ظاهر.

(٤) في «الأصل»: «فقبضه قبضة»! والتصويب من «الفصوص».

(٥) يعني بالآيتين رحمه الله تعالى: «قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ»: الآية ٩ من سورة القصص.

و «أَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»: الآية ٩٠ من سورة يونس.

(٦) أي: فرعون.

(٧) في «الأصل»: «أنه»! والتصويب من «سنن النسائي»، و«تفسير ابن كثير» وغيرهما من مصادر التخریج كما سيأتي.

(٨) أي: امرأة فرعون، في «النسائي»، و«ابن كثير»، وغيرهما: «كما أقرت امرأته».



وَلَكِنْ حَرَمَهُ اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup> وَأَمَّا آيَةُ سُورَةِ يُوسُفَ، فَلَيْسَ فِيهَا أَنَّهُ آمَنَ، وَإِنَّمَا فِيهَا أَنَّهُ قَالَ: (أَمَنْتُ) كَمَا قَالَ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامِنًا﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامِنًا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامِنًا﴾<sup>(٥)</sup>. [ولو]<sup>(٦)</sup> عَلِمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ صِدْقَ الْإِيمَانِ، لَكَانَ مُقْتَضَى بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ أَنْ يُقَالَ: «حَتَّى<sup>(٧)</sup> إِذَا أَدْرَكَهُ الْغُرُقُ آمَنَ». كَمَا

(١) في مصادر التخريج: «ولكن الله حرمه ذلك».

(٢) حديث حسن: رواه النسائي في «السنن الكبرى» (ج ٦ / ص ٣٩٦ - ٤٠٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. ومعظمه موقوف، وفيه ألفاظ يسيرة مرفوعة كما قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (ج ٥ / ص ٢٨٦) وزاد: «وكانه تلقاه ابن عباس رضي الله عنه مما أبيع نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار أو غيره، وسمعتُ شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي يقول ذلك أيضاً».

قلتُ: إسناده الحديث حسن للاختلاف في شأن أصبغ بن زيد، فإنه وإن وثقه ابن معين، والدارقطني، وأبو داود. فقد قال أبو زرعة: شيخ. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وقال مسلمة بن قاسم: لين، ليس بحجة. وقال ابن حبان: كان يخطيء كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». وانظر «تهذيب التهذيب» (ج ١ / ص ١٨٣). ولهذا قال الحافظ: صدوق يُغرب: «التقريب» (٥٣٩). وقال الذهبي: صدوق. «الكاشف» (٤٥١).

والحديث رواه أيضاً: أبو يعلى في «المسند» (ج ٥ / ص ١٠ - ٢٩) رقم (٢٦١٨)، والطبري في «التفسير» (الجزء ١٦ / ص ١٦٤ - ١٦٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ج ١ / ص ٦٠ - ٦٦) رقم (٦٦)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص ٨٦)، و ابن أبي حاتم في «تفسيره» - كما في «ابن كثير» - والطبري - أيضاً - في «التاريخ» (ج ١ / ص ٣٩٢ - ٣٩٣).

وقد عزه السيوطي لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن أبي عمير أيضاً «الدر المنثور» (ج ٤ / ص ٢٩٦).

(٣) الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٤) ساقط من «الأصل». واستدرسته من «المصحف الشريف» آية ١٤ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٨٤ من سورة غافر.

(٦) في «الأصل»: «وعلم». والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٧) في «الأصل»: «حق»!

قَالَ فِي حَقِّ قَوْمِ يُونُسَ ﴿لَمَّا ءَامَنُوا﴾<sup>(١)</sup> وَفِي حَقِّ أَصْحَابِ الْكَهْفِ:  
﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

فَلَمْ يُسَيِّدْ سُبْحَانَهُ الْإِيمَانَ إِلَى الْقَوْلِ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ  
مِنَهُ التَّصْديقَ الْقَلْبِيِّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْرِنَهُ بِمُؤَكِّدٍ يَدُلُّ عَلَى التَّصْديقِ،  
كَمَا فِي حَقِّ السَّحْرَةِ.

وَقَوْلُهُ: الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ: دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَا، إِذْ لَوْ آمَنَ  
إِيمَانًا صَاحِحًا مَقْبُولًا لَجَبَّ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَفَاسِدِهِ، وَلَمْ يُؤَاخِذْ بِهَا.  
وَمُؤَاخَذَتُهُ بِهَا ثَابِتَةٌ بِالذَّلَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ  
الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾<sup>(٤)</sup>. إِلَى  
قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْرَفْنَا﴾<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ تَرَى كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ  
بِعَادِ إِدَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾<sup>(٦)</sup> الَّتِي لَمْ يَخْلُقْ مِثْلَهَا فِي الْبَلَدِ<sup>(٧)</sup> وَتَمُودَ الَّذِينَ جَاءُوا  
الصَّخْرَ بِالْوَادِ<sup>(٨)</sup> وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ<sup>(٩)</sup> الَّذِينَ طَعَفُوا فِي الْبَلَدِ<sup>(١٠)</sup> فَأَكْثَرُوا  
فِيهَا الْفَسَادَ<sup>(١١)</sup> فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ<sup>(١٢)</sup> إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمَرصَادِ  
﴿١٤﴾<sup>(١٣)</sup> وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ  
﴿٣٨﴾ فَتَوَلَّى بِرُكْبِهِ وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذَتْهُ وَجُودُهُ فَبَدَّنَهُمْ فِي النَّيْمِ  
وَهُوَ مُلِيمٌ﴾<sup>(١٤)</sup> ﴿٤٠﴾<sup>(١٥)</sup>. فَلَوْ كَانَ إِيْمَانُهُ إِيْمَانًا لَجَبَّ مَا قَبْلَهُ وَلَمْ يُؤَاخِذْ

(١) الآية ٩٨ من سورة يونس.

(٢) الآية ١٣ من سورة الكهف.

(٣) في «الأصل»: «القطعي». والصواب ما أثبتته.

(٤) الآية ٢٥ من سورة النازعات.

(٥) الآية ٤٠ من سورة العنكبوت.

(٦) في «الأصل»: «لم»!

(٧) في «الأصل»: «السخر»!

(٨) في «الأصل»: «لمرصاد»!

(٩) الآية ٩ من سورة الفجر.

(١٠) الآية ٣٩ من سورة الذاريات.

لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(١)</sup> بَلْ كَأَنَّهُ قَصْدٌ<sup>(٢)</sup> بِجَهْلِهِ أَنْ يَخْدَعَ رَبَّهُ تَعَالَى كَمَا كَانَ يَخْدَعُ مُوسَى بِقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>: ﴿لَيْنَ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لِنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلْتُرْسِلَنَّ<sup>(٤)</sup> مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(٥)</sup>. حَتَّى إِذَا كَشَفَ عَنْهُ نَكَتَ.

ثُمَّ إِنَّهُ<sup>(٦)</sup> بَعْدَ مَا حَرَّفَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾<sup>(٧)</sup>. وَانْسَابَ فِي الْهَدْيَانِ!

قَالَ<sup>(٨)</sup> فِي هَدْيَانِهِ: فَأُمُّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ أَرْضَعْتُهُ لَا مَنْ وَلَدَتْهُ، فَإِنَّ أُمَّ الْوِلَادَةِ حَمَلْتُهُ عَلَى جِهَةِ الْأَمَانَةِ، فَتَكُونُ فِيهَا وَتَعْدَى بِدَمِ طَمْثِهَا<sup>(٩)</sup> مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ لَهَا فِي ذَلِكَ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا عَلَيْهِ امْتِنَانٌ، فَإِنَّهُ مَا تَعْدَى إِلَّا بِمَا لَوْ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ<sup>(١٠)</sup> وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا<sup>(١١)</sup> ذَلِكَ [الدَّمُ]<sup>(١٢)</sup> لِأَهْلَكِهَا وَأَمْرَضَهَا. فَلِلْجَنِينِ الْمِثَّةُ عَلَى أُمِّهِ بِكَوْنِهِ تَعْدَى بِذَلِكَ الدَّمِ، فَوَقَاهَا بِنَفْسِهِ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ!

أقول: انظر إلى هذه الحُرَافَاتِ الَّتِي ضَبَّحَ الْعُمَرُ فِيهَا، وَاَنْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ فَلِلْجَنِينِ الْمِثَّةُ الْخ. مَا أَكْذَبَهُ! وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِرَادَةً فِي تِلْكَ التَّغْذِيَةِ، فَمَنْ يُوجِدُ لِلْجَنِينِ إِرَادَةً حَتَّى يَكُونَ لَهُ مِنْهُ أَوْ وَقَايَةٌ مِنْهُ بِنَفْسِهِ أَوْ

(١) الآية ٣٨ من سورة الأنفال.

(٢) الضمير يعود لفرعون.

(٣) في «الأصل»: «لقوله». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) في «الأصل»: «ولترسلنك». والتصويب من المصحف الشريف.

(٥) الآية ١٣٤ من سورة الأعراف.

(٦) الضمير هنا يعود لابن عربي.

(٧) الآية ٤٨ من سورة المائدة.

(٨) «الفصوص»: (ص ٢٠٢).

(٩) هذا من بالغ جهل ابن عربي، فإن الجنين لا يتغذى بدم الطمث!

(١٠) في «الأصل»: «تتغذى به!» والتصويب من «الفصوص».

(١١) في «الأصل»: «منها!» وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(١٢) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

بَعِيْرَهَا؟! وَهَلْ هَذَا إِلاَّ عَفْلَةٌ عَن فِعْلِ القَادِرِ الحَكِيمِ أَوْ مَغْلَطَةٌ؟ فَلَيْتَ شِعْرِي! كَيْفَ نَسَبْتَ<sup>(١)</sup> مِثْلَ هَذِهِ التُّرْهَاتِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟!!

ثُمَّ خَلَطَ<sup>(٢)</sup> غُثًّا بِسَمِينٍ، وَجَدَّدَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ ذِكْرَ قَاعِدَتِهِ تَارَاتٍ، وَأَسَاءَ الأَدَبَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ بِإِطْلَاقِ العَفْلَةِ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَأَمَّا حِكْمَةُ سُؤَالِ فِرْعَوْنَ عَنِ المَاهِيَةِ الإِلَهِيَّةِ فَلَمْ يَكُنْ [عَن] <sup>(٤)</sup> جَهْلٍ، وَإِنَّمَا كَانَ عَن اخْتِبَارٍ حَتَّى يَرَى جَوَابَهُ مَعَ دَعْوَاهُ الرِّسَالَةَ عَن رَبِّهِ - وَقَدْ عَلِمَ فِرْعَوْنَ مَرْتَبَةَ المُرْسَلِينَ فِي العِلْمِ - فَيَسْتَدِلُّ بِجَوَابِهِ عَلَى صِدْقِ دَعْوَاهُ!

أَقُولُ: مُحْضَلُ كَلَامِهِ فِي هَذَا المَحَلِّ، أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ مِنْ طَائِفَتِهِ وَأَهْلَ مَذْهَبِهِ الكُمُلِ عَلَى زَعْمِهِ الفَاسِدِ! وَأَنَّهُ مِنَ المُسْتَبِدِّينَ بِالمَعْرِفَةِ غَيْرِ<sup>(٥)</sup> المُحْتَاجِينَ إِلَى الأَنْبِيَاءِ، وَإِلَى تَقْلِيدِهِمْ! كَمَا تَقَدَّمَ فِي الكَلِمَةِ الشُّعْبِيَّةِ. وَإِنَّمَا كَالَمَ مُوسَى لِيُخْتَبَرَ صِدْقَ دَعْوَاهُ، وَمَعَ هَذَا يُمَوِّهُ عَلَى قَوْمِهِ بِعَدَمِ صِدْقِهِ فِي دَعْوَاهُ الرِّسَالَةَ، وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِمَا سَأَلَهُ عَنْهُ إِيقَاءَ لِمَنْصِبِهِ، فَلِهَذَا قَالَ<sup>(٦)</sup>: وَسَأَلَ سُؤَالَ إِيهَامٍ لِأَجْلِ الحَاضِرِينَ حَتَّى يَعْرِفَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ بِمَا شَعَرَ هُوَ فِي نَفْسِهِ فِي سُؤَالِهِ: فَإِذَا أَجَابَهُ جَوَابَ العُلَمَاءِ بِالأَمْرِ أَظْهَرَ فِرْعَوْنَ - إِيقَاءَ لِمَنْصِبِهِ - أَنَّ مُوسَى مَا أَجَابَهُ عَلَى سُؤَالِهِ. فَيَتَبَيَّنُ عِنْدَ الحَاضِرِينَ - لِقُصُورِ فَهْمِهِمْ - أَنَّ فِرْعَوْنَ

(١) فِي «الأصل»: «نسبته». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) فِي «الأصل»: «غلط». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) «الفصوص»: (ص ٢٠٧).

(٤) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(٥) فِي «الأصل»: «الغير»! ولعلّه خطأ من الناسخ، فإن المؤلف من أصحاب اللغة!

(٦) «الفصوص»: (ص ٢٠٧).

أَعْلَمُ مِنْ مُوسَى [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] <sup>(١)</sup>.

أقول: قَوْلُهُ عَلَى سُؤَالِهِ، أَي عَلَى مُفْتَضَى سُؤَالِهِ.

قَالَ <sup>(٢)</sup>: وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ لَهُ فِي الْجَوَابِ مَا يَنْبَغِي - وَهُوَ فِي الظَّاهِرِ غَيْرُ جَوَابٍ <sup>(٣)</sup> مَا سُئِلَ عَنْهُ، وَقَدْ عَلِمَ فِرْعَوْنُ أَنَّهُ لَا يُجِيبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ - فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ <sup>(٤)</sup> أَي مَسْتَوْرٌ عَنْهُ عِلْمٌ مَا سَأَلْتَهُ عَنْهُ، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَعْلَمَ أَصْلًا. فَالسُّؤَالُ صَحِيحٌ، فَإِنَّ السُّؤَالَ عَنِ المَاهِيَّةِ سُؤَالٌ عَنِ حَقِيقَةِ المَطْلُوبِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِيقَةٍ فِي نَفْسِهِ. وَأَمَّا الَّذِينَ جَعَلُوا الحُدُودَ مَرَكَبَةً مِنْ جِنْسٍ وَفَضْلٍ، فَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يَقَعُ فِيهِ الاِشْتِرَاكُ، وَمَنْ لَا جِنْسَ لَهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى حَقِيقَةٍ فِي نَفْسِهِ لَا تَكُونُ لغيرِهِ. فَالسُّؤَالُ صَحِيحٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الحَقِّ والعِلْمِ الصَّحِيحِ والعَقْلِ السَّلِيمِ، فَالجَوَابُ عَنْهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا أَجَابَ بِهِ مُوسَى [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] <sup>(٥)</sup>.

أقول: لَهُ اهْتِمَامٌ عَظِيمٌ بِتَوْجِيهِ أُمُورِ فِرْعَوْنَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِمُنَاسَبَةِ <sup>(٦)</sup> بَيْنَ الأَرْوَاحِ، فَإِنَّهَا جُنُودٌ مُجْتَدِدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَآكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ <sup>(٧)</sup> (والمَرْءُ مَعَ [مَنْ] <sup>(٨)</sup> أَحَبُّ) <sup>(٩)</sup>.

(١) الزيادة من «الأصل».

(٢) «الفصوص»: (ص ٢٠٧).

(٣) في «الأصل»: «غير جواب على». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٤) الآية ٢٧ من سورة الشعراء.

(٥) الزيادة من «الأصل».

(٦) في «الأصل»: «لمناسبتة». والصواب ما أثبتته.

(٧) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٢٣٣٦) معلقاً بإسناد صحيح من

حديث عائشة رضي الله عنهما. ورواه مسلم في «صحيحه» (٢٦٣٨) من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) ساقط من «الأصل». واستدركته من مراجع التحقيق.

(٩) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٦١٦٨، ٦١٦٩، ٦١٦٧٠)،

ومسلم في «صحيحه» (٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١) من حديث أنس، =

فَجَدَّ<sup>(١)</sup> كُلَّ الْجِدِّ فِي تَضْحِيحِ سُؤَالِهِ الَّذِي هُوَ مَحْضٌ تَعَنَّتْ وَعِنَادٍ وَتَمْوِيهِ وَتَخْيِيلٍ وَمَغْلَطَةٍ عَلَى مَا هُوَ ذَابُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، كَمَا تَرَى كَلَامَ هَذَا الْمُلبَّسِ! وإلَّا قَرُبُ الْعَالَمِينَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى فَيُسْأَلَ عَنْهُ بِمَا هَيْتَهُ أَوْ غَيْرَهَا!

ثُمَّ اسْتَطْرَدَّ<sup>(٢)</sup> إِلَى الشُّرُوعِ فِي قَاعِدَتِهِ الْخَبِيثَةِ الَّتِي هِيَ<sup>(٣)</sup> جُلُّ مَقْعَدِهِ وَمَطْمَحُ نَظَرِهِ، فَقَالَ<sup>(٤)</sup>: «وَهُنَا سِرٌّ كَبِيرٌ، فَإِنَّهُ أَجَابَ بِالْفِعْلِ لِمَنْ سَأَلَ عَنِ الْحَدِّ الذَّاتِيِّ، فَجَعَلَ الْحَدَّ الذَّاتِيَّ عَيْنَ إِضَافَتِهِ إِلَى مَا ظَهَرَ عَنْهُ مِنْ صُورِ الْعَالَمِ، [أَوْ مَا ظَهَرَ فِيهِ مِنْ صُورِ الْعَالَمِ]<sup>(٥)</sup>. فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ فِي جَوَابِ قَوْلِهِ: (وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ؟) قَالَ: الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ<sup>(٦)</sup> صُورُ الْعَالَمِينَ مِنْ عِلْوٍ - وَهُوَ السَّمَاءُ - وَسُفْلٍ - وَهُوَ الْأَرْضُ ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ أَوْ يَظْهَرُ هُوَ بِهَا!

أَقُولُ: انظُرْ إِلَى هَذَا التَّلْبِيسِ وَالْإِنْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى! وَهَلْ يَنْهَمُ أَحَدٌ لَهُ أَدْنَى لُبٍّ مِنْ إِضَافَةِ الرَّبِّ إِلَى شَيْءٍ، ظُهُورُهُ بِصُورَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ ظُهُورَ الشَّيْءِ بِصُورَتِهِ؟ غَايَةُ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ ظَهَرَ وَعُرِفَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الشَّيْءِ، وَعُرِفَ الشَّيْءُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ<sup>(٧)</sup> الْإِضَافَاتِ، فَإِنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ التَّعْرِيفِ، لَا أَنْ أَحَدَهُمَا صَارَ عَيْنَ الْآخَرِ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٨)</sup>: «فَلَمَّا قَالَ فِرْعَوْنُ لِأَصْحَابِهِ: (إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ) كَمَا قُلْنَا

= وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) فِي «الْأَصْلِ»: «فَجِدَّ» كَذَا عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) فِي «الْأَصْلِ»: «اسْتَطْرَطَ»!

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «الَّذِي هُوَ»!

(٤) «الْفُصُوصُ»: (ص ٢٠٨).

(٥) سَقَطَ هَذَا بِتَمَامِهِ مِنْ «الْأَصْلِ»! وَاسْتَدْرَكَتَهُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٦) فِي «الْأَصْلِ»: «الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ مِنْ صُورِ الْعَالَمِينَ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٧) فِي «الْأَصْلِ»: «سَامِرٌ»! وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٨) «الْفُصُوصُ»: (ص ٢٠٨).

فِي مَعْنَى كَوْنِهِ مَجْنُونًا، زَادَ مُوسَى فِي الْبَيَانِ لِيَعْلَمَ فِرْعَوْنَ رُبَّنْتَهُ فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ<sup>(١)</sup> فِرْعَوْنَ يَعْلَمُ ذَلِكَ. فَقَالَ: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ فَجَاءَ بِمَا يَظْهَرُ وَيُسْتَرُّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَمَا بَيْنَهُمَا وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

أقول: فِي نُسْخَةِ: بِمَا تَظْهَرُ وَتُسْتَرُّ<sup>(٣)</sup>، أَي: الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَظْهَرُ فِي الْمَشْرِقِ وَتُسْتَرُّ فِي الْمَغْرِبِ، فَكُنِيَ بِهَا عَنْ كُلِّ مَا يَظْهَرُ وَيُسْتَرُّ، وَفِي بَعْضِهَا: بِمَا يُظْهَرُ وَيُسْتَرُّ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَيُرَادُ الشَّمْسُ. أَوْ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَيُرَادُ نَفْسُ مَوْضِعِ الشَّرُوقِ، وَمَوْضِعِ الْغُرُوبِ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ قَوْلُهُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِ الْحَيِّثَةِ الْمُقَرَّرَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup>: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أَي: إِنْ كُنْتُمْ أَصْحَابَ تَقْيِيدٍ<sup>(٥)</sup> فَإِنَّ الْعَقْلَ تَقْيِيدًا! فَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ: جَوَابُ الْمُوقِنِينَ وَهُمْ أَهْلُ الْكَشْفِ وَالْوُجُودِ. فَقَالَ لَهُ: إِنْ كُنْتُمْ أَهْلُ كَشْفٍ وَوُجُودٍ، فَقَدْ أَعْلَمْتُمْ بِمَا تَيَقَّنْتُمُوهُ<sup>(٦)</sup> فِي شُهُودِكُمْ وَوُجُودِكُمْ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا مِنْ هَذَا الصَّنْفِ، فَقَدْ أَحْبَبْتُمْ فِي الْجَوَابِ الثَّانِي إِنْ كُنْتُمْ أَهْلَ عَقْلِ وَتَقْيِيدٍ<sup>(٧)</sup> وَحَضِرَ ثَمَّ الْحَقُّ فِيمَا تُعْطِيهِ أُدْلَةٌ عُقُولِكُمْ.

أقول: عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ قَاعِدَتِهِ لَمْ أُدْرِ مَا وَجْهُ تَخْصِيصِ الْأَوَّلِ

(١) فِي «الْأَصْل»: «أَنَّ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوص».

(٢) الْآيَةُ ٣ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ.

(٣) لَمْ يُشِرَّ الْمَعْلُوقُ عَلَى «الْفُصُوص» إِلَى اخْتِلَافٍ عِنْدَهُ فِي نُسْخِ «الْفُصُوص» حَوْلَهَا، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَقُوفِهِ عَلَى نَسْخَةِ الْمُؤَلِّفِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا هَاهُنَا!

(٤) «الْفُصُوص»: (ص ٢٠٨).

(٥) فِي «الْأَصْل»: «يَقْيِدُ».

(٦) فِي «الْأَصْل»: «تَقْيِيدُ».

(٧) فِي «الْأَصْل»: «تَيَقَّنْتُوهُ».

بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي بِالثَّانِي، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ يَفْتَضِي الْعَكْسَ عَلَى مُفْتَضَى تَفْسِيرِهِ! فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُقَيَّدٌ بِالصُّوْرِ مَحْضُورٍ فِيهَا، وَالثَّانِي: يَشْمَلُ الصُّوْرَ وَالْمَعَانِي وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ. وَلَيْسَ فِيهِ حَضْرٌ بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ عَلَى مَا فَسَّرَهُ بِهِ!! فَانْظُرْ إِلَى سَقَطَاتِهِ فِي مَوَاطِنِ جَزِيهِ مَا أَشَدَّهَا مَعَ ادِّعَائِهِ الْكَمَالَ وَالْكَشْفَ!

قَالَ<sup>(١)</sup>: فَظَهَرَ مُوسَى [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٢)</sup> بِالْوَجْهِينِ لِيَعْلَمَ فِرْعَوْنُ فَضْلَهُ وَصِدْقَهُ. وَعَلِمَ مُوسَى [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٣)</sup> أَنَّ فِرْعَوْنَ عَلِمَ ذَلِكَ أَوْ يَعْلَمُ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ سَأَلَ عَنِ الْمَاهِيَّةِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ سُؤَالُهُ عَلَى اضْطِلَاحِ الْقَدَمَاءِ فِي السُّؤَالِ بِمَا<sup>(٤)</sup>: [لِكَوْنِهِمْ لَا يُجِزُونَ السُّؤَالَ عَنِ مَاهِيَّةٍ مَا لَا حَدَّ لَهُ بِجِنْسٍ وَفَضْلِ، فَلَمَّا عَلِمَ مُوسَى ذَلِكَ]<sup>(٥)</sup> أَجَابَ. فَلَوْ عَلِمَ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ لَخَطَّأَهُ فِي السُّؤَالِ.

أَقُولُ: كَيْفَ يُخَطِّئُهُ مَعَ عِلْمِهِ بِعِنَادِهِ وَتَعَتُّبِهِ وَتَمَرُّدِهِ وَتَجَبُّرِهِ؟! وَهَلْ كَانَ يُفِيدُ قَوْلُهُ لَهُ: إِنَّ سُؤَالَكَ خَطَأٌ؟ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِذِي مَاهِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>، فَيَسْأَلُ عَنْهَا؟! فَلَأَجَلِ ذَلِكَ جَارَاهُ فِي مَيْدَانِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ، وَأَشَارَ بِتَخَطُّبِهِ إِشَارَةً وَاضِحَةً لِيَلَّا تَشْمِزُّ نَفْسُهُ الْخَبِيْثَةَ مِنَ التَّصْرِيْحِ بِالتَّخَطُّبِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَمْثَالُهُ مِنْ أَهْلِ التَّجَبُّرِ وَالْعِنَادِ.

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠٨ - ٢٠٩).

(٢) الزيادة من «الأصل».

(٣) الزيادة من «الأصل».

(٤) في «الأصل»: «بما هو».

(٥) ما بين حاصرتين ليس هو في كل نُسْخِ «الفصوص» كما هو في المطبوع منه.

(٦) أنكر أهل الكلام أن لله ماهية في نفس الأمر لا يعلمها إلا هو، وقد رد عليهم وعلى غيرهم أحسن رد شيخ الإسلام ابن تيمية. هذا مع أن عبارة الماهية مستحدثة لا يعرفها السلف وليست عربية. وانظر «الفتاوى» (ج ٦/ص ٩٨ - ٩٩) وما بعدها.



قَالَ<sup>(١)</sup>: فَلَمَّا جَعَلَ مُوسَى [عليه السلام]<sup>(٢)</sup> الْمَسْئُولَ [عَنهُ]<sup>(٣)</sup> عَيْنَ الْعَالَمِ، خَاطَبَهُ فِرْعَوْنُ بِهَذَا اللَّسَانِ الْكَشْفِيِّ وَالْقَوْمُ لَا يَشْعُرُونَ. فَقَالَ لَهُ: ﴿لَيْنِ اِتَّخَذْتَ اِلٰهًا غَيْرِي لِاجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُوْنِيْنَ﴾<sup>(٤)</sup>. وَالسَّيْنُ فِي السَّجْنِ مِنْ حُرُوْفِ الزَّوَائِدِ، اُنِي لِاسْتِرْتِكَ<sup>(٥)</sup>، فَاِنَّكَ اُجِبْتَ بِمَا اَيَّدْتَنِي بِهِ اَنْ اَقُوْلَ لَكَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ!

أَقُوْلُ: انْظُرْ اِلَى هَذَا الْحُمَقِ اَوْ الْمَغْلَطَةِ: وَهَلْ يُسَوِّغُ ذُو لُبٍّ اَنْ حُرُوْفَ الزِّيَادَةِ اِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْحُرُوْفِ الْاَضْلِيَّةِ مِنَ الْفَاءِ اَوْ الْعَيْنِ اَوْ اللّٰمِ يُحَكِّمُ بِزِيَادَتِهَا؟ عَلَيَّ اَنَّهُ تَخْتَلُّ الْكَلِمَةُ بِذَلِكَ وَتَخْرُجُ عَنِ الْاَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ بِبَقَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَيَّ<sup>(٦)</sup> حَرْفَيْنِ! وَاِنْ اِدْعَى زِيَادَةٌ تُؤْنِ اُخْرَى لِيَصِيْرَ مِنَ الْمَضَاعِفِ عَلَيَّ مَا يُفِيْدُهُ قَوْلُهُ: لِاسْتِرْتِكَ، فَهُوَ خَبَطَ عَشْوَاءَ! وَرُكُوْبَ عَمِيَاءَ! وَاَخَذَ عَلَيَّ غَيْرِ جَادَّةٍ! كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيَّ مَنْ لَهُ اُذْنَى مُسْكَةٌ. وَلَا يُفِيْدُهُ الْكَشْفُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، فَاِنَّهُ مَكْشُوْفٌ.

قَالَ<sup>(٧)</sup>: فَاِنْ قُلْتَ [لِي]<sup>(٨)</sup>: فَقَدْ جَهَلْتَ يَا فِرْعَوْنُ بِوَعِيْدِكَ اِيَّايَّ<sup>(٩)</sup>، وَالْعَيْنُ وَاِحِدَةٌ، فَكَيْفَ فَرَّقْتَ؟! فَيَقُوْلُ فِرْعَوْنُ: اِنَّمَا فَرَّقْتِ الْمَرَاتِبَ الْعَيْنِ، مَا تَفَرَّقَتْ الْعَيْنُ وَلَا اِنْقَسَمَتْ<sup>(١٠)</sup> فِي ذَاتِهَا. وَمَرْتَبَتِي الْاَنَ التَّحَكُّمُ فَيْكَ يَا مُوسَى بِالْفِعْلِ، وَاَنَا اَنْتَ بِالْعَيْنِ وَغَيْرِكَ بِالرُّثْبَةِ.

(١) «الفصوص»: (ص ٢٠٩).

(٢) الزيادة من «الأصل».

(٣) الزيادة من «الفصوص».

(٤) الآية ٢٩ من سورة الشعراء.

(٥) في «الأصل»: «لاسترتك». والتصويب من «الفصوص».

(٦) في «الأصل»: «عن».

(٧) «الفصوص»: (ص ٢٠٩).

(٨) الزيادة من «الفصوص».

(٩) في «الأصل»: تكررت: «إيائي»!

(١٠) في «الأصل»: «ولا انقسمت». والتصويب من «الفصوص».

فَلَمَّا فَهِمَ ذَلِكَ مُوسَى مِنْهُ أَعْطَاهُ حَقَّهُ [فِي كَوْنِهِ يَقُولُ لَهُ: لَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَالرُّتْبَةُ تَشْهَدُ لَهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَإِظْهَارِ الْأَثْرِ فِيهِ: لِأَنَّ الْحَقَّ] <sup>(١)</sup> فِي رُتْبَةِ فِرْعَوْنَ مِنَ الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ، لَهَا التَّحَكُّمُ عَلَى الرُّتْبَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا ظُهُورُ مُوسَى [عَلَيْهِ السَّلَامُ] <sup>(٢)</sup> فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

أَقُولُ: انظُرْ مَا أَبْعَدَهُ عَنِ الْحَقِيقَةِ مَعَ ادِّعَائِهِ إِيَّاهَا حَيْثُ يَقُولُ: إِنَّ الْحَقَّ فِي رُتْبَةِ فِرْعَوْنَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ! وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ قَالَ لَهُمَا: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ <sup>(٣)</sup>. وَيَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ <sup>(٤)</sup>. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَكْسِ مَا عَلَيْهِ هَذَا الضَّالُّ.

ثُمَّ قَالَ <sup>(٥)</sup>: فَقَالَ لَهُ، يُظْهِرُ لَهُ الْمَانِعَ مِنْ تَعَدُّبِهِ عَلَيْهِ ﴿أَوْلَوْ جِئْتَاكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ﴾. فَلَمْ يَسْعَ فِرْعَوْنَ إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ ﴿فَأْتِ بِهِ﴾ <sup>(٦)</sup> إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿حَتَّى لَا يَظْهَرَ فِرْعَوْنَ عِنْدَ ضَعْفَاءِ الرَّأْيِ﴾ <sup>(٧)</sup> مِنْ قَوْمِهِ بَعْدَمِ الْإِنْصَافِ، فَكَانُوا يَزْتَابُونَ فِيهِ، وَهِيَ الطَّائِفَةُ الَّتِي اسْتَحَفَّهَا فِرْعَوْنَ، فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ: أَيِ خَارِجِينَ عَمَّا تُعْطِيهِ الْعُقُولُ الصَّحِيحَةُ مِنْ إِنْكَارِ مَا ادَّعَاهُ فِرْعَوْنَ بِاللِّسَانِ الظَّاهِرِ فِي الْعَقْلِ، فَإِنَّ لَهُ حَدًّا يَقِفُ عِنْدَهُ إِذَا جَاوَزَهُ صَاحِبُ الْكُشْفِ وَالْيَقِينِ!

أَقُولُ: كَأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ مِنْ قَوْمِهِ طَائِفَةً غَيْرُ ضَعِيفَةِ الرَّأْيِ لَا يَزْتَابُونَ

(١) ما بين حاصرتين ساقط بتمامه من «الأصل»! وكأنه سبق نظير من الناسخ.

(٢) الزيادة من «الأصل».

(٣) الآية ٤٦ من سورة طه.

(٤) الآية ١٢٨ من سورة النحل.

(٥) «الفصوص»: (ص ٢٠٩).

(٦) في «الأصل»: «فأت فات به»!

(٧) في «الأصل»: «الضعفاء الرأي».

فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْقَوْلُ، بَلْ أَوْقَعَ بِهِ، مَا هَدَّذَهُ بِهِ، وَهُمْ أَصْحَابُ  
الْكَشْفِ الْمُطَّلَعُونَ عَلَى رُتْبَةِ فِرْعَوْنَ عَلَى زَعْمِ هَذَا الْخَبِيثِ!  
ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: وَلِهَذَا جَاءَ مُوسَى [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]<sup>(٢)</sup> بِالْجَوَابِ  
بِمَا يَقْبَلُهُ الْمُوقِنُ وَالْعَاقِلُ خَاصَّةً.

أَقُولُ: أَيْ لِأَجْلِ أَنَّ قَوْمَهُ فِيهِمْ صَاحِبُ الْكَشْفِ وَصَاحِبُ الْعَقْلِ  
أَتَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ الْمَقْرُونِ بِالْمُوقِنِينَ، وَالْجَوَابِ  
الثَّانِي الْمَقْرُونِ بِالتَّعْقِلِ. فَالْأَوَّلُ يُفِيدُ الْمُوقِنَ، وَالثَّانِي يَقْبَلُهُ الْعَاقِلُ  
خَاصَّةً عَلَى مَا مَرَّ!

قَالَ<sup>(٣)</sup>: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ﴾ وَهِيَ صُورَةٌ مَا عَصَى بِهِ فِرْعَوْنَ مُوسَى  
[عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٤)</sup> فِي إِبَائِهِ عَنِ إِجَابَةِ دَعْوَتِهِ ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾ أَيْ  
حَيَّةٌ ظَاهِرَةٌ، فَانْقَلَبَتِ الْمَعْصِيَةُ الَّتِي هِيَ السَّيِّئَةُ طَاعَةً، أَيْ حَسَنَةً، كَمَا  
قَالَ: ﴿يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾<sup>(٥)</sup>. يَعْغِي فِي الْحُكْمِ. فَظَهَرَ  
الْحُكْمُ هُنَا عَيْنًا مُمَيَّزَةً فِي جَوْهَرٍ وَاحِدٍ. فَهِيَ الْعَصَا وَهِيَ الْحَيَّةُ  
وَالثُّعْبَانُ الظَّاهِرُ.

أَقُولُ: انظُرْ إِلَى هَذَا الْإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا التَّخْرِيفِ  
الَّذِي لَا يُوَافِقُ عَقْلًا وَلَا نَقْلًا، بَلْ خُرَافَاتٍ<sup>(٦)</sup> مِثْلَ كَلَامِ الْمَجَانِينِ!  
وَأَيْنَ كَانَ فِرْعَوْنُ وَمَعْصِيَتُهُ حِينَ سُمِّيَتْ الْعَصَا عَصَا؟ عَلَى أَنَّ الْعَصَا مِنَ  
الْوَاوِيِّ<sup>(٧)</sup>، وَالْمَعْصِيَةُ مِنَ الْيَائِيِّ! ثُمَّ أَيُّ مَعْصِيَةٍ انْقَلَبَتْ طَاعَةً؟! فَإِنَّ

(١) «الفصوص»: (ص ٢١٠).

(٢) الزيادة من «الأصل».

(٣) «الفصوص»: (ص ٢١٠).

(٤) الزيادة من «الأصل».

(٥) الآية ٧٠ من سورة الفرقان.

(٦) في «الأصل»: «خرافات». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٧) في «الأصل»: «الوادي»! والصواب ما أثبتته.

مَعْصِيَةً فِرْعَوْنَ لَمْ تَنْقَلِبْ ذَلِكَ الْوَقْتَ وَلَمْ يُطِغْ، بَلْ هُوَ إِذْ ذَاكَ عَلَى تَمَامِ تَمَرُّدِهِ وَعِنَادِهِ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ أَطَاعَ عِنْدَ إِذْذَاكَ الْغَرَقِ عَلَى زَعْمِهِ الْفَاسِدِ! ثُمَّ مَا مَعْنَى انْقِلَابِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾<sup>(١)</sup>. قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴿٢﴾. ﴿قَالَ أَلْفَهَا﴾<sup>(٣)</sup>. الْآيَةُ. وَعِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿يَعَصَاكَ الْحَجَرُ﴾<sup>(٤)</sup>. ﴿أَضْرِبْ يَعْصَاكَ الْبَحْرُ﴾<sup>(٥)</sup>. فَاَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْخُرَافَاتِ الَّتِي يُسْنِدُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! وَاَنْظُرْ إِلَى الَّذِينَ يَرَوْنَ مِنْهُ مِثْلَ هَذَا، وَمَعَ ذَلِكَ يَتَعَامُونَ، وَيَتَعَابُونَ، وَيُحَامُونَ، وَيَذُبُّونَ عَنْهُ<sup>(٦)</sup>! ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾<sup>(٧)</sup>! وَاَنْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ حَيْثُ قَالَ<sup>(٨)</sup>: فَالْتَقَمَ أَمْثَالَهُ مِنَ الْحَيَاتِ مِنْ كَوْنِهَا<sup>(٩)</sup> حَيَّةٌ وَالْعِصْيِ<sup>(١٠)</sup> مِنْ كَوْنِهَا عَصَاً. فَظَهَرَتْ حُجَّةُ مُوسَى [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]<sup>(١١)</sup> عَلَى حُجَجِ فِرْعَوْنَ فِي صُورَةِ عِصْيٍ<sup>(١٢)</sup> وَحَيَاتٍ وَجِبَالٍ.

أَقُولُ: حِينَ الْمُحَاوَرَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَوْلَوْ جِثَّتْكُمْ﴾<sup>(١٣)</sup> بِشَيْءٍ

(١) الآية ١٠ من سورة النمل.

(٢) الآية ١٨ من سورة طه.

(٣) الآية ١٩ من سورة طه.

(٤) الآية ٦٠ من سورة البقرة، والآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٥) الآية ٦٣ من سورة الشعراء.

(٦) والله! إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا!

(٧) الآية ٣٣ من سورة الرعد.

(٨) «الفصوص»: (ص ٢١٠).

(٩) في «الأصل»: «من كونه». والتصويب من «الفصوص».

(١٠) في «الأصل»: «والعصا». والتصويب من «الفصوص».

(١١) الزيادة من «الأصل»! والخبيث لا يصلي على الأنبياء - صلى الله عليهم وعلى نبينا

وسلم تسليماً كثيراً - إلا في القليل!!

(١٢) في «الأصل»: «عصا».

(١٣) في «الأصل»: «أو لو جثتكم»! والتصويب من المصحف الشريف آية ٣٠ من

سورة الشعراء.

مُبِينٍ ﴿إِلْح . لَمْ تَكُنْ <sup>(١)</sup> حَيَّاتٌ وَلَا جِبَالٌ وَلَا سَحْرَةٌ! وَلَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ لِفِرْعَوْنَ حُجْجٌ وَلَا مُحَاجَّةٌ، إِنَّمَا طَلَبَ مِنْ مُوسَى [عَلَيْهِ السَّلَامُ] <sup>(٢)</sup> الْإِثْنَانِ بِمَا ادَّعَاهُ مِنَ الشَّيْءِ الْمُبِينِ، فَأَلْقَى الْعَصَا، فَانْقَلَبَتْ <sup>(٣)</sup> حَيَّةً عَظِيمَةً مَا بَيْنَ لَحْيَيْهَا <sup>(٤)</sup> ثَمَانُونَ ذِرَاعاً، فَوَضَعَتْ إِحْدَى لَحْيَيْهَا بِالْأَرْضِ وَالْآخِرِ عَلَى سُورِ الْقَصْرِ، فَهَرَبَ فِرْعَوْنُ، فَأُحْدِثَ وَلَمْ يَكُنْ أُحْدِثَ <sup>(٥)</sup> قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى مَا قِيلَ . وَقَضِيَّتُهُ مَعَ السَّحْرَةِ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ . قَالَ <sup>(٦)</sup> : كَانَتْ <sup>(٧)</sup> لِلْسَّحْرَةِ الْجِبَالُ وَلَمْ يَكُنْ لِمُوسَى [عَلَيْهِ السَّلَامُ] <sup>(٨)</sup> حَبْلٌ . وَالْحَبْلُ التَّلُّ الصَّغِيرُ، أَيُّ مَقَادِيرُهُمْ بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَدْرِ [مُوسَى] <sup>(٩)</sup> بِمَنْزِلَةِ الْجِبَالِ مِنَ الْجِبَالِ الشَّامِخَةِ .

أَقُولُ : هَذَا أَيْضاً مِنَ الثَّرَهَاتِ وَالْمَغَالِيطِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿فَالْقَوْمَ جِبَالَهُمْ وَعَصِيَّتَهُمْ﴾ <sup>(١٠)</sup> فَهَلْ كَانُوا حَمَلُوا مَعَهُمْ تِلَافاً، أَوْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ؟ أَمْ كَانَتْ التَّلَالُ ذَوَاتُهُمْ، فَالْقَوْمَا مَعَ الْعَصَا؟ فَانظُرْ إِلَى هَذِهِ الْحَمَاقَاتِ وَالْأَبَاطِيلِ وَالْإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى! عَلَى أَنَّهُ لَا يُطَابِقُ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ حَيْثُ قَالَ <sup>(١١)</sup> : فَلَمَّا رَأَتْ السَّحْرَةَ ذَلِكَ عَلِمُوا رُتْبَةَ

(١) في «الأصل»: «لم يكن». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) الزيادة من «الأصل».

(٣) في «الأصل»: «فانقلب». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) في «الأصل»: «ما لحييها». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) في «تاريخ الطبري» (ج ١ / ص ٤٠٤ - ٤٠٥) روى الطبري هذه القصة من طريق السُّدِّي - وهو الكبير - (ج ١ / ص ٣٨٨) من ثلاثة طرق عن ابن عباس، وابن مسعود، وناسٍ من الصحابة، لكنَّ السُّدِّي لا يحتج به على الصحيح، وإنما يستشهد به.

(٦) «الفصوص»: (ص ٢١٠).

(٧) في «الأصل»: «وكانت».

(٨) الزيادة من «الأصل».

(٩) ساقط من «الأصل». واستدركته من «الفصوص».

(١٠) الآية ٤٤ من سورة الشعراء.

(١١) «الفصوص»: (ص ٢١٠).

موسى [عليه السلام]<sup>(١)</sup> في العِلْمِ، وَأَنَّ الَّذِي رَأَوْهُ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورِ  
الْبَشَرِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّنْ لَهُ تَمَيُّزٌ فِي  
العِلْمِ الْمُحَقَّقِ عَنِ التَّخْيِيلِ وَالإِيهَامِ. فَاثْمُوا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى  
وَهَارُونَ: أَيِ الرَّبِّ الَّذِي يَدْعُو إِلَيْهِ مُوسَى وَهَارُونُ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ الْقَوْمَ  
يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مَا دَعَا لِفِرْعَوْنَ!

أقول: أَيِ أَنْ الْقَوْمَ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُوسَى وَهَارُونَ لَمْ يَدْعُوا إِلَى  
فِرْعَوْنَ، إِنَّمَا دَعَوْا إِلَى رَبِّ آخَرَ!!

قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَلَمَّا كَانَ فِرْعَوْنُ فِي مَنْصِبِ التَّحَكُّمِ صَاحِبِ الْوَقْتِ،  
وَأَنَّهُ الْحَلِيفَةُ بِالسَّيْفِ - وَإِنْ جَارَ<sup>(٣)</sup> فِي الْعُرْفِ النَّامُوسِي - لِذَلِكَ قَالَ:  
﴿أَنَا رَبِّكُمْ الْأَعْلَى﴾<sup>(٤)</sup>. أَيِ وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ أَرْبَاباً بِنِسْبَةِ مَا<sup>(٥)</sup> [وإضافة  
لِمَنْ يَرْبُهُ]<sup>(٦)</sup> فَأَنَا الْأَعْلَى مِنْهُمْ بِمَا أُعْطِيْتُهُ مِنَ التَّحَكُّمِ فِيكُمْ!

أقول: مُرَادُهُ<sup>(٧)</sup> تَوْجِيهِ قَوْلِ فِرْعَوْنَ مُحَامَاةً لَهُ لِمَا لَهُ مِنَ النِّسْبَةِ  
إِلَيْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ<sup>(٨)</sup>! وَإِلَّا فَمُرَادُ الْخَبِيثِ<sup>(٩)</sup> إِنْكَارُ رُبُوبِيَّةِ غَيْرِهِ حِينَ قَالَ

- 
- (١) الزيادة من «الأصل» .  
 (٢) «الفصوص»: (ص ٢١٠).  
 (٣) في «الأصل»: «جاز» .  
 (٤) الآية ٢٤ من سورة النازعات .  
 (٥) في «الأصل»: «من نسبة ما» .  
 (٦) قال المعلق على «الفصوص» لعل هذه الإضافة مقبسة من شرح القاشاني، لأنها  
 واردة فيه . .  
 (٧) أي ابن عربي .  
 (٨) النسبة - عند السلفية - بينهما: أن فرعون - لعنه الله - أنكر علو الله ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ  
 يَكْفُرُونَ إِنِّي لِيَ صِرَافًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٦٦﴾ الآية ٣٦ غافر . وابن عربي أنكر  
 العلو أيضاً فقال: ( العليُّ على ماذا وما ثمَّ إلا هو )!! الفصوص (ص ٧٦) .  
 (٩) أي: فرعون .

لَهُ<sup>(١)</sup> مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَخَشَى﴾ (١٩) ﴿٢﴾. وَلَوْ كَانَ مُرَادُهُ مَا قَالَهُ هَذَا الْمُلْجِدُ لَمَا أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى بِسَبَبِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَخَذَهُ اللهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (٢٥) ﴿٣﴾.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَلَمَّا عَلِمَتِ السَّحْرَةُ صِدْقَهُ فِيمَا قَالَهُ لَمْ يُنْكِرُوهُ وَأَقْرَبُوا لَهُ بِذَلِكَ، فَقَالُوا: ﴿إِنَّمَا نَقْضِي هَذِهِ الْحَيْرَةَ الَّتِي آتَيْنَاكَ﴾ (٥) ﴿فَأَقْضِ مَا آتَيْتَ قَاضٍ﴾ ﴿فَالدَّوْلَةُ لَكَ [فَصَحَّ]﴾<sup>(٦)</sup> قَوْلُهُ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (٧).

أَقُولُ: كَذَبَ اللهُ عَلَى السَّحْرَةِ! وَكَذَبَ فِي قَوْلِهِ: فَصَحَّ قَوْلُهُ: أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى! وَإِنَّمَا اسْتَسَلَّمُوا وَقَالُوا: ﴿فَأَقْضِ مَا آتَيْتَ قَاضٍ﴾ لِعَجْزِهِمْ عَنِ دَفْعِهِ لِقِيَامِهِ فِي مَقَامِ الظُّلْمِ وَالتَّجْبِيرِ وَالعُدْوَانِ وَالتُّغْيَانِ، كَمَا أَخْبَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبَلَدِ﴾ (١١) ﴿فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾ (١٢) ﴿٨﴾ بَلِ اسْتَحَقَّرُوا فِعْلَهُ وَاسْتَهَانُوا بِهِ لَمَّا فَتَحَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ مِنْ خَزَائِنِ الْإِيمَانِ وَالمَعْرِفَةِ وَتَبَّتْهُمْ<sup>(٩)</sup> وَأَجَابَ دُعَاءَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿رَبَّنَا أفرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ (١٠). عَكْسُ مَا يُفْهَمُ مِنْ حَالِكَ فِي مُحَامَاتِكَ لَهُ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْهَا أَنَّكَ لَوْ كُنْتَ هُنَاكَ لِحَسَنَتِ فِعْلِهِ وَأَعْتَنَتُهُ عَلَيْهِمْ، وَقَبَّحَتِ فِعْلَهُمْ وَوَبَّخْتَهُمْ عَلَيْهِ، وَكُنْتَ بِمَنْزِلَةِ

(١) فِي «الأصل»: «قاله». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) الآية ١٩ من سورة النازعات.

(٣) الآية ٢٥ من سورة النازعات.

(٤) «الفصوص»: (ص ٢١٠ - ٢١١).

(٥) الآية ٧٢ من سورة طه.

(٦) الزيادة من «الفصوص».

(٧) الآية ٢٤ من سورة النازعات.

(٨) الآية ١١ والآية ١٢ من سورة الفجر.

(٩) فِي «الأصل»: «وتبتتهم». ولعل الصواب ما أثبتته.

(١٠) الآية ١٢٦ من سورة الأعراف.

هَامَانَ! وَاللَّهِ تَعَالَى رَبُّ النَّيِّاتِ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: وَإِنْ كَانَ عَيْنَ الْحَقِّ فَالصُّورَةُ لِفِرْعَوْنَ.

أقول: قَالَ شَارِحُهُ الْقَيْصَرِيُّ: إِنَّ هَذَا جَوَابٌ عَنِ سُؤَالِ مُقَدِّرِ تَقْدِيرُهُ: إِنَّكَ جَعَلْتَ الْحَقَّ عَيْنَ الْأَعْيَانِ فِي الْكِتَابِ كُلِّهِ، فَيَصِحُّ إِطْلَاقُ الرُّبُوبِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ عَيْنُهُ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَيْنُهُ عَيْنَ الْحَقِّ مِنْ حَيْثُ الْأَحْدِيثِ، لَكِنَّ الصُّورَةَ الْفِرْعَوْنِيَّةَ تُعِينُهُ وَتَجْعَلُهُ مُتَمَيِّزاً عَنْهُ بِاعْتِبَارِ، فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ الْإِطْلَاقُ أَنْتَهَى. هَذَا مَعَ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ صَرَّحَ أَنَّ الصُّورَةَ لِلْحَقِّ، وَأَنَّ الْخَلْقَ مَعْقُولٌ وَالْحَقُّ هُوَ الْمَحْسُوسُ!!

قَالَ<sup>(٣)</sup>: فَقَطَعَ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلَ وَصَلَبَ بِعَيْنِ حَقٍّ فِي صُورَةٍ بَاطِلٍ لِتَنْبِيْلِ مَرَاتِبٍ لَا تُتَالُ إِلَّا بِذَلِكَ!

أقول: هَذَا أَيْضاً مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ: إِنَّ الصُّورَةَ لِلْحَقِّ وَإِنَّ الْخَلْقَ بَاطِلٌ!!

قَالَ<sup>(٤)</sup>: فَإِنَّ الْأَسْبَابَ لَا سَبِيلَ إِلَى تَعْطِيلِهَا، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ الثَّابِتَةَ اقْتَضَتْهَا، فَلَا تَظْهَرُ فِي الْوُجُودِ إِلَّا بِصُورَةٍ مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي الثَّبُوتِ، إِذْ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>. وَلَيْسَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٦)</sup> سِوَى أَعْيَانِ الْمَوْجُودَاتِ، فَيُنْسَبُ إِلَيْهَا الْقِدْمُ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُهَا، وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا الْحُدُوثُ مِنْ حَيْثُ وُجُودُهَا وَظُهُورُهَا. كَمَا تَقُولُ: حَدَثَ الْيَوْمَ عِنْدَنَا إِنْسَانٌ أَوْ صَيْفٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهِ أَنَّهُ مَا كَانَ لَهُ وُجُودٌ قَبْلَ هَذَا الْحُدُوثِ!<sup>(٧)</sup>

(١) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٢) في «الأصل»: «معه». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٤) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٥) (٦) كلمة تعالى مِنَ النَّاسِخِ أَوْ الْمُؤَلَّفِ وَلَيْسَتْ مِنَ الزَّنْدِيقِ!

(٧) لازم قول الزنديق (بالأعيان الثابتة) هو القول بقدم العالم كما قالته الدهرية الملاحدة!



أقول: كأنه ذهل عن ما قرره من أن الأعيان دائماً في التجدد على أن الحركات لا شك ولا نزاع في تجددها. فباعبارها يقال: حدث إنسان أو ضيف ونحو ذلك.

ومن ذلك ما قال<sup>(١)</sup>: لذلك قال الله<sup>(٢)</sup> تعالى في كلامه العزيز، أي في إثباته مع قدم كلامه<sup>(٣)</sup> ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿٦﴾: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدِّثًا إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿٥﴾. والرحمة<sup>(٦)</sup> لا تأتي إلا بالرحمة. ومن أعرض عن الرحمة استقبل العذاب الذي هو عدم الرحمة.

أقول: كأنه قصد بهذا التخلص إلى كون فزعون لم يعرض عن الرحمة في آخر أمره، فشرع في تمهيد ذلك حيث قال<sup>(١)</sup>: وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسًا سُنَّتَ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup> أَلَيْ قَدْ حَلَّتْ فِي عِبَادِهِ ﴿٨﴾<sup>(٨)</sup> إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ، فلم يدل ذلك على أنه لم ينفعهم في الآخرة بقوله في الاستثناء: إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ.

أقول: لا شك أن النفي يستغرق الزمان الذي يقع فيه، فنفي

(١) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٢) لفظ الجلالة من «الأصل» فقط.

(٣) يجب الانتباه إلى أن الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم بصوت يُسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً. وراجع «العقيدة الطحاوية» (ص ١٨٠).

(٤) الآية ٢ من سورة الأنبياء.

(٥) الآية ٥ من سورة الشعراء. وقد اختلط على المعلق على «الفصوص» هاتان الآيتان فجعل الثانية دون واو ظناً منه أنها ليست من الآية!

(٦) في «الفصوص»: «والرحمن».

(٧) سقط من «الأصل».

(٨) الآية ٨٥ من سورة غافر.

الفِعْلُ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَعْرِقَ الزَّمْنَ وَإِلَّا يَكُونُ كَذِبًا. وَنَفْيُ الفِعْلِ فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَعْرِفَهُ إِلَّا لِقَرِيْبَةٍ فِيهِمَا. وَلَا قَرِيْبَةٌ هُنَا تُدَلُّ عَلَى التَّخْصِيصِ.

وقوله: بِقَوْلِهِ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] <sup>(١)</sup> كَذِبٌ، فَإِنَّ اِسْتِثْنَاءَ قَوْمِ يُونُسَ لَمْ يَقَعْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلَا فِي مَا هُوَ بِمَعْنَاهَا، أَيْ فَهَلَّا كَانَتْ قَرِيْبَةً وَاحِدَةً مِنَ الْقَرِيْبَةِ الَّتِي أَهْلَكْنَاهَا ثَابِتٌ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْكُفْرِ وَأَخْلَصَتِ الْإِيْمَانَ قَبْلَ الْمُعَايِنَةِ وَلَمْ يُؤْخَرُوا، كَمَا أُخْرَ فِرْعَوْنُ إِلَى أَنْ أُخِذَ بِمُخْتَفِهِ <sup>(٣)</sup>. وَمَعْنَاهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ قَرِيْبَةٍ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ، فَإِنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ. فَإِنَّهُمْ آمَنُوا قَبْلَ نُزُولِ الْعَذَابِ عِنْدَ رُؤْيِيهِ عِلَامَتِهِ وَهِيَ فَقَدْ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ أَوْعَدَهُمْ أَنَّهُ مَتَى غَابَ عَنْهُمْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ بَعْدَ ثَلَاثِ.

فَأَيَّقُونُوا بِهِ بَعْدَ يَوْمَيْنِ مِنْ فَقْدِهِ، فَلَبِسُوا الْمُسُوْحَ <sup>(٤)</sup> وَبَرَزُوا إِلَى الصَّعِيْدِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْأَطْفَالِ وَأُمَّهَاتِهِمْ، وَبَيْنَ الدَّوَابِّ وَأَوْلَادِهَا، فَحَنَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخْلَصُوا الْإِيْمَانَ وَالتَّوْبَةَ وَتَرَادَوْا الْمَطَالِمَ حَتَّى أَنْ أَحَدَهُمْ كَانَ يَفْتَلِعُ الْحَجَرَ وَقَدْ وَضَعَ عَلَيْهِ أَسَاسَ بِنَائِهِ.

فَرَجَمَهُمُ اللهُ تَعَالَى وَكَشَفَ عَنْهُمْ بَعْدَمَا غَشِيَتْهُمْ بَوَادِرُهُ وَهُوَ دُخَانٌ غَشِيَّ سَطُوْحَهُمْ <sup>(٥)</sup>. وَمَا أَبْعَدَ حَالَ فِرْعَوْنَ وَأَضْرَابَهُ مِنْ حَالِهِمْ حَيْثُ

(١) الزيادة من «الأصل».

(٢) ثاب عن كذا: رَجَعَ. انظر «المعجم الوسيط» (١/ص ١٠٢).

(٣) أي بِحَلْقِهِ. «القاموس المحيط» (ص ١١٣٨).

(٤) هي البُلُوسُ أَوْ البُلُسُ وَمُفْرَدُهَا: الْبِلَاسُ. وَهُوَ تَوْبٌ مِنَ الشَّغْرِ. وانظر «المعجم الوسيط» (١/ص ٦٨، ٢/ص ٨٧٥).

(٥) روي في هذا أثر عن ابن مسعود موقوفاً لكن إسناده لا يصح. «تفسير الطبري» (ج ١١/ص ١٧٢).

كَانَ يَنْزِلُ بِهِمُ الْعَذَابُ كَالطُّوفَانِ وَنَحْوِهِ، فَيَضِجُونَ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَيْنَ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لِنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾<sup>(١)</sup> ثُمَّ يَنْكُثُونَ عِنْدَ كَشْفِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ.

قَالَ<sup>(٢)</sup>: فَلِذَلِكَ أَخَذَ فِرْعَوْنُ مَعَ<sup>(٣)</sup> وجود الإيمان منه.

أَقُولُ: لَا دَلِيلَ عَلَى وُجُودِ الْإِيمَانِ مِنْهُ عَلَى مَا قَدَّمْتَاهُ.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup>: هَذَا إِنْ كَانَ أَمْرُهُ أَمْرَ مَنْ تَيَقَّنَ بِالِانْتِقَالِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ. وَقَرِينَتُهُ الْحَالُ تُعْطِي أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْإِنْتِقَالِ، لِأَنَّهُ عَايَنَ الْمُؤْمِنِينَ يَمْشُونَ فِي الطَّرِيقِ الْيَبَسِ الَّذِي ظَهَرَ بِضَرْبِ<sup>(٥)</sup> [موسى عليه السلام]<sup>(٦)</sup> بَعْصَاهُ الْبَحْرِ. فَلَمْ يَتَيَقَّنْ فِرْعَوْنُ الْهَلَاكَ، إِذْ آمَنَ بِخِلَافِ الْمُحْتَضِرِ حَتَّى لَا يُلْحَقَ بِهِ.

أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى هَذَا السَّفَهِ وَالْعَمَى فِي الْإِسْتِدْلَالِ لِغَلَبَةِ حُبِّ فِرْعَوْنَ (وَحُبِّكَ الشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ)<sup>(٧)</sup>. فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ﴾<sup>(٨)</sup>. وَهَذَا الضَّالُّ يَقُولُ: إِنَّهُ مَا تَيَقَّنَ بِالِانْتِقَالِ. وَجَعَلَهُ مَشْيَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الطَّرِيقِ لَيْسَ<sup>(٩)</sup> قَرِينَتُهُ عَلَى ذَلِكَ أَشَدَّ عَمَى! فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَضِلُّحُ قَرِينَتُهُ، عِنْدَ دُخُولِ الْبَحْرِ لَا عِنْدَ إِدْرَاكِ الْغَرَقِ! عَلَى أَنَّ

(١) الآية ١٣٤ من سورة الأعراف.

(٢) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٣) في «الأصل»: «تكررت هكذا». «فرعون مع فرعون!» والتصويب من «الفصوص».

(٤) «الفصوص»: (ص ٢١١).

(٥) في «الأصل»: «بضربة». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٦) الزيادة من «الأصل».

(٧) روي مرفوعاً ولا يصح. انظر «الضعيفة» رقم (١٨٦٨).

(٨) الآية ٩٠ من سورة يونس.

ولعل الناسخ أو المؤلف أخطأ في الآية فكتبها هكذا: «فلما أدركه الغرق!»

(٩) في «الأصل»: «ليس». والصواب: «ليس».

قِيَاسَ نَفْسِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ الدُّخُولِ - أَيْضاً - مِنَ الْجَهْلِ وَالْقِيَاسِ  
الْفَاسِدِ، فَإِنَّهُ كَثِيراً مَا رَأَى أَنْوَاعَ الْعَذَابِ مِنَ الطُّوفَانِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ:  
يُصِيبُهُ وَطَائِفَتُهُ وَلَا يُصِيبُ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقِيَاسُ نَفْسِهِ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ  
الْحَالَةِ مِنْ أَقْبَحِ الْجَهْلِ وَالْمُكَابَرَةِ!

ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: فَامَنَّ [بِالَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ]<sup>(٢)</sup> عَلَى التَّيِّقِينَ  
بِالنَّجَاةِ، فَكَانَ كَمَا تَيَّقَنُ<sup>(٣)</sup>، لَكِنْ عَلَى غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي أَرَادَ.  
فَنَجَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فِي نَفْسِهِ، وَنَجَّى بَدَنَهُ كَمَا قَالَ:  
﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَ آيَةً﴾<sup>(٤)</sup>.

أقول: لَقَدْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ فِي زَعْمِهِ أَنَّهُ نَجَّاهُ مِنْ عَذَابِ  
الْآخِرَةِ، حَكَمَ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ<sup>(٦)</sup> بِمَا يُنَزَّلُ بِهِ سُلْطَانًا. فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ  
يُنْجِ الْمُنَافِقِينَ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِمْ (آمَنَّا) بَلْ قَالَ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾<sup>(٧)</sup> مَعَ اعْتِبَارِ قَوْلِهِمْ  
فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، حَيْثُ نَجَّاهُمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ وَأَذَاءِ الْجَزِيَّةِ. فَكَيْفَ  
بِمَنْ لَمْ يُعْتَبَرْ قَوْلُهُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَلَمْ يَنْجُ مِنَ الْعَرَقِ! وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ:  
﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّكَ بِبَدَنِكَ﴾<sup>(٨)</sup> أَيَّ حِينٍ كَانَ إِيْمَانُكَ بِظَاهِرِكَ، فَالْجَزَاءُ مِنْ  
جِنْسِ الْعَمَلِ، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) «الفصوص»: ص ٢١٢ .

(٢) هذا كله سقط من «الأصل»! واستدرسته من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «يتيقن». والتصويب من «الفصوص».

(٤) الآية ٩٢ من سورة يونس.

(٥) في «الأصل»: «ويحكم». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) في «الأصل»: «بم». والصواب ما أثبتته.

(٧) الآية ١٤٥ من سورة النساء.

(٨) الآية ٩٢ من سورة يونس.

(٩) الآية ٣٠ من سورة الأنفال.

فَإِنَّهُ قَصَدَ أَنْ يَمَكِّرَ كَمَا كَانَ دَيْدَنُهُ فِي الْمَرَاتِ الْأُولِ، فَقَابَلَهُ بِمَكْرِهِ لِمَا عَلِمَهُ سُبْحَانَهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

وَمِنْهَا <sup>(١)</sup> مَا قَالَهُ <sup>(٢)</sup>: لِأَنَّهُ لَوْ غَابَ بِصُورَتِهِ رَبُّمَا قَالَ قَوْمُهُ: اِخْتَجَبَ! فَظَهَرَ فِي الصُّورَةِ الْمَعْهُودَةِ مَيْتًا لِيَعْلَمَ أَنَّهُ هُوَ.

أَقُولُ: يَعْنِي مَنْ بَقِيَ مِنْ قَوْمِهِ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ فِي الدُّخُولِ، وَهُمْ الْأَتْبَاعُ وَالْعَجَزَةُ.

قَالَ <sup>(٣)</sup>: فَقَدْ عَمَّتْهُ <sup>(٤)</sup> النَّجَاءُ حِسًّا وَمَعْنَى. وَمَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ الْأُخْرَوِيِّ لَا يُؤْمِنُ وَلَوْ جَاءَتْهُ <sup>(٥)</sup> كُلُّ <sup>(٦)</sup> آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ. أَيْ يَذُوقُوا الْعَذَابَ الْأُخْرَوِيِّ <sup>(٧)</sup>، فَخَرَجَ فِرْعَوْنُ مِنْ هَذَا الصَّنْفِ.

أَقُولُ: هَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى عَدَمِ إِيمَانِ فِرْعَوْنَ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّ الْمُرَادَ رُؤْيَةَ الْعَذَابِ الْأُخْرَوِيِّ لِأَنَّ مُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا الصَّلَوَاتُ وَالسَّلَامُ دَعَا <sup>(٨)</sup> عَلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَتْهُ <sup>(٩)</sup> بِقَوْلِهِ <sup>(١٠)</sup>: ﴿وَأَشَدُّ عَلَى

(١) فِي «الْأَصْل»: «مِنْهَا». وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) فِي «الْأَصْل»: «قَالَ». وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) «الْفُصُوص»: (ص ٢١٢).

(٤) فِي «الْأَصْل»: «فَعَمَّتْهُ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفُصُوص».

(٥) فِي «الْأَصْل»: «وَلَوْ جَاءَتْ!»

(٦) فِي «الْأَصْل»: «بِكُلِّ!»

(٧) فِي «الْأَصْل»: «الْأُخْرَوِيِّ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوص».

(٨) فِي «الْأَصْل»: «دَعَا». وَالتَّصْوِيبُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٩) فِي «الْأَصْل»: «وَمَلَتْهُ». وَلَعَلَّ التَّصْوِيبُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٠) يَرُودُ أَنَّ مُوسَى دَعَا وَأَمَّنْ هَارُونَ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ سَبَبُ جَعْلِ الْمُؤَلِّفِ الضَّمِيرَ فِي (قَوْلِهِ) لِلْمَفْرُودِ. وَلَيْسَ فِيهِ خَبَرٌ مَرْفُوعٌ أَوْ مُوقُوفٌ صَحِيحٌ.

وَرَجَعَ «تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ» (ج ١١/ص ١٦١).

قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿١﴾. وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ لَهُمَا: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا﴾ ﴿٢﴾ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْعَذَابَ الْأُخْرَوِيَّ، فَقَدْ صَدَقَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْمِنْ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الدُّنْيَوِيَّ، فَقَدْ كَذَّبَ قَوْلَكَ. وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: الْمُرَادُ بِهِ فِي دُعَائِهِمَا: الْعَذَابَ الدُّنْيَوِيَّ، وَفِي تِلْكَ الْآيَةِ الْأُخْرَوِيَّ! لِأَنَّهُ تَحَكُّمٌ، وَقَوْلٌ بِالشَّيْءِ بِلاَ دَلِيلٍ! وَإِنْ ادَّعَيْتَ أَنَّ ذَلِكَ حَصَلَ لَكَ بِالْكَشْفِ، فَهُوَ كَذَلِكَ دَعْوَى بِلاَ دَلِيلٍ! عَلَىٰ أَنَّهُ يَكُونُ دُعَائُهُمَا عِبْتًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ سِوَىٰ امْتِدَادِ التَّعَبِ وَالتَّعْنِي عَلَيْهِمَا ﴿٣﴾، وَتَمَادٍ الظُّلْمِ وَالفَسَادِ عَلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَىٰ. وَإِنَّمَا أَرَادَ بالدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ بَعْدَمَ الْإِيمَانِ النَّافِعِ لِمَا أُطْلِعَا عَلَيْهِ مِنْ حَالِهِمُ الْغَيْرِ ﴿٤﴾ الْقَابِلَةِ لِلصَّلَاحِ؛ لِيَحْضُلَ لَهُمَا التَّشْفِي بِمَوْتِهِمْ عَلَىٰ الْكُفْرِ، وَانْتِقَامِ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْهُمْ. لَيْسَ لِذَلِكَ الدُّعَاءِ فَائِدَةٌ غَيْرُ ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَذَوِي الْعُقُولِ الصَّحِيحَةِ!

قَالَ ﴿٥﴾: هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ.

أَقُولُ: كَذَّبَ وَافْتَرَىٰ عَلَىٰ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ هُوَ الْأُخْرَوِيَّ، وَلَا بِأَنَّ فِرْعَوْنَ خَارِجٌ مِنْ هَذَا الصَّنْفِ عَلَىٰ مَا قَرَّرْنَاهُ لِمَنْ تَأَمَّلَ وَأَنْصَفَ!

قَالَ ﴿٦﴾: ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ - بَعْدَ ذَلِكَ - وَالْأَمْرُ فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَىٰ لِمَا اسْتَقَرَّ فِي نَفُوسِ عَامَّةِ الْخَلْقِ مِنْ شِقَائِهِ، وَمَا لَهُمْ نَصٌّ فِي ذَلِكَ يَسْتَنِدُونَ إِلَيْهِ!

(١) الآية ٨٨ من سورة يونس.

(٢) الآية ٨٩ من سورة يونس.

(٣) تَعْنَى الرَّجُلُ: نَصِبَ. «المعجم الوسيط» (٢/٦٣٩).

(٤) دخول الألف واللام على (غير) كأنه لا يخفى على المؤلف! فَلَعَلَّهُ وَهْمٌ هَا هُنَا!

وراجع «معجم الأخطاء الشائعة» (ص ١٩٠).

(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٢).

(٦) «الفصوص»: (ص ٢١٢).

أقول: انظر إلى هذه المُكَابِرَةِ والمَغْلَطَةِ في قَوْلِهِ: مَا لَهُمْ نَصٌّ مَعَ وُجُودِ آيَةِ<sup>(١)</sup> الدُّعَاءِ، وَظُهُورِ دَلَالَتِهَا عَلَى خْتَمِهِ بِالشَّقَاءِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَأَنْظَرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴿٤١﴾ وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يُدْعَوْنَ إِلَى التَّكْوِينِ وَيَوْمَ أَلْقَيْنَاهُمُ لَا يُصْرُونَ ﴿٤٢﴾ وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ أَلْقَيْنَاهُمُ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴿٤٣﴾﴾<sup>(٢)</sup>.

وَإِخْرَاجِ فِرْعَوْنَ مِنْ بَعْضِ الضَّمَائِرِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهَا قَبْلُ - قَطْعاً - تَحَكُّمِ بِلَا دَلِيلٍ! وَلَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ وَاحِدٌ عَلَى صِحَّةِ إِيمَانِهِ لِيُطْلَبَ بِذَلِكَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ. ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾<sup>(٣)</sup>. هَذَا مَعَ أَنَّ سُنَّتَهُ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ إِذَا قَبِلَ تَوْبَةَ عَبْدٍ لَا يَذْكُرُ ذَنْبَهُ، وَلَا يَذُمَّهُ إِلَّا بِاتِّبَاعِ ذِكْرِ تَوْبَتِهِ وَمَدْحِهِ، كَمَا فِي حَقِّ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالسَّحْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. فَأَمَّا هَذَا فَكَرَّرَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرَهُ عَلَى وَجْهِ الدَّمِّ مَا لَمْ يُكْرَرْ لِعَبْرِهِ مَعَ التَّضْرِيحِ لِئَلَّا يَذْهَبَ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَلَقَدْ كَرَّرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذَمُّ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ وَكَانَ شَدِيدَ الْكُفْرِ وَالْعِنَادِ. لِكِنَّهُ<sup>(٥)</sup> بِالنُّسْبَةِ إِلَى ذِكْرِ هَذَا اللَّعِينِ أَقْلُ الْقَلِيلِ مَعَ عَدَمِ التَّضْرِيحِ بِاسْمِهِ. فَعَلِمَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَى هَذَا الْخَبِيثِ أَشَدُّ مِنْ غَضَبِهِ عَلَى سَائِرِ الْمَعْنِيِّينَ مِنْ مُتَمَرِّدَةِ الْكُفْرَةِ. وَسَمَاءُ عَدُوًّا لَهُ وَلِرَسُولِهِ، وَوَصَفَهُ بِجَمِيعِ صِفَاتِ الدَّمِّ مِنَ الْكُفْرِ وَالْعُلُوِّ وَالْفَسَادِ وَالْإِسْرَافِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مَوْضِعٍ مَّا عَنهُ اغْتِدَارًا. وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ نِفَاقَهُ

(١) في «الأصل»: «آية»! والصواب ما أثبتته.

(٢) الآية ٤٠ - ٤٢ من سورة القصص.

(٣) الآية ٣٣ من سورة غافر.

(٤) في «الأصل»: «سنة». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) في «الأصل»: «لكن». ولعل الصواب ما أثبتته.

وَخِدَاعَهُ، وَرَدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَعَدَمَ اعْتِبَارِهِ لَانْقِضَاءِ زَمَنِ إِمْهَالِهِ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (يُمْلِي لِلظَّالِمِ، فَإِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ)<sup>(٢)</sup> ﴿وَكَذَلِكَ أَخَذُوا رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وَاللَّهُ دَرُّ الْقَائِلِ:

إِنَّ اللَّعِينَ لِشِدَّةِ تَكْبُرِهِ وَشَكِيمَتِهِ فِي كُفْرِهِ وَعِنَادِهِ لَمْ يُطَاوِعْ لِسَانَهُ عِنْدَ غَايَةِ اضْطِرَّارِهِ وَلَمْ يُذْعِنِ قَلْبُهُ، أَنْ يَقُولَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَجْرِي الْأَسْمُ الْكَرِيمُ عَلَى لِسَانِهِ وَيَخْطُرُهُ بِبَالِهِ، بَلْ قَالَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ كَأَنَّهُ مَجْهُولٌ عِنْدَهُ. وَإِنَّمَا قَلَّدَهُمْ فِيهِ تَقْلِيداً لِلضَّرَرِ مِنْهُ، لَعَلَّهُ يَتَخَلَّصُ مِمَّا هُوَ فِيهِ، كَمَا تَخَلَّصَ مِمَّا قَبْلَهُ مِنَ الطُّوفَانِ وَإِخْوَانِهِ!!

قَالَ ابْنُ بَرَّجَانَ<sup>(٤)</sup> فِي «تَفْسِيرِهِ»: «فَمَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ عَلَى هَذَا الْآنَ، أَيُّ أَعْلَى حَالَتِكَ هَذِهِ لَا تَحْمِلُ ذِكْرِي، وَلَا تَفُوهُ بِاسْمِي، وَلَا بِاسْمِ رَسُولِي، فَجَمَعْتَ هَذَا إِلَى مَا عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ؟ أَيُّ أَتَى أَضْفَتَ إِلَى حَالَتِكَ تِلْكَ، هَذَا، كَمَا قَالَ الْقَائِلُ: أَكِيداً وَأَنْتَ فِي الْحَدِيدِ!!»

فَلَوْ كُنْتَ قَبْلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِكَ لَأَخْتَمَلَ ذَلِكَ مِنْكَ

(١) فِي «الأصل»: «من إمهاله».

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٤٦٨٦)، ومسلم أيضاً (٢٥٨٣).

من حديث أبي موسى رضي الله عنه ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ يَمْهَلُ الظَّالِمَ...».

(٣) الآية ١٠٢ من سورة هود. وَقَدْ قَرَأَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ قَوْلِهِ الْآنَ فِيهِ مِنَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ فَتَنَّهُ!

(٤) صوفي اسمه: عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي الإشبيلي. من مشاهير الصالحين على انحراف في تفسيره للحروف، وهو مما عابوه عليه.

توفي سنة ٥٣٦ هجرية. وانظر «لسان الميزان» (١٣/٤ - ١٤). و«الأعلام» (ج٤/ص ١٢٩). وتفسيره هو «تفسير القرآن» لا يزال مخطوطاً.



وَحَرَجَتْ كَلِمَتُكَ هَذِهِ عَلَى مَغْهُودِ إِيمَانِكَ وَصَحِيحِ وَدَّكَ. ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدْنِكَ﴾: لَوْ كَانَتْ شَهَادَتُهُ تِلْكَ فِي وَقْتِهَا عَلَى حَقِيقَةِ الْمَحَبَّةِ<sup>(١)</sup> وَحُسْنِ النِّيَّةِ وَصَحِيحِ التَّوْبَةِ مِنْ قَرَارِ نَفْسِهِ لِانْجَاءِ هُوَ وَأَتْبَاعَهُ مِنْ عَذَابِهِ. وَلَمَّا كَانَتْ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا وَعَلَى عِلَاتِهَا نَجَّاهُ بِبَدْنِهِ فَقَطُّ لِيَجْعَلَهُ لِمَنْ خَلْفَهُ آيَةً عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمُبَارَكَةِ عِنْدَهُ فِي غَايَةِ الْقَبُولِ.

فَانظُرْ إِلَيْهَا لَمَّا كَانَتْ شَهَادَتُهُ مَبْتَدَأَ نَجَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا مَبْتَدَأً<sup>(٢)</sup>! وَلَوْ كَانَتْ حَيَّةً لَنَجَّاهُ بِهَا حَيًّا أَنْتَهَى.

ثُمَّ نَقُولُ نَحْنُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»<sup>(٣)</sup>. «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»<sup>(٤)</sup> فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَحَبَّ فِرْعَوْنَ مَعَهُ فِي دَارِ خُلُودِهِ وَبَاعَدَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَحَشَرْنَا مَعَ مَنْ نَحِبُّ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ وَالْمُطَّلِعُ عَلَى النِّيَّاتِ وَالطَّوِيَّاتِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الزَّنْدِيقَ مَا اكْتَفَى بِدَعْوَى مَوْتِ فِرْعَوْنَ عَلَى الْإِيمَانِ حَتَّى قَالَ<sup>(٥)</sup>: «وَأَمَّا اللَّهُ فَلَهُمْ حُكْمٌ آخِرٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ. ثُمَّ لَتَعْلَمَنَّ أَنَّهُ مَا يَقْبِضُ اللَّهُ تَعَالَى أَحَدًا إِلَّا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، أَيُّ مُصَدِّقٍ بِمَا جَاءَتْ بِهِ

(١) في «الأصل»: «المقعة». ولعل الصواب ما أثبتته!

(٢) هناك حديث صحيح لم أر المؤلف أو مَنْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُؤَلِّفُ ذَكَرَهُ يَدُلُّ قَطْعًا عَلَى عَدَمِ إِيمَانِ فِرْعَوْنَ وَهُوَ: «قَالَ لِي جَبْرِيلُ: لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخِذٌ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ فَادُسُّهُ فِي فَمِ فِرْعَوْنَ مَخَافَةَ أَنْ تَدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ»: وَهُوَ مَخْرُجٌ فِي «سَلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» بِرَقْمِ (٢٠١٥).

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٦٨٨، ٦١٦٧، ٦١٧١، ٧١٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٣٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وقد توسع في تخريجه الأرنؤوط في «الإحسان» برقم (٨).

(٤) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٢).

الأخبَارُ الإلهِيَّةُ [لأنَّهُ يُعَايِنُ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ] <sup>(١)</sup> - وَأَعْنِي مِنَ الْمُخْتَصِرِينَ - وَلِهَذَا يُكْرَهُ مَوْتُ الْفَجَاءَةِ وَقَتْلُ الْعَقْلَةِ. فَأَمَّا مَوْتُ الْفَجَاءَةِ: فَحَدُّهُ أَنْ يَخْرُجَ [النَّفْسُ] <sup>(٢)</sup> الدَّاخِلُ، وَلَا يَدْخُلُ النَّفْسُ الْخَارِجُ.

فَهَذَا مَوْتُ الْفَجَاءَةِ. وَهَذَا غَيْرُ الْمُخْتَصِرِ. وَكَذَلِكَ قَتْلُ الْعَقْلَةِ بِضَرْبِ عُنُقِهِ مِنْ <sup>(٣)</sup> وَرَائِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ: فَيُقْبَضُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إِيْمَانٍ وَكُفْرٍ.

أَقُولُ: أَوْلَىٰ إِنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى تُنَاقِضُ قَوْلَهُ: إِنَّ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ الْأَخْرَوِيِّ لَا يُؤْمِنُ حَتَّىٰ يَرَى الْعَذَابَ الْأَخْرَوِيَّ!

وِثَانِيًا: حَدُّهُ مَوْتُ الْفَجَاءَةِ بِمَا يَخْرُجُ فِيهِ النَّفْسُ الدَّاخِلُ وَلَا يَدْخُلُ الْخَارِجُ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ كُلَّ مَوْتِ الْفَجَاءَةِ فَهُوَ هَكَذَا.

وَلَا يُمَكِّنُ مَوْتٌ يَدْخُلُ فِيهِ النَّفْسُ الْخَارِجُ، وَلَا يَخْرُجُ الدَّاخِلُ! وَثَالِثًا: إِنَّ مَا قَالَهُ مِنْ مَوْتِ الْفَجَاءَةِ وَقَتْلِ الْعَقْلَةِ فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ، فَكَيْفَ يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْإِنْسَانِ أَجْمَعِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>؟

وَكَوْنُ بَعْثِ النَّارِ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ: تُسْعَمَائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ عَلَىٰ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ <sup>(٥)</sup>؟

(١) هذا كله ساقط من «الفصوص»!!

(٢) الزيادة من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «ومين».

(٤) الآية ١١٩ من سورة هود، والآية ١٣ من سورة السجدة.

(٥) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٣٤٨، ٤٧٤١، ٦٥٣٠، ٧٤٨٣)،

ومسلم في «صحيحه» (٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ورواه مسلم أيضاً برقم (٢٩٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

رضي الله عنهما.

وَرَابِعًا: لِأَيِّ شَيْءٍ اتَّعَبَ نَفْسَهُ وَتَكَلَّفَ التَّكَلُّفَاتِ فِي دَعْوَى إِيْمَانِ فِرْعَوْنَ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ فَجَاءَهُ، وَلَا قُتِلَ غَفْلَةً؟! فَكَانَ يَكْفِيهِ دُخُولُهُ فِي هَذِهِ الْكَلِيَّةِ .

وَبِالْجُمْلَةِ لِمَا لَزِمَ قَضِيَّةَ: (خَالِفْ تُعْرِفْ) فِي أُمُورِهِ أَتَى بِالطَّامَّاتِ، وَالْحُرَافَاتِ، وَمَا لَا يُعْقَلُ: كَهَذَيَانِ الْمَجَانِينِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِحَالِهِ وَصِدْقِهِ وَمِحَالِهِ!

قَالَ<sup>(١)</sup>: وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ]<sup>(٢)</sup> وَالسَّلَامُ: «يُحْسِرُ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَا مَاتَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>. كَمَا أَنَّهُ يُقْبَضُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . وَالْمُحْتَضِرُ مَا يَكُونُ إِلَّا صَاحِبَ شُهُودٍ، فَهُوَ صَاحِبُ إِيْمَانٍ بِمَا نَمَّةُ<sup>(٦)</sup>. فَلَا يُقْبَضُ إِلَّا مَا [عَلَى]<sup>(٧)</sup> كَانَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ (كَانَ) حَرْفٌ وَجُودِيٌّ لَا يَنْجَرُ مَعَهُ الزَّمَانُ إِلَّا بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ . فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْكَافِرِ الْمُحْتَضِرِ فِي الْمَوْتِ، وَبَيْنَ الْكَافِرِ الْمَفْتُولِ غَفْلَةً أَوْ الْمَيِّتِ فَجَاءَهُ كَمَا قُلْنَا فِي حَدِّ الْفُجَاءَةِ<sup>(٨)</sup>.

أَقُولُ: قَوْلُهُ: لِأَنَّ (كَانَ) حَرْفٌ وَجُودِيٌّ، أَيَّ كَلِمَةً تَدُلُّ عَلَى

- 
- (١) «الفصوص»: (ص ٢١٢).
- (٢) الزيادة من «الأصل».
- (٣) في «الأصل»: «ويحشر»!
- (٤) في «الفصوص»: «على ما عليه مات».
- (٥) صح بلفظ: «يبعث». كما رواه البخاري في «صحيحه» (٢١١٨)، ومسلم أيضاً (٢٨٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها. ولفظ البخاري: «يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببهاء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم». قالت: قلت: يا رسول الله! كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم؟ قال: يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يُبعثون على نياتهم».
- (٦) في «الأصل»: «بما ثم».
- (٧) الزيادة من «الفصوص».
- (٨) في «الأصل»: «الفجأة».

مُطْلَقَ الْوُجُودِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى اسْتِضْحَابِ صِفَةٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ حَالِيَّةٍ، فَإِذَا قِيلَ: كَانَ زَيْدٌ عَيْنًا، يُفْهَمُ أَنَّهُ الْآنَ فَقِيرٌ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا قِيلَ: كَانَ شَابًا قَوِيًّا: أَنَّهُ الْآنَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ ثَمَّ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى اسْتِضْحَابِ الصِّفَةِ، كَمَا فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يُفْهَمُ الْإِنْقِطَاعُ، كَمَا فِي ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> وَنَحْوِهِ.

قَالَ<sup>(٣)</sup>: وَأَمَّا حِكْمَةُ التَّجَلِّيِّ فِي صُورَةِ النَّارِ، فَلِأَنَّهَا كَانَتْ بُغْيَةً مُوسَى [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٤)</sup>. فَتَجَلَّى لَهُ فِي مَطْلُوبِهِ لِتُقْبَلَ عَلَيْهِ وَلَا يُعْرِضَ عَنْهُ. فَإِنَّهُ لَوْ تَجَلَّى فِي غَيْرِ صُورَةِ مَطْلُوبِهِ أَعْرَضَ لِاجْتِمَاعِ هَمِّهِ<sup>(٥)</sup> عَلَى مَطْلُوبٍ خَاصٍّ. وَلَوْ أَعْرَضَ لِعَادَ عَمَلُهُ عَلَيْهِ وَأَعْرَضَ<sup>(٦)</sup> عَنْهُ الْحَقُّ، وَهُوَ مُضْطَفَى مُقَرَّبٌ. فَمِنْ قُرْبِهِ أَنَّهُ تَجَلَّى لَهُ فِي مَطْلُوبِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ<sup>(٧)</sup>:

كَتَارِ مُوسَى رَأَهَا عَيْنٌ حَاجَتِهِ

وَهُوَ الْإِلَهُ وَلَكِنْ لَيْسَ يَذْرِيه

[قُلْتُ]:<sup>(٨)</sup> هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْقَاعِدَةِ الْمَعْلُومَةِ. وَاللَّهُ تَعَالَى الْهَادِي.

(١) تَكَرَّرَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ بِأَكْمَلِهَا فِي «الْأَصْل»!

(٢) الْآيَةُ ١٧ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ، وَكَذَا الْآيَةُ ٩٢ وَ ١٠٤ وَ ١١١ وَ ١٧٠ مِنْ نَفْسِ السُّورَةِ. وَالْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ.

(٣) «الْفُصُوصُ»: (ص ٢١٢ - ٢١٣).

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ «الْأَصْلِ».

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: «صَحَّة!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصِ».

(٦) فِي «الْأَصْلِ»: «فَأَعْرَضَ».

(٧) النَّاسِخُ (لَا يَعْلَمُ) أَنَّ الْكَلَامَ الْآتِي بَعْدَ قَوْلِ ابْنِ عَرَبِي (لَا يَعْلَمُ) إِنَّمَا هُوَ شَعْرٌ لَا نَثْرٌ، فَجَعَلَهُ كَلَامًا مُتَدَاخِلًا فِي بَعْضِهِ وَزَادَ عِنْدَ مُوسَى قَوْلَهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِمَّا يُوَكِّدُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ شَعْرًا لِلزَّنْدِيقِ!

(٨) الزِّيَادَةُ مِنْي.

ثُمَّ نَقُولُ لِهَذَا الضَّالِّ: إِنْ كَانَتْ قَاعِدَتُكَ هَذِهِ لَهَا تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِ  
الْأَمْرِ كَمَا تَزْعُمُونَ، فَكَيْفَ لَا يَدْرِیْهَا مِثْلُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ  
الْأَنْبِيَاءِ وَأَنْتُمْ دَرَيْتُمُوهَا!؟

قَالَ<sup>(١)</sup> فِي الْكَلِمَةِ الْخَالِدِيَّةِ: فَكَانَ غَرَضُ خَالِدٍ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ]<sup>(٢)</sup> إِيْمَانَ الْعَالَمِ كُلِّهِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، لِيَكُونَ رَحْمَةً  
لِلْجَمِيعِ. فَإِنَّهُ تَشَرَّفَ<sup>(٣)</sup> بِقُرْبِ نُبُوَّتِهِ مِنْ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!

أَقُولُ: اخْتَلَفَ فِي نُبُوَّتِهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَبِيِّ<sup>(٤)</sup> لِمَا فِي  
«صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٥)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى بْنِ  
مَرْيَمَ. فِي الْأَوْلَى وَالْآخِرَةِ. الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عِلَاتٍ<sup>(٦)</sup> أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى.  
وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ فَلَيْسَ بَيْنَنَا<sup>(٧)</sup> نَبِيٌّ» انتهى.

(١) «الفصوص»: (ص ٢١٣).

(٢) الزيادة من «الفصوص».

(٣) في «الأصل»: «أشرق». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٤) هو كذلك، فإن حديثه لا يصح! ولفظه: «ذاك نبي ضيعه قومه. يعني: خالد بن  
سنان».

فقد رواه الحاكم (٥٩٨/٢ - ٥٩٩) مرسلًا مع ضعف سنده. وله طريق أخرى  
مرسلة وموصولة، لكنهما لا تفيدان في رفع درجة الحديث، ولهذا ضعفه ابن  
كثير، وتبعه الألباني في «الضعيفة» (٢٨١). فإذا انضاف إلى ضعف سنده نكارة  
متنه لمخالفته للحديث الصحيح الآتي، جزمنا يقينًا بكونه ليس من كلام النبوة!!

(٥) «صحيح مسلم» (٢٣٦٥) رقم (١٤٥).

(٦) يعني إخوة لأبٍ واحد من أمهاتٍ شتى. يعني: أصل إيمانهم واحد، وشرائعهم  
مختلفة.

وقد وقع في «الأصل»: «من علامات!!»

(٧) في «الأصل»: «وليس بيننا». والتصويب من «صحيح مسلم».

قَالَ<sup>(١)</sup> فِي الْكَلِمَةِ الْمَحْمَدِيَّةِ، قَالَ فِي [بَابِ] <sup>(٢)</sup> الْمَحَبَّةِ الَّتِي هِيَ أَضَلُّ الْوُجُودِ: (حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ)<sup>(٣)</sup> إلخ.

أَقُولُ: لَيْسَ لَفْظُ «الثلاث» فِي الرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، بَلْ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup>. وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ قَوْلَهُ: (مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ) لَيْسَ بِحَدِيثٍ وَلَمْ يَصِحَّ لَهُ طَرِيقٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثُمَّ تَمَادَى عَلَى مَا أَسَّسَ مِنْ قَوَاعِدِهِ الْبَاطِلَةَ إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٥)</sup>: فَبَطَنَ نَفْسُ الْحَقِّ فِيمَا كَانَ بِهِ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا. ثُمَّ اشْتَقَّ لَهُ شَخْصًا عَلَى صُورَتِهِ سَمَاءُ امْرَأَةٍ، فَظَهَرَتْ بِصُورَتِهِ، فَحَنَّ إِلَيْهَا حَنِينَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَحَنَّتْ إِلَيْهِ حَنِينَ الشَّيْءِ إِلَى وَطْنِهِ. فَحَبَّبَتْ<sup>(٦)</sup> إِلَيْهِ النِّسَاءَ،

= تنبيه: عزا المؤلف هذا الحديث لمسلم، وهو في «صحيح البخاري» (٣٤٤٣) بنفس اللفظ تقريباً. ورواه بلفظ مختصر برقم (٣٤٤٢).

(١) «الفصوص»: (ص ٢١٤).

(٢) الزيادة من «الفصوص».

(٣) حديث صحيح دون قوله: «ثلاث»، فقد رواه أحمد (٣/١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥)، والنسائي في «الصغرى» (٧/٦١، ٦١ - ٦٢)، وفي «الكبرى» (ج ٥ / ص ٢٨٠) والحاكم في «المستدرک» (٢/١٦٠) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وكذا رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» رقم (٢٤٧)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٣٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (ج ٣ / ص ١١٥١)، والبيهقي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» رقم (١٠٦٢) كلهم من طريق سلام أبي المنذر عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً به. وهذا إسناد حسن من أجل سلام أبي المنذر فإنه صدوق كما جزم الذهبي في «الكاشف» (٢٢٠٧). وله طريق أخرى عند النسائي، وكذا رواه مؤمل بن إهاب - كما في «المقاصد الحسنة». (٣٨٠) - بإسناد جيد فصح الحديث.

(٤) وجزم بذلك حفاظ الحديث كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٣٨٠).

(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٦).

(٦) في «الأصل»: «فحبب». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَبُّ مَنْ خَلَقَهُ عَلَى صُورَتِهِ وَأَسْجَدَ لَهُ مَلَائِكَتُهُ النَّوْرِيِّينَ  
إِلْخ.

أقول: لَيْسَ لِلْحَقِّ صُورَةٌ مَخْصُوصَةٌ<sup>(١)</sup> عَلَى زَعْمِكَ، فَكَيْفَ خَلَقَهُ  
عَلَى صُورَتِهِ؟ وَمَا وَجْهُ تَخْصِيصِهِ؟! مَعَ أَنَّ فِي زَعْمِكَ الْبَاطِلَ أَنَّ جَمِيعَ  
الْمَوْجُودَاتِ صُورٌ فَمَا أَكْثَرَ تَنَاقُضَكَ وَمَا أَشَدَّهُ وَأَقْبَحَهُ! وَكَذَا قَوْلُهُ حَيْثُ  
قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَالصُّورَةُ أَعْظَمُ مُنَاسَبَةٍ وَأَجْلَلُهَا وَأَكْمَلُهَا: فَإِنَّهَا زَوْجٌ، أَيْ  
شَفَعَتْ وَجُودَ الْحَقِّ، كَمَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ شَفَعَتْ بِوُجُودِهَا الرَّجُلَ<sup>(٣)</sup>  
فَصَيَّرَتْهُ زَوْجًا<sup>(٤)</sup>!

أقول: أَلَمْ يَكُنْ وَجُودَ الْحَقِّ قَدْ شَفَعَهُ وَجُودُ شَيْءٍ مِنْ  
الْمَوْجُودَاتِ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْعَرْشِ وَالْكَرْسِيِّ وَالسَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؟! لَا يُقَالُ: أَرَادَ الصُّورَةَ<sup>(٥)</sup> مِنْ حَيْثُ هِيَ صُورَةٌ،  
لَأَنَّا نَقُولُ: فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بِالْإِنْسَانِ. وَلَا يُقَالُ: الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ  
لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ إِلَّا الْإِنْسَانُ، لَأَنَّا نَقُولُ: مَعْنَى هَذَا  
عَلَى زَعْمِكَ: أَنَّ أَوَّلَ ظُهُورِ الْحَقِّ مِنَ الْعَمَاءِ ظُهُورُهُ فِي صُورَةِ

(١) بَلَّ اللَّهُ صُورَةً عَلَى مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَغْطِيلٍ  
وَلَا تَحْرِيفٍ. وَهَذِهِ الصِّفَةُ ثَابِتَةٌ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «رَأَيْتَ رَبِّي فِي أَحْسَنِ  
صُورَةٍ...». وَانظُرْ: «أَقَاوِيلُ الثَّقَاتِ» (ص ١٦٦ - ١٦٨).

وَرَاجِعْ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ فِي (ص ١٦٥) مِنَ الْكِتَابِ الْآنْفِ. وَقَدْ كُنْتُ حَقَّقْتُ  
الْحَدِيثَ وَبَيَّنْتُ دَرَجَتَهُ فِي تَخْرِيجِي وَتَحْقِيقِي لِكِتَابِ: «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّة» لِلْحَافِظِ  
السَّخَاوِيِّ (ص ٣٥٦) رَقْمَ (٩٣). وَانظُرْ كَذَلِكَ «فَتَاوَى الْعَقِيدَةِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ  
عَثِيمِينَ (١/١٦٥ - ١٦٦). وَأَيْضًا «فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ» (٣/٣٨٧). وَالسَّلْسَلَةُ  
الضَّعِيفَةُ رَقْمَ (١١٧٦).

(٢) «الْفُصُوصُ»: (ص ٢١٦).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «وَوُجُودِ الرَّجُلِ». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

(٤) فِي «الْأَصْلِ»: «زَوْجِهَا». وَمَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفُصُوصِ».

(٥) فِي «الْأَصْلِ»: «لِصُورَةِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

الْإِنْسَانَ، ثُمَّ ظَهَرَ فِي الصُّورِ الْآخِرِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ ظَهَرَ بِصُورَةِ الْإِنْسَانِ فِي آدَمَ، فَأَظْهَرَهُ<sup>(٢)</sup> عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ أَوَّلَ ظُهُورِهِ فِيهَا. فَمُحْصَلُ هَذَا أَنَّهُ ظَهَرَ بِالصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ مَرَّتَيْنِ، فَشَفَعَتِ الثَّانِيَةُ الْأُولَى. فَحَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: شَفَعَتْ صُورَةُ الْحَقِّ، لَا وُجُودَ الْحَقِّ! وَإِلَّا لَا يَصِحُّ التَّشْبِيهُ بِالْمَرْأَةِ، فَإِنَّهَا شَفَعَتْ بِوُجُودِهَا الرَّجُلَ!

وَأَنْ لَا يَصِحَّ، قَوْلُهُ: فَصَيَّرْتُهُ زَوْجًا، لِأَنَّهُ كَانَ زَوْجًا قَبْلَ وُجُودِ الْمَرْأَةِ بِشَفَعَةِ الْحَقِّ. فَوُجِدَتِ الزَّوْجِيَّةُ لَا بِوُجُودِ الْمَرْأَةِ، بَلْ حَصَلَ بِوُجُودِهَا الْفَرْدِيَّةُ. فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِخَلْقِهِ عَلَى صُورَةٍ خَلَقَهُ عَلَى صُورَةِ الْعَالَمِ الَّذِي هُوَ صُورَةُ الْحَقِّ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَجْمَعٌ لِمَا فِي الْعَالَمِ!! قُلْنَا: وَعَلَى هَذَا التَّفْهِيمِ أَيْضًا - مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالتَّجْمِيدِ - يَرِدُ قَوْلُنَا: فَحَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ إِلَى قَوْلِنَا: حَصَلَ بِوُجُودِهَا الْفَرْدِيَّةُ.

كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>: فَظَهَرَتِ الثَّلَاثَةُ: حَقٌّ وَرَجُلٌ وَامْرَأَةٌ<sup>(٤)</sup>.

إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(٥)</sup> فِي هَدْيَانِهِ: فَإِذَا شَاهَدَ الرَّجُلُ الْحَقَّ فِي الْمَرْأَةِ كَانَ شُهُودًا فِي مُنْفَعِلٍ<sup>(٦)</sup>، وَإِذَا شَاهَدَهُ فِي نَفْسِهِ - مِنْ حَيْثُ ظُهُورُ الْمَرْأَةِ عَنْهُ - شَاهَدَهُ فِي فَاعِلٍ، وَإِذَا شَاهَدَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتَحْضَارِ صُورَةٍ<sup>(٧)</sup> مَا تَكُونُ<sup>(٨)</sup> عَنْهُ<sup>(٩)</sup> كَانَ شُهُودُهُ فِي مُنْفَعِلٍ عَنِ الْحَقِّ بِلَا وَاسِطَةٍ. فَشُهُودُهُ

(١) فِي «الْأَصْل»: «الصُّورَةُ الْآخِرُ!» وَلَعَلَّهُ مَا أَثْبَتَهُ صَوَاب!

(٢) فِي «الْأَصْل»: «فَأَظْهَرَهُ». وَلَعَلَّ إِثْبَاتَ الْهَاءِ فِي آخِرِهِ هُوَ الصَّوَابُ!

(٣) «الْفُصُوصُ»: (ص ٢١٦).

(٤) فِي «الْأَصْل»: «وَمَرْأَةٌ!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصُ».

(٥) «الْفُصُوصُ»: (ص ٢١٧).

(٦) فِي «الْأَصْل»: «فِي مُنْفَعِلٍ!!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصُ».

(٧) فِي «الْأَصْل»: «مِنْ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصُ».

(٨) فِي «الْأَصْل»: «يَكُونُ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصُ».

(٩) فِي «الْأَصْل»: «عَيْنُهُ!» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُصُوصُ».



لِلْحَقِّ فِي الْمَرْأَةِ أَتَمُّ وَأَكْمَلُ، لِأَنَّهُ يُشَاهِدُ الْحَقَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَاعِلٌ مُنْفَعِلٌ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُنْفَعِلٌ<sup>(٢)</sup> [خَاصَّةً]<sup>(٣)</sup>. فَلِهَذَا أَحَبَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النِّسَاءَ لِكَمَالِ شُهُودِ الْحَقِّ فِيهِنَّ إِلَى آخِرِ مَا هَبَلٌ<sup>(٤)</sup>.

أقول، أولاً: ظُهُورُ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَفْتَضِي صَيْرُورَتَهُ فَاعِلاً، إِذْ لَا فِعْلَ لَهُ أَصْلاً، إِذِ الْعِلَّةُ الْمَادِيَّةُ غَيْرُ الْفَاعِلِيَّةِ!

ثانياً: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي جَمَاعَةٍ مُشَاهِداً لِلْحَقِّ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أَوْ حَيْثِيَّتَيْنِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ قَبْلَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>: فَإِنَّ الْحَقَّ غَيْرُ عَلِيٍّ عَبْدِهِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ يَلْتَدُّ بِغَيْرِهِ، فَطَهَّرَهُ بِالْعُسْلِ!!

وَالثَّابِتُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ: إِنَّ شُهُودَ الْحَقِّ فِي فَاعِلٍ مُنْفَعِلٍ أَتَمُّ وَأَكْمَلُ، لَمَا اخْتَصَّ ذَلِكَ بِالْمَلِكِ وَلَا بِالشُّرُوطِ الْمُقَيَّدَةِ فِي الشَّرْعِ، بَلْ كَانَ شُهُودُهُ ذَلِكَ فِي بَنْتِهِ وَابْنِهِ أَظْهَرُ، إِذْ لَهُ فِعْلٌ فِي وُجُودِهِمَا! وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ<sup>(٦)</sup> بِنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَنْ هَذَا الْمَصِّ<sup>(٧)</sup>: أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ فَرْجاً! وَكَذَا ذَكَرُوا عَنِ الْعَفِيفِ التَّلْمَسَانِيِّ، لِأَنَّهُ لَمَّا قُرِيَءَ عَلَيْهِ

(١) في «الأصل»: «منفصل»! والتصويب من «الفصوص».

(٢) في «الأصل»: «في منفصل»!! والتصويب من «الفصوص».

(٣) الزيادة من «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «هبل»! والصواب بالتخفيف، وهو فَقَدُ الْعَقْلِ. «المعجم الوسيط» (٩٧٩/٢).

(٥) «الفصوص»: (ص ٢١٧).

(٦) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الدمشقي، الملقب بسُلطان العلماء؛ فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد. من كتبه النفيسة: «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام». توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٦٠ هجرية.

وانظر: «الأعلام» (٤/١٤٤ - ١٤٥).

(٧) كذا في «الأصل». ولعلها اختصار من «المصان». وهو الذي يُسْتَمُّ وَيُعَيَّرُ بِرَضِعِ الْغَنَمِ مِنْ أَخْلَافِهَا بِفِيهِ!! «لسان العرب» (ج ٧/ص ٩٠ - ٩١).

«الْفُصُوصُ» قِيلَ لَهُ: كَلَامُكَ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: [الْقُرْآنُ] (١) كُلُّهُ شِرْكٌ! وَالتَّوْحِيدُ فِي كَلَامِنَا، فَقِيلَ: فَلِمَ تُحِلُّونَ الزَّوْجَةَ وَتُحَرِّمُونَ الْأُخْتَ؟ فَقَالَ: مَنْ حَرَّمَ الْأُخْتَ؟ حَرَّمَهَا هُوَ لِأَنَّ الْمَحْجُوبُونَ، فَقُلْنَا لَهُمْ: هِيَ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ!

وَرَابِعًا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّعْلُقَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ، بَلْ مِنَ التَّعْلُقَاتِ الْإِلَهِيَّةِ. وَكَذَا هَبْلٌ (٢) وَأَتَى بِأَشْيَاءَ سَاقَهَا مَسَاقَ الْمَعَارِفِ وَالْحَقَائِقِ وَبَيَّنَّاهَا عَلَى قَوَاعِدِهِ الْفَاسِدَةِ. وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ، مِنْ جُمَلَتِهَا ذَكَرُ لَفْظِ (الثَّلَاثِ) فِي الْحَدِيثِ بَنَى عَلَيْهِ أَشْيَاءَ: مِثْلَ قَوْلِهِ (٣): إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غَلَبَ فِي هَذَا الْخَبَرِ التَّائِيثُ عَلَى التَّذْكِيرِ، فَقَالَ: (ثَلَاثِ) وَلَمْ يَقُلْ (ثَلَاثَةٌ) إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ! وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ لَفْظَ (الثَّلَاثِ) لَمْ يُوْجَدْ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ (٤).

ثُمَّ شَرَحَ أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ إِلَى ذِكْرِ الصَّلَاةِ، فَعَادَ فِيهَا إِلَى قَاعِدَتِهِ الْخَبِيئَةِ حَيْثُ قَالَ (٥): ثُمَّ إِنَّ مُسَمَّى الصَّلَاةِ لَهُ قِسْمَةٌ أُخْرَى، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ لَهُ (٦)، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهُ يُصَلِّيَ عَلَيْنَا! فَالصَّلَاةُ مِنَّا وَمِنْهُ! فَإِذَا كَانَ هُوَ الْمُصَلِّي، فَإِنَّمَا يُصَلِّي بِاسْمِهِ الْآخِرِ، فَيَتَأَخَّرُ عَنِ وُجُودِ الْعَبْدِ:

(١) ساقط من «الأصل». واستدرسته من «الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(ج ٢/ ص ٤٧٢).

(٢) في «الأصل»: «هبل». وعلق عليه الناسخ أو غيره فقال: هبل واهتبل: كذب كثيراً. (قاموس!) قلت: رجعت إلى «القاموس المحيط» (ص ١٣٨٢). فلم أجد هبل بمعنى كذب كثيراً، وإنما ذكر هناك: اهتبل بمعنى: كذب كثيراً.

(٣) «الفصوص»: (ص ٢١٩).

(٤) بلى! ووجد لکن عند خطاب الليل في علم الحديث كالغزالي، وصاحب «الكشاف» المعتزلي! وانظر «المقاصد الحسنة» (٣٨٠).

(٥) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٦) في «الأصل»: «عليه»!! والتصويب من «الفصوص».

وَهُوَ عَيْنُ الْحَقِّ الَّذِي يَخْلُقُهُ الْعَبْدُ فِي قَلْبِهِ بِنَظَرِهِ الْفِكْرِيِّ أَوْ بِتَقْلِيدِهِ وَهُوَ الْإِلَهُ الْمُعْتَقَدُ. وَيَتَنَوَّعُ بِحَسَبِ مَا قَامَ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ مِنَ الْاِعْتِقَادِ كَمَا قَالَ الْجُنَيْدُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] <sup>(١)</sup> حَيْنَ سُئِلَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ وَالْعَارِفِ؟ فَقَالَ: لَوْنُ الْمَاءِ لَوْنُ إِنَائِهِ. وَهُوَ جَوَابٌ سَادٌّ أَخْبَرَ عَنِ الْأَمْرِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ!

أقول: قَالَ شَارِحُهُ الْقَيْصَرِيُّ: أَيُّ تَتَنَوَّعُ صُورُ إِلَهِ الْاِعْتِقَادَاتِ بِحَسَبِ الْاِسْتِعْدَادَاتِ الْقَائِمَةِ بِمَحَالِّهَا وَأَعْيَانِهَا، فَإِنَّ الْحَقَّ الْمُطْلَقَ لَا تَعَيَّنَ لَهُ وَلَا تَقَيَّدَ أَصْلًا. بَلْ لَا اسْمَ لَهُ وَلَا نَعْتَ وَلَا صِفَةَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ. وَكُلُّ مَا يُنْسَبُ وَيُضَافُ إِلَيْهِ، فَهُوَ عَيْنُهُ. وَعِنْدَ التَّجَلِّيِّ يَتَجَلَّى بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِ الْمُتَجَلِّيِّ لَهُ عَلَى صُورَةِ عَقِيدَتِهِ إِلَى آخِرِ. مَا ذَكَرَ. فَاَنْظُرْ إِلَى هَذَا الْإِلْحَادِ الْمُؤَدِّي إِلَى التَّعْطِيلِ!

فَيُقَالُ لَهُوْلَاءِ الْمَلَاحِدَةِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ صِفَةٌ فَكَيْفَ يَتَجَلَّى فِي الْمَظْهَرِ وَالتَّجَلِّيِّ يَفْتَضِي قُدْرَةً وَإِرَادَةً <sup>(٢)</sup> وَعِلْمًا؟! وَاَنْظُرْ إِلَى تَخْرِيفِهِمْ كَلَامَ السَّادَاتِ <sup>(٣)</sup>، كَمَا يُحَرِّفُونَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ! وَقَدْ فَسَّرَ الْقُسَيْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ كَلَامَ الْجُنَيْدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ الْعَارِفَ بِحُكْمِ وَقْتِهِ، أَيُّ هُوَ بِمَا يُصَادِفُهُ مِنْ تَضْرِيْفِ

(١) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي، شيخ الصوفية، تفقه على مذهب أبي ثور، وأتقن العلم، وتآله وتعبد، ونطق بالحكمة... هذا ما قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء». (٧٠ - ٦٦/١٤). ثم قال: «رحمة الله على الجنيد، وأين مثل الجنيد في علمه وحاله». وأقول: لعل ما كُذِبَ عليه - رحمه الله - هو سبب جعل بعض الناس يعدونه من القائلين بوحدة الوجود كصاحب: «الكشف عن حقيقة الصوفية لأول مرة في التاريخ»!! انظر: «تسفيه الغبي» - المقدمة - (ص ٢٩٧ - ٢٩٩). مجلة الحكمة عدد (١١).

(٢) في «الأصل»: «واردة»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) يعني الجنيد رحمه الله تعالى. لكن لا يصح هذا عنه بإسنادٍ مُعْتَبَرٍ!

الْحَقُّ فِي وَقْتِهِ الَّذِي هُوَ فِيهِ لَا اخْتِيَارَ لَهُ وَلَا نَظَرَ إِلَى مَاضٍ وَلَا آتٍ، فَكَأَنَّهُ مَاءٌ وَالْوَقْتُ: أَيُّ حُكْمُهُ إِنَاءً. وَلَا يَصِحُّ أَضْلًا مَا أَرَادُوهُ مِنْ كَلَامِ الْجُنَيْدِ: أَنَّ الْحَقَّ الْمُطْلَقَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ، وَالاعْتِقَادَ بِمَنْزِلَةِ الْإِنَاءِ! وَيُقَالُ لَهُمْ: يَا أَيُّهَا الْحَمَقِيُّ إِذَا كَانَ كَلَامُ الْجُنَيْدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - جَوَابًا لِلسُّوَالِ<sup>(١)</sup> عَنِ الْمَعْرِفَةِ<sup>(٢)</sup> بِاللَّهِ وَالْعَارِفِ، وَكَانَ الْمُرَادُ مَا زَعَمْتُمُوهُ، فَمِنْ أَيِّنَ تَخْصُونَ أَنْفُسَكُمْ وَأَمْثَالَكُمْ بِاسْمِ الْعَارِفِ وَمَنْ عَدَاكُمْ بِالْمَحْجُوبِ؟ قَاتِلِكُمْ اللَّهُ أَنَّى تُوفِّكُونَ! مَا أَقْبَحَ تَنَاقُضَاتِكُمْ وَأَكْثَرَهَا!

ثُمَّ إِنَّ الْعَارِفَ فِي اضْطِلَاحِ الْقَوْمِ هُوَ الْكَامِلُ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، عَنِ الْجُنَيْدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَوَابُ بِالْإِطْلَاقِ مُطَابِقًا لَهُ؟

ثُمَّ قَالَ<sup>(٣)</sup>: فَهَذَا هُوَ اللَّهُ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْنَا!

أَقُولُ: هَذَا الْحَمَقُ الشَّدِيدُ وَالضَّلَالُ الْبَعِيدُ! فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَيُّهَا الْمُلْحِدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى! فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> هَذِهِ الدُّوْنِيَّةُ وَالغَيْرِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ<sup>(٦)</sup> فِي الْحَقِيقَةِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ فِي الْاعْتِقَادِ؟ وَأَيًّا كَانَ فَإِنَّهُ يُكَذِّبُكَ فِيمَا تَزْعُمُ، فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ بِالغَيْرِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ! وَكَذَلِكَ تَقُولُ هَا هُنَا: إِنَّ الَّذِي يَخْلُقُهُ الْعَبْدُ بِاعْتِقَادِهِ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْنَا! فَهَلْ أَنْتَ أَصْدَقُ أَمْ اللَّهُ تَعَالَى!؟

(١) فِي «الأصل»: «بالسؤال»! ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) فِي «الأصل»: «معرفة». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٤) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٥) الآية ١٨ من سورة يونس.

(٦) فِي «الأصل»: «يكون». ولعل الصواب «تكون» كما أثبتته.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَإِذَا صَلَّيْنَا نَحْنُ كَانَتْ لَنَا الْأَسْمُ الْآخَرُ، فَكُنَّا فِيهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَالٍ مَنْ لَهُ هَذَا الْأَسْمُ، فَتُكُونُ<sup>(٣)</sup> عِنْدَهُ بِحَسَبِ حَالِنَا، فَلَا يَنْظُرُ إِلَيْنَا إِلَّا بِصُورَةِ مَا جِئْنَا<sup>(٤)</sup> بِهَا.

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ الْقَيْصَرِيُّ: فَكُنَّا فِيهِ أَيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَالتَّجَلَّى آخَرَ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَالٍ مَنْ لَهُ هَذَا الْأَسْمُ: فِي أَنَّهُ يَتَأَخَّرُ عَنِ وُجُودِ الْعَبْدِ، فَيُكُونُ عِنْدَهُ، أَيُّ عِنْدَ الْحَقِّ بِحَسَبِ حَالِنَا وَصِفَاتِنَا الَّتِي فِيْنَا، فَلَا يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَلَا يَتَجَلَّى لَنَا إِلَّا بِصُورَةِ مَا جِئْنَا بِهَا كَمَا لَا وَتَقْصَا، أَنْتَهَى.

فَيَا اللَّهُ<sup>(٥)</sup>! وَيَا لِلْمُسْلِمِينَ! أَيُّنَ مَعْنَى<sup>(٦)</sup> قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾<sup>(٧)</sup> وَسَيَحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾<sup>(٨)</sup> مِنْ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُلْحِدُ الضَّالُّ مِنَ الخُرَافَاتِ؟! وَأَيُّنَ لِلصَّنَمِ الَّذِي اعْتَقَدَهُ مُعْتَقِدُهُ إِلَهًا: مَلَائِكَةٌ؟ وَأَيُّ صَلَاةٍ يُصَلِّي عَلَى عَابِدِهِ؟! فَإِنْ قَالَ: مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ اللَّهُ! قُلْنَا: قَدْ كَذَبَكَ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ دُوبِ اللَّهُ﴾<sup>(٩)</sup> حَيْثُ أُثْبِتَ الْغَيْرِيَّةُ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي الْحَقِيقَةِ أَوْ فِي الْإِعْتِقَادِ.

(١) الآية ١٤٤ من سورة الأنعام.

(٢) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٣) في «الأصل»: «فيكون». والتصويب من «الفصوص».

(٤) في «الأصل»: «ما جننا». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».

(٥) في «الأصل»: «فيا الله». ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) في «الأصل»: «معنا»!

(٧) في «الأصل»: «كثير». والتصويب من المصحف الشريف آية ٤١ من سورة الأحزاب.

(٨) الآيات من ٤١ - ٤٣ من سورة الأحزاب.

(٩) يشير إلى الآية ١٨ من سورة يونس.

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾<sup>(١)</sup>. ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى التَّأخْرِ فِي الطَّرْفَيْنِ بِمَا قَالَ<sup>(٢)</sup>: فَإِنَّ الْمُصَلِّيَّ<sup>(٣)</sup> هُوَ الْمُتَأَخِّرُ عَنِ السَّابِقِ فِي الْحَلْبَةِ.

أقول: هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَالِيظِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ فِي الْحَلْبَةِ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ لَا لُغَةً وَلَا عُرْفًا. وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ مُتَأَخِّرٍ فِيهَا يُسَمَّى مُصَلِّيًّا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: الْمُصَلِّيُّ فِي الْحَلْبَةِ لِلْفَرَسِ الَّذِي رَأَسُهُ عِنْدَ صَلَاةِ<sup>(٤)</sup> السَّابِقِ، أَيْ أَضِلْ ذَنْبَهُ<sup>(٥)</sup>. وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلَا الشَّرْعِ: إِنَّ الصَّلَاةَ التَّأخَّرُ! وَإِنَّمَا هِيَ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ. وَمِنْ اللَّهِ الرَّحْمَةُ. وَفِي الشَّرْعِ الْعِبَادَةُ: الْمَعْرِفَةُ<sup>(٦)</sup>. وَلَكِنْ شَأْنُ هَذَا الشَّخْصِ التَّلْبِيسُ بِإِظْهَارِ الْمَعَارِفِ الَّتِي هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ خَيَالَاتٌ لَا حَقِيقَةَ لَهَا. ثُمَّ قَالَ<sup>(٧)</sup>: وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾<sup>(٨)</sup>. أَيْ رُتِبَتْهُ<sup>(٩)</sup> فِي التَّأخْرِ فِي عِبَادَتِهِ رَبَّهُ، وَتَسْبِيحُهُ الَّذِي يُعْطِيهِ مِنَ التَّنْزِيهِ اسْتِعْدَادُهُ!

(١) الآية ٢٥٧ من سورة البقرة.

(٢) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٣) يعني به الملحد: الْمُصَلِّيُّ الَّذِي هُوَ الْفَرَسُ الَّذِي جَاءَ الثَّانِي فِي السَّبَاقِ. «المعجم الوسيط» (١/٥٢٤).

(٤) قال في «النهاية» (ج ٣/ ص ٥٠). «الْمُصَلِّيُّ فِي خَيْلِ الْحَلْبَةِ: هُوَ الثَّانِي، سُمِّيَ بِهِ لِأَن رَأْسَهُ يَكُونُ عِنْدَ صَلَاةِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا عَنِ الْيَمِينِ الذَّنْبِ وَشِمَالِهِ». وَانظُرْ كَذَلِكَ «اللسان» (ج ١٤/ ص ٤٦٦).

(٥) فِي «الأصل»: «درکه». وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) لَيْسَتْ الْعِبَادَةُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ! بَلِ الْعِبَادَةُ هِيَ: اسْمُ جَامِعٍ لِكُلِّ مَا يَجِبُهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(٥٦)</sup> أَيْ خَلَقَهُمْ لِيُعْبُدُوهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَكَذَلِكَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِلَّا لِيَأْمُرَهُمْ وَيَنْهَاهُمْ، كَمَا اخْتَارَهُ الزَّجَاجُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. وَانظُرْ «فتح المجيد» (ص ٢٦ - ٢٧) - دار الفكر.

(٧) «الفصوص»: (ص ٢٢٥).

(٨) الآية ٤١ من سورة النور.

(٩) فِي «الأصل»: «رتبة!» وَالتَّصْوِيبُ مِنَ «الفصوص».

أَقُولُ: قَالَ شَارِحُهُ: إِنَّ كَلًّا<sup>(١)</sup> مِنَ الْأَعْيَانِ الْمَوْجُودَةِ قَدْ عَلِمَ رُتْبَتَهُ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَتَسْبِيحَهُ الَّذِي يُعْطِيهِ اسْتِعْدَادُهُ، وَهُوَ تَنْزِيهِ كُلِّ مِنْ الْأَعْيَانِ رَبَّهُ عَلَى حَسَبِ اسْتِعْدَادِهِ مِنَ النَّقَائِصِ اللَّازِمَةِ لِعَيْنِهِ. وَعَلِمَ أَنَّ رُتْبَةَ<sup>(٢)</sup> عِبَادَتِهِ مُتَأَخَّرَةٌ مِنْ صَلَاةِ رَبِّهِ، فَإِنَّهُ لَوْلَا صَلَاتُهُ وَرَحْمَتُهُ الْوُجُودِيَّةُ، وَإِخْرَاجُهُ لِلأَعْيَانِ مِنْ ظُلُمَاتِ الْعَدَمِ إِلَى نُورِ الْوُجُودِ، وَظُلُمَاتِ الضَّلَالِ إِلَى نُورِ الْهَدَايَةِ مَا كَانَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يُصَلِّي. فَقَوْلُهُ: فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، مُتَعَلِّقٌ بِرُتْبَتِهِ لَا بِالتَّأَخُّرِ. وَضَمِيمٌ (يُعْطِيهِ) عَائِدٌ إِلَى الْكُلِّ، وَقَاعِلُهُ: اسْتِعْدَادُهُ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: عَنِ عِبَادَةِ رَبِّهِ، فَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا، بِالتَّأَخُّرِ فَمَعْنَاهُ (كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ) أَي: رُتْبَتُهُ فِي عِبَادَتِهِ أَنَّهَا مُتَأَخَّرَةٌ عَنِ صَلَاةِ رَبِّهِ لَهُ وَعِبَادَةُ رَبِّهِ إِيَّاهُ بِالإِيجَادِ وَالإِیْصَالِ إِلَى الْكَمَالِ وَالرَّحْمَةِ وَالمَغْفِرَةِ.

كَمَا قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (فَيَعْبُدُنِي وَأَعْبُدُهُ) وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ<sup>(٣)</sup> أَنْسَبُ إِلَى الْأَدَبِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْتَهَى لَكِنَّ الصَّلَاةَ بِمَعْنَى التَّأَخُّرِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ لَا فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي الشَّرْعِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ.

ثُمَّ قَالَ: وَتَمَّ مَرْتَبَتَهُ، يَعُودُ الضَّمِيمُ عَلَى<sup>(٤)</sup> الْعَبْدِ الْمُسَبِّحِ فِيهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ﴾<sup>(٥)</sup> أَي بِحَمْدِ ذَلِكَ الشَّيْءِ. فَالضَّمِيمُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (بِحَمْدِهِ) يَعُودُ عَلَى الشَّيْءِ، أَي بِالتَّنَائُفِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ، كَمَا قُلْنَا<sup>(٦)</sup> فِي الْمُعْتَقِدِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُثْنِي عَلَى الإِلَهِ الَّذِي فِي مُعْتَقَدِهِ وَرَبَطَ بِهِ نَفْسَهُ. وَمَا كَانَ مِنْ عَمَلِهِ، فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَيْهِ، فَمَا

(١) فِي «الأصل»: «كل»!

(٢) فِي «الأصل»: «رتبته». ولعل الصواب ما أثبتته حسب السياق!

(٣) ف «الأصل»: «الأولى».

(٤) فِي «الأصل»: «إلى». وما أثبتته موافق لما فِي «الفصوص».

(٥) الآيَةُ ٤٤ مِنْ سُورَةِ الإِسْرَاءِ.

(٦) فِي «الأصل»: «قاله». والتصويب من «الفصوص».

أَتْنَى إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ<sup>(١)</sup> مَنْ مَدَحَ الصَّنْعَةَ، فَإِنَّمَا مَدَحَ الصَّانِعَ بِلَا شَكٍّ، فَإِنَّ حُسْنَهَا وَعَدَمَ حُسْنِهَا رَاجِعٌ إِلَى صَانِعِهَا. وَإِلَهُ الْمُعْتَقِدِ مَصْنُوعٌ لِلنَّاطِرِ فِيهِ، فَهُوَ صَنَعَهُ<sup>(٢)</sup> فَتَنَاوُهُ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ تَنَاوُهُ عَلَى نَفْسِهِ. وَلِهَذَا يَدُّمُ مُعْتَقَدَ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَنْصَفَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ!

أقول: هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَا أَصْلَهُ مِنْ قَاعِدَتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْبَاطِلَةِ. وَعَلَى مَا قَرَّرَهُ وَقَدَّرَهُ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الشَّيْءِ، وَالْمَصْدَرُ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ. وَمَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ. أَيَّ بِحَمْدِهِ إِلَهَهُ، أَيَّ سَبَّحَ نَفْسَهُ بِحَمْدِهِ إِلَهَهُ الَّذِي صَنَعَهُ بِاعْتِقَادِهِ. وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ. وَتَاللهُ! إِنَّ لِمَرْجِعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْعَبْدِ الْمُسَبِّحِ لَوَجْهَيْنِ وَجِيهَيْنِ<sup>(٣)</sup> صَحِيحَيْنِ لَا غُبَارَ عَلَيْهَا، أَحَدُهُمَا: إِنَّ الْمَصْدَرَ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَمَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ. كَمَا قَالَ<sup>(٤)</sup>: أَيُّ: وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ اللهُ بِحَمْدِهِ إِيَّاهُ. فَإِنَّ الْحَمْدَ يَسْتَلْزِمُ تَنْزِيهَ الْمَحْمُودِ عَنِ النَّقَائِصِ الَّتِي تَقْتَضِي<sup>(٥)</sup> عَدَمَ الْحَمْدِ. فَالْحَمْدُ وَالتَّسْبِيحُ: كِلَاهُمَا اللهُ تَعَالَى، أَحَدُهُمَا: بِالذَّاتِ وَالْآخَرُ بِالْوَاسِطَةِ. وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ اللهُ تَعَالَى بِحَمْدِهِ نَفْسَهُ، لِأَنَّ مَدْحَ الصَّنْعَةِ مَدْحُ صَانِعِهَا كَمَا ذَكَرَ، لِأَنَّ عَلَى مَا ذَكَرَ! لَكِنْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِخْرَاجٌ لِلآيَةِ عَنْ عُمُومِهَا الْمَتَأَوَّلِ لِلصَّامِتِ وَالنَّاطِقِ وَالْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ وَالْمُكَلَّفِ.

وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَنْصَفَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ: فَقَدْ دَمَّ الْحَقُّ بَعْضَ صُورِهِ عَلَى اعْتِقَادِكُمُ الْبَاطِلِ مِنَ الْمُعْتَقَدَاتِ وَغَيْرِهَا! قَاتَلَكُمُ اللهُ

- (١) فِي «الأصل»: «لأنه». وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».
- (٢) فِي «الأصل»: «صنعتة»! وما أثبتته موافق لما في «الفصوص».
- (٣) فِي «الأصل»: «وجهين»! ولعل الصواب ما أثبتته.
- (٤) الملحد ابن عربي أنفأ.
- (٥) فِي «الأصل»: «يقتضي»! ولعل الصواب ما أثبتته.



تَعَالَى بِمَا وَصَفْتُمُوهُ بِهِ مِمَّا هُوَ مُتَعَالٍ عَنْهُ عَلُوًّا كَبِيرًا.

قَالَ<sup>(١)</sup>: «إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ هَذَا الْمَعْبُودِ الْخَاصِّ جَاهِلٌ بِلَا شَكٍّ فِي ذَلِكَ لِاعْتِرَاضِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِيمَا اعْتَقَدَهُ فِي اللَّهِ [تَعَالَى]<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ عَرَفَ مَا قَالَ الْجَنِيْدُ [رَحِمَهُ اللَّهُ]<sup>(٣)</sup>: لَوْنُ الْمَاءِ لَوْنُ إِنَائِهِ. لَسَلَّمَ لِكُلِّ ذِي اعْتِقَادٍ مَا اعْتَقَدَهُ، وَعَرَفَ اللَّهُ [تَعَالَى]<sup>(٤)</sup> فِي كُلِّ صُورَةٍ وَكُلِّ مُعْتَقِدٍ!!

أَقُولُ: قَدَّمْنَا أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُطَابِقٍ لِكَلَامِ الْجَنِيْدِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَحْرِيفٌ لِمُرَادِهِ عَنِ مُرَادِهِ! وَمَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ صُورَةٍ وَكُلِّ مُعْتَقِدٍ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ غَيْرُ مَا أَرَادَهُ بِأَنْ يُرَى أَنَّ الْكُلَّ مِنْهُ وَبِهِ سُبْحَانَهُ<sup>(٥)</sup>، لَا أَنَّهُ عَيْنُ الصُّورِ وَالْإِعْتِقَادَاتِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الْمُلْحِدُونَ عَلُوًّا كَبِيرًا. ثُمَّ قَالَ<sup>(٦)</sup>: فَهُوَ ظَانٌّ غَيْرُ عَالِمٍ، فَلِذَلِكَ قَالَ «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»<sup>(٧)</sup> أَيْ لَا أَظْهَرُ لَهُ إِلَّا فِي صُورَةٍ مُعْتَقَدِهِ، فَإِنْ شَاءَ أَطْلَقَ وَإِنْ شَاءَ قَيَّدَ.

أَقُولُ: انْظُرْ إِلَى تَحْرِيفِهِ الْحَدِيثِ بِرَأْيِهِ الْحَبِيثِ الْمُخَالِفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْكُفَّارِ: «وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ»<sup>(٨)</sup>.

قَالَ<sup>(٩)</sup>: فَإِنَّهُ الْمُعْتَقِدَاتِ تَأْخُذُهُ الْحُدُودُ، وَهُوَ الَّذِي وَسِعَهُ قَلْبُ

(١) «الفصوص»: (ص ٢٢٦).

(٢)(٣)(٤) الزيادة من «الأصل».

(٥) لا دَاعِيٍ لِهَذَا الْمَعْنَى الْمَرْغُومِ صِحَّتُهُ!! بَلِ الصَّوَابُ خِلَافُهُ: فَإِنَّ الشَّرَّ لَا يُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، وَبَيْنَ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي «شِفَاءِ الْعَلِيلِ» (ص ١٧٨ - ٢٠٦) هَذَا بِالتَّفْصِيلِ فَرَاجِعُهُ - إِنْ شِئْتَ هُنَاكَ - وَخِلَاصَتُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ هُوَ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ لَكِنَّ الشَّرَّ فِي بَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ لَا فِي خَلْقِهِ وَفَعَلَهُ تَعَالَى. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَضَعُ الْأَشْيَاءَ إِلَّا فِي مَوَاضِعِهَا اللَّائِقَةِ بِهَا وَذَلِكَ خَيْرٌ كُلِّهِ.

(٦) «الفصوص»: (ص ٢٢٦).

(٧) حَدِيثٌ صَحِيحٌ: وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٨) الْآيَةُ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الزَّمْرِ.

(٩) «الفصوص»: (ص ٢٢٦).

عَبْدِهِ، فَإِنَّ الْإِلَهَ الْمُطْلَقَ لَا يَسَعُهُ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ عَيْنُ الْأَشْيَاءِ وَعَيْنُ نَفْسِهِ: وَالشَّيْءُ لَا يُقَالُ فِيهِ يَسَعُ نَفْسَهُ وَلَا لَا يَسَعُهَا، فَافْهَمُوا وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ!

أَقُولُ: لَقَدْ كَذَّبَ وَاللَّهُ، فَإِنَّ الْإِلَهَ الَّذِي هُوَ مُعْتَقَدُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ اللَّهُ الْمَوْصُوفُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الْمُتَزَهُةِ عَنِ صِفَاتِ النَّقْصِ بِأَخْذِهِ الْحَدِّ<sup>(١)</sup>! وَمَا وَرَدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: (لَمْ يَسْغِنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي، وَوَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ)<sup>(٢)</sup> مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَدِيثٍ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ وَسِعَ الْإِيمَانَ بِهِ وَبِصِفَاتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ تَعَالَى عَنِ تَجَلِّي ذَاتِهِ فِي شَيْءٍ.

تَمَّ هَذَا الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ

الْوَهَابِ بِيَدِ عَبْدِهِ<sup>(٣)</sup> الضَّعِيفِ

مُحَمَّدِ بْنِ رَسُولِ عَفَى عَنْهُمَا

الْعَفُوُّ الْعَلِيُّ

(١) إِنْ كَانَ قَضَدُ الْمُؤَلِّفِ (بِأَخْذِهِ الْحَدِّ) تَفْيَ الْعُلُوِّ - وَهَذَا مَا لَا أَظُنُّهُ بِالْمُؤَلِّفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فَهُوَ بَاطِلٌ، لِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ فِي السَّمَاءِ كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ!

لَكِنْ إِنْ أَرَادَ تَفْيَ الْحَدِّ الَّذِي يَزْعُمُهُ ابْنُ عَرَبِي الْمَلْحَدُ فَتَعَمَّرَ، وَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا. وَقَدْ وَقَعَ فِي «الْأَصْلِ» هَكَذَا: «بِأَخْذِهِ حَدِّ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ مَكْذُوبٌ كَمَا شَهِدَ بِذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَمَنْ بَعْدَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ، وَالْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ، وَالسَّبْكَيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَدْ كُنْتُ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي تَحْقِيقِي لِلْمَوْضُوعَاتِ فِي إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ لِلغَزَالِيِّ، بِرَقْمِ (١٣٧). وَذَكَرْتُ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ ثَبِتَ عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنْبِهِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ فِي «الزَّهْدِ» (ص ١٠٣) لِأَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَتَأْوِيلُ الْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ سَبَقَهُ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - عَلِيٌّ فَرَضَ صِحَّتَهُ وَهَيْهَاتَ! - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ١٨ / ص ١٢٢، ٣٧٦).

(٣) فِي «الْأَصْلِ»: «عَبْدٌ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

قَالَ الْفَقِيرُ إِبرَاهِيمُ بن مُحَمَّد بن إِبراهيم الْحَلْبِيُّ، نَزِيلُ قُسْطَنْطِينِيَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ جَامِعِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدِ بِهَا وَإِمَامِهِ. هَذَا آخِرُ مَا قَالَهُ فِي كِتَابِ «الْفُضُوصِ» وَآخِرُ مَا تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الرَّسَالَةِ الْمُسَمَّاةِ: نِعْمَةُ الذَّرِيعَةِ فِي نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ. جَعَلَ اللهُ تَعَالَى مَا قَصَدْنَاهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسَبَباً لِاجْتِمَاعِنَا بِأَحْبَابِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَوِيهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ مِنْ غَيْرِ عَذَابٍ يَسْبِقُ. إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ. وَفَرَعٌ مَوْلُفُهُ مِنْ بَيَاضِ هَذِهِ النُّسْخَةِ وَقَتِ الضُّحَى مِنْ يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ رَابِعِ عَشَرَ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ. أَحْسَنَ اللهُ تَعَالَى خَاتِمَتَهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

= قال علي رضا بن عبد الله بن علي رضا - غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين -: وكان الفراغ من تحقيقه والتعليق عليه مع أذان العشاء ليوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٤١٧ للهجرة النبوية المباركة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

## فهرس المسائل والفوائد

الصفحة	المسألة والفائدة:
٥	مدخل
١٥	مقدمة المحقق
١٥	سبب تأليف هذا الكتاب
	للمحقق كتابان آخران عمل على تخريج أحاديثهما والتعليق عليهما
١٥	وهما في نفس موضوع هذا الكتاب
١٦	كتاب «الفصوص» مصدر تشريع عند الوجودية!
	ثناء المحقق على المؤلف باعتباره أول من كتب رداً للفصوص
١٦	من أوله إلى آخره!
	شيخ الإسلام ابن تيمية كان فارساً عظيماً في ميدان الدفاع عن
١٦	العقيدة أمام الوجودية
١٦	قف على أسماء أهم الوجوديين!
١٧	للمحقق تعقبات لا تُنقِصُ كثيراً من جهود المؤلف
١٧	أهم تلك التعقبات العقدية!
١٧	أحاديث موضوعة وضعيفة فات المؤلف استدراكها على ابن عربي!
١٧	حديث: «زُدني فيك تحيراً!» موضوع
١٧	نقل كلام شيخ الإسلام حول إبطال هذا الحديث
	حديث «لو دَلَيْتُمْ رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله!» وبيان
١٨	ضعفه بل نكارتة، وتخريجه من مصادر كثيرة بما لا تجده في مكان آخر!
١٩	حديث: «كُنْتُ لِسَانَهُ الذي يتكلم به!» وبيان أنه من أكاذيب ابن عربي

## المسألة والفائدة:

## الصفحة

- حديث: «كنتُ كنزاً لم أعرف فأحييتُ أن أعرف» موضوع، وإيراد عدد كبير من الحفاظ الذين حكموا بكذبه! ..... ١٩
- تعقب المحقق على المؤلف بعدم انتقاده ابن عربي في هذا الحديث! .... ١٩
- توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه ..... ٢٠
- وضفُ النسخة الخطية للكتاب ..... ٢١
- قف على ترجمة قيمة لأحد الذين ردوا على ابن عربي وطرد بسبب ذلك! ٢١
- ترجمة مؤلف الكتاب ..... ٢٧
- قف على إمضاء وتقريظ نادر للكتاب من أحد كبار المفتين بتركيا . ٢٩
- مقدمة المؤلف ..... ٣١
- كذب ابن عربي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أول صفحة من «فصوصه»! ..... ٣١
- سرد المؤلف لأهم قواعد ابن عربي الخبيثة في «فصوصه»! ..... ٣٢
- رد كذب ابن عربي من قبل المؤلف ..... ٣٣
- ضلال ابن عربي في الكلمة الشبيثة! ..... ٣٤
- كتاب «الفتوحات المكية» من تأليف ابن عربي وهو مطبوع متداول عند كثير من المتصوفة! ..... ٣٤
- قف على ترجمة لأحد شراح «الفصوص» وما ألقه من كفريات! .. ٣٤
- ابن عربي يفتخر على رسول الله عليه الصلاة والسلام!! ..... ٣٦
- تلبس ابن عربي بقصة تأبير النخل، وبقصة عمر رضي الله عنه في أسارى بدر، وتناقضه في ذلك! ..... ٣٦
- العلم الحقيقي هو ما يدعو إلى خشية الله تعالى لا ما زعمه الملحد ابن عربي! ..... ٣٦
- العلم بحقائق الأشياء هي الغاية عند ابن عربي! ..... ٣٦
- اتفاق ابن عربي مع مذهب الفلاسفة في ذلك ..... ٣٧
- تناقض واضطراب ابن عربي في ادعائه أنه هو موضع اللبنتين من الفضة والذهب! ..... ٣٧
- خرافة الكشف، وأنه من تعابير الصوفية ..... ٣٨

- ❑ عدم استطاعة ابن عربي ادعاء النبوة جَعَلَهُ يَدَّعِي الولاية التي تفوق النبوة بزعمه الخبيث! ..... ٣٨
- ❑ تشبيه المؤلف لِفِعْلِ ابن عربي بِفِعْلِ الكُهَّانِ ..... ٣٨
- ❑ الحَمَقَى من أتباع ابن عربي لا زالوا يظنون أنه خاتم الأولياء!! ... ٣٩
- ❑ قِفْ على ترجمة جيدة لابن المقريء أحد المنافحين عن الحق في وجوه طائفة ابن عربي! ..... ٣٩
- ❑ ابن عربي مشرك مع ادعائه التوحيد! ..... ٤٠
- ❑ ابن عربي يفتري على أهل السنة في أنهم يجوزون على الله تعالى فِعْلَ ما يُنافي الحكمة! ..... ٤١
- ❑ تعقيب المحقق على لفظ «مخترع الأشياء» الذي عزاه المؤلف لأهل السنة! ..... ٤١
- ❑ ابن عربي يُلْحِدُ - كَعَادَتِهِ فِيصِف المُنَزَّة لِرَبِّهِ بسوء الأدب والكذب والجهالة! ..... ٤١
- ❑ رَدُّ المؤلف عليه ذلك وأنه هو مسيء الأدب في حقه تعالى، وحق رسله، وشرائعه ..... ٤٢
- ❑ ابن عربي يزعم أن العالم هو صورة الحق وهُوِيَّتُهُ! ..... ٤٢
- ❑ حديث: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ» مكذوب وبيان أن المحقق قد نبه على ذلك في كتابه الآخر ..... ٤٣
- ❑ قِفْ على شيء من إلحاد ابن عربي في التفسير! ..... ٤٣
- ❑ تلييس ابن عربي على أوليائه في اللغة! ..... ٤٤
- ❑ المؤلف يرد عليه هذا التلييس ببيان عقيدة أهل السنة في صفات الله تعالى ..... ٤٤
- ❑ استهزاء ابن عربي بنبي الله عليه الصلاة والسلام، وردُّ المؤلف عليه! ..... ٤٤
- ❑ ابن عربي يُمَهِّدُ لِقَوْم نُوْح عليه السلام عُدْرَهُمْ في عَدَم إجابة دعوته! ..... ٤٤
- ❑ إلزام المؤلف لابن عربي بما لا يَنفَكُ عَنْهُ هُوَ وطائِفَتُهُ! ..... ٤٤
- ❑ قِفْ على إلحاد آخر لابن عربي في التفسير، ورد المؤلف عليه ... ٤٦

المسألة والفائدة:

الصفحة

- ٤٦ ..... زَعَمُ ابن عربي أَنَّ الأَمَرَ موقوفٌ، ثُمَّ تكلَّفُه الباردُ الكافرُ في تحريف الآيات! .....
- ٤٧ ..... الدعوةُ إلى الله تعالى مكرٌ بالمدعويين كما يزعم الكافر الزنديق ابن عربي! .....
- ٤٧ ..... الثَّقَرِيُّ المُلْحِدُ هو شَيْخُ ابن عربي في هذه المقالة الكافرة!! .....
- ٤٧ ..... طباعةُ بَعْضِ الضالِّين لـ«مواقف الثَّقَرِيِّ» وكذا لـ«مخاطباته» في القاهرة مع ما فيها من زندقة!! .....
- ٤٧ ..... قف على ترجمة إباحيِّ كافر يشرح «المواقف»! .....
- ٤٨ ..... المؤلفُ يتهمُ التِّلْمِسَانِيَّ وشيخَ مَذْهَبِهِ - الثَّقَرِيَّ - بالثَّنَوِيَّةِ والشِّرْكَ ..
- ٤٨ ..... تحريفُ ابن عربي لقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبِّيكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ بأنه حكم! ورد المؤلف عليه .....
- ٤٩ ..... البقر والشجر والحجر كلها معبودات صحيحة عند ابن عربي! ....
- ٥٠ ..... إلحاد ابن عربي في قوله تعالى: ﴿وَنَشَرِ الْمُجْتَبِينَ﴾! ورد المؤلف عليه
- ٥٠ ..... تفسير ابن عربي للظالمين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا نَبَارًا﴾ بالظالمين في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾! وما فيه من إلحادٍ، ورد المؤلف عليه .....
- ٥٠ ..... زَعَمُ المُلْحِدُ أَنَّ الذي يسير على صراط مستقيم مائلٌ، وأن الذي يسير في دائرة له الوجود الأتم! .....
- ٥٠ ..... المؤلفُ يُسَبِّهُهُ وأتباعه الدائرين في حَلْفَةِ الحَمِيرِ! .....
- ٥١ ..... ابن عربي يزعم أن أبا سعيد الخراز وجه من وجوه الحق! - تعالى الله وتبارك عن قوله علواً كبيراً - بل هو الله نفسه! .....
- ٥١ ..... المؤلف يدافع عن أبي سعيد الخراز ويكذب ابن عربي الزنديق! ..
- ٥٢ ..... الخبيث يصف رَبَّهُ بجميع صفاتِ الدَّمِ والقُبْحِ لأنَّها صُورٌ وَمَجَالِي لله! - عليه لعنةُ الله إن مات على كفره .....
- ٥٢ ..... عِنْدَ الزنديق: الله هو الظاهر في الصُّورِ، والخَلْقُ مَسْتُورٌ فيه أو: الله هو الباطن (المستور) في الخَلْقِ الظاهر! .....

- المؤلف يجزم بأن ابن عربي من أصحاب الزنغ الذين يتبعون المتشابه،  
 ٥٢ ..... وبيان ذلك
- إلحاد ابن عربي في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾  
 ٥٢ ..... ومناقشة المؤلف له، وإفحامه في ذلك!
- ابن عربي من كبار المشركين بالله تعالى! ..... ٥٤
- أبيات للزنديق تبين حاله من الشرك وإنكار الخالق مع التناقض  
 ٥٥ ..... والجنون!!
- القيصري - شارح «الفصوص» - يدافع عن كُفرٍ وزندقة وجُنون  
 ٥٥ ..... ابن عربي بكفرٍ وزندقةٍ وجنونٍ يُفوقه!
- قف على أبيات لابن عربي يشرحها القيصري على قاعدة  
 ٥٥ ..... شيخه في المذهب
- قف على تعليق للمحقق حول التجلي والظهور والفيض لا بُدَّ منه!  
 ٥٦
- تنبيه المؤلف على شرك المعتزلة والوجودية ..... ٥٨
- ابن عربي يستهزيءُ نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام في أبيات كثيرة  
 ٥٨
- القيصري يُسمي أهل السنة محجوبين! ..... ٥٩
- القيصري أشدَّ سَفَهًا وحُمَقًا من شيخه! ..... ٦٠
- ابن عربي إنما أراد الظهور على حسب قاعدة (خالف تُعرف)! ... ٦٠
- ابن عربي يُفضِّلُ عَدْرَتَهُ على نَفْسِهِ! ..... ٦٠
- الإيمان والفكر والعقل سبب للتأخر عند الزنديق! ..... ٦٠
- قف على ترجمة لأحد الذين افتروا عليهم ابن عربي وصدقه في  
 ٦٠ ..... ذلك صاحب: «الكشف عن حقيقة الصوفية» وغيره!
- مَنْ أَحَبَّ ابن عربي بَعْدَ أَنْ تَيَقَّنَ كُفْرَهُ فهو مثله! ..... ٦١
- قف على افتراء ابن عربي وسوء أدبه مع أنبياء الله تعالى! ..... ٦٢
- ردُّ المؤلف على وقاحة ابن عربي ..... ٦٢
- الرؤيا قد لا تحتاج إلى التعبير ودليل ذلك ..... ٦٢
- استدراك المحقق على المؤلف تضعيفه لحديث خزيمة بن  
 ٦٣ ..... ثابت في الرؤيا!



- ٦٣ ..... ❑ حديث ضعيف وآخر صحيح في شأن ورقة بن نوفل! .....  
 ❑ بعض آيات الله تعالى في قصة رؤيا الخليل عليه الصلاة والسلام،  
 ٦٤ ..... ❑ وبيان المؤلف لذلك .....  
 ❑ كُفِّرَ ابن عربي في الكلمة الإسماعيلية بزعمه أن ما ثمَّ إلا مَنْ هو مَرَضِيٌّ  
 ٦٤ ..... ❑ عند ربه! .....  
 ٦٥ ..... ❑ كلام المُلْحِدِ فيه أن الله تعالى لم يَكُنْ رباً في الأزل! .....  
 ٦٥ ..... ❑ من أكاذيب ابن عربي على سهل التُّشْتَرِي! .....  
 ٦٥ ..... ❑ ابن عربي يجعل كُلَّ عَيْنٍ هو سِرُّ الرُّبُوبِيَّةِ! .....  
 ٦٦ ..... ❑ إِرْزَامُ المؤلفِ لابن عربي أنه يقول ببطلان الربوبية! .....  
 ❑ الملحدُ يزعم أن كُلَّ فَاعِلٍ وصانِعٍ راضٍ عن فِعْلِهِ وصنْعَتِهِ!  
 ٦٦ ..... ❑ وجواب المؤلف عليه .....  
 ٦٦ ..... ❑ افتراء ابن عربي على ربِّه تعالى وعلى نبيه إسماعيل عليه السلام! ...  
 ٦٦ ..... ❑ لا يكونُ الدَّلِيلُ عَبْدًا للعزير عند ابن عربي ولا العكس! .....  
 ❑ ابن عربي يزعم أن الربوبية لا تؤخذ من الواحدية! وبيان المؤلف أن ذلك  
 ٦٧ ..... ❑ انسلاخ من الدين! .....  
 ❑ اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا والملاحدة والقرامطة  
 ٦٨ ..... ❑ وكل العبيد قد رضي الله عنهم على مذهب الزنديق! .....  
 ❑ تحريف ابن عربي للأدلة من كتاب الله تعالى لتناسب نظرتَه  
 ٦٨ ..... ❑ في الثناء بصدق الوَعْدِ لا بصدق الوعيد! ورد المؤلف عليه .....  
 ٧٠ ..... ❑ قف على آياتِ هي من أخزى الآيات في مذهب ابن عربي .....  
 ❑ المؤلف يدعو على ابن عربي بالدخول في نار العُدُوبَةِ التي قال بها،  
 ٧١ ..... ❑ إن مات على ذلك الاعتقاد! .....  
 ❑ ابن عربي يزعم أن حَالِ العَبْدِ العاصي أو الكافر (المخالف)  
 ٧١ ..... ❑ يُؤْتَرُ على الله تعالى! .....  
 ٧١ ..... ❑ تناقض ابن عربي في ذلك - مع كفره .....  
 ❑ سِرُّ مَذْهَبِ ابن عربي أن الممكنات على أصلها من العَدَمِ،  
 ٧٣ ..... ❑ وليس وجودٌ إلا وُجُودُ الحق! .....

## المسألة والفائدة:

## الصفحة

- ٧٣ ..... حديث «شيبتني هود وأخواتها» تصحيحه، وبيان أن المحدث الألباني توسع فيه
- ٧٤ ..... قَفَّ على افتراء آخر لابن عربي حول هذا الحديث!
- ٧٤ ..... المؤلف يَهْمُ في تضعيف هذا الحديث
- ٧٥ ..... ابن عربي يُفَضِّلُ نَفْسَهُ على رسول الله عليه الصلاة والسلام!
- ٧٥ ..... اسْتَهْزَأَ ابن عربي بالصديقة عائشة رضي الله عنها!
- ٧٥ ..... كَذَّبَ ابن عربي على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بحديث «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا»
- ٧٥ ..... العَالَمُ كله - عند ابن عربي - خَيَالٌ في خَيَالٍ!
- ٧٦ ..... اسْتَهْزَأَ ابن عربي بنبي الله يوسف عليه السلام وَرَدُّ المؤلف عليه ..
- ٧٦ ..... اسْتَهْزَأَ المؤلفُ بابن عربي بناءً على أنه خَيَالٌ وَقَوْلُهُ خَيَالٌ، فيجب حَرْفُهُ بالنار لِيُقَوِّقَ من الخيال!
- ٧٧ ..... المجرمون عند ابن عربي يُسَاقُونَ إلى عَيْنِ القُرْبِ بما اسْتَحَقَّتْهُ أعمالهم!
- ٧٩ ..... ابن عربي من المُجَبَّرَةِ أيضاً على تناقض في ذلك!
- ٧٩ ..... هُوِيَّةُ الله تعالى - عَيْنُ أَعْضَاءِ العَبْدِ وَقُوَاهُ عند الزنديق!
- ٧٩ ..... ابن عربي يشبه نَفْسَهُ وطائفته بالماء العذب القُرَاتِ، وأما مَنْ سواه فهم بمنزلة الماء الملح الأجاج! وَرَدُّ المؤلف عليه
- ٨٠ ..... حديث: «كُنْتُ سَمِعَهُ ..» حَقٌّ وبيان معناه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
- ٨٠ ..... قَفَّ على تحريف وإلحاد آخر لابن عربي في تفسيره لقول قوم عاد: «هذا عارض ممطرنا!» ورد المؤلف عليه
- ٨٠ ..... قَفَّ على زَمَانٍ وَمَكَانٍ التَّخْرِيفِ الذي نَسَبَهُ المُجْرِمُ إلى نبي الله هود عليه السلام!
- ٨٠ ..... تَدْرُجُ الشريعة - في نَظَرِ ابن عربي - لإثبات أَنَّ الله - تعالى عمَّا يقوله الظالمون - هو عَيْنُنَا!
- ٨٤ ..... قَفَّ على حديث ضعيف الإسناد مع شهرته!
- ٨٤ ..... وكيع بن خُدْسٍ: مجهول العين على التحقيق

- ٨٤ ..... التفويض ليس مذهباً للسلف، بل هو باطل! ..... ٨٤
- ٨٥ ..... زعم ابن عربي أن الإطلاق تقيّد، ورد المؤلف عليه ..... ٨٥
- ٨٦ ..... ابن عربي يَمْزُجُ السُّمَّ فِي الدَّسَمِ لتقرير مذهبه! ..... ٨٦
- ..... حديث: «اليوم أضع نسبكم وأرفع نسبي» ضعيف جداً،  
 ٨٦ ..... وبيان علتة، وأنه مما جزم به الحافظ المنذري في «ترغيبه»! ..... ٨٦
- ..... الرَّدُّ عَلَى المِلياري والمعجيين به من خلال تحقيق الحديث السابق! ..... ٨٦
- ..... تفسير «المتقين» عند ابن عربي، ورد المؤلف عليه ..... ٨٧
- ..... مَنْ هُمْ أولوا الألباب عند ابن عربي؟ ..... ٨٧
- ..... ابن عربي يجزمُ بأنَّ الكَوْنُ هو الحقُّ - تعالى - أو هو الخَلْقُ  
 أو هو الحقُّ الخَلْقُ أو لاحقٌ من كل وجهٍ ولا خَلْقٌ من كل  
 ٨٨ ..... وجهٍ أو الحَيْرَةُ!!! ..... ٨٨
- ..... قف على فلسفة ابن عربي في الاعتقادات، ورد المؤلف  
 عليه، ونقل المحقق عن شيخ الإسلام ابن تيمية كلاماً في حقيقة  
 ٨٨ ..... مذهب الاتحادية ..... ٨٨
- ..... المؤلف يلزم ابن عربي بالجمع بين المعتقدات يوم القيامة أيضاً! ..  
 ٨٩ ..... القول بفناء النار مذهبٌ باطل، وابن عربي من أنصاره،  
 بل جهنم نعيمها زائد كنعيم أهل الجنان في الجنان! ..... ٩٠
- ..... ابن عربي يزعم أن المعدومَ حَالَ عَدَمِهِ شيء! ورد المؤلف عليه ..  
 ٩١ ..... حماقةٌ وسفاهة ابن عربي في إثباته للمعدوم سماعاً وامتنالاً!  
 وأشد من ذلك بطلاناً وشركاً نسبته الإيجاد إليه! ..... ٩١
- ..... قف على تناقضات أخرى لابن عربي في مسألة الشرِّ والجبرِ! ....  
 ٩٣ ..... آل أمرُ ابن عربي إلى جَعْلِهِ ذات الله تعالى محتاجةٌ، بل جعل  
 الذات عَيْنَ عَيْنِ الذات! تعالى الله عما يقوله الكافرون علواً كبيراً .  
 ٩٤ ..... تفسير ابن عربي لقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ وهديانه  
 في ذلك ونسبته ذلك الهديان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!  
 ٩٥ ..... إلحاد ابن عربي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾!  
 ٩٦ ..... ورد المؤلف عليه ..... ٩٦

المسألة والفائدة:

الصفحة

- ٩٦ الحق تعالى يتنوع ويتقلب في الصور عند ابن عربي الزنديق! .....
- المؤلف يرى أن ابن عربي وطائفته مترقعون عن متابعة الأنبياء
- ٩٨ لإعجابهم بما هم عليه واحتقارهم لمن قلد الرسل! .....
- ٩٨ التلمساني العفيف - ولا عفة عنده! - كان على هذا المذهب! ....
- ٩٩ تنبيه مهم جداً من المحقق على كلام المؤلف حول آيات وأحاديث الصفات
- إلحاد ابن عربي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا
- ١٠٠ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾! ورد المؤلف عليه .....
- إلحاد آخر لابن عربي حول مفهوم قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمُ مِنكُمُ اللَّهُ مَا لَمْ
- ١٠٠ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾! ورد المؤلف عليه .....
- ١٠١ ابن عربي وطائفته أشد الناس أمناً من عذاب الله تعالى .....
- افتراء ابن عربي على الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -
- ١٠٢ أنهم يعرفون النفس كما يعرفها هو! .....
- كلمة حق لابن عربي في شأن المتكلمين يوافقه عليها المؤلف
- ١٠٢ لكن مع إلزامه له بأنه منهم أيضاً! .....
- افتراء وإلحاد آخر للزنديق حول قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ
- ١٠٣ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾! ورد المؤلف عليه .....
- ١٠٤ قف على مذهب الحنبلية والنظام في الأغنيان! .....
- ١٠٤ قف على ترجمة لأحد شراح «الفصوص» يُصرح على مذهب شيخه
- في العقيدة: بأن الله جوهر معقول لا يوجد إلا بالصورة! .....
- ١٠٥ المؤلف يبين تناقضه مع شيخه في العقيدة! .....
- الضرب الوجيع أو الحرق بالنار هو علاج من خرج عن دائرة
- ١٠٥ العقل كابن عربي وطائفته! .....
- ١٠٦ قف على سفسطة ابن عربي في الحد والمخدود! .....
- ١٠٦ المؤلف كسف كثيراً من أغاليط وتناقضات ابن عربي .....
- ١٠٧ إثبات المؤلف زندقته ابن عربي التي نفرت عنه العقلاء! .....
- ١٠٧ إلحاد آخر لابن عربي في الكلمة اللوطية، ورد المؤلف عليه
- بما هو كاشف لزندقته .....

## المسألة والفائدة:

## الصفحة

- ١٠٩ ابن عربي يزعم أن عَلِمَ الله - تعالى وتقدَّسَ - في الأشياء على ما أعطته المعلومات مما هي عليه في نفسها!!
- ١٠٩ قِفْ على إلزامٍ للأشعري بسؤالٍ طرحه على الجبائي حول القدر
- ١١١ ابن عربي يَصِفُ قُلُوبَ الأنبياء بالسَّدَاجَةِ! ومثاله على ذلك نبيُّ الله العَزِيزُ عليه السلام!
- ١١٢ ابن عربي من الذين يريدون عُلُوًّا في الأرض وفساداً، ولهذا فَضَّلَ نفسه الخبيثة على الأنبياء وعلومها!
- ١١٢ افتراء ابن عربي على خليل الله إبراهيم عليه السلام لأنه - على زعمه - سأل عن القدر!
- ١١٢ افتراء آخر له على ربه سبحانه وتعالى بشأن ما أوحاه إلى العزيز مع تحريف معناه!
- ١١٣ الحَسَدُ مِنْ جُمْلَةِ الأمراض التي اثبتلي بها ابنُ عربي، ومع أفضل خلق الله تعالى!!
- ١١٤ ادعاء ابن عربي الكَشْفَ مع كثرة تَنَاقُضَاتِهِ: دليلٌ قاطع على كذبه في كل ما ادعاه!
- ١١٥ قِفْ على زندقة ابن عربي في تصريحه بأن الله ما تسمَّى بنبي بل تسمَّى بولي!
- ١١٥ انقطاع اسم النبوة والرسالة - عند المُلْحِدِ - هو السَّبَبُ في انقطاع النبوة والرسالة عن الأولياء! ورد المؤلف على ذلك
- ١١٦ ابن عربي وطائفته قَصَمَ ظُهُورَهُمْ انْقِطَاعَ النبوة! كما صرَّح به ابنُ سَبْعِينَ الزنديق!
- ١١٦ الوليُّ فوق النبيِّ والرُّسُولِ عند ابن عربي، وردُّ المؤلف عليه
- ١١٧ زعم ابن عربي أن رسول الله عليه الصلاة والسلام يتكلم بكلام خارج عن التشريع، ورد المؤلف عليه
- ١١٧ ابن عربي يزعمُ أنه أعلى من الأنبياء في غير ما هم متبعون فيه!
- ١١٧ وردُّ المؤلف عليه

المسألة والفائدة:

الصفحة

- ❑ يصرّح الملحّد في بعض الأماكن بما يُشعرُ القاريءَ بعدم تفضيله  
الوليّ على النبيّ، ثم ينقّضه عملياً بما يذكره من القصص التي  
تحط من رتبة الأنبياء! ..... ١١٨
- ❑ قفّ على ترجمة لابن الجوزي، وأنه كان يميل إلى مذهب  
المؤولين المذموم! ..... ١١٨
- ❑ ابن الجوزي لم يكن قوياً في صناعة الحديث! ..... ١١٨
- ❑ الخبر الذي استدل به ابن عربي في شأن العزيز ضعيف لا يصلح  
للاحتجاج! ..... ١١٨
- ❑ المؤلف يردّ على ابن عربي في فهمه المنكوس للحديث، ولو لم  
يفعل لكان أفضل لعدم صحته من جهة الإسناد! ..... ١١٨
- ❑ المؤلف يسفّه ابن عربي لزعمه أنّ الجزية شرعها عيسى عليه  
السلام لأمته، عند كفرهم بمحمد عليه الصلاة والسلام! ..... ١٢١
- ❑ ابن عربي يزعم أنّ العفو عند النصارى - لمن لطم خدّه من تشريع  
عيسى من جهة أمه! ..... ١٢١
- ❑ استناد ابن عربي على قصص مكذوبة لا خطّم لها ولا أزمة لتقوية  
مذهبه الخبيث! ..... ١٢٢
- ❑ قفّ على تنبيه خطير للمحقق حول تحري الدقة والصحة في قبول  
الأخبار! ..... ١٢٢
- ❑ لابن عربي آيات صرّح فيها ظاهراً وباطناً بكفره وخروجه عن الإسلام  
قف على مجموعة كبيرة من المعلومات الخرافية عن الطبيعة  
والعناصر والأرواح والسموات عند ابن عربي! ..... ١٢٤
- ❑ المؤلف يُرجع سبب تناقضات ابن عربي الكثيرة إلى وساوسه  
وخيالاته التي تعتريه في بعض الحالات! ..... ١٢٤
- ❑ قفّ على إلحاد آخر لابن عربي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ  
لِلنَّاسِ اتَّخِذُوا مِنِّي إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾! ..... ١٢٥
- ❑ ابن عربي يجعلُ بصّرَ الذين اتخذوا عيسى بن مريم إلهاً من  
دون الله هو ذات الحق تعالى! ..... ١٢٥

المسألة والفائدة:

الصفحة

- ١٢٥ قف على تحقيق حول حديث: قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أصبح بأية، والآية: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغَفَّرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الرَّحِيمُ الْحَكِيمُ﴾
- ١٢٦ قف على أشد أنواع التحريف والإلحاد والكفر في تفسير ابن عربي للآية السابقة!
- ١٢٦ الذُّلُّ عند ابن عربي أن تكون عبداً لله!
- ١٢٨ المؤلف يجزم بالوَيْلِ كُلِّ الوَيْلِ لمن أَطَّلَعَ على إلحاده وكفره ثم اعتقده مسلماً
- ١٢٨ زَعَمُ الملحد أنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان يستغفر للمشركين الذين اتخذوا عيسى إلهاً!
- ١٢٨ من أشنع إلحادات ابن عربي ما ذكره في الكلمة السليمانية، ورد المؤلف عليه
- ١٢٩ ابن عربي يزعم أنَّ قُدْرَةَ الله تعالى غَيْرَ تَامَّةٍ، ورد المؤلف عليه ..
- ١٢٩ تناقض الخبيث في مسألة القُدْرَةِ مع كلام سابق له!
- ١٣٠ تناقض آخر لابن عربي حَوْلَ الاستِعْدَادَاتِ المزعومة للأشياء عنده!
- ١٣١ ابن عربي يُلْحَدُ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾! وردُّ المؤلف عليه
- ١٣١ اعتراض المُلْحِدِ على سليمان عليه السلام حينما قال: «إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ!» وبيان ما فيه من الإلحاد والتناقض والافتراء!!
- ١٣٢ قف على قِصَّةٍ فيها متروك، ومع ذلك استدللَّ بها المُلْحِدُ!
- ١٣٣ المؤلف يبين تناقض ابن عربي في قصة سليمان
- ١٣٤ محاولة ابن عربي الجواب عما يَرِدُ عليه من اعتراضات، وتناقضه في ذلك!
- ١٣٥ قف على تفسير قولهم: «خَبَطَ عَشْوَاءً»
- ١٣٥ إلحاد ابن عربي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾! وردُّ المؤلف عليه

- ١٣٦ ❑ الدَّفَائِقُ الإلحادية الكَشْفِيَّةُ التي لا يَعْلَمُهَا إلا أمثال ابن عربي! ...
- ❑ ابن عربي يزعم أن رسول الله عليه الصلاة والسلام مات ولم ينصَّ على الخلافة لعلمه أن في أمته من يأخذ الخلافة عن ربه!! ورد المؤلف عليه .....
- ١٣٧ ❑ كلام ابن عربي في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من جهة الكَشْفِ!! .....
- ١٣٨ ❑ قف على رَدِّ رصين من المؤلف على هذه الدعوى! .....
- ❑ ابن عربي يزعم أنَّ السعادة متعلقة بموافقة مُطْلَقِ المشيئة لا بموافقة الأمر! وردُّ المؤلف عليه! .....
- ١٣٨ ❑ ابن عربي من كبار القائلين بفناء النار بل وتحولها إلى نعيم وجنات كنعيم خليل الله إبراهيم حين ألقى في النار فوجدها برداً وسلاماً!!
- ١٣٩ ❑ إيراد المؤلف لمجموعة كبيرة من الأدلة التي تؤكد خلود الكفار في النار .....
- ١٤٠ ❑ قف على إلحادٍ آخر لابن عربي في الكلمة الأيوبية .....
- ❑ المؤلف يُبَيِّنُ أغاليلظ ابن عربي في الكلمة الأيوبية .....
- ❑ المُلْحِد يزعم أن سؤال العَبْدِ كَشَفَ الضَّرَّ يَرْفَعُ الأذى عن الحق!
- ١٤٣ ❑ تعالى الله عن كفره علواً كبيراً .....
- ١٤٥ ❑ قف على خبرٍ باطلٍ استدل به المؤلف! .....
- ❑ قف على خبر آخر غير صحيح في عدم سؤال أيوب عليه السلام ربه ليكشف عنه الضر إلا بَعْدَ مدة طويلة أودعها بعضهم في «التفاسير» وبيان الصحيح المرفوع من ذلك .....
- ١٤٥ ❑ قف على تناقض آخر للخبيث في قصة أيوب عليه السلام! .....
- ❑ قف على ملحوظة مهمة جداً في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ نقلها المحقق من كتاب «الصواعق المرسلة»
- ١٤٦ ❑ القرطبي - رحمه الله تعالى - مِمَّنْ أوَّلَ بعضَ الصفات .....
- ❑ كذب ابن عربي على عيسى عليه السلام في أن أحدَ الشاهدين على براءة أمه هو الجذع! .....
- ١٤٦



- ١٤٧ ..... ابن عربي يَقْرُ على نفسه بأنه من أصحاب الأوهام! .....  
 زعم الملحد أن إدريس عليه السلام رفعه الله مكاناً علياً في قَلْب  
 الأفلاك، وهو فلك الشمس! .....  
 ١٤٨ .....  
 تكذيب المؤلف لابن عربي في زعمه أن إلياس عليه السلام هو  
 الذي أرسل إلى بعليك! .....  
 ١٤٩ .....  
 قف على حديث مكذوب باطل فيه بيان اسم إدريس وأنه أخنوخ!  
 الماضي بن محمد: منكر الحديث، وشيخه الفلسطيني أبو سليمان  
 شراً منه! .....  
 ١٤٩ .....  
 تحديد السنين بين آدم وغيره من الأنبياء بأنه كذا وكذا سنة لا  
 يصح فيه حديث مرفوع يعتمد عليه سوى حديث واحد يدل  
 على أن هناك عشرة قرون بين آدم ونوح، وهو صحيح رواه  
 الحاكم وغيره، لكن تحديد القرن فيه والله أعلم كم هو من  
 السنين؟ وانظر: «السلسلة الصحيحة» رقم (٢٦٦٨)، و«فتح  
 الباري» (ج٧/ص ٦ - ٧). .....  
 ١٤٩ .....  
 قف على قصة ذكرها ابن الجوزي في «المنتظم» عن إدريس عليه  
 السلام .....  
 ١٥٠ .....  
 سُقُوط الشهوة عند ابن عربي سَبَبٌ لنقصان المعرفة بالله تعالى! ..  
 ١٥٠ .....  
 قف على تفصيل لا بد منه حَوْلَ تقسيم الشهوة! .....  
 ١٥١ .....  
 قف على تنبيه مهم حول التقسيم إلى علماء الشريعة وعلماء  
 الحقيقة! .....  
 ١٥١ .....  
 الكَشْفُ والتجلي عبارتان صوفيتان فيهما كثير من الأوهام  
 والخرافات! .....  
 ١٥٢ .....  
 الأوهام عند ابن عربي أقوى سُلْطَاناً من العقول!! بَلِ الوَهْمُ هو  
 السلطان الأعظم! .....  
 ١٥٢ .....  
 سُخْرِيَةُ المؤلف بابن عربي الذي حَكَمَ الحيوانية على الإنسانية! ..  
 ابن عربي يجزم بأن الشرائع المنزلة اعتبرت الوهم أصلاً من  
 الأصول! .....  
 ١٥٣ .....

## الصفحة

## المسألة والفائدة:

- ١٥٣ ..... عُوْدَةٌ لِإِلْحَادِ ابْنِ عَرَبِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾!
- ١٥٣ ..... المؤلف يُفْتَدُّ كَلَامَ ابْنِ عَرَبِي بِالْحِجَّةِ النَّاصِعَةِ
- ١٥٤ ..... يجب أن يُحَرِّقَ ابْنِ عَرَبِي، فَإِذَا تَأَلَّمَ قِيلَ لَهُ: تَوْهَّمْ أَنَّهَا نُورٌ: لَا نَارَ، مَعْتَدِلٌ بَارِدٌ فِيهِ اللَّذَّةُ الْعُظْمَى!
- ١٥٥ ..... قَفَ عَلَى إِلْحَادِ آخَرَ - وَلَيْسَ بِالْأَخِيرِ! - لِابْنِ عَرَبِي حَوْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾!
- ١٥٥ ..... ابن عَرَبِي يَزْعُمُ أَنَّ رُسُلَ اللَّهِ هِيَ اللَّهُ!!
- ١٥٦ ..... الملحد يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - عِبَارَةٌ لَا ذَاتَ!!
- ١٥٧ ..... المؤلف يبيِّن تناقضه في قوله هذا مع قول آخر له، ثم جزم بأنَّه لا يَنفَعُ مَعَهُ سِوَى التَّحْرِيقِ!
- ١٥٧ ..... ابن عَرَبِي يَزْعُمُ أَنَّ يَدَ زَيْدٍ هِيَ زَيْدٌ!
- ١٥٨ ..... طَفَحَ الْكَيْلُ بِالْمَوْئَلِفِ فَدَعَى بِلَعْنَةِ اللَّهِ لِابْنِ عَرَبِي وَطَائِفَتِهِ مَعَ لَعْنَةِ الْمَلَائِكَةِ لَهُمُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ!
- ١٥٨ ..... إلْحَادُ آخِرِ لَابْنِ عَرَبِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾! وَالرَّدُّ عَلَيْهِ
- ١٥٩ ..... تناقض ابن عَرَبِي فِي الْاعْتِمَادِ عَلَى صِحَّةِ حُكْمِ الْعَقْلِ!
- ١٦٠ ..... افتراء ابن عَرَبِي عَلَى رَسْلِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَنَّهُمْ جَاؤُوا بِمَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ! وَرَدَ الْمَوْئَلِفُ عَلَيْهِ
- ١٦٠ ..... قَفَ عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ مِنَ الْمَوْئَلِفِ بِأَنَّ صِفَاتَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَتْ كَصِفَاتِ الْبَشَرِ كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ لَيْسَتْ كذَوَاتِهِمْ
- ١٦١ ..... قَفَ عَلَى كَلَامٍ قَوِيٍّ لِلْمَوْئَلِفِ فِي عَدَمِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْكَشْفِ فِي التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ
- ١٦٢ ..... كَلَامَ ابْنِ عَرَبِي كُلِّهِ خَزَعِبَلَاتٌ تَوْرَثُ الزَّنْدَقَةَ وَالْإِنْسِلَاخَ مِنَ الدِّينِ!
- ١٦٢ ..... الطَّامَّةُ الْكُبْرَى الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا ابْنُ عَرَبِي هِيَ الْبَهِيمِيَّةُ الْحَيَوَانِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ!
- ١٦٣ ..... تعليق المحقق على هذه الإباحية!

- ١٦٣ ابن عربي يفترى - دُونَ خَجَلٍ وَلَا حِيَاءٍ وَلَا إِيمَانٍ! - على إدريس عليه السلام فيصفه بالحيوانية المطلقة! .....
- ١٦٤ ابن عربي وتلميذٌ لَهُ يتَحَقَّقَانِ بالحيوانية ويتفوق الشيخ على التلميذ فيها! .....
- ١٦٤ ابن عربي يصف نفسه بالخرس، ويدعو المؤلف عليه بأن لَوْ أتمَّ اللهُ عَلَيْهِ الخَرَسَ وَزَادَهُ بالشَّلَلِ! .....
- ١٦٥ المؤلف يَلْعَنُ مَذْهَباً أصوله: كَشَفُ العَوْرَةِ، والسَّفَاحُ جهاراً، والسُّكْرُ، وسائر القبائح! .....
- ١٦٦ غاية ما عند هذه الطائفة هو مَذْهَبُ الفلاسفة في الابتهاج بحقائق مبادئ الأشياء ونهاياتها! .....
- ١٦٦ قَفَّ على تعليق مهم حول الصوفية! .....
- ١٦٦ قَفَّ على كلامٍ للقسيري في العارف والمعرفة!! .....
- ١٦٧ قَفَّ على تعليق مهم حول موضوع المعرفة .....
- ١٦٧ المؤلف يوضح أن هؤلاء القوم أرادوا شيئاً فحصلوا عليه كالفلاسفة تماماً .....
- ١٦٩ قَفَّ على إلحاد آخر في الكلمة اللُّقْمَانِيَّة! .....
- ١٦٩ إلحاد ابن عربي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾! .....
- ١٦٩ النار، والماء، هُمَا رَبُّ العِزَّةِ عند الزنديق! .....
- ١٧٠ إلحادٌ عظيم لابن عربي وشارح «فصوصه» الجامي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾! .....
- ١٧١ السعادة في الشُّرْكِ، والشَّقَاءُ في التوحيد عند هؤلاء الزنادقة!! ...
- ١٧١ سيغفر الله للمُشْرِكِ - عند هؤلاء الملاحدة - وَلَنْ يَغْفِرَ لَأَهْلِ التوحيد!! .....
- ١٧١ رَدُّ المؤلفِ بما يَشْفِي على هذه الزندقة .....
- ١٧٢ إساءة أدب ابن عربي مع نبي الله هارون عليه الصلاة والسلام! ..
- ١٧٢ كان المفروض أن يَتَسَّعَ صَدْرُ هارون عليه السلام - عند الزنديق - لعبادة العجل لأن الله لم يحكم بشيءٍ إلا وقع!!! .....

- ❑ إنكار القيصري - وهو وجودي مثله - عليه هذه الإساءة في الأدب  
 ١٧٣ ..... لكن بكلام أقيح وأكفر من شيخه نفسه!!
- ❑ تقسيم الإسلام إلى حقيقة وشريعة فتح باباً للضلال والزندقة! .... ١٧٤
- ❑ القشيري يقول بوحدة الشهود! ..... ١٧٤
- ❑ قِفْ على كلام يجب أن يكتب بماء الذهب للحافظ أبي زرعة  
 حول كتب الخطرات والوساوس، وتعليق الذهبي رحمه الله عليه . ١٧٤
- ❑ قِفْ على بعض الأبيات الجميلة في حق طائفة ابن عربي النجسة! ١٧٥
- ❑ موسى عليه السلام يُقَرُّ عبادة العِجَل - عند ابن عربي - لكنه لا  
 يرى الاختصاص به كما فعل السامري! ..... ١٧٦
- ❑ شبهة ابن عربي وجواب المؤلف عليها! ..... ١٧٦
- ❑ إلحاد ابن عربي في تفسير قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ ..... ١٧٧
- ❑ أعظم إله عُبد - عند الزنديق - هو الهوى!! ..... ١٧٧
- ❑ إنكار مَنْ أنكر عبادة غير الله تعالى إنما هو سِتْرٌ وتغطية عند الزنديق! ١٧٨
- ❑ الفرقُ بين العارِف والمُنكِر عند ابن عربي! ..... ١٧٨
- ❑ تحريف ابن عربي لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾! ورد المؤلف عليه ..... ١٧٩
- ❑ من تحاريف ابن عريف وزندقته في الكلمة الموسوية! ..... ١٨٠
- ❑ حديث: «إنه حديث عهد بربه»: فيه إثبات لصفة علو الله تعالى  
 على خلقه ..... ١٨٠
- ❑ العَالَمُ يَفْتَقِرُ إلى نَفْسِهِ دون ربه عند ابن عربي - في  
 وجوده!! ..... ١٨١
- ❑ الحَيَزة هو الهُدَى الذي يَسْعَى إليه الإنسان عند ابن عربي! ..... ١٨٢
- ❑ عِلْمُ ابن عربي الذي يدعو إليه مخالف لجميع شرائع الأنبياء  
 والرسل! ..... ١٨٣
- ❑ فرعون من خيار عِبَادِ الله - عند الزنديق - لأنه قُبِضَ طاهراً  
 مطهراً!! ..... ١٨٤
- ❑ المؤلف يورد النصوص التي تقطع بكفر فِرْعَوْنَ ..... ١٨٤

## المسألة والفائدة:

## الصفحة

- ١٨٤ قَفَ عَلَى حَدِيثِ حَسَنِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾
- ١٨٥ أَضْبَغَ بِنُ زَيْدٍ حَسَنَ الْحَدِيثِ عَلَى التَّحْقِيقِ .....
- ١٨٧ فِرْعَوْنَ أَرَادَ أَنْ يَخْدَعُ رَبَّهُ كَمَا كَانَ يَخْدَعُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!
- ١٨٧ حُرَافَةُ ابْنِ عَرَبِيٍّ فِي أُمِّ الْوَلَادَةِ وَأُمِّ الرِّضَاعَةِ! .....
- ١٨٨ ابْنُ عَرَبِيٍّ يُطْلِقُ الْعَقْلَةَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ! .....
- ١٨٨ فِرْعَوْنَ - عِنْدَ ابْنِ عَرَبِيٍّ - كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَطَرِيقَتِهِ غَيْرَ مُحْتَاجٍ لِلرُّسُلِ لِأَنَّهُ عَارِفٌ كَابِنِ عَرَبِيٍّ!! .....
- ١٨٨ اهْتِمَامُ ابْنِ عَرَبِيٍّ بِتَوْجِيهِ أَجُوبَةِ فِرْعَوْنَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ دَلِيلٌ - عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ - عَلَى تَأْخِي زَوْحِيهِمَا! .....
- ١٨٩ إِلْحَادُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ (١٤)!! وَرَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهِ .....
- ١٩٠ تَحْرِيفُ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَإِلْحَادُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾! وَرَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهِ .....
- ١٩١ حُمُقُ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَمَغْلَطَتُهُ حَتَّى فِي اللَّعَةِ! .....
- ١٩٣ الْمُؤَلِّفُ يَرُدُّ عَلَى الزَّنْدِيقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ لِكَشْفِ ضَلَالِهِ وَزَنْدِقَتِهِ! .....
- ١٩٤ إِلْحَادُهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾! وَرَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهِ .....
- ١٩٤ تَحْرِيفٌ وَتَحْرِيفُ ابْنِ عَرَبِيٍّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَمْبَانٌ ثِينٌ﴾ (٣٢) وَرَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهِ .....
- ١٩٥ تَعَجُّبُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الَّذِينَ يَتَعَامَوْنَ وَيَتَغَابَوْنَ وَيُحَامُونَ وَيَذُبُّونَ عَنِ الزَّنْدِيقِ بَعْدَ كُلِّ هَذِهِ الضَّلَالَاتِ!! .....
- ١٩٦ قِصَّةٌ فِيهَا ضَعْفٌ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ تَبَيَّنَ عِظَمُ الثَّعْبَانِ الَّذِي التَّقَمَّ جِبَالَهُمْ وَعَصِيهِمْ! .....
- ١٩٧ غِبَاوَةُ ابْنِ عَرَبِيٍّ فِي قِصَّةِ الْحُجَجِ الْفِرْعَوْنِيَّةِ! .....
- ١٩٧ غِبَاوَةٌ أُخْرَى لَهُ فِي قِصَّةِ الْجِبَالِ وَأَنَّهَا التَّلَالُ! .....

## الصفحة

## المسألة والفائدة:

- ١٩٨ ..... ١٩٨ تَضْحِيحُ الزَّنْدِيقِ لِقَوْلِ فِرْعَوْنَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾!
- ١٩٩ ..... ١٩٩ إلحاده في تفسير قول السحرة: «إنما تقضي هذه الحياة الدنيا!» ..
- ١٩٩ ..... ١٩٩ لَوْ كَانَ ابْنُ عَرَبِي فِي زَمَانِ فِرْعَوْنَ لِحَسَنِ فِعْلُهُ وَقِيحِ فِعْلِ السَّحْرَةِ وَوَبَّخَهُمْ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ هَامَانَ مِنْ فِرْعَوْنَ!
- ٢٠٠ ..... ٢٠٠ إِلْحَادُ الْقَيْصَرِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكَلَامِ شَيْخِهِ فِي الْعَقِيدَةِ!
- ٢٠٠ ..... ٢٠٠ تَنَاقُضَاتٌ أُخْرَى بَيَّنَّهَا الْمُؤَلِّفُ!
- ٢٠١ ..... ٢٠١ قَاعِدَةٌ مَهْمَةٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى .....
- ٢٠١ ..... ٢٠١ تَمْهِيدُ ابْنِ عَرَبِي لِإِيمَانِ فِرْعَوْنَ بِقِصَّةِ قَوْمِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهِ .....
- ٢٠١ ..... ٢٠١ قِصَّةُ بُرُوزِ قَوْمِ يُونُسَ مَعَ أَطْفَالِهِمْ وَلِبْسِهِمُ الْمُسْوَحَ رَوَى بِإِسْنَادٍ لَا يَصِحُّ مَوْقُوفًا .....
- ٢٠٢ ..... ٢٠٢ تَكْذِيبُ الْمُلْحَدِ لِرَبِّهِ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ﴾!
- ٢٠٣ ..... ٢٠٣ حَدِيثُ «حُبُّكَ الشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ» ضَعِيفٌ .....
- ٢٠٣ ..... ٢٠٣ إِلْحَادُ ابْنِ عَرَبِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾! وَرَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهِ .....
- ٢٠٤ ..... ٢٠٤ قَسْوَةٌ لِقَلْبِ فِرْعَوْنَ اسْتِجَابَةً لِدَعَاءِ مُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حِينَمَا قَالَا: ﴿وَأَشَدُّ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾
- ٢٠٥ ..... ٢٠٥ لَا تَدْخُلُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى «غَيْرٍ» وَ«بَعْضٍ»!
- ٢٠٦ ..... ٢٠٦ مَكَابِرَةُ ابْنِ عَرَبِي فِي زَعْمِهِ بَعْدَمِ وَجُودِ نَصِّ يَدُلُّ عَلَى شِقَاءِ فِرْعَوْنَ! وَرَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهِ .....
- ٢٠٦ ..... ٢٠٦ مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ إِذَا قَبِلَ تَوْبَةَ عَبْدٍ لَا يَذْكَرُ ذَنْبَهُ وَلَا يَذْمُهُ إِلَّا بِاتِّبَاعِ ذِكْرِ تَوْبَتِهِ وَمَدْحِهِ .....
- ٢٠٧ ..... ٢٠٧ قِفُّ عَلَى تَرْجَمَةِ لَابِنِ بَرَّجَانَ أَحَدِ الصُّوفِيَةِ .....
- ٢٠٨ ..... ٢٠٨ الْمُحَقِّقُ يُنْبِئُهُ عَلَى وَرُودِ حَدِيثِ صَحِيحٍ يَقْطَعُ بَعْدَمَ إِيمَانِ فِرْعَوْنَ ..
- ٢٠٩ ..... ٢٠٩ عِنْدَ ابْنِ عَرَبِي: لَا يَقْبِضُ اللَّهُ أَحَدًا إِلَّا وَهُوَ مُؤْمِنٌ!!
- ٢١٠ ..... ٢١٠ الْمُؤَلِّفُ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَيَبِينُ تَنَاقُضَهُ فِي ذَلِكَ!
- ٢١٠ ..... ٢١٠ مَوْتُ الْفَجَاءَةِ وَقَتْلُ الْعُقَلَةِ فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ .....

- ٢١١ ..... (خَالِفٌ تُعْرَفُ) هي قاعدة الملحد دائماً!
- ٢١٢ ..... لا يُفْهَمُ الانْقِطَاعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾
- ٢١٢ ..... نار موسى هي رَبُّهُ عِنْدَ الزَّنْدِيقِ، وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ذَلِكَ!
- ٢١٣ ..... خَالِدُ بْنُ سَنَانَ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ حَدِيثٌ!
- ٢١٣ ..... كَذَبُ ابْنِ عَرَبِيِّ فِي زِيَادَةِ «ثَلَاثٍ» فِي حَدِيثِ: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ...»
- ٢١٤ ..... الْحَدِيثُ السَّابِقُ صَحِيحٌ بِطَرَقِهِ بِلَا رَيْبٍ
- ٢١٤ ..... إِلْحَادِهِ فِي زَعْمِهِ أَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ هُمَا اللَّهُ تَعَالَى! فَعِنْدَهُ أَنَّ النَّاسَ وَالْمَنْكُوحَ هُوَ اللَّهُ - تَعَالَى عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا
- ٢١٥ ..... تَنَاقُضُ الزَّنْدِيقِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا!
- ٢١٦ ..... كَفَرُ الْإِبَاحِيَةِ أَحْفَ مِنْ كُفْرِ ابْنِ عَرَبِيِّ وَطَائِفَتِهِ الَّذِينَ يَرُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَجَلَّى فِي الْمَرْأَةِ بِصُورَةِ أَكْمَل!!
- ٢١٧ ..... الْحَقُّ - عِنْدَ ابْنِ عَرَبِيِّ - غَيُورٌ عَلَى عَبْدِهِ أَنْ يَرَاهُ يَلْتَدُّ بِغَيْرِهِ فَطَهَّرَهُ بِالْغُسْلِ!!!
- ٢١٧ ..... ابْنُ عَرَبِيِّ لَا يُحَرِّمُ فَرْجًا بَلْ عِنْدَهُ الْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَالْبِنْتُ وَالْوَلَدُ سِوَاءَ فِي الْإِبَاحَةِ!!
- ٢١٧ ..... الْقُرْآنُ كُلُّهُ شِرْكٌ عِنْدَ التُّلْمَسَانِيِّ، وَإِنَّمَا التَّوْحِيدُ فِي كَلَامِ طَائِفَتِهِ!
- ٢١٨ ..... الْجَنِيدُ الْبَغْدَادِيُّ مَمَّنْ افْتَرَى عَلَيْهِ كَثِيرًا
- ٢١٩ ..... نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْقُسَيْرِيِّ تَأْوِيلَ كَلَامِ الْجَنِيدِ لَا يَحْسُنُ بَعْدَ مَعْرِفَتِنَا بَعْدَ رُودِ إِسْنَادِ صَحِيحٍ لِذَلِكَ!
- ٢١٩ ..... إِلَهُ كُلِّ إِنْسَانٍ هُوَ مَا اعْتَقَدَهُ عِنْدَ الزَّنْدِيقِ ابْنُ عَرَبِيِّ!!
- ٢٢١ ..... تَخْرِيفُهُ وَتَحْرِيفُهُ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ!
- ٢٢٢ ..... مَا عَبَدَ الْإِنْسَانُ إِلَّا نَفْسَهُ عِنْدَ ابْنِ عَرَبِيِّ، وَمَا مَدَحَ إِلَّا نَفْسَهُ، وَمَا أَثْنَى إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ!
- ٢٢٣ ..... لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَدَّ مَعْتَقَدَ غَيْرِهِ عِنْدَ الزَّنْدِيقِ!
- ٢٢٤ ..... رَدُّ الْمُؤَلِّفِ عَلَى هَذِهِ الضَّلَالَاتِ وَالزَّنْدَقَاتِ!

الصفحة

المسألة والفائدة:

- على الإنسان - عند الزنديق - أن يرى ويعرف الله تعالى - في كل صورة وكل معتقدا! ..... ٢٢٥
- شُبْهَةُ الزنديق حديث: «أنا عند ظَنِّ عَبْدِي بي!» وجواب المؤلف عليه ..... ٢٢٥
- لا يُنْسَبُ الشَّرُّ إلى الله تعالى ..... ٢٢٥
- حديث: «ما وسعني أرضي ولا سمائي...» مكذوب! ..... ٢٢٦
- دعاء المؤلف والمحقق بأن يجمعنا الله مع نبيه وخليله ومصطفاه محمد صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً في غير عذاب يَسْبِقُ ..... ٢٢٧

